شرح التلخيص لسعد الدين
التفتازاني
رحمه الله

هو
مركب القصر الباذخ العرصة
فسوده الى آل محمد عاطف
على عهدها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصنا بدقائق الابانة عن غوامض اللطائف وروائع الاحسان ومن بكلمته نظائم العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد بروضه فرق الانام في طرق الافهام والافضال والصلوة على نبيه محمد جوامع الكلم ومرضعي الكرم والسماحة واشرف من نطق بوحيه اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلالا لاء غرة الحق واشراق وجه الدين واصحاب الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق العلوم بالتعظيم واسبقها في استحقاق التقديم هو ما كان للعلوم كالمفتاح وللمعارف كالمصباح وللطالب الى المعالي كالدليل والمرشد وبالجملة اسما علم البيان المطلع على كنوز القرآن فانه كشاف عن حقائق التنزيل ولباب مفتاح لدقائق التأويل وبالحري بيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز وعيار المفصاحة لتخليص لغوامض مستغلق كتاب الله تعالى ومفصله تقريب للغوص على فوائد محمله ومفصله قواعد كافية في وصول المصباح الى انوار التأويل موارده شافية عن التهاب لاكباد الى سراد التنزيل به ظهر لباب آثار تراكيبه وضع منه على عيون بحار اساليبه وصفى لا يدرك الواصف المطري خصائصه وان بلغ ساعيا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التعليد فطفقوا تعاطوه من غير توسم وتسديد لخوضون في بحور مقاصده حول التمثيل والتمثال ويقضون من تقرير دلائله على ذكر المقام والحال الاخرج عن دائرة التعليد اعيانهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يربع غشاوة الغضب عن بصائرهم حتى يطلع في سطوح دقائق التعمل ضمائرهم كل بضاعتهم الحجاج والعناد وكل صناعتهم الاحتراف عن منهج الرشاد فمهمات التنبيه للرتبة الدقيقة الشأن او التنطق للحجة الحقيقة المكان واني بعد ما قضيت من بعض العنود وطري واجلت في مسرح عنان اسراره وراح نظري بعض صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باحد العلم من افواه الرجال على التوغل الى حواشيه خواريم محيط رجال الافاضل ومخيم اذيال الفضائل رضوان الله عنهم بوادق الزمان وحوسها عن طوارق الحدثان فشمرت

عن ساق

عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتلاء الابانة عن عيون اللطائف وصرفت سطوات الزمان الى التحص عن دقائق علم البيان اراجح السنوح الذين جاروا قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفوائد في بحاره وكنت اما كان خالج فلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتأخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان وقد وجدته مختصرا جامعا لفوائد اصول هذا الفن وقواعده حاويا لبكر مسائله وعوانه محتويا على حقائق مهمات ابواب المعدد من منطوقا على دقائق هي مباحث افكار المتأخرين ما يلا عن غاية الاطناب وهامة الايجاز لا يخفى عليه مخايل التعقيد ولا تزل الاقدام في كل لفظة منه روض من المعنى وفي كل سطر منه عقد من الدر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ازى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه اشعث بنوس الفضل على الاقول واسوط الافاضل رواياً الحمول شاهقون من ايدي راس ظلال العلوم والفضائل وتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهذا بدهاء الزمان وبنى العلم فيه وبؤس الا ترى لكن لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله واستداد اعناقهم نحو الاحاطة بحمله وتفاصيله والكن هم قد حرموا التوفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذلم يتع له شرح يكشف عن وجوه فوائده الاشارة الى بعض مغالطه فقد انتعوا ما نصبوه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم وقد تصدوا لسلوك طرائقه من غير دليل فاضلوا كثيرا عن سواء السبيل احببت من شتاء التحصيل قرصة مع ما الجزع من الزمان غصصا وطعمتا فتح موارد السهر غاصا في فتح الافكار والتقاط فوائد التفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فنون البيان لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد شاهدت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جعلت

لشرح هذا الكتاب باذل للصحاب عونه صانة الابية ويستهل طريق الوصول الى ذخاير
كنوزه المخفية واودعته فوائد نفيسة وسخت بها كلت القدما وفرائد شريفة سحت
بها الاذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتدت اليها بنور التوفيق ولطائف فقر اخذتها
من عين التحقيق وممكنات دفع اعتراضاته بدليل العدل والانصاف وتحبت في رقمها
او رد عليه بذهب النفي والاعتساف واشرت الى حل الكثير من غوامض المفتاح والايضاح وبعث
على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومات الى مواضع زلت
فيها اقدام الاجلين وهدع الضاعة واعضضنا عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير
بضاعة ورفضنا كتابا سمي بجماعة حظر والحق الواجبات وما رضي على نفسه سنتهم
في تطويل الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحائف تلك اللطائف عرياني الدهر
بالارزاء حتى فوادي في غشاء من بلبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال
وذلك من توارد الاحباء سقام المصائب الصابرة والاخوان عند تلاطم امواج البغين
في بلاد خرسان لا سيما ديارها حل السان سمي واقل ارض من خلدي نواها فلقد خرقت
الدهر على اهلها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان ولم يدع من اوطانها الا
دمنة لم تتكلم بين اوى ولم يسق حرجها الا قوم سلح عجمي كانهم نكس رؤس الجنون
الى الصفا انس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ولبست
عليها عباءة النسيان وضربت بني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم تكن شاهدا زورا
والي الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم على سابقته ثم الجاني
فرط الملال وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض وجرني من رفيع الى حضيض حتى
اخت محروسه هراة حماها الله تعالى عن الافات ففتح الله علي فيها على حين غفلة النعم بلدة
طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان والامن والامن فساعدت
ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا
ولواء الشرع بالعز مقصودا وعاد عود الاسلام الى ذوابه واخذ روض الفضل الى مائه
ونظم سلك الخلايق بعد الشتات ووصل حبلهم عقب البتات واستظل الانام بظلال العدل
والاحسان

واتبعوا في مناصر الامن والامان كل ذلك بميامن دولة سلطان الاسلام ظل
الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حاكمي بلاد اهل الايمان
ماحي اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة
باسط بساط العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والى لواء
الولاية في الافاق مالك سرير الخلافة باستحقاق المجتهد في نصب مراد ق
الامن والامان الممتثل بقول الله يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته
في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله وهو السلطان الغازي
المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين عباث الاسلام والمسلمين ابو الحسين
محمد كون لازالت قطار الارض مشرقه بانوار معدلته واعصار الحرارت مورقه بسحائب
رافته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشد بنيان الهداية اين ما اشرف
على الانهدام وامطر على العالمين بسحائب الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين
بمزيد الاشفاق والاكرام اقامت في الرقاب له ايادي هي الاطواق والناس الحمام
وقرات للحمد الذي اذهب عنا الحزن وسمت بنسيان الاحبة والوطن وصرت
بنعيم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشيدت لك عضدي
وهمرس عطفي حتى رجعت الى ما جعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستهضت
الكسل والخمل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر
وسمح بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد ومحاسنها
نفائس الفرائد تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية لازالت ملجاء
لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وخصاصا حصينا للاسلام نالنبي واله عليه
وعليهم السلام والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان يشتغلوا بصالح الدعاء ويسكنوا الى
ما عاينت في هذا الثناء ليسف من الكدر الغبا والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين
هم لمحض طالبون وعن طريق العناد نائبون وعرضهم بحصل الحق المبين لا تصور الباطل بصورة
اليقين وهذا العرى موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فتلوذ عليه الصباح

الحمد والعناد وهشا للجدال والحسد بغير العناد ولين قاتني من الناس لشاء الجميل
في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح
كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تحقيقا لما ورد في حق كل شيء مما حث عليه من شكر نعمائه الى
تاليف هذا المختصر الى من اياديها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء يتعلق بالفضائل
او بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان
او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه
يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر هو اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد
اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما في
الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتغايرهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والسخاء
وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود
المستحق لجميع المحامد ولذا يقال الحمد لله والرازق ونحوهما مما توهم باختصاص استحقاق
الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على
ان الاستحقاق في قديم الحمد لا في صفاء المنعم مريدا هنا ما تولد كاردكر الله اهم
في نفسه على الرصاحب الكشاف فلا صح بان فيه ايصادا له على اختصاص الحمد به حصر
وهذا يظهر ان ما ذهب اليه الزمخشري في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه
اكثر الناس مستدلا على ان افعال العباد غير مخلوقة لله فلا يكون جميع المحامد
راجعة اليه بل على ان لام الحمد للمصدر والسادة سند الافعال واصله النصب والرد
الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحدوث دون الاستغراق وكذا
ما نوب منابه وفيه نظر لان النائب عن الفعل انما هو المصدر المنكر مثل سلام
عليك وحمدا لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق والاولى ان كونه للجنس
مبني على ان المتبادر الى الفهم السابق في الاستعمال الاسمائي المصادر عند خلاء قرائن
الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن

لا يكون له استغراق وما في ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصول
الى العائد اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم للزوم عدم تعلم صلة وما
زعم ان العائد وعلمه على ان ما لم تعلم بدل من المضمر المحذوف فاخبر مبتدأ محذوف
او نصب بفعل اعني فمدفوع بانه يستلزم خلو المعطوف عن الضمير الرابط وما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من
اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة
عن الاحاطة به ولبداهة اختصاصه لسيده ونبيه ولذا هو نفس السامع كما يدل
ممكن ثم انه صح بعض النعم ايماء الى الاصول المحتاج اليه في بقاء النوع ببيانه ان
الانسان مدني بالطبع اي محتاج في بقائه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه
بتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف
على ان يعرف كل احد صلاحه ما في حقه والاشارة الاولى بالمعدة وما بعدها الى قوله
الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطوق الفصيح العرب
عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع
عليه لان كل واحد لشقوته يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع
والمعاملة والعدل لا يتماشا الا بالجزيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي
علم الشرائع ولا بد لها من واضع ينورها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع
ثم الشارع لا بد له من تمايز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على ان شريعته
من عند الله وهي المعجزات وانما يتبين القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله
وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان
كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان سائر نعم فلم قدم عليه
رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المؤيد بالقوا
واضل من اوتي الحكمة اشاره الى النواميس لان الحكمة هي علم الشرائع
على ما فسر في الكشاف لفظا اوتي تنبيه على انه من عند الله لا من عند نفسه ونزل الفاعل
لان هذا الفعل لا يصدر الا الله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل البين ويقال

قد النقيض فتنافرت لآليه ولكونه انتهاء الكلام وكونه اكبرها للاصول
والقواعد هو متعلق بمحذوف ويفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند
العلماء اول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه
كجزء من الشيء المتوسط لاحواء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول
ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي و لا تاء حذلكم بها رافة ومثل هذا
كثير في الكلام والعقد مركب وليس كل ما قيل يحتمل حكم ما قيل به مع ان الظرف ما يكفيه
رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم
انفكاكه عنه وهذا التوسع في الظرف عالم يتوسع في غيرها والكركان القسم الثالث غير مصون
اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الوارد على اصل
المراد بلا فايدة وتحري الفروع فيها في زيادة الاطناب والتعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر
على الذهن حصل بعناء قابلا جبر تعذر اي كان قابلا للاحتصار لما فيه من التطويل
فقوله اخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو
مختصر اجواب لما اي كان بالعدم سببا لما ليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث
من القواعد جمع قاعدة وهي كلي منطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل
كلمة الفية الى المنكر يحسن توكيده فانه منطبق على ان زيدا قايم وان عمرا ذاهب وغير ذلك
ما يلقى الى المنكر يان يقال هذا كلام ممن المنكر وكل كلام ممن المنكر يحسن ان يؤكد فعلم انه يؤكد
ويشمل على ما يحتاج اليه لانا نستغني عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي
تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد
بها في اثبات القواعد لكونها من المثل او كلام الغرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص
من الامثلة ولم ال من الاولوهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الزجاج
بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد تستعمل الا في قولهم لا الوك جهدا متعديا الى مفعول اي لا
والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا
في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الايضاح وهذبه اي نقحه ورتبته

اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اخذا وهو في الاصل تمثيل الى الشيء ليباشر حذو من يعمله
اي ترتيبا سلكا في القسم الثالث اضافه للمصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار
لفظه اي المختصر تقريبا لمفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة تقريبا
لتناطيه اي تناوله وتسهيلا للامر على طالبه ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما
ذكر لكان المعنى لم المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا
مبني على اصل ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه
تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد ولم يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم ياتك
القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا ما سبيل الى الشك فيه ولعرى لقد اوقع المصنف
في وصف القسم الثالث ما نفاه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا بناء على
ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصفه بانه مختصر منبع سهل الماخذ اي لا تطويل
فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضيفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
فوايد عزت اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوايد والا لم اقف
في كلام احد من القوم بالتصريح اي بالفوايد ولا الاشارة اليها ما ان يكون كلامهم على وجه
يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا لبعض
اعتراضاته على المصباح وغيره ولقد اجتمع في جعل متعلقات كتب الائمة فوايد ومحسنات
خاطره زوايد وسميته تلخيص المفتاح واني اسال الله تعالى لا تعرف
لعدم المسند اليه ههنا جهة حينئذ لا مقتضى ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال
وفي الجملة الاسمية من فصله حال من ان يتبع به اي هذا المختصر كما تبع باصله وهو المصباح
او القسم الثالث منه اي الله وفي ذلك التبع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسال غيره
وعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسال بعدم المفعول ونعم الوكيل عطف انشاء على جملة
هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية
على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المقدم
كما صرح به صاحب المصباح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وارتضاه باعتبار

لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة فى تعريف البلاغة وجب
تقديمها وهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة فى المفرد خلوصه من
تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى المستبطن استقراء اللغة حتى لو وصف
فى الكلمة شئ من هذه الثلثة لايكون فصيحة فالتنافر وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان
وعسر النطق بها فمنه ما يوجب ذلك فى الهجو كالهجع بالحاء المهملة فى قول اعرابى سئل عن ناقته
توكيتها يريد الهجع ومنه ما يوجد ذلك فى غيره كالعيس عند ابى
عمرو ذو البه جمع غدير والصمى عالدالى الضبع فى لغة العالق مستشزرات مرتفعات ان روى
بالكسر على لغة اسم الفاعل او مرفوعات ان روى بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يروى
ولا تعدوا الى العلى نصل العقائص جمع عقيصة وهى
الخصلة المجموعة من الشعر والمتنى المفعول والمرسل خلاف المثنى يعنى لزوجته مشدوده على
راسى مخبوط وان شعره يقسم الى عقائص مثنى ومرسل والاول يغبب الاخرين والعرض
ان كثرة شعره وزعم بعضهم ان شناء الفعل مستشزر هو توسط الشين المعجمة التى هى من
المهموسة الرخوة بين التاء التى من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التى هى من المجهورة ولو قال
مستشزرات لكان ذلك الشعر وهو سهو لان الواو المملة تضامن المجهورة فحينئذ لم يكون مستشزرا ايضا
واقول بل منشاء الثقل من اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير لتنافر السامع يسبب
بعد المخارج وان الاسعال من احدهما الى الاخر كالمشى فى القيد لا تجد عنه متنافرا من العرب
المخرج كالجيم والشين والجيم فى البيت الم يعهد ومن البعيد فيما هو بخلافه كلمع بخلاف علم
وليس ذلك بسبب لزم الاخراج من الحلق الى الشفة اسهل من ادخاله من الشفة الى الحلق ما يجد
من جشى على بلغ وحلم وعلم بل هذا انموذج فى فكل ياعدة الذوق الصحيح ثقيلا مستكرها
النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك وهذا الذى اعنى المصنف بالثقل
ولم يعرض لتحقيقه وبيان سببه لعدوله والاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى
بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام
المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه

عربيا ولا يخرج سورة فيما لم يعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان اسماء وصف للمرء بالسخاء
لفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب سناء الكلام وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلام
فى تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة
الكلام خروج مفهوم فصاحة الكلام لا وصف خروجها والقياس على وقوع سعد عن عزى
فى الكلام العربى فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى به عربى الاسلوب والنظم ولو سلم
فما اعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط فى الكلام العربى ليكون كل كلمة منه عربية كما اشترط فى
فصاحة ان يكون كل كلمة منه فصيحة فان هذا ينافى ذاك وعلى تقدير تسليم ان لا يخرج المشتمل
عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام
غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يتوقف الى نسبة الجهل والتجنى الى الله تعالى عما يقول الظا
علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا ما يوسه الاستعمال
فيه بالحاح فى معرفته الى ان يتفرد بمعرفته فى كتب اللغة المبسوطة نكاء كاء ثم
وان تقعوا فى قول عيسى بن عمر النحوى حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم
تكاءكاء علىّ نكاء لو لم تقعوا على ذى جنة او تقعوا على اى اجتمعتم تجمعونى لاذا ذكره
الجوهرى فى الصحاح وذكر صاحب الله فى العالق ابن قال الحاظ ثم ابو علقمة بعض طرق
البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه فوم يعصرونها بهامته ويوذنون فى اذنه فاطلت
من اذنيهم وقال ما لكم تكاء كاء ثم على نكاء لوكم على ذى جنة او تقعوا عنى فعال بعضهم
دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية وسبه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه نحو مسرج
فى قول الحجاج ومقله وحاجبا مزجج اى مدقق مطولا وفاحما اى شعرا اسود كالفحم
ومرسنا اى انفا مسرجا اى كالسيف السريجى الدقة والاستواء ومسرج اسم فرس منسوب
الى السيوف او كالسراج فى البريق والبهاء وهذا ضرب من فوهم سرج وجهه بالكسر اى
حسن وسرج الله وجهه فحسنه وعالم يجعل اسم مفعوله من لا حمال بهم لم يقعوا
على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا سمعه بابن السراج على انه لا سعد لبرتقال ان سرج
الله وجهه ايضا من باب العرابة واما صاحب مجمل اللغة فقال سرج الله وجهه اى حسنه

على بعض غيره ولا بمعنى العصمة والملاصقة في محله اقضاء اولما تم الكيفية لم يحصب بذوات
الا نفس بمعنى كيفية نفسانية فح اركاب راسخة في موضوعها اى محلها سمى ملكة والا سمى
حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس قوله ملكة استعارة بالكناية من اثبات الراسخة
حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح
وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون بقية استعارة بالكناية ايضا لنسبة فصيحا الى النطق
وعدمه اى سواء كان من يتكلم مقصودة بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا يتكلم فيه بلفظ فصيح
ولكن له ملكة الاقتدار ولو قبل بعد الخوض في الجملة هكذا لم يحتج الى تتمة هذا الكلام
وقوله بلفظ فصيح تم المفرد والمركب ذكر لان اللام في المقصود للاستغراق اى كل ما وقع عليه
قصد المتكلم وارادته ولو قيل بكلام فصيح لوجب فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل
مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المعاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بما لم يوضع كما اذا اردت
ان تنبه على الحاسة جنسا بحيلة لم يوضع حسا لها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير
ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح ولفظ بليغ سهو من
الظاهر بان علت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحسوة ونحوهما مما توقف عليه
الافادة المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب الذي
الخصوصي المشار اليه بالفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقة لمقتضى الحال
المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص الحالي لم يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل
المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال تقتضي تاكيده بالمؤكد
مقتضاها ومعنى مطابقته لان الحال لما اقتضى التاكيد كان الكلام وان اقتضى الاطلاق كان عاريا
عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التقادير
المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اى فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين
وهو اى مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة والمقام مبتدا بالمفهوم
والمعاني بهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار تهيؤ كونه محلا لورود الكلام فيه على
خصوصية ما وحال باعتبار تهيؤ كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال

مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال
خلو الذكر وغير ذلك وعند تفاوت المقامات بحسب مقتضيات المقام ضرورة لم الاعتبار اللائق
بدا كل واخلالها عن احوال مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة
اجماليه الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك لم مقتضى الحال كما يجئ اعتبار مناسب الحال
والمقام وبيانا ان يكون مخصوصا باحوال الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشئ من ذلك
اما الاول فكون راجعا اما الى نفس الاسناد كقوله عاريا عن التاكيد او توكيدا استحسانا او
وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه كقوله مجردا او مثنا معرفا او منكرا مخصوصا
او غير مخصوص مقصورا بشئ من التوابع او غير مقصور بعدها او موصولا مقصودا الى غير ذلك
او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية
مقدما عليها او غير مقدم على ما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكايجاز
والاطناب والمساواة على الوجوه المذكورة في ابوابه وهذا حد اجمالي يتضح علم المعاني وادا
تبصر هذا فنقول مقام التكلم اى المقام الذي يناسبه تكلم المسند اليه او المسند يباين
مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او بعلقه يباين مقام تقيده
بتوكيد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما اشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند
او متعلقهما يباين مقام تاخيره ولهذا يقال مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قولهم لكل مقام
من التكلم والاطلاق والتقديم والتاخير ونحوها مقال اى خلاف كل منها فاما فصل قوله ومقام
الفصل يباين مقام الوصل لامر بين اجمالا وهو ان عظم الشان رفيع القدر حقه ان يحصر
اعظم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة بالكثير من جملة وفصل
قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بحمله او جزء منها
ولانه يباين عظيم لكثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى بعضها وقوله ومقام الايجاز والاطناب يقوله
ولكل حد يقف اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة
ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني
فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الاولى ان يذكر

مع العي العطل لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة للذهن
وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من المعاني العطلة والغاوة عدم العطلة عما من شانه
مقابل العي هو الفطن والكل كله مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس لها
مع ما شاركل ملكا لصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اعوانه بالشرط فلم يكن من
ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر والكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له
مع المضارع وكذا الكلمات الاستفهام والمسند اليه لزيد مثلا لا مع المسند المفرد اسما او فعلا
ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام اخر اذ
المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقة او ما في حكمها وايضا لا مع المسند السببي مقام ومع الفعلي
مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من المقدم والتاخير و
الاطلاق والتقييد وغير ذلك من اعتبارات سلبية وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
لاعتبار المناسب لخاطبه اي لخاطبه انه بعد مها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا لحسب السليقة او بحسب صنع تراكيب البلغاء يقال
اعتبرت الشيء اذا رددته اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في العي اولا وبالذات وفي
اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع للعي
الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد
يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يتضح لفظ المفتاح ويستقيم
هذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال تدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان
ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح لمطابقته للاعتبار المناسب لا غير
ان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة
وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس لبلاغة الا مطابقة
للاعتبار المناسب الثانية انه ليس لبلاغة الا مطابقة لمقتضى الحال فحينئذ لا بد ان يكون المراد بالاعتبار
المناسب مقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه تعقيد وهذا اعني بيان

الكلام

الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم ان تضع معاني النحو
فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي تصاغ لها الكلام وذلك لانه قد ذكر في مواضع من كتابه ان ليس
النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا
الى وجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد
هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان خرج اخرج وان خرجت خرجت والرجوع
فانا خارج اذا عرف ذلك فنقول كل من ذلك موضعه ويجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى
الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى و
ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص مضاه نحو ان واذا ما في معنى الحال ولن
في نفي الاستقبال وبان فما يتيح بين لم يكون ولن يكون وبين ان لا يكون واذا فما علم انه كائن وتنظر في الحال
التي تسترد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى
غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار
فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي فهذا ليس هذه الامور المذكورة من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير واجبة الالفاظ انفسها وحيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني
والاغراض التي تصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فوضع تنكير
مثلا المزية في لفظ وهو لفظ احد في عامة الوقوع ولفظ هذه اللفظة مذكورة في سر الفصاحة والى هذا
اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار
افادة المعنى بمعنى الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب معتبرا فائدته وذلك لما مر انها عبارة عن
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة عن
عن اعتبار افادته المعنى غير التركيب لا يتصف بكونه مطابقا لا وغير مطابق ضرورة لم يعهد المعنى
انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكني انما نصب على الظرف لانه من صيغ
الاحيان وما لتاكيد معنى الكف والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما يشكرون
اي في زمن من الاحيان نسمي ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما نسمي بلاغة وفي هذا اشارة الى
دفع التناقض الموهوم من كلام الشيخ في دلايل الاعجاز فانه ذكر في مواضع من كتابه ان الفصاحة صفة راجعة

عن الاحوال التي ليست لهذه الصفه كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك
مما لابد منه في بادية اصل المعنى وكذا الحسنات البديعيه من الجنيس والترصيع ونحوهما
ما يكون بعد رعاية المطابقه وهو قرينه خفيه على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال
من حيث انها تطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الخيثيه للزم ان يكون علم المعا
عباره عن معرفه هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتقسيم والتبعيض والتاخير مثلا
وهذا واضح لزوما وفسادا وهذا خرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقه
او مجازا او كنايه مثلا ولزكاته احواله للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا بحث عنها في علم البيان
من حيث انها تطابق بها مقتضى الحال اذ ليس في ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعاره
او كنايه ونحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو
ذلك وهي بعينها الاعتبارات المناسبه التي هو مقتضى الحال كما ينص عليه لفظ المفتاح حيث يقول
الحاله المقتضيه للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فليت بعض قوله الاحوال التي بها تطا
اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الا تلك الاحوال بعينها قلت ولسامحوا في القول بان
مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يحصل مقتضى الحال
والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا فمعنى
ومعنى مطابقه الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي تؤدي المتكلم يكون من حيث ذلك
الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام
مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله لفه كلام حذف فيه
المسند اليه فظاهر ان تلك الاحوال التي التي بها يحصل مطابقه هذا الكلام لما هو مقتضى الحال
في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ الغوي باعتبار كون الجمله مؤكده
او غير مؤكده اعتبارا راجحا اليها بخصيص اللفظ بالغوي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعه
انما وضعت لمعرفه احوال اللفظ الغوي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني
بانه تتبع خواص تراكيب الكلام التي الافاده وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليتمشى بالوقوف
عليها من الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لان تتبع الخواص ليس بعلم وصادق
عليه

علم فلا يصح تعريف شئ من العلوم به والثاني ان قصر التراكيب على تراكيب البلغاء حتى قال واعني
بتراكيب الكلام التراكيب الصادره عن افضل مميز ومعرفه قوى تراكيب البلغاء ولاخفاء في ان معرفه
البليغ من حيث هو بليغ متوقفه على معرفه البلاغه وقد عرفها في كلامه بقوله البلاغه بلوغ
المتكلم في ابانه المعاني حد الاختصاص بتوفيه خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكنايه على وجهها فاراد بالتراكيب تعريف البلاغه تراكيب البلغاء وهو الظاهر
فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفه كما
صرح به في كلامه اطلاقا للملزوم على اللازم بشهاده على انه يعرف حاصله من تتبع تراكيب البلغاء
حتى ان معرفه العربي ذلك بحسه السليم لا تنسى علم المعاني وتعريفات الاذهان شحوذه بالمجاز وعن
الثاني بعد تسليم دلاله الكلام السكاكي على انه قصر التراكيب تراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء
المخصوصه بالبلاغه ومعرفتهم لا تتوقف على معرفه البلاغه بالمعنى المذكور اذ يحوز ان يعرف
كما حسب عرف الناس ان امرا القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور
للبلاغه كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد بتتبع قولهم من غير ان يعرف لهم الفقه
علم بالاحكام الشرعيه التي يستدل عليها التفصيليه وبوطا هروا اهلا لا يفهم من قوله
توضيح خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق
به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او متكلما والله
اعلم قائما فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما منافيا بصواب وخطاء
لا خاصة ان زيدا قائم ان لم يكن لمعنى متكلم ورد انكار وخاصة زيدا ضرب لم يكن الخبر مخصص
الى غير ذلك توضيحها حقها ان يورد التركيب موردها وفيها هو وهذا بعينه معنى بطبق الكلام
لمقتضى الحال معنى توفيه خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب
في تعريف البلاغه تراكيب ذلك المتكلم كما ينص عن ذلك قوله في ابانه المعاني وكذا قوله وايراد انواع
التشبيه والمجاز والكنايه على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه
ومجاز وكنايه كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على
وجهها وهذا في غايه الحسن وهذه اللطائف والتحرز من المصنف عنه كيف وهي عليهم هذا المعنى ح

مطابقته للواقع بيا وذلك لان الكلام الذى دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالنفى او بالاثبات
هذا ذاك او ما النفى بان هذا ليس ذاك مع قطع النظر عما فى الذهن من النسبة لا يدل ان يكون
بينهما نسبة اوسلبيه لانه اما ان يكون هذا ذاك اولم يكن فمطابقه هذه النسبة
الحاصله فى الذهن المفهومه من الكلام لتلك النسبه الواقعه او لا واقعه
اوسلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقه الكلام للواقع والخارج وما فى بعض الاسر
فاذا قلت بعت واردت به الاخبار الحالى فلا بد من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ
تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائى فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع
يحصل فى الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يتدخل ذلك فى النسبة من الامور
الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد فى الخارج وحصول
القيام له انما يتحقق موجود فى الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه بالتمام
حاصل لم يوجد هذا معنى وجود النسبه الخارجيه وقس قايله النظام ومن تابعه صدق الخبر
مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كاذبا كذبه لاعتقاده خطاء عن مطابقه للواقع وكذب الخبر عكسها
اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطا فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك
صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو فى قولنا ولو خطا للحال وقيل للعطف
اى ولو لم يكن خطا ولو كان خطا والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم او الراجح فيعم العلم
وحكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو جازم يقبله والظن وهو
الحكم الطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه
الحكم خلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن
تساوى الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وليت الواسطه
اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقه للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال
المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما
صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق بالمال بمعنى انه لم يدرك وقوع
النسبه او لا وقوعها ودهشه لم يحكم بشئ من النفى والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجمله الخبريه

وقال

وقال ان زيدا فى الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محاله بل اذا سئل عن زيد ليس فى الدار
وقال ان زيدا فى الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر ومسلك النظام يدل عليه قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فالله تعالى حكم عليهم بانهم كاذبون فى قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع
فلو كان الصدق عبارة عن مطابقه الواقع للزم رد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون
فى الشهاده وادعاهم فيها المواطاه فالكذب راجع الى قولهم باعتبار تضمنه خبرا كاذبا
وقولهم نشهد شهاده مسلمه عند الكل عاريه عن الاعتقاد لسنادها الى الله والجمله الاسميه ولا
الله خبر مطابق للواقع لقولهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس فى قلوبهم وما قيل انه راجع الى
قولهم نشهد فانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشئ لانه خبر الانشاء او المعنى انهم لكاذبون فى تسميتها
اى تسميه هذا الاخبار الحالى عن المواطاه شهاده لان المواطاه مشروطه فى الشهاده وفيه بطر
لان مثل هذا لا يكون غلطا فى اطلاق اللفظ لانه لا بد ان يسمى شئ ليس من باب الاخبار ولو سلم
فاشتراط المواطاه فى مطلق الشهاده ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله مستندا الى ظهور الوجهين المذكورين للجواب على تقدير التسليم مما اشار اليه بقوله والمشهور
اى المعنى الظاهر لكاذبون المشهور به انهم فى قولهم انك لرسول الله للكذب فى الواقع بالنظر الى زعمهم الفاسد
واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون ان عدم مطابقه للواقع صلوا كاذبا عندهم لكذبه صادق فى نفس
الامر لوجود المطابقه طبيعا مثل لسلامتهم ان هذا اعتبر او يكون الصدق والكذب باعتبار مطابقه
الاعتقاد وعدمها فيما بين المعنيين بون بعيد وظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقى منع
كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثه لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر
لم يذكر القوم ومؤداه ان يكون التكذيب راجعا الى جملة المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا الا تفقوا على ان
عند رسول الله حتى يقتضى ان حوله ما ذكر فى صحيح البخارى عن زيد بن ارقم انه قال كنت فى غزاة سمعت
عبد الله بن ابى رئيس المنافقين يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولئن رجعنا من غزوتنا
ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمى فذكره للنبى عليه السلام فدعانى فحدثته فارسل رسول الله
عليه السلام الى عبد الله بن ابى واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبنى رسول الله عليه السلام وصدقه فاصابنى

انه غير مطابق للواقع وهذا الكلام اعتراف بان هذا الخبر صورة مطابقة

هم لم يصبني مثله قط فجلست في السفال الى عمي ما اردت الى ان كذب رسول الله وفعلت فانزل
الله اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي عليه فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد الحاحظ انكى
الحصار الخبر في الصدق والكذب اثنان الواسطة وتحقق كلا منهما مطابق للواقع او لا فكل
منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد
منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد
انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعدم صدق الخبر مطابقته للواقع مع اعتقاد
انه مطابق وكذب الخبر عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم
في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد وعدمهما
وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة
مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب
بحسب احد قسمين بحسب الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين
اعتبر احدهما فيما قبله فلم يعتد بكثير امما يقع الحفظ في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام
وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الحاحظ بدليل فوله الافتراء
على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالخبر والشعر في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني الاخبار حال الجنة غير الكذب
لانه قسيمه اي ان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى الكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون
غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق وبعد اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه
الصدق الذي هو بمعزل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا
لا دلالة لقولهم به جنة على عدم كونه صدقا بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه
فمرادهم بكونه كلامه خبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون
باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب فيكون هذا نسبة بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر
فعلم بالاعتراض انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق وليس لشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد
الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قرر والفرق ظاهر

وزيدهم الدليل بان المعنى ما هم به جنة ام لم يفتر وفيه عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان
المجنون يهذي ولا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثاني ليس قسيما للكذب
بل لما هو اعم منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد
والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى قصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد
بل كذب لا قصد له انه من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب عمدا والتقييد خلاف الاصل
قلنا نصا به بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون
ليس بخبر لانه لا يقصد به ولا يشعر فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا
او ليس بخبر فلا يثبت خبرا لا كونه صادقا ولا كاذبا قلت لكن دليل الحاحظ المتقدم نقل
انه الا تعامل العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان
قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف
بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص
الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الكلام الذي ليس بخبر ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما
يشمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان
عني عنها بالكلام تام سمي خبرا وتصديقا نحو قولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا
وتصور الفرس وقولنا يا زيد الانسان او الفرس اذا ما كان والمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق
فيكون كاذبا ويا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر
لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف ضل العلم
بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وظهر الفرق بين الصدق والكذب كما ذكره الشيخ
اما سوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق
الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المعهد في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان
ارتكب هذا اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم
كلمة او ما هو بمنزلتها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي
عنه وهذا الذي يعبر عنه بان يقصد بالحكم بمفهوم ما مضمون بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان

والمسند من اوصاف اللفظ في عرفهم وانما اسندوا بالخطاء الخبر للمؤنث اعتبارا لكونه
لانه هو الذي يصور بالصور الكثيرة وفيه يقع القضايا غالبا الصحيحة وبه
المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل به
كالامر والنهي ونقل كصبي ونعم وبعت واشتريت وزيادة اداة كالاستفهام والتمني
وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند لما في
متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ المقصود بكونه مسندا اليه ومسندا
وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما
مسندا اليه والآخر مسندا والمقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين لا الحيثية التي هي
قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لانه من يتلفظ بالجملة الخبرية قاصدا
الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب
الى وضعها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن في
كانت توجد وتقدمان تلك الارادة وقوله تعالى حكاية عن زكريا علمك بالامر سائغ وهو العلم مني
اظهار الضعف والخشوع وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكارا لما ينبغي
التفاوت ليتأتى للقاعد ان يرفع نفسه عن الخط من رتبته ومثله هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا الكلام التي لا تحصى وتعال شاهد على ما ذكرت
قول الامام المرزوقي في قوله قوموا عني يا بني اخي هذا الكلام تحريض وتقريع وليس باخبار
للسيد اذ كان يصدر الاخبار فلا يسأل لم قصد به تحسين افادة المخاطب اما العلم كقولك لمن
لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم لعلمك قد خطئ التوبيخ من خطئه والمراد
بالحكم هاهنا وقوع النسبة مثلا او لا وقوعها او الظهور ان ليس قصد المخبر افادة ان وقوع النسبة
عالم بانه اوقعها او انه لوازم ذلك اذ لما كان لا نكار الحكم معنى لا استماع لم يقال انه لم يوقع النسبة
فان قلت هذا ينافي العموم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاعيان او نفيه عنها
وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك ولا سماع في خبر سمعه بل علم ثبوت ما
اثبت او انتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضربه بدل الاوقد

وحد منه الضرب للملازم اخلاء اللفظ عن حياء الذي وضع له وح لا يتحقق الكذب فلا يلزم
التناقض عند الاخبار بما مر من تناقضهما وقلت ظاهره ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته
فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا فلا يحتمل الاحتمال عدم الثبوت والا
فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او اسناده معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم
المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد يفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمالي عقلي وهذا
يصح اذا قيل لك من اين لعلم هذا ان نفول سمعته من فلان وهو كاذب معتقد للقضية هو الحكم بالنسبة
او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم من مفهومي زيد قائم وزيد ليس
بقائم تناقض الاستماع محقق التناقض فتضمن ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار
من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدور واما الكذب فليس مدلوله بل يقتضيه وقولهم محتمل لا
لذاته لان الكذب مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المراد انه محتمل من حيث هو اي لا يستمع عقلا الا لا يكون مدلول
اللفظ ثابتا وسمي الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به
لانها اي لانه فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى يدرون لانه تتسع وهي بدون الاول
لا تتسع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم حسب الوقوع او الاعتقاد فان الملزوم
بدونه يتسع وبدون المعروف لا يتسع بخصوصها لعموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها
كونه مخبرا عالما به وعلى المعروف لا كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في خطئ التوبيخ
وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم
ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو طلان ما صرح به صاحب المفتاح في تحديد تعريف
المسند اليه للمسند الله لو في ما اورده المصنف وتفسير هذا الكلام حيث قال اي يتسع اذ لا يحصل العلم الا
وهو علم الحاطب بالمخبر عالم فهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من
الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل
لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب
ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان على حصوله سماع الخبر من المخبر اذ لتعذر ان يحصل لها
مؤمن بعض الخبر فنبه على الاول بقوله لاستماع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع

من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله الا مع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتوراة وح يكون استفاده هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل لم لا تسمع خبرا ولا تحظر بالنا ان صوره هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا صلا على ان الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا قلنا الجواب عن الاول ان العلم بكون صوره هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو حاضر وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائده الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صوره الحكم في ذهنه وهذا محقق ضروره سواء علم السامع لنر المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ثانى في تفسير المصنف وعن الثاني ان نر الذهن اذا التفات الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا نقال انه عالم به ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون مخبره ظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صوره هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل يتصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بها اى بفائدة الخبر ولازمها منزله الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة ان موجب العلم العمل وللسائل العارف عما سئل عنه ما هو كقولك لان موجب العلم هو السؤال ومثله هي عصاي في جواب من يسألك عما في يمينك ومطاوعه كسني في جواب من قال لصاحب العتاح ان يفتح فعلك بكلام رب العزه ولعل المراد بسوء ما له في الآخره من خلاق وليس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كما يجد صدره بنصف اهل الكتاب العلم على سبيل التوكيد القسمي والخبره بنفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم بعني لم يشكروا نعمه وان العالم بالشيء عرضه فائدة الخبر وغيرها يبقى مع الجاهل به لاعتبار خطائه لان الايه من امثله تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزله الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشر

انه لا يعمل او على ان قوله ولقد علموا الايه خبر الذي اليهم ح علمهم به لا يفيد الخطاب بحمد واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على نر شاشي الوحيين لا وافق ما في المفتاح لانه صرح في نر العلم المنزل منزله الجهل بتنزيل المتعلق منزله المتعلق في الاخره وح لان يم اشار الى زياده التعميم بان وجود الشيء سواء كان نر العلم او عدمه نزل منزله عدمه فقال وسطي في المعنى والاثبات اى في نفي شيء واثباته وما رستا ذ زيدت واذا كان قصد المخبر ما ذكر ينبغي ان يعتبر من التركيب على وفر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان الخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فسماه اى لا يكون عالما بوقوع النسبه اولا وقوعها ولا متردد ا في ان النسبه هل بين واقعه ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجه الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو عن التردد ضروره ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء لانا نرى انا نقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا نحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان فقط استغنى على لفظ المبنى للمفعول عن مدلولات الحكم وهي ان واللام واسمية الجمله وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطيه وحرف التنبيه وحروف الصله وان كان الخاطب متردد ا فيه اى في الحكم طالبا له حسن تقويته اى الحكم بمؤكد قال السبخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان يحكم الاستقراء نحو الحق لكن يشترط فيه ان يكون للسامل ظن على خلاف ما انت تجيئه به فانا ان تجعل مجرد الخبر اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب ان زيدا حتى يقول انه طارح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان الخاطب منكرا للحكم حاكما الخلاف فحسب تؤكده اى الحكم حسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكايه عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المره الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجمله وفي المره الثانيه ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجمله لما ان الخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا

من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين
فعدلوا في نفي الرسالة عن المتصرح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا
اي البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول
الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر وهو الثالث لاتحاد
المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى منهما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب
القرية وهم اهل انطاكية من سمع منهم ومن نحو كلمتهم فعززنا بثالث اي قوينا منهما برسولك الثالث
وهو بولس وجيء بالفاء والتشديد للدلالة على الاسراع والتعقيب اسندا واسندا الى طليا والثالث انكارا ولم يجيء
الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة ومعنى الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بالتاكيد استحسانا في
الثاني ووجوب التاكيد لحسن الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو احد مطلقين
مقتضى الحال لان خلاه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور
الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا احتملت المنكر لغير المنكور مع هذا التاكيد الكلام وقلت
اذ بدا لك ان تقام بكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يعني التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال
لانه يعني مزل التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فح يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق و
قلت لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد هو الحال الحسن غير
الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال الحسن غير الظاهر كونه على خلاف ما هو
مطلقا لان اسقاط الخاص لوجود العام على نحو جعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام
اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او على المصدر
اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا الخروج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ليس وقوعه
في الكلام كثيرا في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا
فيصير غير السايل كالسايل اذا قدم اليه اي الى غير السايل ما يلوح له اي لغير السايل ما يلوح اي يشير
اليه فيستشرف غير السايل له اي الخبر نحو مطر الله تعالى استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه
وبسط فيه فوق الحاجة كالمستطل من الشر استشراف المتردد الطالب لحر ولا خاطبوني في الذين
ظلموا اي لا تدعني بانوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم تشفعا عندك فهذا كلام بانوح بالخبر

مع ما

مع ما سبق من قوله واصبغ الفلك باعيننا فصار المقام مقام التردد والمخاطب انهم هالكون
صاروا محكوما عليهم بالاغراق لا بطلب تغريقهم من قوله الطالب وقيل انهم معروفون بكونهم كذا اي
محكوم عليهم بالاغراق والمراد بالكلام المعلم بالشرائع من اهل جنس الخبر حتى يخرج النفس التقطي
والفهم المتابع يكاد يتردد فيه وطلبا لانه يشير الى حليته للزجر وخصوصيته وقيله وما
ابوحي نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصار عليهم ان صلوتك سكن لهم وقرا ايها الناس اتقوا ربكم لزلزلة
الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد الآوا يوم التلاق يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء
الظاهر ان في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة وفي بعض نسخ
الفاء وتجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر بعض مارات الانكار
قول محلم بن ثعلبة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود
على الزناد والسيف على الفخذ هذا لانكر لزعمه بني عمه رماحا للدرجة فاضعا الرمح على العرض من
عرض الزناد وتجعل اشارة انه بعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فقول المنكر وحق
خطاب الشاب بقوله ان بني عمك فيهم رماح موكدا وسلم انكم بعد لم تتعودوا بالمتقول موكدا اما ان واللام ولو
كان بما لا يتكلم لانه قادم في الغد والا عراض عن العمل بالمعلوم من امارات الانكار وتجعل المنكر
لغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلايل وانت شواهد انا سهل المنكر لذلك الشيء
ان يدع عن انكاره ويعلم انه مع المنكر ان يكون محلولا به او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام
حق من غير تاكيد لما معه من الدليل الدال على نبوة محمد عليه السلام لكنه لما تاملها لم يدع عن الانكار
وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه سخيفة لا فايدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر
في المثل المذكور بصدده فان فصل المثل به لانكار ريب لوجوده حينما اريد الخلو عنه فنفي الريب
بالكلية مما لا يقتضي الحكم به لكثرة المرتابين فصلا عن ان يؤكد الثاني انه وقد ذكر في بحث الفصل والوصل
ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون معنى الكلام الحكم بالنكرة بخبر زيد قائم زيد قائم ويكون
على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما نزله منزلة
التاكيد كما جعل الريب على ما نزله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون مقتضى الظاهر
وجوده الذي نزله عدمه اعتمادا على ما نزله منزلته فالجواب عن الاول انا نفي الريب على سبيل المستعرف

24

في الحقيقة لانه للدفع الابهام والاحاطة بالمراد وبلا زيادة فاضل واستخرج من امثال هذا ما
تنبيه العام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا او اذا ذكره بالاسم الظاهر دون
الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري حسبه عقليه لم يعل اما حقيقة واما مجازا لان الاسناد
ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او مضاه كقولنا الحيوان جسم وكانه
قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز نصفه للاسناد دون
الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح جاك وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة
او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني
الاسناد يعني ان تسميه الاسناد حقيقة عقليه انما هي باعتبار اينات في محله ومجازا باعتبار
انه متجاوز واياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد
المتكلم دون واضع اللغة فاضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بوضع اللغة بل بين قصد اثبات
الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي
دون المستقبل فالاسناد نسبة احد الطرفين الى الاخر بحيث يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها
اليه فان قيل لم يذكر عند الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح وسنتبعه قلنا قد ذكر عند المجاز دون البيان فكانه مبني على ان من الاحوال المذكورة في
التعريف كالتأكيد والتجريد عن الحشو ونحوه نظرا لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من
حيثما يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه
الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني واما الحقيقة والمجاز اللغويان فيبحث عن احوال المسند اليه والمسند
وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او مضاه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والظرف والجار والمجرور لهذا اعلم ان يكون المسند فعلا او مضاه كقولنا الحيوان جسم الى ما
اي الحيثي هو اي الفعل او مضاه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به
فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربة لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس
للنهار عند المتكلم متعلقا بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يبقى
خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا فاورجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق

بالطرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او مضاه له عند المتكلم فما فهم من ظاهر كلامه ويدل من ظاهر
حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان مضاه قايم به في نفس له
وحقه ان يسند اليه سواء كان ينطوق به او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض
ومات ولا شرط في صحة حمله عليه والاخبر ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق
الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل
انبت الربيع وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها انبت الله تعالى
الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك
في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاءني زيد وانت ترى والحال
انك خاطئة تعلم انه لم يجيء دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب
لا ينصب قرينة على خلاف ما اراده وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب ايضا عالما
بانه لم يجيء ما نصح لا سيما كونه حقيقة بل ينتظم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجيء عالما بان
المتكلم يعلم انه لم يجيء والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسناد الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا
في الظاهر لوجود القرينة الصارفة ولا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من
قبيل لا عقد له ولا عقد في الحقيقة لا في المجاز بل ينسب قايله الى ما يكون كما صرح به في المفتاح خلاف
الثاني فان المخاطب العالم بعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجيء فهم من ظاهر انه اسناد الى ما هو له عنده بناء
على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عناه
المتكلم من الحكم فيه لامرين الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد الثاني انه غير مطرد
لصدقه على الجملة المسندة فعلا او في مضاه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه
منع انه لا يسمى حقيقة وكذا قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعت على ان الحكم المفاد بها
على ما هو عليه في العقل واقع بموقعه فتعريف المصنف غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير
منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا
في الظاهر والا عبد لانه انما ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز اذ قال
حاله للصفة اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به

والاسناد الحكمي فان المنبي للفاعل قد اسند الى المفعول لكن الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند
بل فعل اخر من افعاله مثل انشأ بناء بكتابة كلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازيا
ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي لا يبنى فعل اخر من افعاله فاعله نحو الضلال
البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعلة مثلية
جذ جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند وكان يجاب عنه
الاول بانه ليس عند المجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان تكون بواسطة
حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل بحلم في اسلوبه وكتابه وبعيد والبم
في ضلاله وعذابه فكون ما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظائره والمعيد
عند صاحب الكشاف تلخص ما اسند اليه الفعل بناء على الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل
الى ما هو ملبس بالذي هو في الحقيقة كتلبس التجارة بالمسافر في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكذا البحر
اشارة الى فصل الاسناد الى السبب قال وقد يسند الفعل الى سببه اما يطلق المجاز العقلي على ما لا تسلط هذا
التعريف من نحو وما يهلكنا الا الدهر ونحو الشاعر ياسارق الليلة اهل الدار وقولنا انبت الربيع البقل
وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار وقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وقولنا بنى الامير المدينة
واحترزت بالنهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالحري ان المجاز العقلي
اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها وكان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز
فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جار من صنيعه
الاصل فالمذكور في الكتاب اما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او مطلقا باعتبار ان
جعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل الكلام عليه بصريحه كما مر او بلزومه كما في
هذه الاسناد فانه جعل البين فيها شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا
وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم او المفعول في الاصل
فاعل في المعنى فانه بحث تفتيش واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه بحسب الحال كما مر وقد يكون بكناية كما ذكروا
في قولهم سيل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة السيل اليها
فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف بسبب

يخرج

يخرج بحسب ما في قول الجاهل ان الربيع انبت البقل بانيا الانبات الى الربيع فهذا الاسناد وان كان
الى غير ما هو له لكن لا بأن واقعه لا بحسب مراده ومعتقده وكذا اسقي الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق
الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا ما ولا اسناد فيها فان قلت اي سر
في بيان كاذبة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب اي سر في التعرض لاخراج نحو قول
الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجها جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف
المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرر ما قال افاده الخلاف
بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل للاحتراز طرده نحو قول
الدهري انبت الربيع البقل وعلله نحو قولنا سقى الخليفة اللصة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة
نفسه اللصة وانما قلت لضرر من الناء وقال لاحترازه عن الكذب وامور المصنف عليه بانا لا نسلم بطلان
طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرر من الناء ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد كذا وما عند العقل
خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويترصده الملحص عنده ويتم فيه
وحوكمه الخلاف الكتبي خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى الرد لتاول الملحص ما خرج الاقوال الكاذبة
كما توهم من المفتاح بل لخروج نحو قول الجاهل ايضا فلا يسقط طرد تعريفنا نحو قول الجاهل ولقائل
ان يقول معنى قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وتبين في نفس الامر مما في نفس الامر لا مكان تصور
الكواذب ولا نحو الكتبي ثم عنه يندفع الا عتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف
على حدين يرد كل منهما فائدة خاصة اسنى لها في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا
ومن الاخر قصدا ولا يكون هذا تكلفا فاخرج نحو قول الجاهل على ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم
وضرر من التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالتاني اخراج الكواذب
وعلى هذا كان الاسبب ان نقول لتخرج نحو قول الجاهل مكان قولنا ليسقط طرده كل الناقصة في العبارة
بعد وضوح المقصود ليس من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر بان
مراده عما يقوله عند العقل وفي نفس الامر رد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي ليس كذلك
اما الله الفعل وخالق الافعال كلها واضل الكافر والمتاول والعاصي الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد
الجاهل في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فمسلم لكن خروج عن تقريرنا

اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فدخل نحو قول الجاهل والاقوال
الكاذبة يقوله عند المتكلم في الظاهر فصار قوله بتا وله ضابعا واسنادا اخراج نحو قول الجاهل
الله فاسئل قلت اذا كان المراد بالمجاز في الاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق
عليه غير ما هو له بوجه ما عند المتكلم في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وخرج بنحو قولك
الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقولنا لعلاقة الى الكونه الى غير
ما هو له عند المتكلم فاخرج نحو قولنا بتا وله بنى التعريف سالما يخرج عنه الاناة وله وبدخل
فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وطول الله الاعمال كلها فانها تناول لكونه الى غير ما هو له
عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل تناول حين يظهر انه موجد لكونه الى غير
ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل تناول عند اصحابه حالة من الدهري واظهار انه
غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العالم
لا يعتقد الا في ضمن الجاهل وقد سبق فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند
المتكلم في الحقيقة او الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من
عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد سبق ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص
بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا احكام يستصعبه اولو العلم وهذا اي الان
مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه ثم بحق قوله اي قولنا الصلتان العامريان
اسمعه ما في الكون وانبعه قوله وخرج عن الحقيقة بقولنا في غير ما هو له عند المتكلم
وعن المجاز اي علي ان اسناد اشاب افنى الى كر الغداة لعدم التاول بل حمل على الحقيقة الا ان
يرى اللبالي مجازا ما دام لم يعلم ولم يظن بانه لم يرد ظاهره لعدم التاول حينئذ على الحقيقة
لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر في قول الجاهل كاسند يعني لم يعلم ولم يستدل
بشئ على انه لم يرد ظاهره مثل استدلال علي بان اسناد مبتر الى حدب الليالي قول ذي العقل
فانه صرح ان الخيار لدعي على ذنبا كله لم اصنع ومن ليرات رأسي كرس الا صلع منع عن قوله
اي بعد قوله فيرع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس حدثنا الليالي اي مضتها واجلاها وفي
الاساس حدثت الشهر مضت عامته يطوي اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى
الخبر مجازا او بحوز ان يكون منقطعا اي صنع ما شئت فيها الليالي ولا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي

اما خبرا ان قوله متعلق باستدل عليه اي على قوله مبتدا عنه فتزعا عن فتح اضاءه اي
اما النهار ومنعوراسه قرن الشمس اي امره وارادته حتى اذا ارتاد الى قوله حتى اذا ارتاد الى قوله جمعي فانه
يدل على انه يعقل لبعض الفعل لله وانه المبتدع والمعيد والمنشئ والمفني ويكون اسنادهن الى حدث الليالي
بتاول بناء على ان سبب فناءه اي المجاز العقل يعد لانه بوجه وفيه المسند اليه والمسند
اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل ان وضعيان نحو حيي الارض بعد موتها
ان قال المراد باحياء الارض تهيئة التربة الثانية فيها واحداث انضارها انواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن الحي
والروح وكذا المراد باحياء الزمان ازدياد قوتها النامية وفي الحقيقة عبارة عن كون الحيوان
في زمان بكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفتان نحو انبت الربيع البقل شبابه
فيها المسند حقيقة والمسند اليه مجاز وحيي الارض الربيع في عكس هذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات
وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه نبه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله
كحال سائر الالفاظ المستعملة في انها اما حقيقة او مجاز وانما عبر بستعد من اجتماع مجازين
او حقيقة ومجاز في كلام واحد ولم يذكرا مخيلين والحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب
المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون معلما او مسمى موضوعا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او
مجاز فالمجاز في نحو نهاره صائم اما اسناد الصائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب حياني
ملاقاته المجاز اسناد احيى الى ملاقاته لا اسناد الجملة التي هو فيها خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكي
ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي قولنا شفى الطبيب المريض وقد اعلمه اياه اي اياه الله
لم يقل فيه قولنا ونحوه ايهاما للاقتباس وان المعنى قد اتلفت عليهم ارادتهم
في الغالب سواء المقصود الاسناد بذلك الى ضمير الاب مجازا لانه فعل الله وانما الاب سبب لها
نسب الى فاعل ما هو سبب لفاعله لان
آدم وحوا وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته
وقيل سمته اياها انه لها من الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون
اليمين ان يقسم على الكفر يوما جعل اوان يشيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية

في تعلق وجود الفعل به ثم يعود ما يدل عليه ويسند اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي فيه اي فيما
ذهب اليه السكاكي على ان يستلزم ان يكون المراد بعشية في قوله تعالى هو في عشة راضية صاحبها
بالسماء في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكر ماء بحر وليس كذلك
اذ لا معنى لقولنا موى صاحب عشة وكذا لا معنى لقولنا خلوت من شخص يذوق الماء اي بصبته الى قوله
تعالى خلوه من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل الحقيقي الى الحسي
نحو عمارة صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ
فلان نفسه ولا يخفى صحة هذه الاضافة ووقوعها والله اعلم فما يخطر ببالهم ولو سلم تعالى قائما
تعالى قائما بحقها دائم او قوله قائم الليل وبكى هو كما ذكره في الكشاف ادعى ان قوله نهاره صائم مما ناقش
فيه بان الاستعارة انما هي في صفة المستتر لا في نهاره كالاخطم في علم البديع لكن لقائل
في المثال المستدرك ان يحصلين يستلزم ان لا يكون الاسناد الى الظرف في قوله تعالى انا هاما ان ورد حقيقة
لهما بان المراد به حينئذ نحو العناية اهتمام وليس كذلك لان الندائه والخطاب جه ويستلزم ان
يوقعه حوانب الوضع البقل وشفي الطبيب المريض وسرني زيد وبنى كناية عن الفاعل الحقيقي وهو
الله تعالى ان السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم الا حقيقة لا مجازا
ما لم يرد به اذن الشرع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع
ولم يسمع والتوهم كما ذكرنا فيما سبق كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم وجوابه لم يعن هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
ليس كذلك لانه ذكر المسند اليه وتريد المسند به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمسند
تعالى السمع حقيقة بل المراد الموت كما في دعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السمع ادعاء
كيف وقد قال السكاكي في حقيقة ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بادعاء بل وسمي المنية بالسبع
في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان
يكون شيء غير سبع وح يكون المراد بعشية صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصفة
له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا كون الامر بالنداء لها مما ان كان النداء لها بادعاء
انها بمنزلة من يعقل لغرض المناسبة ولا يكون السمع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على

السمع

السمع اذ المراد به حقيقة هو الدعاء لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر
نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي تذكر في علم البيان ان شاء الله تعالى ولا اي ما
ذهب اليه بعض محققي طائفة صائم وليلة قائم وما اشبه لكم مما استعمل على ذكر الفاعل الحسي لانتفاء
وبعض محققي طائفة في النسبة ومما يمنع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال الذي نحو
راشد بطلا اني اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من مقام التشبيه لا الاستعارة وجوابه
انا لا نسلم الترديد الطرفين مطلقا ما في الاستعارة بل اذا كان على وجه مبني على التشبيه سواء كان
على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء على المشبه به هنا بعض صائم مطلقا والصفة
لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم وقد يتهم من لم يقف على مراد السكاكي ما لا استعارة
ما بالكناية فاجاب عن الاولين بانا لا استعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى هو في عيشة حسنة
مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من باب اضافة العام الى الخاص ولو
سلم ان صائم المسمى الى الاسم فانظر الى ما ذكرته من التشبيه ليحصل ان التشبيه وحمل الظلم الذي هو من
البلاغة يمكن ان يوجه المشي بان يدل على الثالث بان الامر بالنداء لها مما يحاذ ولعموم حقيقة وخفي عليه انه
اذا كان المراد بلفظها ما ان هو الباقي حقيقة كما فهم لم يكن الامر لاحقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا
قلت ايها ما اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقف انما هو مذهب البعض و
السكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقف والاصح قال الرابع استعارة بالكناية عنه ولم يعن
انه لو صح ذلك لوجب عند الثالث ان لا توقف اذ لو توقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه
شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف الباب الثاني احوال المسند اليه اعني الامور العارضة
له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته
لا بواسطة الحكم او المسند مثلا كونه مسندا اليه محكوما او متروك التاكيد وكونه مسند اليه المسند
مقدما او مؤخرا معرفا او منكرا ونحو ذلك سيأتي كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قد مر
الاحوال انه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان لما خر وجود الحادث عن عدمه والحذف
يستدعي امورا احدها قابلية المقام ومنها ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي
الموجب لان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو اقتصر الشارح على الثاني فقال

وتعريفه لافادة المخاطب العلم فائدة تامة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة المخبر اولازمه وهو ايضا
كل لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة لاستدل ان احتمال
تحقق الحكم متى كان بعد كان الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعدا كما ترى وقولك زيد حافظ للتورية فافادته اتم فائدة تقتضيها
تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تختص بالوصف بحيث لا تشارك غيره
عموما كقولك اعبد الها خالق السماء ولقيت رجلا سالما امس اليوم وحده فما كل احد للكلية لا يكون
في قوة تخصيص المعرفة لانه وضع بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة
تتعلق بها اغراض صحيحة فاشار اليها بقوله فبالاضمار للتكلم والخطاب والغيبة وقدم
المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ليكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف
ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فسكن معينا وقد يعرى
مع معين الى غيره اي عن المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل كقولك
بالسواد يسر عدوك لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا فصار الى ان يقتضي حال المخبر اي تناهت
حالهم البطيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف فاهل التحسر الى حد يستوي خفاؤها
والاختص بها زيادة لك دون زيد واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون
مخاطب بل كل من تاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب في بعض التنزيل فلا يختص بها اي برؤيته
حالهم مخاطب وحالهم رؤيته مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يعرى الى غير معين نحو فلان
لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه
فصرح في صورة الخطاب بقصد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ يتوفى الآية خرج في صورة الخطاب
لما اريد العموم فقوله لقصد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فصرحت في صورة الخطاب
لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بعادل عنه الكلام اي لحمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب
معين الارادة العموم بشهادة ذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي بقرينة المسند اليه بارادة علما وهو ما وضع لشيء
بشخصه من غير ان يدل على معنى فيه وقد يجعل على بابه المعارف لانها اعرف منها لاحصاره اي المسند اليه في هذا الباب
سندا اي دخول مسند اليه عن احصاره نحو جاني زيد وهو اي كونه علما يختص به اي المسند
اليه

اي لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع والحوز به عن احضاره بحضرة المتكلم او المخاطب والاشارة
والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه على احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس
شيء منها بخصوصه المسند اليه حتى قد يقال هذا القيد مغن عن الاول لان الاسم المخصوص شيء معين
ليس الا العلم قلنا بعد التسليم لم لا يجوز ان يكون المقيد انما هو تعيين خاص العلمية فلا باس ان يقع فيما مر
به الاحتراز عن الجميع كما في المعرف فان لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام
العهد والموصول فان الاولين حاضران تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث يعامل معاملة العلم بالصلة
لانا نقول هذا يوهن على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بغير لفظة يعني احضارا لا يتوقف
بعد العلم بالوضع على شيء من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم
يختص به وبعد التامل والوقوف على ما مر يظهر ان احتراز عن سائر المعارف لا يكون تخصيصا فاذكر وجهه
اللفظ الموضوع لمعين اما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فمتى لم يقصد تعيين لم يصر الى ما ذكره
من احضاره وان ذكره ولو احتراز عن احضاره في الذهن كما في سائر المعارف فانها تفيد
اول ما ذكرها الا ما هو ما بها الكلية وافادتها التعيين انما هي بواسطة قرينة
معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك والاخفى على المنصف
الوجه ما ذكرناه او لا يحوز ما هو اسم واحد فانه اصله الالهة حذفت همزته وعوضت منها حرف التعريف
حمل على كل الذات الواجب الوجود الحالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته المستحق
للعبودية له وكل منها كلي الحصر في فرد فلا يكون على الان مفهوم العلم جزئيا في فقد سها الا يرى انا نقول
لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير توقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق
او الواجب لذاته لاعطى التوحيد ستة لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وانما
قالوا لا اله الا الله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او تعلق الجار
الكذب الكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون آلهة بمعنى المعبود بحق والله علم للذات الموجود
لا يستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الذات الذي هو خالق العالم وهذا معنى ما اصاب الكشاف
ان الله مختص بالمعبود بالحق يطلق على غيره اي بالمعبود الموجود الذي يعتقد بالحق تعالى وتقدس او يعتقد
او اهانة كما في الكلي والالقاب الصالحة لمدح او ذم او تهكم عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب تعالى الله عن

الى المسند الخبر علم من اى وجه واى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله
انا فى بالغا جهة على وجه تلتفت الغطن على الخواص كالارصاد فى علم البديع نحو ان الذين يستكبرون
عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فان وضعه اعاما الى المسند الخبر المبنى عليه امر من حيث العقاب والاذلال
بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر لا يخرج جعل المسند اليه
موصولا كما سبق الى بعض الاوهام وانما جعل ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالعظيم لشانه اى
لشان الخبر نحو هو الذى سمك السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة وبنى الشرف والمجد
وغايته اعز واطول لمن دعائم كل بيت وفى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه
امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل انا لله او الرحمن او غير ذلك مما فيه تعريض بعظيم بناء
بيته لكونه فعلا من رفع السماء التى لا بناء ارفع منها واعظم او بناء من عدم اى على الخبر نحو الذين
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين بعد وصفه اياما الى المسند طريق بناء الخبر ما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم
لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذى لا يعرف الغنة قد
صنف فيه او شان غيره نحو ان الذى يسمع السنطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقق الخبر
نحو ان التى ضربت بناءها جرة بكوفة الجند غالبة وذها عوك فانى ضربت البيت بكوفة وهو
الهاجرة اليها ايماء الى المسند طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يتحقق
زوال المودة وتقرره حق كانه برهان عليه وهذا بعض تحقيق الخبر وظهر الفرق بينه وبين الايماء
وبتوسط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان
قوله ان الذى سمك السماء الخ ان الذين توعدونهم انت فيه ايماء من حيث تحقق الخبر وقد جعل
ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما يرشد اليه حسن النظم فى هذا المقام فانه من مطامح الانظار على
ما تأصل العلامة وقد قرر فى شرح المفتاح الوجه فى الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو
الظاهر فى قولهم ان الذين لبنوا لهم دور حال العظيم ثم صرح بان قوله ايم شتمنى على هذا اعتراض لطيف
وربما جعل ذريعة الى كناية وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موما الى وجه بناء الخبر فاشكل
عليه الامر نحو ان الذى سمك السماء وان التى ضربت وان الذين توعدون لعدم تحقق السنف وهو
لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره فى نفس الوجه بما لعله لكن هو رد عن الاشكال بان مبنى قوله

ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون فى الايمان المذكورة
ايماء وسوق الكلام ينادى على فساد هذا الراى عند المنصف قد يقصد بالموصول التوصل الى التعظيم
او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاء الذى اكرمك او اهانك او الذى يحبك او لاذه وهيهات ما هو
وقد يكون للتهكم بها الذى يدل عليها الذكر انك لمحمول وانطانيه هذا الباب لا تكاد تضبط وانما
لاشارة اى بعد المسند اليه باريد اسم اشارة حيث صلح المقام له وانصرافه غرض اما المقام الصالح
فنحو لن يصح احضاره فى ذهن السامع بواسطة الاشارة البحتة فان اصل اسماء الاشارة ان يشار
بها الى مشاهد محسوس قريبا وبعيدا ان اشير بها الى المحسوس غير مشاهد او الى استحضار احاسته
ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب
او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتميزه اى المسند اليه بحسب حوله اى بان الروحى
هذا او الصفر فيدا نصب على المدح او الحال فى محاسنه من نسل شيبان بن الضال والسلم
وهما نجدان البادية يعنى يصول بالبادية لان نقد الغزو فى الحضر او التعريض بغباوة السامع
حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله ايا ذا الغرور دق لك انانى فخبنى بما لهم هذا الامر للتعجيز كقوله
يقال فاء توا بسورة من مثله اذا جحدتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اى المسند اليه فى القرب
او البعد او التوسط كقولك هذا او ذاك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد
تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذاك للبعد وذاك للتوسط مما ينزره الوضع
واللغة فلا ينبغى ان يتعلق به بحث علم المعانى لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد وقلت خفى كثير
فى علم المعانى كما يرشد اليه مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تطرقه
من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعانى من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه فاتى بهذا ويبنى ذلك
على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعنى عنه لشئ يوجب تصوره اياكان فلا يسلم
فذكره فى هذا المقام توطئة وتمهيدا لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره
اى المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذى يذكر الهتكم او بالبعد نحو اذلك الكتاب لا ريب او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب لا ريب بان بعد المسافة ورفع محله منزلة
بعد المسافة وقد يقصد بعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذاك فعال كذا او تحقيره بالبعد

كما تعال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة حمى الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه بحو جاني رجل فقال ذلك الرجل وضربته زيد فقال لي ذلك الضرب انا لمحكى عنه غائب وبحور على قلة لفظ الحاضر بحو فقال هذا الرجل وها لي هذا الضرب اي هذا المذكور عن قرب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قرب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم لا فعلن الا المعنى عبر عنه بذلك حسا فكانه بعيد او لتنبيه اي عن ورد المتعد الله الا شا للمسه عند بعقب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء تقول عقبته بالشيء اي جعلته يجيء على عقبه على انه اي للمسه على المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشاره متعلق بجدير اي حقيق بذلك لاجل الاوصاف من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون اوصاف متقدمة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على المشار اليهم حقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة اولا به لا يكون طريق الى حضاره سوى الاشاره لجهل المتكلم والسامع بالحاله التي ذلك وبالام اي بتعريف المسند اليه باللام للاشاره الى معهود اي الحصة من الحقيقة معهودة من المتكلم والمخاطب او احدهما كان او اثنين او جماعة نحو عهدت فلانا اذا ادركته ولمسته وذكر ليتقدم ذكره صريحا او كالم نحو ليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امر عمرو كالتي اي كالانثى التي وهبتها فالاسم الذي اشاره الى ما سوف ذكره صريحا وقوله فالذكر ليس اني وضعتها انثى لكنه ليس مسند اليه والذكر اشاره الى ما سنبين كما يجيء في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان بطني مذكر والانات لكن التحرير ومولد يتعلق الولد الحدمة فيتبع المقدر اما كان للمذكور دون الانات وهو مسند اليه وقد سبق عن يقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم تكن الا الامير احد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون للام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشاره نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل وللاشارة الى

نفس الحقيقة وهي المسمى من غير اعتبار المصدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المراة وهي اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك لان المعرفات للماهيه وقد يراد بالمعرف باللام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار وجوده في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني بطلق المعرف باللام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه موجودا في الذهن وجزئيا من جزئيات الكلي الحقيقي مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي ولا من حيث الوجود لان موضوعها وضع الحقيقة كقولك ادخل السوق وجئني بلحم في الحال فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وحقيقته انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود والتعرف باعتبار الوضع لفظه وبالنكرة كالتعريف من علم الجنس المستعمل في فرد ومن اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولبئت اسدا فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه اطلاقا على الوجود اطلاقا على اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة وكون من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة لتنزيل الفرد لذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا فالحال والمعرف نحو ادخل السوق فان المراد به من الحقيقة والعهدية مستفاد من القرينة كالدخول مثلا فهو كعالم مخصوص بالقرينة فالمحدود والله اذن بالنظر الى القرينة سهو وبالنظر الى نفسها محتمل ولذا شار بقوله وهذا في المعرف كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ بحري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال وصاحبا للمعرفة وموصوفا لها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية نحو الى اضطرهم الى العلم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلموا ما تكلموا ويعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه لزعود الضمير في قوله وقد ما في المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة لذا قيوض بالحال كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي البيت بل لمنكر الحال بحال استعارة التبعية قوله بحال صفة للحال ومنها الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لانا المعرف ولو كان في حيز التعريف ليس لشيء بعينه كما في الكتاب وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف لا اسم موصول

في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو أعلم غيب السموات وعلم آدم الاسماء كلها وإذ قلنا للملائكة اسجدوا
لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الجمع ذلك ولهذا صح الا
بالاتفاق حاكى القوم او العلماء الا زيدا او الزيدون على اجماع قولك حاكى كل جماعة من العلماء الا
الا زيدا على الاستثناء المتصل فان فعل المفرد يشمل استغراق الآحاد والجمع يشمل استغراق
الجموع حتى لو عرفوا فلما جاء الرجال حاكى كل جمع من جموع الرجال وهذا الاستغراق وخروج الواحد
والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لا يسلم ولا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد
مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنان مع واحد آخر جمع من الجموع والعقد يلزم كل جمع من
الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع
دون كل فرد فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول
المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب انى وهن العظم منى انه توكل جمع العظم
الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فرادى لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون
كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهن العظام عند حصول الوهن لبعض العظام
دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهن العظام باعتبار وهن
البعض الواحد في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف ويلزم الواحد مما دل على معنى الجنسية وفصله
الى هذا الجنس الذي هو النحو والعوام واشار بقوله تركيبه الجسد فداصابه الوهن ولو جمع لكان العضد
الى معنى آخر وبيانه لم يخرج بعض عظامه والكل كلها يعني لو حمل وهن العظام كان المعنى الذي
اصابه الوهن ليس ببعض العظام بل كلها كانه وقع من سماع شيء الشمول والاحاطة لان التقابل
في الكلام ناظر الى بعض ما تناوله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهن العظام
تفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح في انه يصح
وهن العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم
بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه
تمام يصيبه الوهن والكل الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كما لو احد وهنه من وهن بعض
هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر

في علم

في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين
انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى
ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن
قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا
العالم المحسوس المشاهد فجمع ليتناول السموات والاحاطة ولا يخفى على كل فساد ما قيل ان مراده ان المفرد
وان كان شاملا لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد
شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بذلك
كيف يكون العالمين شاملا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله لتشمل
كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام
وذلك لان هذه التفرقة لا يتنبه لها عاقل ولا تنقل وبالجملة فالقول بالجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد
من الافراد شيئا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير
موضع فلا وجه لتمحل جمع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف باللام
الجنس من حيث هو آخر ويوافقه المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى واحد منه كما في قوله تعالى
ان الانسان لفي خسر والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان ورائه في تناول الحجة
في الجنس وان المفرد في تناول الجنسية الجمع في حمل الجنس لا في وضعه كذا في الكشاف نحو قولهم فلان يركب
الخيل وانما يركب واحدا منها بحيث مثل قولهم سوقهم فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روى
عن ابن عباس رضي الله عنه انه كان من الكمل من امة صاحب الكشاف فانه اراد بالوهن الجنس والجنسية غاية في
وحدان الجنس كلها لم تخرج منه شيئا واما الجمع فلا بد حال حمله الاما في معنى الجنسية من الجموع فلم هذا
الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها
لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غيره والاستعمال ايضا يشهد بذلك
وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مزالق الانظار ومطارح الافكار ولم يتفطن للفاضل
اوذائهم وكيف دون الوصول الى الحق انفاسهم وتمام كلامه هناك اعراض وتمويه فراد الاسم يدل على
وحدة مسماه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما بينا فيان فكيف يجتمعان اسنادا الى جزء

بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وادخال اللام لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي واللام
التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة
كانه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال الجماعة حينئذ
على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق نحو كل فرد لا يجمع الافراد
وهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدنانير الصغر والدراهم
البيض وانما قولهم ثوب اسمال وطعنة انشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها اسمال اي
خلق والطعنة مركبة من اشياء كل منها منشج كما في مختلط فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه
هو بعينه والاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء المعارف لانها احصر طريق
الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي فرسي اي محبوبي وهذا
احصر من الذي اهواه او نحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط الشقاقة لكونه
في السجن وحبسه على الرحيل ام الوليد اما بنى مقعدا اي بعد داهية في الاصل وعاهة حنيذ
وحنيذ بمعنى مشوي والجنيب المجنوب المستتبع والحنان التحنن والموئل المعقل ولفظ البيت
خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب ونصبها لفظا اما المضاف اليه او المضاف
او عنهما كما تواتى الاول عند الجرمي وفي الثاني عند الجميع وفي الثالث عند السلطان
عبدي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عبده وهو وان كان مضافا اليه لكنه يتم المسند
اليه المضاف وعنى اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او عنهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف
نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو حضر ولد الحجام مجالس زيدا وينادي
وقد تكون الاضافة لاعتبارها عن تفصيل متعلق نحو اتقى اهل الحي على كذا او متصير نحو اهل البلد
تفاولوا كذا وكذا لتصيير بذتهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكساءة السامع او المخاطب
نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة نحو مضافا على الكرام او اذلالا او نحوهما نحو صديقك او
عدوك بالباء في قوله تعالى الا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن الضار
اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي
ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص

نحو كوكب الحرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباء لان الافادة
الاضافة جنسية ونعيها لقولهم تدل على الحرقاء من الارض التي تحتها يعني على جنس الخرقاء
وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون
الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله
واما تنكير وللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس
نحو وطار بعلين ذي يعمل سيفا او للنوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة
اي نوع من الاعظم غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء الباصرة عن ادراك الله تعالى وفي المفتاح للتعظيم
اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن
الادراك التعظيم لدل عليه واو في بادية او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او
انحطاط بلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن الدمينة له حاجب اي مانع عظيم وكل ابن يتيمه
اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او لتكثير نوعه ان له
لابلا وابلا بغنا او للتقليل نحو ورضوان من الله اكبر والتكثير والتقليل يعرفان بالذوق
نحو ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير لحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات
والموزونات والمشبهات بها وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد يشار للتعظيم والتكثير
نحو ان لي لذنوبا فهل تغفر لي اي ذنوبا عظاما وانا ناظر الى التكثير وانا باب عظام هذا
ناظر الى التعظيم وتجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير
قد يجتمعان وقد يتغايران وكذا التحقير والتقليل وقد يتكلم المسند اليه لعدم علم المتكلم بحاله من
جهات التعريف جنسه او كاهلا او لانه لم يبلغ من التعريف مبلغ كقولك اذا سمعت بخطيب لسن
لطول الحلم يدلي شمالا لم يتل يمينه احتراز اعن التصريح بنسبة الساءة الى ضمير الممدوح وجعل
صاحب المفتاح التكلم في قوله تعالى ولبن مسهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان
التحقير ينافي ارادة المرة ونفس الكلمة لانها انما تاتي لهم تحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب
اذا فاح اي فوضع وجوابه انه اراد ان تلبثاء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا
ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف فلا يراد به التحقير المستفاد من الآية محفوظ منهما

او الجاهل او العقر حتى يعين الموصوف اعني زيدا مثل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان
لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا
يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف بخلاف البارو كان زيدا
عطفا فان لفظ امس يدل على الدوران وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتعيينه كما سياتي ومنه
قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حتى وصف دابه وطائر بما هو من خواص
الجنس ليزيل القصد فيهما الى الجنس دون الفرد وهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زياده التعميم والاحاطه
فيكون في الارض ويطير بجناحيه وصفين موكدين مثل امس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون جمله و
لشرط افاده سكون الموصوف ان الحمل التي لها محل من الاعراب بحسب وقوع المفرد موقعها والمفرد
الذي تسبك منه الجمله نكره لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وسبق ان يكون هذا مرادا من قال
ان الجمله نكره والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم وفي تلك الجمله التي لم تكن خبره كالصله لان الصفه
في الجمله نكره والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم وفي تلك الجمله التي لم تكن خبره كالصله لان الصفه
احق بان يعتد المتكلم ان المخاطب عالم بانتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما تجيء لها ليتعرف المخاطب
الموصوف ليميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفه فيجب كونها جمله متضمنه للحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكرها والا لانتفاء تلك الفائده التي هي مناط الوصفيه اوصله انما يكون بتقدير القول
فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم الا واردها تقسيم بالله ليبطلن ان المعدوم تاكيد القسم
وجوابه ان مراده ان الصله هو الجواب المؤكد بالقسم وهو محذوف بعينه او صله انما يكون بتقدير القول
للمخاطب حصوله قبل ذكرها والا لانتفاء تلك الفائده التي هي مناط الوصفيه اوصله انما يكون بتقدير القول
ان تعالى اكيد الاخبار والله لاردهم والانشاء انما هو نفس الجمله القسميه مثل والله والله اقسم بالله وتحو
ذلك وهذا كان الشرطيه خبريه بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وصف العلم انما يوصف
الصله دون الصفه حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصله يجب ان
يكون وقتيه معلومة للمخاطب ليحصل لهم علم اذ ذاك بان معنى قوله في سوره التحريم قوا انفسكم واهليكم
نارا وقودها الناس والحجاره هم قال وانما جاز النار هنا معرفه وفي سوره التحريم نكره لان الايه
في سوره التحريم نزلت ولا يكلم فعرفوا منها نارا موصوفه بهذه الصفه ثم جاءت سوره
البقره بشانها الى ما عرفوه اولا قلنا مما لم يعلم الله تعالى الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب
والمخاطب في سوره التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي صلعم والمشركون لما سمعوا الايه علموا ذلك

نحو طوبى في سوره الرعد واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه الذي يحتمل مجازه ومدلوله
اعني جعله بحيث لا يتطرق اليه احتمال مجاز او غيره نحو جاءني زيد زيد اذا لم يكن المتكلم غفلا او الساهع من سماع
لفظ المسند اليه وجعله على عرضه وشل هذا وانما يحمل على دفع توهم المجاز والسهو لكون توجه
القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع
التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلع عليه قصد اعتبار العدم والتاخر مع الغير
وذكر العلامه رحمه الله في شرح المفتاح ان مجرد التقرير لا يحوج الى التاكيد لان المتكلم لم يتبين له اي موضع من طرفي العدم والتاخير
يطلعنا عليه وهو خلاف ظاهر ما في المفتاح ايضا فانه قال بعد ما ذكر ان التاكيد لدفع توهم السهو
الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الضائع بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانا عرفت فانه يفيد تقرير الحكم
وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل العدم الاخرى التي تصرح بها بانه ليس
عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق يقوي
الحكم في فصل العدم والتاخير مع الفعل بل اخر تحقيق خبر المسند اذا كان فعلا وكان الفعل ليس بمتعرض
للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يتعرض فيه المسند اليه موخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص الاظهر
ان قول السكاكي اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار العدم والتاخير مع الفعل من نحو انا سعيت
في حاجتك اولا وحدي ولا غيري تاكيد وتقرير للمخصص الحاصل من العدم وايراده في هذا المقام مثل
ايراد كل رجل عارف في كل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس بمتعرض
من التاكيد الا صطلاحي وهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا لا يخفى على ذكائه ولا حاجه الى حمل كلام
المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات وهذا يظهر لمن تامل من
ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في
حاجتك اولا وحدي ولا غيري غلط فاحش عن آداب كلامه غفلته عما ذكرناه من الوجه الاصح او دفع توهم التجوز
اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير او نفسه او عليه لئلا يتوهم السامع اسناد القطع الى الامير
مجازا وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم السامع ان الجائي عمرو
وانما كرر زيدا على سبيل السهو لا لدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم
عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم اجمعون لئلا يتوهم السامع ان بعضهم لم يجيء الا الاكل ليعتد بهم وانما جعلت

الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال سوقان صفوا
وانما صفه واحد منهم وربما جمع بين كل واجمعين لحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وهذا
يزداد التعيين والتفريع على الليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم
وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من سبيل دفع توهم التجوز لان
كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز
والا لكان تاسيسا وهذا قال النسخ عند الماهر الانفي يقولنا بعد الشمول انه بوجه من اصله وانه لولاه ورد
لما فهم الشمول من اللفظ والام ليس ما اكد بل المراد انه منع ان يكون اللفظ المنفي للشمول مستقلا على ان
حلا وطاهره ويجوز ان فيه انتهى كلامه واما الجواني الرجلان كلاهما فهو كونه لدفع توهم عدم الشمول
بتطرق ان المثنى نصف في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه
لدفع توهم ان يكون الجاني لاحدهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان يكون
الجاني رسولا ان لهما او لاحدهما والاخر محوص تاعد ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بما اكد المسند
عنهما وكذا اذا توهم ان الجاني احدهما والاخر محوص تاعد ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بما اكد المسند
لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي بعطف المسند اليه بعطف البيان فلا يضاهي ما خص
بهو قدم صديقي عالم جاءني زيد لا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة
عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف في البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياما للناس عطف بيان نجيء به للمدح لا للايضاح كما في الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى
لا نبغي لعاد هم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته ولئن كان البيان حاصلا بدونه لئن توهما بعد
الدعوة وسيما وتجعل فيهم ايمن تحققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه وبما يدل على ان عطف البيان
لا يلزم البيد لئن يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكر وا في قوله والمؤمن العاديات الطير ان الطير عطف
بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف ونحو جاني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف وصفه عطف
بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه بعد بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف
قوله تعالى لا تحدوا الهين اثنين انما هو الله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورد السكاكي

في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه
عطف بيان ضناعي لجواز ان يريد انه من سبيل الايضاح والتفسير ولئن كان وضعا ضناعيا ويكون الواو في
هذا الحد مثل الواو كل رجل عارف في كل انسان حيوان وفي بحث التوكيد على ما مر وادا السكاكي ويكون مقصوده
انه وصف ضناعي مجيء به للايضاح والتفسير لا للتوكيد مثل اسم الدابر على ما وقع في كلام الخفاجة وتقرير
ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ الاثنين
الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاسس من الالهة لا عن اتخاذ جنس
الالهة وفي الثاني اثبات الوحدة لا اثبات جنس موصوف الهين ما شئت والله بواحد ايضاحا
لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية
دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريد به الدلالة على المعنى به منهما والذي يساق له
الحديث هو العدد شنع عليه بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد
ضناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة مما وقع في شرح المفتاح من ان حد هب
صاحب الكشاف ان الهين اثنين وواحدة ليس بتاكيد ضناعي اذ لا دلالة عليه بل
اورد في المفصل قوله تعالى واحدة شاة الواحد نحو اسس الدابر فالحق ان كلا من اسس وواحد وصف
ضناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض
صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف
فالاثنان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث ان في الهين اسم واله واحد لسان ان القصد
الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لسان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا
البحث على ما كون مما مر من يد عليه للمصنف وبه تبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف
على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان نعوت الصفة تابع
مدلول على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما لكونهما وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد من متبوعهما الى احد
جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية وكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه
فكون عطف بيان لا صفة وقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق على

وبحتمل انهما جاءا كل معا او جاء كل عمرو قبل او بعده بمدة متراخية فان حمل فتح العطف على المسند اليه بالباء من غير تفصيل للمسند نحو جاني الا بكل فانشارب فالنام اذا كان الموصوف واحدا فليطلب هذا في المحقق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي يا كل فشرب فنام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او ورد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وتسمى تحقيقا في نحو القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاء اول دون زيد او انهما جاءا كل جميعا وما جاني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاء اول دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع نحو جاءني زيد لا بل عمرو والكن لاجل به للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان الكن في جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كوبد بناء على ملابسة بينهما وملاءمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم نشأ من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صحيح في انه انما قال جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاء اول دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه قال لمن اعتقد انهما جاءا كل على انفراد فضعيف فلم يقل به احد وقصر الحكم عليه نحو ما جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وقصر الحكم على التابع وهو الاضراب لنجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه محتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فيحتمل ان زيدا بل عمرو بحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو بعد عدم مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه بعد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاء زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل بعد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال عدم مجيء زيد البتة كما في لكن فهذا استعرف كلامهم في بحث القصر وذهب المبرد الى انه بعد النفي يفيد بقي الحكم على التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم محقق الثبوت في معنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو وعدم مجيء عمرو محقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق قصر والحكم في المثل ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال واذا علمت ورجح ابن الحاجب ان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح

فكان الاولى تركه لكن دل الغلط على ما ذكره بعض المحققين من النحاة لزيد الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانما موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او الشكاك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو اتاني اقاياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ائت زيدا او عمرا والفرق بينهما ان التخيير يفيد سؤال الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وما عداه السكاكي من حروف العطف اي المشهورة والجمهور على انها بعد ها عطف ما ان لها فاعلها ووقوعها بعد نفي هو نفي المضمر المجرور من غير اعادة الجار والمضمر المرفوع المتصل المؤكد غير مؤكد او فصل يقوى عند مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي بحسب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه تخصيص المسند اليه بالمسند فكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لا تقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعل الخبر لا غيره وغيره كما قال في المفتاح انه تخصيص المسند بالمسند اليه وحاصل قصر المسند على المسند اليه فيه فيكون راجعا الى المسند على ما حققه ان قائله توجه اليهما جميعا لانه جعل احدهما مخصصا ومقصورا عليه تخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم لقصر القيام مقصور على زيد لا تجاوزه الى عمرو وهذا يقال في تاكيده لا عمرو قال قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند اليه لجعل المسند اليه محط المسند لا يعوه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعله من هذا الاختصاص مختصا بالذكر وكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اسناده اليه مختصا بان يثبت المسند وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه لو توهم في اما يعبد معناه مختصا بالعبادة لا يعبد غيرك ومن الناس من زعم ان النفي كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى في اولئك هم المفلحون حيث قال لان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين اختصوا بصفة المفلحين وتحققوا بها هم وتصوروا بصورتهم الحقيقة بهم هم لا يعدون ذلك الحقيقة انتهى كلامه فمعنى ان معنى لا يعدون ذلك الحقيقة انهم يتصورون

على صنة الفلاح كرلا يجاوزونه الى صنة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب فى هذا الفن وقلة
التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ فى دلائل
الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فمثاله قولك هو الرجل الذى يقال له
انه البطل المعدود ولا قصر حتى يبنى البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل ترى الناس يقولون لصاحبك هل سمعت
ما يقال فى البطل المحامى وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغى ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له
ووجه فان لك تصورته حق تصوره فعلمك بصاحبك يعنى ذلك فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريق معرفته
طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ما يأتى قال صاحب
الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لانه معنى الفصل بل صح فى هذه الآية ما فائدة الفصل الذى
على الوليد بعده خبر لا صفة والتوكيد والجاء الكبر فائدة المسند بانه للمسند اليه دون غيره من الحقيق
ان الفصل قد يكون للتخصيص اى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو قائم اى عمرو وزيد يقوم لا اسد ذكره اولا ادعاء
صاحب الكشاف فى قوله تعالى ان الله هو يعمل التوبة هو للتخصيص والباعث وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان
التخصيص حاصلا بدونه بان يكون فى الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اى لا الرزاق
الا مواضع قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال
قال ابو الطيب اذا كان الشباب والشيب هما فما الحياة هى الحمام اى لا حياة الا الحمام واما قصد
اى تعديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التعديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف نحو
بانه انما يقال تعديم او موخر للمؤخر لا للتقدم فى مكانه قلت التعديم ضربان تعديم على نية التأخير
كتعديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقى ابقاء التقديم اسوة وسمة الذى كان قبل
التقديم وتعديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تنقل الى اسم ما تقدمه
مادة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام ونحوه ماره فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتعديم المسند اليه من
الضرب الثانى ومراد صاحب الكشاف به هو الضرب الاول وكلامه انما يشعر بجواز اطلاق التقديم على الضرب
الثانى فلكونه اى المسند اليه اهم ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيأ هو
مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ونعرف فيه معنى وقد يطلق كثير
من الناس انه يكفى ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكروا من اين كانت تلك العناية ومم كان اهم هذا كلامه والاجل

هذا

هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما الاول اى تعديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه
ولا بد من تحققه قبل الحكم وقصد والى اللفظ انما يكون بذكره قبل ذكر الحكم عليه ولانه هو الاصل
عنه اى لكون التعديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه فى الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضى العدول عن ذلك
الاصل كما فى الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضى العدول عن تعديم المسند اليه الذى رتبته العامل فصل
مرتبة المعمول فكذا كل ما كان بعده شئ مما يقتضى تقديم المسند على ما سيجئ بتفصيله واما التنبيه للخبر فى حال السامع
الذى هو المسند اليه بقوله ومن هذا كان حق المتكلم تطويل المسند اليه ومعلوم لرجحان الذى يعد الشروع
الذى واضح فى النفس كقوله اى قول ابى العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا والزحافات
البريه حول مستحدث من جماد كقوله اى قول الشاعر فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنشأتى
وفى ان تبدان الاموات تحيى من الزفرات كذا فى ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع
الى الضلالة هاد اى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وهذا بين انا نرى المراد بالحيوان المستحدث
من الجماد آدم عليه السلام او لا ناقة صالح ولا نبات هو ولا التفتش على ما وقع فى الشروح لانه لا يناسب
السياق واما تعجيل المسرة او التساهل والتفاؤل نحو سعد فى اول يذكره كقولك
محمد والشفاء فى دار صديقك وامثلة هام يوم يوم يوم وقد مر الكلام فى ذلك واما التبرك نحو
مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل اكرمت الرجل او علمت الرجل واحترمنى عندك او احضره نحو رجل جاءنى
فى الدار وسئل الدار على التعظيم انما هو صفة المسند اليه المسند على الاسم لا مجرد الاحضار بقصد ورود
عنه كقولك الزاهد لشرب وبطرب لا على ان مصدر الفعل عنه حاز فحاله على سبيل الاستمرار بخلاف قولك
لشرب الواحد فانه يدل على مجرد صدوره عنه فى الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح والمصنف
كونه مضمونا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اذ الخبر الاول خبر المبتدأ والثانى الاخبار والمصنف
لما فهم من الثانى ايضا معنى خبر المبتدأ اعترض على ما ذكر بان نفس الخبر يصورة لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية
انما يكون تصديقا لا تصورا واراد بالدليل وقوع الخبر مطلقا اى اسما او وقوع الشئ صلة فلا يصح ما ذكر
فى احوال متعلقات الفعل انه لا يعرض عند اثبات وقوع الفعل للمسند اصلا لكل يقال وقوع الشئ مسندا
توصل على المفتاح لا يسلم ان التعديم دخل فى الدلالة على الاسمية بل انما دل عليه العمل المصاحب كاسند
فى الحديث لو اشرط سعد الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تهز بنى قيس بكل هم

سيوفا في عوانقهم سيوف جلوس في مجالسهم زان وان ضيف الم فهم خفوف والمراد هم خفوف
كما في المفتاح اى محل الاستشهاد بقوله هم خفوف بعدم المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير
للشيء بما عادة لفظ ليس بشيء واعترض ايضا بان كون العدم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا
على ما سلف في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر هنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب
بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بجبار وما انت عليهم بوكيل
وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم هم
خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي
اشار اليه في قوله واما الحالة المعتبرة لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عاما بالنسبة الى كل مسند اليه فالمراد بالتخصيص
بمعين وهذا سديد ولكن في بيان كون العدم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد الحكيم اورد في
دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يعدم المسند اليه ليفيد العدم تخصيص الخبر
بالفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والمقصد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل
بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بجبار انما لي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف
النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا على اقامة المفعول مقام الفاعل لغرض ما ليتقدم
سند بالفعل عن المذكور ونحوه لغيره على الوصف الذي نفي عنه من العموم والخصوص ولا تقل هذا الا
في شيء بنت انه مقول الغير كما انت تريد بقولك ما قلت شيئا لا اني القول ولا يلزم منه ان لا يكون جميع من سواك قائلا
قائلا لان التخصيص بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكه معه في القول او اعتقاد به دونه لا بالنسبة الى
جميع من في العالم وهذا اي وان العدم بعد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح
ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق
الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وبينهما تناقض بل الحق عند قصد هذا المعنى ان يوخر المسند اليه
ويقال ما قلت ولا احد غيري الا اذا قامت قرينة على ان العدم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا
ظن المخاطب ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائلا غيرك يقول لك انت قلت
لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل وتقديم المسند اليه ليطابق كلامه
وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح

ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسانا غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد ينفى عن المتكلم
الرؤية على وجه العموم في المفعول بحيث ان يستغرقه ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف
لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد يقدم المفعول الذي يعد التقديم بنية
الفعل المذكور نحو تخصيص الفعل الذي نفي عن المذكور وضع نظرا الى ان المنفي هو الرؤية الواقعة على
كل احد من الناس لا الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح قال الاول بعد السلب
الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني بعد السلب
الكلي لوقوع الكلي في سياق النفي ولهذا حمل كثير من الناس على انه سهو من الكاتب او الصواب ما اراه
كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما دلوه انه اللغة من ان احدا اذا لم يكن مع
يد الا عن الواو ولا يستعمل في الايجاب الا مع كل ملزم ان لا يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت
كل احد لانه اذا لم يستعمل في الايجاب الا مع كل ملزم ان لا يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت
كل احد لانه اذا لم يستعمل بدون كل لم ينافي ان يراد احد استعمل بمعنى الجمع وهذا صحيح دخول من عليه
صفة الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وما سلم من احد عنه حاجز من وصفوه في قوله تعالى
لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية
يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقوع في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصباح
انه لحسن وضع اللغة لانه قال وما رايت مما سلم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمونث وصل هو بمعنى
على ان احدا اسم في معنى الوحد لا بمعنى يعم الموصوف بحيث ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى ومجموعا
مذكرا او مونثا اي احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احدهما في معنى الجمع يكون المعنى
ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسدان لان هذا الاستغراق جار في نحو ما انا رايت
رجلا وما اكل شيئا وما انا قلت شيئا وغير ذلك مما وقع بعد النفي المنفي بكره على ما سيجيء فلا
يكون الخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احدهما مبدل الهمزة من الواو وسئله نحو الله احد
وان لا يكون نحو الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جماعا من الناس والمنفي حصول الرؤية الواقعة
على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم
الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي في تخصيصه
بالمتكلم يستقيم لا ان يكون غيره بهذه الصفة على تحيث لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه
عليه

في الفاعل فان عند بسبة الفعل الى الغير على الانفراد الى المنزل فان كان قد نسبه الى الغير لساهلة
كان يجوز او الاكان سهوا او نسيانا ما يجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب
ثم بنى على كلامه ما بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا الذي ذكره من التفصيل اذا بنى الفعل على حرف وان
بنى الفعل على منكر افاد التعدد او البنية على المنكر تخصيص الجنس او الوحدة اي بالفعل نحو رجل
جاني لا امرأة فيكون لتخصيص جنس او لا رجلان فيكون لتخصيص واحد قال الشيخ اذ قد يكون
في اللفظ دليل على امر من غير قصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد
كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد تارة الى الجنس
فقط كما اذا اعتمد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك اي ولم يرد حبيبك ان جاءك هو او امرأة او عقد انه
امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف انه قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يرد ان جاءك هو لم رجلان
او اعتقد انه رجلان فبقيد دلائل الاعجاز بقصد عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل
طويل جاني على معنى ليس الجائي من جنس طوال الرجال الا من غرض قصدهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بنى الفعل
على منكر هو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر وبين البناء على المعرف
بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد
به الجنس او الوحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي وافقه اي عبد القاهر في
السكاكي على ذلك اي على ان لا يلزم المسند اليه بعد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب
الشيخ على ما ذكرنا انه اذا وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي
مصدرا كان كالاسم ومظهرا معرفا كان او منكرا ومثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان
كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه مع قصد الجنس ظاهر لانه قائل
بالحصر في نحو الله يسطر الرزق والله يستهزئ بهم وانشاد ضمانه المسند اليه مظهرا معرفا ومذهب
السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص الا لمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون
للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل موخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يعرض
في كلامه للفرق بين ما يلي حرف النفي وبين ما لا يليه وصرح بافراد الحكم بين الصور الثلث لزعمه ان قد
عرف محمولا على الابتداء لكن على سبيل القطع لاحتمال التقديم وكرر ذلك في ايراد النوعين من كلامه وكلام

الشيخ وقد تعسف في هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم لقصد الاختصاص اشار الى
الاول بقوله ان جاز ان يقدر كونه اي المسند اليه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا
بيت فانه يجوز ان يقدر لم اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ مالكد الفاعل والى
الثاني اشار بقوله وقد يقدر عطفا على جاز اي وقد يكون في الاصل موخرا على انه فاعل معنى والا اي وان
لم يوجد الشرطان فالاسند الا التقوي الحكم سواء كان اسناد الشرطين ما اسنادا واحدا نحو انا قمت
التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز ان يقدر كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر انا ولم يجز اصلا نحو زيد
قام فانه لا يجوز ان يقدر لم اصله قام زيد فقدم لما سيذكره ولما كان بعض هذا التحقيق ان يكون نحو
رجل جاني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا
قلت جاني رجل فجعلت فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فجعل لزيد لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه
السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد
وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب اسرد والنحوي الذي يحملنا اي على القول بالابدال من الضمير
يعني قدر بانا اصله جاني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب
لان المعنى التخصيص اذ لا سبب اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه موخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم
قدم واذا انتفى التخصيص لم يجز وقوعه مبتدا خلافا للمعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار
البعيد فلا يترك الا عند الضرورة وهي المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا
الباب اعتبار التقدم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا ان جاءني على ما مر فمضاه رجل
جاني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول
اعني تخصيص الجنس فلاشتماع ان يراد اي بشر اهر ذا ناب شر لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكل لا يظهر
ولا ينزعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلشيوعه اي هذا التقدير عن مظان استعماله
اي مواردا استعمال قولهم شر اهر ذا ناب بانه لا يستعمل عند القصد الى ان اي المهر شر واحد لا اثر ان هذا ظاهر
وانما صح الابتداء بتخصيصه حيث قالوا بما اهر ذا ناب لا شر فانهم اي وجه الجمع بين قول الامة
بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تعظيما لامر شنكر اي جعل المنكر للتعظيم والتهويل
كالمعرف في سكون المسند اليه لكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير صيغ قولهم بغاء ما اهر ذا ناب

الاشتراك الاشتراك فطبع وكون تخصيصا نوعيا والمانع انما منع من التخصيص الحصري والقوي فتأتي
التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا يجدي جعله نكرة مختصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الاعمة قد
صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حتى اولوه بما هو ذاتاب الاشتراك ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير
للتفطيع لحصل النوعية لابد من اعتبار كونه في الاصل موضوعا على انه فاعل معنى وقطعا كما هو مذهبه ليفيد
الحصر فيثبت في الموصوف والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك القيد
البعيد كما لا يصح في المعرف لعدم وقوعها مبتدا ولا مدفع الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقدم الحصري
في افادة التقدم الحصر الحصر هنا ليس مستفادا من التقدم بل من الوصف بناء على ان القصد بالوصف عنده
يدل على نفي الحكم عما عداه وقولها رجل طويل بغناه لا حصر فيه من غير تقدير كونه موجبا يدل على هذا
انه قال بالتخصيص الحصري في نحو ما ضربت اكرم اخويك وهو في معنى ما ضرب ما خاك الا اكرم وفيه
اي فمذهب السكاكي واحتج به لمذهبه فاذا الفاعل اللفظي والمعنى كالتاكيد والبدل سواء
امتناع التقدم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقدم التابع
اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقدمهما وايا ما كان يجوز بدون المعنى
خلم لان قيام الفاعل لا يحمل التقدم بوجه والتابع لحمله على سبيل التبع عن التابعية وهو جائز كما في
جرد قطيفة واخلاق ثياب قوله والمؤخر العائد الطيء لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقدمه
ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا واقيم مقامه ضمير فلا يجوز الفسخ في التابع دون الفاعل لحكمه و
الاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض بناء كما يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام
فان قلت تقدم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقدمه حال
كونه تابعا هو واقع كالتاكيد في قوله بثبت بها قتل الحاق بليلة فكان محاكا كذلك الشهر
فان كلا تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة لو كان
يسكن الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم اشتكيت لا شكاية وجاكيه قبر بجار
او قبر على قهدن فان قوله وساكنه عطف على قبر فحوانا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام
عند قصد الحصر ليس مبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاني
بدل اصطلاحي وقت امتناع تقدم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطيء في قوله

والمؤمن العائذات الطير عطف مان العائذات لا موصوفا واسقوا على اسناع ما جاني لا لفوكا حاد لوضع
على الابدال الاستناع تقدم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقدم الفاعل وهو
التباسه بالمبتدا قام هنا بعينه واما قوله فكان محاكا كذلك الشهر فبعد ثبوت كون العين حما
يستشهد به لحمل الركون تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله صل المحاق على الشهر وكان ذلك الشهر
بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم فعدم تقدم
على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقدمه على العامل ايضا نعم وزد كر الخاة انه يجوز تقدم المعطوف
بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر لشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل
واما تقدم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما تقول به لقدم لا نسلم امتناع التخصيص
في صورة المنكر اعني في نحو رجل جاني ولا تقدير التقدم لحصوله اي التخصيص بقوله اي بعني تقدير التقدم
كما ذكر السكاكي شاهد ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتعليل فهو وان لم يصح ان
لا سبب للتخصيص سواه لكن لا نسلم كلامه ذلك حتى قال انما تولد ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات
شرط المبتدا لا مقال السكاكي انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما استفاد من تقدير التقدم
ولا بد منه كما لا يخفى قوله وقد ذكرنا ان الحصر بالوصف يمتنع تقدير الخبر فيه لصحة وقوعه مبتدا
كما عرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يتأتى التقدم والتاخير
في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يحمل ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في
قولنا رجل جاني بخلاف نحو امرأة او لان جلال لم لا نسلم امتناع ان يراد المهيئة حينئذ لا دليل عليه الا النقل ولا
عقلا قال الشيخ عبد القاهر وقدم شر لان المعنى الذي اظهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي
فيقال هو قام لزيد قيام في التعريف لحصره اي قام الضمير مثل قام صكر الاسناد وسنوى الحكم
وقال العامل يقرر وان قول يطيء لان قام لما لم يفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انا قام
وانت قام وهو قام شبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قام مع انه منضم
للضمير خال عن شبهه عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يغير الخالي عنه نحو انا غلام
وانت غلام وهو غلام وقد يتحرف قوله وشبهه محرفا ويطل انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي
لتضمنه الضمير مشبهة اي مساهمة الخالي عن الضمير بقوله ويقرب تستعمل على امر ان حريما المعاندة

في التقوى والثاني عدم كمال التقوى وقوله لتضمنه الضمير على الاول وقوله وشهرته على الثاني والحق ما
قدمه العصر وهذا اي المعنى فليتأمل او شهرته بالجر عطفا على ضميره لكون راجع وهذا اي وشهرته
بالحالي عن الضمير لم يحكم بانه ح في صلة الموصول فاعا حكم بذلك لكونه فيها معلا عند
له الى صيرورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عمل قائم مع الضمير
معاملتها اي الحملة في الثبات حتى اعود نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما
كان مضمنا للضمير ومشابها للحالي عمل عمله لتلك المشابهة في البناء فان قيل لو كان الحكم بالاعراب
والاعراب في قام فرع البناء على شبهه بالحالي لوجب الحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر
قلنا اجعل بانيا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح وانما
والمراد بخروج عارف ايوه اي جعل بانيا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر في الحكم بانه مفرد
مثله وقال المصنف مقتضاه ان يعرب عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفرد اكان الظاهر او
مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لحمل هذا الكلام وما يأتي بقدحه على المسند
مثل وغرا اذا استعملا على سبيل الكناية وهو مثلا بحل وغرا عن معنى ثبات لا فحا والت
خبر وهي لا تجاب بخو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيرها كثير هذا الناس يخدع اي الا ميس
حمل وانا لا المخدع والاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عن اصف اليه لفظ كل ما
ابتدئ الفعل المسند اليه وسلط عليه او نفي عنه واريد بالمسند ما كان على الصفة التي هي عليها كان
من مضى القياس وموجد العرف لم يفعل كذا او لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق
الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل الذي اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا انتفى الفعل
عن غير المخاطب مثلا امتنع للمخاطب ضرورة ان الوجود موجود ولا بد من محل يقوم به ولانه اذا امتنع الانخداع
للغير من غير القصد الى الرئيس انسانا سوى المتكلم بمصدر الانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في
الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهو اذا استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان
مماثل او مغاير ان ضيفا اليكما في حوليا مثلك لا يوجد وقولا عمري جنا وانا المعاقب حكم وكانني شابة
فان العدم ليس كالملازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة ثبوت الفعل لمخاطب

بان يراد مثلك وعمرك الانسان غير المخاطب مماثل له او غيره مماثل وقوله من غير مشاهدة حال كون ذلك القول
او الكلام بانسان غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول اضربني من غير دناءة اي
ضربا لم ينشأ من دنيء كما ان قولك عيري فعل كذا يشعر بانه انما فعل هذا لقيام احد يستحق فيه غير على
سبيل الكناية ويلزم فيه تثنية له لكونه اي يرى بعده كما للذم لكون المعدم
اي هذين القيدين ليس واحد منهما من الكناية المطلوب هنا بل من الحكم وانما ذكر الحكم بطريق الكناية ابلغ مما سبق
والمعدم لكونه مفيدا للتقوى اعون على اشارة الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى بعده كاللازم عبارة
الشيخ ورد لان الاعجاز ومبناه لا يقتضي التباس ومرجع العرف المتأخر انما حصول الملازمة
بالكناية لكن المعدم يرى كالملزم نفع الاستعمال على حاله وقطعا قال الشيخ واذا تصفحت
الكلام وجدت هذين الاسمين يقتضيان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا تسليم
فيهما اذا لم يقصدا لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك ربما تكلما مقلوبا غير جهته وقصرت عن صورته وربما
اللفظ قد ينبو عن معناه وربما يأبى الطبع ما لم يرضاه فيسلم وقد تقدم المسند اليه المشهور وكل على
المسند المقرون بحرف النفي لا نعم اي المتقدم ودال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما
اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما
اذا لم يقدم نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالمعدم يفيد عموم السلب
شمول النفي واما خبر لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول ودال اي افادة المعدم النفي عن كل فرد وفرد والباء
النفي حمل الافراد لم يلزم ترجح التأكيد ويلزم يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته
على الباء سيبويه ويلزم يكون لافادة معنى لم يلزم كل حاصلا قبله نفي لولم تكن المعدم عند العموم النفي
والباء خير سند النفي العموم يلزم ترجح التأكيد على الباء سيبويه [illegible] ان الباء خير التأكيد
لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثلا فان عورض بان استعمال كل في التأكيد
اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لانه وضع الكلام على الافادة
وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويلزم هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة الاولى
اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقدم فلان قولنا السامع لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها
بان يقيد المحكوم عليه وهو المحمول لا نحو في السلب فجعل خبر ان المحمول الاستغراق عنه ولا على

بعد بالرابطة بعده ثم ان للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب وهذا جعلت موجبة
معدولة لان السالبة بحصله ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة وهذا اصح جعلها
في قوة السالبة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا
انسان لم يعم موجبة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالموجبة
المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع فحولم يعم بعض الانسان بمعنى انها مثلا
في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها
وانما كان تصدق بنفي القيام عن البعض وكما صدق بنفي القيام عن البعض صدق عليه الانسان في الجملة وكما
صدق انسان لم يقم صدق لم يعم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة
الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منتفيا
عن كل فرد من الافراد او بان يكون منتفيا عن بعض الافراد ثابتا لبعض آخر وعلى كل تقدير يلزم بها نفي الحكم
عن جملة الافراد ولا يجوز ان يكون منتفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر والا لثبت ليس انسانا لم يعم
بعد عن كل فرد فحولم يعم نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا
لانا سيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس في الجملة ليس معنى كل انسان لم يعم نفي الحكم عن كل فرد ليكون
كل تاسيسا معنى آخر لا التاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخر فلان قولنا لم يعم انسان سالبة مهملة لا يصدق
فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بنائم واما قال
في الاول المسلمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته
لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا الخلاف السالبة الكلية
فانها تقتضي اصرتحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقررتم ههنا
انها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة
بلفظ كل شيء او نفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما
بعد العموم في النفي اعم هو النكرة التي بعد الوحدة في الاثبات واما التي بعد العموم في الاثبات كالمصدرة
بلفظ كل فمعدودة في سياق النفي اما بعد نفي العموم لا عموم النفي اذ رفع الايجاب الكلي سلب جزئي
واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يعم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا دخلنا عليه

لفظ كل

لفظ كل وقلنا لم يعم كل انسان عاد كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد فلم يترجح التاكيد على التاسيس
في الجملة ليكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم والتاخير بكل السلب العموم
موجبة ليكون بعده لعموم السلب ليكون كل للنفي تاسيسا لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخ
عن افادة هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما لا محالة من الاخر ضرورة وجه نظر لانه على تقدير ان لا يكون كل
انسان لم يعم لافادة النفي عن الجملة ولم يعم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل
تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة
المعدولة المحمول انسان لم يعم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة لم يعم انسان انما افاده
الاسناد الى ما اضيف اليه كل وبملاحظة انسان وقد زال ذلك الاسناد المعتبر فيها بالاسناد اليها
اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فكون اي على تقدير ان لا يكون الاسناد الى كل
ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية
ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يعم وعن كل فرد في لم يعم كل انسان انما
افاده مجموع الاسناد الى الكل لا شيء آخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان يدعي هذا المنع بان ما ذكرت
من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لا افادة معنى كان حاصلا بدونه
حتى لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان لا يكون معنى التاكيد هذا فقال وهذه الصورة اعني
السالبة المهملة لم يعم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على التاسيس
اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يعم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لزم
ان يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التعريف لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو حملناها
على النفي عن كل فرد وقلنا لم يعم كل انسان لعموم السلب لزم ان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
اذ لا تاسيس هنا اصلا بل ما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر والحاصل انا لم نعم انسانا كان نفيا
للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا وكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى اي هما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا
ولا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة
قولنا لم يعم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالزام ودلالة لم يعم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا
يكون تاكيدا لانا نقول انما نشترط في التاكيد اتحاد الدالين او لا نشترط فان لم نشترط لم يكن كل في قولنا

لم يعم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد ولم يشترط لهم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يعم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالته قولنا انسان لم يعم على النفي عن الجملة بطريق الالزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكروه بل لجواز ان ينفي الحكم عن الجملة اما بان يكون محمولا للبعض والمستفاد منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محمولا للبعض والمستفاد للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المختار فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل والا ان الكلية المنفية اذا عمت كان قولنا لم يعم انسان بابدا ظاهرا مصلة كما ذكره هذا القائل لانها قد تكون ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا ان سلب الحكم عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سلبها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب العوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الاحكام السالبة على كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على الخبر قولنا لم يعم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد هذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة والا لغت ما يدل على العموم فهو سور الكلية لغة لما طرادها حيث وجد ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هذه القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال النون عليه سورا للكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات سواء كان ادخال الالف واللام يوجب بعمها او ادخال النون يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان كلا تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان تاخر عن اداة النفي اولا او سواء كان الخبر فعلا نحو قولك ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة لئلا يلزم عطفا على داخل في حيز النفي واما ان يكون بعد فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت محمولة فكلا ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخر عن اداة النفي شامل للوقوع عطفا محمولة للفعل المنفي فلا

فلا حسن عطية عليها واما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخر عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما ذهب كل القوم وما جاءني كل القوم وعند ذلك من الامثلة المذكورة اولا يقع نحو ما كل سوداء تمرة حاصلا فان خصصت الخبر باللفظ فلم تخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وجعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه الضمان وبالجملة ما كان من الكلام الذي عوض فيه انا وضع فيه لغيره عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا نعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه وجد تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على الحيز المقدر والمعنى وليكون المراد بقوله لخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما سنعربه المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي المعمول الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت محمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا لذلك متاخرا نحو ما اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مؤخرا نحو كل الدراهم لم آخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك شيئا اما التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل سببا لان المنفي بما لا يستدعي معمولا عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكيدا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه توجه النفي الى العموم خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام نفيا للفعل او الوصف بعض ما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما اكل القوم كلهم وما اكلهم كل القوم وفي الوصف ما اكل القوم كلهم وما كلهم اكل كل القوم فيفيد ثبوت الاكل لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم للشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي يعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذتها انا وما آخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق احد الاكل المراد ببعض معينا او يعلق الاخذ بعض الدراهم بديل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال وقال الشيخ اذا ما ملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد نفي بعضا كان او بعضا كان وفيه نظر لانا نجده حسنا لا يصلح لان يتعلق الفعل بعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع معمولا للفعل المنفي

عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين
اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت لم تسه يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد
منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي ابي النحو عندي اصح
ام الحمار يدعى علي نبيا كلهم لم اصنع برفع كل على معنى لم اصنع شيئا مما يدعيه علي من الذنوب
قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وسنعرض الخ اما الاحتجاج بالحديث ففي وجهين احدهما
ان السؤال انما عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه
اما بالتعيين او نفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا نفي الجمع بينهما
لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا حتى يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال
النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا
كليا لما صح تصديقه بعض ذلك وكان رد اله لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع
للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بسنعرض الخ فلانه فصيح والشاهد فيما اذا لم يكن الفعل
مشتغلا بالضمير لينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل هنا ما يكسر له وزنا وسياق
كلامه لم يات شئ مما ادعى عليه هذه المرة فلو كان النصب مفيدا لهذا العموم والرفع غير مفيد لم يعدل
الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه
مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مبتدأ او موصوفا لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر يستعمل
في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول اني كلمت كلا ولا مررت بكلم ونظيره بعينه ما دلوه سيوه
في قوله ملكي كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذا قرينة
تدله اليه الامكان لم يقل كلهن قتلت بالنصب او عوض عليه ان الحذف ياتي مضطرا الى الرفع اذ لو نصبها لا
جعلها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ الا ان يقال انا
نستعمل تاكيدا بما لم يتقدمها ما اشتمل على ضميره لان رضاها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه
ولما اشتمل الخ المضمر كالجملة مستقل بذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا الان العامل
فيه معنوي لا لفظي جمعا في الصورة عما هي لها فلذلك لم يعمل الا مرفوعا لله ما الرفع والنصب والا عمال الا مرفوعا
لله هذا كلامه واما تاويله فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجئ بيانه هذا الذي ذكرناه من الحذف والذكر

والاضمار

والاضمار والتعريف والتنكير والتعليم والتاخير كل مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام
على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه موضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا
زيد نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند
اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى مستقل معهود في الذهن بسبب باعتبار الوجود كالمظهر
في نعم الرجل لحصول به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو تلويح العام او الدال العام
اعني من غير تعيين حصله والتزم تفسيره بكلمة ليعلم حسن المستقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر
بالفاعل ولا يلبس المخصوص بالفاعل في نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا
نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال لا بد من تفسير المقصود وتفصيله ما ينبئ مخصوصا
بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي احد قولين من يجعل المخصوص خبر مبتدا
محذوف واما في قول من يجعله المخصوص مبتدأ و نعم رجلا خبره والعائد زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب
على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان كذلك لوجب
ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعوا رجالا الزيدون لمقابلة الابهام المقصود في وضع الباب قلت ما صح
تفسيره بالنكرة اذ لا معنى لرجل قلت قد ترد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه البابية
كونه مفسرا بنكرة غير بليغ سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا لمشابهة الاسم الجامد في عدم التصرف
حتى ذهب بعضهم الى انه اسم والابهام ثم التفسير فنكون حاصلا من البوادي تاخر المخصوص في اللفظ
الا ان مراده الاعتبار بعد تبيينه بالنكرة وانما خص بالذكر لان الغالب في المخصوص ان يكون معرفا
رجلا قال الله تعالى في ذمها ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا وقولهم هو وهي زيدا قائم
بمعنى الشان او القصة فالاضمار فيه خلاف مقتضى الظاهر ولحاز ان يقال هذا الضمير اذا كان في الكلام
سوى غير فضله نحو هي هند مليحة وهانا لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك الموصوف
ولم يسمع نحو هي الامير يعني غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يسوغ جوازه وانما شعر المصنف بنحو
قولهم ربه رجلا وما لها قصة وردت رجلا وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار مسموع سموا لانه ليس ربه ما المسند اليه لتعمى
تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع
اي السامع اذا لم يسمه اي ذلك الضمير معنى ينظره اي ينتظره اي ينتظر السامع ما يعقب الضمير ليعلم منه معنى ما جعل الله عليه

التفوس من التشوق الى معرفته واقصد الهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما
تحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب في القلب محل ومكانة لا يكون للحاصل بسهولة ولهذا
اشترط ان يكون مضمون الجملة شيأ عظيما يعتنى به ولا تقال هو الذباب يطير وهذا اعنى قصد
الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو مبتدأ
الزام تأخير المخصص عنه بابه لكنه قد جاء بعده كقول الاخطل ابو بوسى فجدك يغم جدا
وشيخ الحي حاليك يغم خيالا وهو قليل ولا تخفى لزم ذكره من لدن السامع اذا لم يفهم منه معنى
تنتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في بابه اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان ضمير
ضمير فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في بابه عاذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر
لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه هو اى القرآن اولانه بلغ من عظم شانه الى الرسوخ تنزل
الاذهان تحوالى الماضي اولاعتبار الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زادت على القلم
رواق وقد يجعل اى وضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الشان
فحال العناية بتميزه اى بتميز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول ابن الوليد
لم عاقل عاقل بل وصف بعاقل الاول بمعنى كامل العقل عنناه فيه كما يقال مررت برجل اى رجل
اى كامل في الرجولية اعيت اى اعيته معنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مطالبه طرق معاشه
وحاصل ما هل القاه مرزوقا هذا الذي عز نظيره الا وهام حائرة وصيرا العالم الخبير المتقن
من نحو الامور على اتقنها زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك
وقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام
مقام المضمر لكنه لما اختص الحكم ببديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا
كملت عناية المتكلم بتميزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى السامعين لهذا النبأ المتقن المتميز
هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد علل الحكم البديع بكون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا ومعنى اختصاص المسند اليه بالحكم البديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان
يتوخى وله الحتى ما فيه من التعسف او التعلم عطف على كمال العناية اى او للتهكم بالسامع والتحمير كما اذا
كان قائلا قد انكر الامر او لا يكون عنه مشارا اليه اصلا او للاشارة بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانة

مان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس اوادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع
اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول ابن ميّادة
تعالت اى ظهرت العدو والمرض كل شحي اى احزن من شحي يشحي على حد علم يعلم واما شحا يشحو
هو متعد بعال شحاني هذا الامر اى احزني وما لك علة تزيدين قتلي قد ظهرت بذلك اى بتعللي
ولم تقل به لادعاء لزيادة قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي تشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر
الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اى تمكن المسند اليه عند السامع نحو قل
هو الله احد الله الصمد لصحة ان يصير اليها اذا قصده لانه تصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اى ونظير قل
هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن من غير باب المسند اليه قوله تعالى
وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله
على الهداية الى كل خير او لدحال الروع في ضمير السامع وتمريره المهابة
او تقوية داعي المامور اى ما يكون داعيا للمامور بسبب الى الامتثال والاتيان بمقتضاها اى بمقتضى
التقوية او دخال الروع مع التمريه قول الخلفاء ابير المومنين يامرك بكذا امكان انا امرك وعليه
اى وعلى وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اى من غير باب المسند اليه فاذا عزمت
بعد المشاورة ووضوح الرأي فتوكل على الله حيث لم يقل علي بناء على لفظ الله من تقوية داعي
النبي صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالة على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال
او الاستعطاف اى طلب العفو والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاك مقرا بالذنوب وقد دعاك
فان يعفو فانت لذاك اهل وان يطرد فمن يرحم سواك حيث لم يقل انا العاصي اسئلك او نحو العاصي
بدل الآن لما في ذكر عبدك من استعطاف والمدحة وترقيق الشفقة ما ليس في لفظ انا وقد يقضيا على ضمير وصف العاصي
كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي
يومن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي لتعلق مراد الوصفان المذكورة عليه وليتبين بان الذي
وجب الايمان به دون الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري طمعا في
للتعطف وبعد التعصب لنفسه وان استكاره هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص
بالمسند اليه ولا هذا القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح

ويحتمل ان يكون المعنى والمعارض الحكاية الى ليعبه غير محتص بالقول المذكور وهو لم يكون العبه
باسم مظهر لا ضمير والاول اوفق بقوله بل كل من الكلم والخطاب والغيبة مطلقا سفل الى الاخير
فصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة يسفل الى الاخيرين
وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بصحيح في كلام السكاكي ويحتمل ان يسفل ما لغيبة على معنى سواء
كان الغيبة باسم مظهر او ضمير غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان
كل منهما قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل
الى الاخر وهذا ايضا مقصود المصنف من تعميم نفسير السكاكي ويسمى هذا النفات عند علماء المعاني
التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه فكانه لما عدل عن
النفاتا في علم البيان مبني على انه لكثير اما يطلق البيان على العلوم المدونة كقوله اي قول امرئ القيس
تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع وروي بكسرها خصص هذا المثال من بين
امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من الكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر
ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه وضح ذلك في قوله لتلك التفاتا لانه خطاب لنفسه
ومقتضى الظاهر ان يقال بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق
من الطرق الثلثة اي التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخريا اي بطريق
اخر من الطرق الثلثة شرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر
سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وهذا استفراء كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك
لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم
والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر عما يترقبه المخاطب تطرية لنشاطه وايقاظا في
اصغائه فلولم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست بالتفات منها نحو انا ان يدوانا عمرو
وبحر جاني وانا رجال وانا الذي فعل كذا وبحن الذين صححوا الصاحبا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد
تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو ما زيد قام وما رجلا له بصديق
بيدي وفي التنزيل ائت معلمهذا او لهنا الا ان هم لان الاسم المظهر طريق غير طريق المضمر ومنها تكرير الطريق
المكلف اليه نحو اياك واهدنا وانعم فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوب واحد

كان يصدق على كل منهما انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم
حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا العصر ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم ووجدانا
كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة
وحق الكلام بعد علم المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر
وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والتباس امتم فليس بشيء قال
المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدرة كان الناس يقولون سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى
الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل
الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو موجود ذلك فيه عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده
وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبير في كلامين
وهو غلط لان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات فيما ورد به بياء الغيبة ضمير الالتفات من التكلم
الى الغيبة من الغيبة الى التكلم اذ قوله من آياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات ليريه وتتمة له
وهذا اخص اي الالتفات بمعنى الجمهور اخص من تفسير السكاكي لان التعبير عنده اعم من ان يكون
قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق معينا
فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول وكل التفات عند بعض التفاتات عنده من عبر عليه
كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد
وذلك من بنات طبائي وخبر ذلك عن ابي الاسود في الصحاح العائر وذي العين وفي الاساس في عينه
عوار وعائر اي قذاة تقض منها وباتت له ليلة من الاسقام فعاودها فانه التفات
في المثال الاول وعند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كلا من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب
الكشاف وقد التبس امر التفات ليس بظاهر ليريد به السكاكي موافق لمذهبه فان فعل
لم يجوز ان يكون اصريا في باب والاخر في جانبي احدهما باعتبار الاسقال من الخطاب الى الغيبة والاخر
باعتبار الاسقال من الغيبة في بات او يكون الباقي في ذلك باعتبار الاسقال من الغيبة الى الخطاب لغير الكلام
في ذلك للخطاب الثالث في جانبي باعتبار الاسقال من الخطاب الى التكلم فصح لئلا يكون فيه تلك التفاتات على
مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الاسقال انما يكون في شيء حاصل واقع على اسلوب الكلام و

وبعد الاسمال من الخطاب الى لبيك الى الغيبة في بات وقد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة
فالكلام الاسمال الى التكلم في جاني الامن الغيبة وصدها وعن الثاني الما لا نسلم ان الكلام في ذلك خطاب
لنفسه حتى يكون المعرض عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من
بعد ذلك حتى نتأمل ذلك ثم قال الا ترى الالتفات من التكلم الى الخطاب مثل الاعبد الذي عطوف اليه
ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعرض عنه واحدا قلت نعم ولكن
المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعرض هو مالك لا تعبدون الذي فطركم كما سبق فالمعرض عنه في الجميع
هو المخاطبون فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات الحبذ يكون
من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر
لان الظاهر بمقتضى ان لا يقع اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل الكلام
في قوله سنفاجانى وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي
لا يحضر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا اشعر بالحصار وفيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون
وجاني في الاية والتفات عند السكاكي وهو قد وكان واردا على مقتضى الظاهر فلا الحصار الالتفات
في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يصح اخلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه يحضر في
خلاف مقتضى الظاهر ولن مثل ترجعون وجاني في خلاف المقتضى على ما حققناه وما لي لا اعبد الذي
الموصول وصلته ربك مكان انا وقد اثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لانهم المعظم كالجماعة
ولم يجئ ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين ومن الخطاب الى الكلام قوله
غلقها من عبدة خطاب اي ذهب بكل قلبي ليلى متعلق بقوله طروب قال المرزوقي في معنى طروب في
الحسان له طرب في طلل الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب كاد ينصرم
حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طالبك الحي
الكلم حيث لم يقل يكلفك وما على يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني
بوصلها وروي بالتاء والتوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شد الرحل فيها وعلى انه خطاب لنفسه
الالتفات وفيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب وقول طالبك رضي الله عنه عند السكاكي لا عند الجمهور الاتم
وقد سقط اي بعد ها اي تركها وعادت عوادي بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون
نح عادية

فاعلت

فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي
عادت عوادٍ وعوائق وكانت تحول بيننا الى ما كان عليه قبل والى العهد حوادث الدهر في الملك وحدثان
نعم مكان نكم ومن العهد الى التكلم الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقيناه مكان سيقه
والى الخطاب ما لكم يوما لدين اي لا بعد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضوابط السقط
ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الخالين واحدا كقوله تعالى انا كل بعد فان يا قبل
هذا الكلام ولزم المخاطب به الله من حيث الظاهر فهو منزل المخاطب لان ذلك يجري من العبد مع الله
لا مع غيره بخلاف قولك جزى ربي الله ليس شريكا ومن عند الخليفة بالنجاح اعني يا فلان الوالي وانما
يستقيم منك ان تذكر وادا نجاح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالسند الاول امرأة والمخاطب
بالسند الثاني هو الخليفة فهذا الخصم بغير الجمهور وقول العلاء هل ترجعن يكم رسالة مرسل ام ليس
سمع في اوائل الكوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يرجعن الى الغيبة في اوائل الكوك معنى اولئك
ويقول انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم ولئن كان نوى من فصل الالتفات فليس من
مخاطب فهل يرجعن بنو كنانة وبقوله اولا كانت وقد يطلق الالتفات على معنى اخر سيأتي تحقيقه
الكلام جملة مستقلة متلاقية في المعنى على طريق المثل او الدعاء او يجوز تيما كما في قوله تعالى وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم اضير فواصر الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الله ظهري والفقر
من فاصمات وفي قول جرير متى كان الخيام بالاظعن شوقت العين ايتها الخيام انسي يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقي البشام والثاني لم تذكر معنى قتلوهم لان الساع اختلجه شيء فالتفت الى الكلام ترتل
اخا اجرم توجع الى مقصود كقول ابن متادة فلم مهمه بيد ودوى الياس راحة ولا وصله بصفو فكامه
الما قال ولا موه بيد وقبل وما يتصنع به فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات
على الاطلاق لان الكلام اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن بطريه اي تجديدا واحداثا من طريب
الثوب لنشاط السامع واكرام خاطره الا اضجار الا اي الى ذلك الكلام وقد يخص مواقعه بلطائف
اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطف ووجه مخصوص بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة
فان العبد اذا ذكر الجنس الجدير بان يحمد عليه ربه صار محركا للسامع قيل له اي على ذلك الجنس
ياحمد وكما احوى عاصيه من نيل الغفران بعظام فاذا ذكر الرب الموصوف بالصفات العظام اي ذلك المحمود الى ربه

تلك الصفات معنى قوله مالك يوم الدين المغنية انه اى ذلك الحقيق بالحمد مالك للناس كلهم فى يوم الجزاء
لانا صفة مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين فالمفعول محذوف
دلالة على التعميم **فحسبك** يوجب **ذلك المحرك** لشاهيه فى القوة **الاقبال عليه** اى على ذلك الحقيق بالحمد
والخطاب بخصيصه **بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات** والباء فى بخصيصه متعلق بالخطاب
يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجد ذلك المحرك لمخاطبة العبد ذلك الحقيق بالحمد
ما يدل على خصيصه بانه العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لانفرد وبان الاستعانة فى جميع المهمات
منه لامن غيره وتعميم المهمات يستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على ادا العبادة و
يكون ما هنا بيانا للمعونة المطلوبة بالكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
فى المهمات فالطيفة الحصر ظاهر موقع هذا الالتفات مولنرضه بنيها على ان العبد اذا اخذ فى الثناء يحزن
يكون قرائة على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذى ذكره الشارح المحقق على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف
هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تقلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء العبادة
وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك بان هذه صفاته فيجد لتكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل
ذلك المعنى الذى لاحق العبادة الا به لان المخاطب لاحضرة المتميز اعرف منه فكان تعلق العبادة به يعلق بلفظ
المتميز ليتشعر بالعلية وكل من تعال ان يزاد ذكر لوازم الشئ وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه
والعلم به فلما ذكر الله تعالى نفسه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات
العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم الدنيوى والاخروى
لبسط لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب اليه معاد العباد فانصرفت
النفس بالكلية اليه لتناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فحق بنيها على ان من هذه صفاته يجب
ان يكون معلوم الحقيق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا فى قلبه يحتى يراه ويشاهد حال العبادة
وفيه تعظيم الامر العبادة والهانة بشغى ان يكون غير حاضر كانه يشاهد ربه ويراه لا يلتفت الى ما سواه
ولما الجى كلامه الى الذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال
وهو اى ذلك الخلاف **ان يلقى الخاطب بغير ما توقعه بحمل كلامه على خلاف مراده** الباء فى بغير للمقابلة وفى
بحمل للسببية والمعنى وهو خلاف مقتضى الظاهر ليس يلقى المتكلم المخاطب الذى صدر منه كلام بغير ما توقعه هو

بسبب حمل

وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى
الماضي والحال وح يكون كل واقع ليقع ومعنى مجموع لجمع من غير وقوفه الا ان دلالة الفعل على الاستقبال
بحسب الوضع ودلالتها حسب العارض فالحمل اذا كان بمعناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى
الظاهر قلت نعم ولكن يهمنا من الدلالة على كمال الوصف ونيابة ما ليس فعلا عن الفعل وان شئت فوازن
بين قولك ان الدين واقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ليس الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس تجد
على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق
الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر **ومنه** اى من خلاف مقتضى الظاهر **القلب** وهو ان يجعل احد اجزاء
الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يوقف
صحة اللفظ عليه ويكون المعنى بابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المبتدا نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة
نحو له قصتي قبل التعرف ياضبا عا ولا بك موقف مثل الوداعا اى لا بك موقف الوداع موقفا مثل
الثاني ليكون الداعي اليه من جهة المعنى لموقف صحة او يكون اللفظ تابعا **نحو عرضت الناقة على**
الحوض والمعنى عرض الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا ما يكون له ادراك مسلما به المعروض اذ
ترى عرضه منه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع وكذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف
والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحكم بالمظروف
نحو الظرف وهنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد جول
اطبي كان انملة حمار ذهب السود من الناس وابيضوا بصفات الليام حتى لو نعوا على سنه لابالى
انسان منهم اهجينا كان ام عربيا فقد اثبت من جهة اللفظ بناء على ان طي موضع يكون المعد لا بالاستدلال
ان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والجزء معرفة كما في قوله ولا بك موقف مثل الوداعا و
لحصل المعادلة بين ما وقع تعذر الهمزة بالواو حذف العامل لوجود القرينة وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه
فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو طول الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان طي
مبتدا وكان انملة خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف
على طي اذ وجود الهمزة كالعدم وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا
بخلاف هل زيد قام في لا قبل فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما تقول ارجل ضربك ام رجلان

نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى اطبيا كان انملة حمار ام لا ان المقصود
التسوية بين ان يكون نعاما ظبيا وان يكون حمارا فافهم **وقيد السكاكي** مطلقا اينما وقع وقال انه بما يورث
الكلام ملاحة ويشجع عليه كل البلاغة وامثلة الالباس وما تى في المحاورات وفي الاستعارة وفي التنزيل
وزبرجد عروس اى عند السكاكي مطلقا والحواشي ان تقصر اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي
من اللطائف **قبل لكوله** اى قوله تعالى **وجهه** اى عبارة **مقمرة** مشتملة بالغبرة **اولئك هم** اطرافه وقيل
جمع الركا مقصورا **كان كوكبا ارضه سماؤه** وههنا مضاف محذوف اى لون سمائه وهذا معنى قوله **اى لونها**
فالمصراع الاخير من باب العلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي العلب من المبالغة ما ليس في
تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حد شبه به لون الارض في الغبرة **والا** اى وان لم يكن مقتضى
اعتبارا لطيفا **رد** لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام مقتضى
الحال وسيجيء تمام الكلام عليه ان لا مقتضى ما يوهم عكس المقصود **لقوله** اى قول العطاي يصف ناقته من
حرى جمن عليها **كاطيت من طيئ السطح بالقدر السياعا** اى الطين بالتبن والمعنى كاطيت القدر بالسياع
وجواب لما قوله بعد امرت بها الرجال لياخذوها وحق نظم الكلام ان يقال لما امرت بها الرجال لياخذوها
من المبالغة في سمن الناقة ما لا يخفى وقولها كاطيت القدر بالسياع قد بلغ من العظم
والكثرة الى الحد الذي صار معه الاصل والقدر بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى القدر والثاني ليرد ما يوهم عكس
المقصود ويكون داخلا في الرد لكونه **ثم انصرفت وقد اصبت** ولم اصب **جذع البصيرة** قارح الاقدام
على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اخرج وذلك لان الحذق عند حذاة السن والتروض
قديمة وتناهيه فالمناسب وصف الراي بالبصيرة بالتروض ووصف الاقدام والاقتحام بالجذع بمعنى كما تقال اقدام عمرو وراي مجرب وليس في هذا الا عتبار لطيف نلفت انهامك عليه لعكس المقصود
واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اورث في عنان لم الف
من اصبت الشيء العينه ووجدته اى لم الف هذه الصفة بل وجدت خلافها جذع الاقدام قارح البصيرة
وليس بشيء لم اخرج لان ما قبله من الابيات يدل على انه خرج وتحدر به الدمع ولان نحو كلامه الدال
على انه خرج ولم تمت على اما بان الاقدام لم تسر به للجام وحثا على ترك التكرار في العواقب وفصل التحرز
حوفا من العاطب كما في الايضاح وفيه بحث لان قوله ولما اصبت اى جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى

لم اجرح واما جعله معنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تبتيم النظم ودلالة الكلام على اثبات الحجج
لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من اصبح صار المعنى لم أجرح في هذه الحال بل
خرجت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله معمول الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة
منصوبا لانه حال لان حسن زيادته للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو
ان جذع البصيرة من التصغير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرة التي كان
عليها اولا لم يعرض لذاته ندم في الاقتحام ولم يتطرق تقاعد عن الاقدام وقرح الاقدام عبارة
عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى لم انصرف وقد نلت ما اردت من الاعداء
ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم اسد الى في الاقتحام ولا عدلت اختياري التطرف
والاخراف بل قد صاريا قدامي الحرب قارحا لطول ممارستي وتكرر مبارزتي في الباب الثالث
احوال المسند اليه وقد اسند في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند ذكره عادة
للطيفه وهو ان المسند اليه اهتم بذكره في الكلام واعظمه والاحتياج اليه اقوى والاحتياج الى المسند بخلافه
لم يذكر لفظا وكانه اتى به لغرض الاحتياج اليه ثم استطرد لغرض يخالف المسند فانه ليس هذه المقالة في
الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يوتى به لغرض قوله اي قول قطامي بن الحارث البرجمي ومن بكل اشعث
بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس الحار في رحله اي في منزله وما هاه وقيار اسم فرسه
لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع على الكربة وحذف المسند من الباني والمعنى
اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام
بسبب البحر ومحافظة الوزن والجواز ان يكون غريب خبرا عنهما فوائده لامتناع العطف على محل
اسم ان الا ان الخبر مقدم تقديرا فيكون المعطوف بعد مضي الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين في
كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا لفظا او تقديرا والباني لم يرفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة
باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك فيها في عامل كما يقول ليت زيدا قائم وعمرو
منطلق والسر في لزوم تقدير على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اتى في غير
ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان الغربة على قيار في النار دون
عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا واقوى فقدمه لبناني الاخبار عنهما دفعة لحسب الظاهر بينهما على ان قيارا

مع انه ليس مردود العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصد الى الحصر
وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى الآية وقال الصابئون مبتدأ وخبره حذف والجملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى
آخره لا محل لها من الاعراب فاندفع توهم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم
غيا علمهم ان صبح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا الحال لا تحتملها المقام وهو اولى
بحق اغتربا وانا عبد كما ذهب الذي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر الثاني وخبر الاول
محذوف على عكس البيت السابق ولذا قال وانا بأثر كنت منه وواو الذي بريئا ومن اجل الطوى رماني
على ان بريئا خبر لواو الذي وخبر كنت محذوف وهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور
خبر كنت وواو الذي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت
جوده وقد كان منه البر والبحر مملوءا ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان البحر منه مترعا
والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجمل ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا في نية
التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريئا وواو الذي
ايضا بريئا وكان البحر منه مترعا والبحر ايضا مترعا لكون من عطف المفرد لكفى لما كان زيد قاعدا وعمرو قاعدا
لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي عمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام
وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة بدل على مطلق
الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قام او قاعدا وراكب فلا بد من الذكر ثم قد يدل الفعل على نوع
خصوصية فقدر بحسبه كما في المثال المذكور وان خرجت بدل على ان المعنى خاصا وما لباب نحو زيد
والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج
وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقد وجود زيد ما لباب فالعامل في اذا فاجات
فلم يكن معمولا له لفظا ولا يجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف فلم لا يكون مضافا الى الجملة وقال الميرزا
ان اذا ظرف مكان يجوز ان يكون خبر المبتدا اي فبابا لمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية
لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبابا لمكان زيد بالباب قوله اي هول الاعرابي
ان تحلا وان ترحلا وان في السفر اذ مضى مهلا السفر جمع سافر كركب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا

اي لزيدا في الدنيا حلوا اولنا عنها الى الاخرة ارتحالا والسفر الرقاء وقد تقوم في المضي لارجوع
لهم ونحن على اثرهم عن قريب بحذف المسند وهو هنا ظرف قطعا لحلاف ما سبق لقصد الاختصاص
والعدول الى الاقوى الدليلين اعني القرائن لاطراد اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان لا اولز ولدا
وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا وقال هذا باب ان لا وان ولا قال عبد القاهر
لو استقصيت لرأيت الحسن الحذف واولى بحذفها الحاضنة لها والمتكفلة بشأنها المرجحة عنده
ايصاله وضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمصنف يقول مثل للاختصار بدون
الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه لم يحملا معنى على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان
المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى فلا تأنهم مملكون خزائن رحمة ربي
بتقدير فلا تأنهم مملكون بمملكون فحذف عاملكون الاول واقيم الضمير المنفصل اعني الواو ضمير منفصل وهو
انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة وفيه تعرض
منه الاحتراز عن البحث المقصود من الاتيان بهذا الظاهر بعينه المقدر ولو ظهر لم يحتج اليه
وانما صير اليه لان لو اتى بالمقدر دخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مسند اولا تاكيد
ايضا على ان يكون التقدير لو ملكون انتم مملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يحذف
حذف المؤكد والعامل مع تقاوا التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه
علم البيان فهو ان انتم مملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس مع المحصورين ما بلغ الامر
الفعل الاول اسقط لاجل المعذر ان الكلام في صورة المبتدا والخبر كان تقول انا سعيت في حاجتك
وهو مبتدا وخبر بقصد الاختصاص فكذا لو انتم مملكون لكونه مثله في الصورة فالتحق بمسند
لهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدا بل تأكيد لمسند
وهذا الكلام صريح في مضاقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل احسن الاحوال حذف
المسند اي فصبر جميل احسن او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل فعلى الحذف وكثرة القرائن يمكن
حمل الكلام على كل من المعنيين كلاما قوله لعله يكون تضاف احدهما والصبر الجميل الذي لا شكوى
فيه الى الخلق وعلى حذف المسند اليه الذي فالحمل عليه اولى وبيان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر والاخبار
بان الصبر الجميل احمل الادلة على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وجعله

على حذف المبتدا سواء قدر دون حذف الخبر وبان مقام الصبر بقرينة حالية على حذف المبتدا وليس
على خصوص حذف الخبر اعني احد قرينة لفظية او حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة سر الحذف
في الجواز الحذف اصلا والقرينة ههنا قوله اذا اصابك الانسان مكروه وكثيرا ما تقول الصبر حتى
صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدا ايضا تقارن شرط وجزاء فصبرا
جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون
المبتدا معرفة اولى وان كان المراد موصوفه وبان المفهوم من قولنا صبر جميل احمل ان اجمل من
صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على ان اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحمل الامر قوله تعالى
ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الثة او في الوجود الهة ثلثة او ثلثة آلهة بحذف الخبر مع الموصوف او الميز
او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستورون باستحقاق العبادة والربية كما اريد للحاق ابين
بواحد في صفته وربته حملهم ثلثة بحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على
ان المراد ليس ان يراد لفظا كقولك لمن عندك ايم عمرو فانك لو قلت ايم عندك عمرو او ايم عمرو عندك لخرج عن
الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا ولي ايم والهمزة جملتان مشركتان في احد الجزئين اعني المسند
اليه والمسند وتقدير على ان يقع مفرد بعد ايم نحو اقام زيد ايم قام عمرو وان زيد قام ايم هو قاعد وان زيد
عندك ايم عمرو عندك ايم عندك عمرو وقام متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ايم وهو
اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها مسندين بكلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة
دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على مفرد احترازا عن نحو الفعلين المستويين في الفاعل نحو قامت
ام قعدت وقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل نحو متصلة ويجوز مع عدم التناسب
بين معنى الفعلين ليزيد نحو متقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة لئلا يقع الكلام
جوابا للسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان
هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة
على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه
نظر لانا نمنع ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي ممنوع بل لا محيص ولئن سلمنا ان السؤال عن الفعل
وحده منه ومقدره مبتدا لقولنا الله خلقهن ونمنع كون هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على تقدير الفعل اولى

من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال حمله اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى
انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وبهذا المقول
عنه اهم والجواب ليس حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وللرواج عند عدم
الحذف جله فعله كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
او مقدر عطف على محتوى الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية
مؤبد بن نهشل اشكل يزيد كانه قيل من يكفيه فقال ضارع اى يكفيه ضارع ذليل خصوصة متعلق
بضارع وانما يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يتعلقه رائحة الفعل اى يكفيه من بذل لاجل خصوصة
لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء ويعلقه بيكفي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه
ومختبط مما تطيح الطوارح المختط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة
وهي الاذهاب الاهلال والطوارح جمع على غير القياس كلوح وجمع مليح بهال طوحته الطوارح
واطاحة الطوارح لا تنال المطوحات ولا المطيحات وما يتعلق بمختبط وما مصدرية اى من سؤال
اجل اذهاب الوقائع ماله او يبكي المقدر اى يبكي لاجل اهلال المنايا يزيد وتطيح على التقديرين
بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا للصورة ذلك الامر الهائل وفضله اى فضل نحو اشكل يزيد ضارع و
مؤبد لجعل الفعل سببا للمفعول وبرفع المفعول اسند اليه ثم ذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر
جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو لبيك يزيد ضارع مأتى للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتقدير
الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم بتفصيل وذلك لانه لما قيل لبيك يزيد فعل علم ان هناك باكيا
يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اى يكفيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد
مرتين اوكد واقوى والاجمال مع التفصيل واقع في النفس فكون اولى وقد تعالى الاسناد اجمالا في
السؤال المقدر اعني من يكفيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اشاده اليه على الاجمال ولا يبعد
ان يقال قد اسند مرتين اجمالا وواحدا تفصيلا ويقع نحو يزيد عيني فضله بل جزء جملة اسندا
اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل حصول بغية عيني متوقفة لان اول
الكلام عند سامع ذكر اى ذكر الفاعل فتكون الفاعل ازقا من حيث هو بحسب وهو الاخلاف ما اذا نصب
للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والعارض ان انضم الجواب لبيك يزيد ضارع بنصب يزيد وسار الفعل للفاعل

على خلافه

على خلافه لسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب
لخوين يزيد وجعله فضلة يوهم الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم الاهتمام
به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطباع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول استوقا اليه فيكون
حصوله اوقع واعز ولما ذكره اى ذكر المسند فظاهر في ذكر المسند اليه من الذكر هو الاصل والحصر
الحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو وليس سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بتعاوة السامع نحو محمد سلمنا في جواب من قال لن يسلم وهو قول
تعالى تكلمهم كيوم هذا بعد قوله ان نشأ نزل هذا الهنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اسما او فعلا
حيث التثبيت والتجدد كاسناده او ان يدل على قصد التعيين من المسند اليه لقولك زيد يقاوم الاسد
عند قيام القرائن كسهل سيغ وتلظى نوبة ونحو ذلك وحصول التعيين دون الذكر ممنوع لان القرينة
دالة على نفس المسند وانما تعين المتكلم للسامع فيما لم يذكر المسند عينا في الظاهر ولما اولاه اى جعل
المسند غير جملة فليه غير مبني عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان مبنيا نحو زيد قام ابوه او قعد
للتقوي نحو زيد قام هو حملة قطعا واما نحو زيد قام فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام
في اعتبار التقوي كما مر وقولنا مع عدم افادة التقوي بمفاده مع عدم افادة التقوي بمفاده نفس التركيب يقوي الحكم نحو
فاعل المصدر فيخرج ما بعد التقوي نحو التقرير نحو عرفت عرفت وحروف التأكيد نحو ان زيدا قائم وقد
نحو ذلك او بعامل يقوي في الاصطلاح هو ما اكده بالطريق المخصوص نحو زيد قام واما لم تعمل عمل
قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صوره التخصيص نحو انا سعيت حاتما وجل جاحدا وما
واما قيل هذا فانما لم تقصد به التقوي لكنه تقدمه ضروره تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي
اعم من عدم قصد التقوي فاجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعليه
وانا تأكيد مقدم لاسند اليه والمسند مفرد لا جمله كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير
سببي موقع الفعل في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعل بما يكون مفهوم
محكوما به بالثبوت للمسند اليه وبالانتفاء عنه فوهم المصنف انه ليشمل السببي ايضا لان كل مسند
محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة لان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه
فقائل ان يقول لانم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه

وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق ما النسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبرا للمبتدا وظاهر انه
لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا وقد اسندت اليه ضرورة
وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم ما بمفهوم وهو ما يثبوه له او باسقاطه عنه ضرورة
فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب
غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اريد هنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض الكلي من المسندات
التعليقية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا وقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد
التقوي بمجموع افراده وما ذكره الفاضل في شرح المفتاح هنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي
لحلافه في زيد ابوه منطلق لم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه ما ان اسم
الفاعل مع فاعله ليس جملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر
لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر
ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا كان المناسب ان يورد في الفعلي
مثالا ليرجع اليه الضمير لانه لخفائه اولى بان يمثل به وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم
انطلق ابوه حكم محض المذكور في شرح المفتاح ان نحو جاء كريم وصف فعلي ونحو جاء كريم ابوه وصف
سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكن لم يقل به احد في الجملة
عبارة المصنف وضمائم اورد صاحب المفتاح بعد بعض المسند الفعلي امثلة منها نحو الكوفي الذي
يسبق في الدار خالد وقال اذا لم تقدر ان يسبق فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف
بان الظرف اذا كان متعلقا بالجملة كان المسند في المثالين جملة وتحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا
بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان
الظرف متعلق باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل
الظرف الاعتماد على شيء ثم قال واما قبل المثال الاخير بقوله اذ تقدر به اسبق او حصل لانه لو قدر المسبق
حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي
ايضا حال كونه مفردا كان او جملة ولم يذكر له افراد المسند هنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما
مذكور بامثلته واعترض ايضا بان قول المصنف ايضا يدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ

من الامثلة قال وبقي من اقسام المسند الفعلي ما يكون المسند فيه الفعل مع احد معموليه دون الآخر
المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة
الافراد بينهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن تصيا غير الترتيب وعظم الكلام فالمراد بالسببي
نحو زيد ابوه منطلق لم يتعرض لانه لا اشكال وبقي ضبط فان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد
انطلق ابوه وهل لم يتعرض لانه جملة عطفت على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه لئلا يلتبس
نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو هل هو الله احد لان معطوفها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام
خرج نحو زيد منطلق ابوه وزيد قام ابوه وزيد مررت به و
زيد هو قام لان العائد هو مسند اليه ودخل في نحو زيد ابوه قام وزيد قام ابوه وزيد مررت به و
زيد ضربته عمرا في دار وزيد كسرت سوج فرس غلامه وزيد ضربته وبخرج قوله تعالى الا الذين امنوا وعملوا
الصالحات الا لا يتضح الغرض من احسن عملا الا ان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد
اعم من الصريح وغيره فعلى هذا المسند السببي موجوع الخ الذي وقع خبر مسنده وقال صاحب المفتاح هو
ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او وصفا له
مطلوب التعليق بعد ما بني عليه ذلك المسند بعلية اثبات ذلك الخبر نوعا ما او بتعليق ينفي عن نوع ما او يكون
المسند فعلا اسند الى ما بعده فطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله نوع اثبات او نفي للكون
ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه
نحو للمبتدا اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات لزيد وزيد عرفا به فمطلق عليه لان غناء ما جعل مبتدا
وقوع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان زيد اسم الفاعل
او الفعل ليس مبنيا على شيء عرفت بنفسه والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو
اخوه ثم علق بما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي ثمان
وقوله او يكون المسند فعلا مضموم معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي
هو القسم الاول فقط وليس كذلك وقوله او يكون نوعا معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحال المقتضية للكون
جملة نحو اذا اريد بقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى ان سببي والا لكان المناسب ان يقول اذا كان
المسند فعلا اذا لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع دعائه في الاقرب الذي
لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند مسلما ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي هو زيد ابوه منطلق

هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مسندا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما
في قولنا زيد ابوه منطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من
كلامه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لكن من ان المسند
السببي لا يكون الا في جملة وقد مسندا الى مفرد ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا
هو الزمان وضميره هو عائد الى المسند السببي والمعنى ان المسند السببي يكون
اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت يكون المسند سببيا وقد يكون كذلك والمسند السببي هو الماخوذ
من مجموع كلامه وهو ليس الجملة كما ذكرناه اولا واما قوله اي يكون المسند فعلا فللتنبيه على ان المسند بالحد الاول منه
الملابسة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده
بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتلاحق
كما تقول زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فتجعل الصلوة الواقعة في الآنات
الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على الحضور به بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس والآن او غدا
فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فانه يدل على ان منه جزء مفهومه فقط بصيغته بذلك عليه
افاده التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه
يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لاجتماع اجزاءه بعضها مع بعض
كقوله اي جعل ظربان يلتهم اوكلما ورد عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فتنشد فيه
وتفاخر فيه وكانت فيه وقائع فتسلية بعثوا الى عرفهم عرف القوم هو القيم بامرهم الذي
يشهد بذلك وعرف بتوسيم اي بتعيين من الوسم وتيمما لها تحدث عند ذلك التوسيم شافيا وتصيد
منه لنظر لحظة فلحظة نحو لمن على كل قبيلة جناية فمتى ورد واعكاظ طلبني الكافل بامرهم
ولما كونها اسما فلافادة عدمها اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بلا افادة التجدد و
الدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله
لا يابى الضيم الاسود الخ وهو ما يجمع فيه الدراهم كلن من عليها وهو منطلق يعني الانطلاق
ما بالبه دام من غير اعتبار تجدد قال السيد عبد القاهر المقصود من الاخبار ليس كان مولاه الانطلاق
المطلق وينبغي ان يكون الاسم وان الغرض لا يتم الا باستمرار زمان ذلك الثبوت وصيغ ان يكون بالفعل قال

ايضا موضع الاسم على ان نسب به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه تجدد وحدث شافيا فلا يعرض
في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد
فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ليس الا انطلاق وحاصل منه جزاء فجزاء وهو يتوالد ويتوجه
وقولنا في زيد قام انه يخبر به زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لما حللنا اسما وفعلا
واما يفيد الفعل وما شبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك فيحدث مطلوبه اوقته اولا
معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فللتبعية الفائدة وتقويتها لان زيادة التقييد
او زيادة الخصوص وهو توجب زيادة البعد المتوجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا
مظنة سؤال وهو لم جعل خبر كان زيدا هو نحو المفعول وتقدم كان به ليس لترسة الفائدة اذ لا فائدة في نحو
كان زيد يقول الحق ليكون الخبر لترسة اشار الى انه مبني على هذا الحكم فعال والمعيد في نحو كان زيد منطلقا
هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان زيد دلالة على
زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وانما وضع الباب لتعزز الفاعل على
صيغ اي جعله وتثبيته على صيغ غير مصدر ذلك والمفعول مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصيغ متضمنة
لمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي
ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى
قولهم انها لاعطاء الخبر حكم مبناها فان المبنى في هذا المثال حكم الاسمية الا انه الحال التي انتقل اليها وهذا
نوع اخر في الحصول كون هذه الاخبار مقيدة لهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلما مر من
ترسة الفائدة كعدم العلم بالمقيد او عدم الاحتياج اليها او خوف انتقاض الغرض او عدم ارادة ان
يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او عدد ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان
تفوت المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على الكلام فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييد الشرط
نحو ان يكرمني زيد يكرمني ولم يكرمني لم يكرم فلاعتبارات وحالات يصفي تقييده به لا يعرفها ما
يتولد منه اي حروف الشرط واسمائه من التعميم وقد يمنع ذلك التعميم في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا
الكلام تنبيه على ان الشرط قد يقع مثل المفعول ونحوه فان قولك ان يكرمني زيد اكرمه قولك وقت اكرامك
اياي ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فان خبرية الشرط خبرية

نحو ان حسني اكرمك يعني اكرمك وقت مجيئك ان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه
اي اكرمه وقت مجيئه وقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص
محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في نحو يقيد المسند الخبري واما نفس الشرط
بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم
عليها في جيزه ولا يصح عرا ان تضربا ضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان
الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بطرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط
لا مع التقييد به على ما طن الى التقييد بالشرط اخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب
وهذه الدقيقة قد يغفل في نفسها فتقسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه
المنطقيون من القضية اذا جعل جزاء الشرط مقدما او تاليا ان تبع عنها اسم القضية ولم
سوغ لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين وقولنا ان كانت الشمس
طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب كذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا
للشرط وعليه منع ظاهر وهو ان لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولك اكرمك ان جئتني نحو له قولنا
اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والحق في هذا المقام ان مفهوم الشرط بحسب اعتبار
المنطقيين عرها بحسب اعتبارا اهل العربية لا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فعند اهل العربية فالنهار محكوم عليه ووجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ليس الوجود
يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء على اي حال كان عليه احتمال الصدق والكذب
وصدقها باعتبار مطابقة الحكم لثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها
باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الجزمية واحتمال
الصدق والكذب قالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والكذب و
تخالفها بان طرفيها مفردان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس بازاء الطرفين
هو الاخر بخلاف الحملية الا ترى انا نقول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود نفهم منه عندهم ان
وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس

فظاهر ان

هذا
وظاهر انه جملة خبرية قيد بمستقبل فلم يدخل الماضي ويحتمل هذا المقام على الوجهين
فيلتبس الباحث والكلام هنا في ان اذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهمة في علم النحو
فان اذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع
في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على خلاف مقتضى الظاهر واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاد
وان قلت كما انه يشترط في انعدام الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه
كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المستوية فلم يتعرض له المصنف
قلت لان الغرض ان يجعلا لافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال
وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما
فليتامل وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تاتني اكرمك
حيث لا يعلم المتكلم انكيف يرام لا فيه في المال على اشتراط الخلو عن الجزم بالا وقوع وكذا قال
انها في نحو ان لم اكن كذا كيف تراعي حتى يتعلق في مقام الجزم لكنه وظاهر الجزم ههنا انما هو
بلا وقوع الشرط لان الشرط مواصفا كونه اتيا له فلو يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المال
الى التاويل وقد سها الفاضل الشارح فزعم ان الجزم فيما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به
ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع
موقعا لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع
في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى القطع الموضوع للدلالة على الوقوع
وان كان النظر الى المعنى في الاستعمال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان يوم اذا
جاءهم لاي يوم موسى الحسنة كالخصب والكثرة قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها
وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه
من المومنين حيث في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها متوقع
وهذا عرفت تعريف الجنس اي الحسنة لا الاستغراق ولو كان تعريف الجنس يطلق عليها وعلى
الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع الحلال ونوع الحسنة وان لا يكثر
كثرة جنسها وهذا جار بدون اذا فما تقصد به النوع كقوله تعالى وان يصبهم حسنة وكيس اصابكم

فضل من الله وهما بحث وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين
واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا ان القطع بحصول الخمس يوجب
القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا حصل الا في ضمنه فالفرق بين تجاوز اجاوزهم الحسنة
ونحو ان يضعهم حسنة واضح اللهم الا ان يقصد به نوع يخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف
الحسنة تعريف الجنس رد اعلى صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد ورد ايضا على من وفق
البلاغة وذلك لانه اراد به العهد على مذهب الجمهور فصار صحيحا اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا حقيقتا
ولا تقديرا لتكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجوز ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمعنى ان
المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوعا واتساعا وهذا ظهر فسادا ما قيل انه اقتضى لحق البلاغة
لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان تستلزم وقوعها كثيرة الوقوع
قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول واراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة
المطلقة تنزل منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لغرض الاحتياج اليها والوثوق دورها
فيما بينهم ويكون اقتضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى بتعهد اعينه تعريف الجنس على مذهبه
وهذا بطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقتضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء
معاملتهم لان الحسنة متى لتحقق والرجاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي
تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعونهم اخفاء باختصاص هذه الغطاء رم من الحسنات ولا
يتذكرون الله عليهم فهم اقبح الناس عنادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس في دعوى
استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون الثاني ولا تترك الشكوى على القليل
كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون واقعة
موجودة متوافق لفظي اذا جاء خلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من جنس على ما يقول انهم
اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد خالفوه المعهود دخولا اولا ولزم من ترك الشكوى
على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من
حيث هي مجتمع ودخول اذا عليها يكون مشعرا لامر وجدا واذا جعلت الحسنة بمعنى الواقعة الموجودة لم تكن
المراد مطلق الحسنة كما مر المقدر وح نظم فضلا ما قيل انه اقتضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار

واخل

وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة
المعهودة ينافي القول بكون المراد الحسنة المطلقة وكل الجواب بانه يعني كونها معهودة انها عبارة عن حصة
معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء وحينئذ لو نها مطلقة ان المراد بها الخصب والرخاء من غير تعين بعض
وهذا ظهر صحة ما ذكر في كونه اقتضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي بحق جانب السيئة
بلفظ المضارع مع ان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة وهذا تكون ليدل بتنكيرها
على تقليلها فان قلت ما استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر
دعانا ومعرفا في قوله تعالى واذا اسبغ الله عليه نعمة اذا هم يقنطون وقد دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر
الى لفظ المس المبني عن معنى الغلبة والى تنكير الضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر
لبعده عن الخير وادبكاره الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لشدة حقه
ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الصغير في سنه للانسان المعرض المنكر المدلول عليه بقوله واذا
انعمنا على الانسان عرض وتأبى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان سلامة مثل هذا الانسان بالشرط
ان يكون مقطوعا به وورد بسيئة اي مقام الحتم بوقوع الشرط بحالها لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا
سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها احرس فيتجاهل خوفا من
السيد ولذا اذا استطلت ليلتك ويقول ان يطلع الصبح وينقض الليل افعل كذا فيتجاهل توهما
وتفحصا وقس على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن لك ان لم تصدقني فماذا تفعل او تنزيله
اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمجانبته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان
اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقصوده لئلا يؤذيه او التوبيخ اي لتقبيل المخاطب على الشرط
وتصوير ان المقام لاشتماله على ما تقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لنفيه اي نفي الشرط
كما يعرض المحال لغرض يتعلق به كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو ان صح ان علم الله كذا
اي انهم لكم مقصرون علم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صحيحا اي اعراضا او للاعراض
او معرضين ايانكم فوالله سرين ممن قرأ انا لكم فالشرط هو كونه سرين اي مشركين مقطوع به لكن
جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام بحيث لا يكون
الا على تجرد الفرض والتقدير كما يعرض المحالات لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي

ان يصدر عن العاقل اصلا فهو منزله المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا مقال المستعمل في
فرض المحال ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان
لما مر من انه يستوط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه
ولا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول انا المحال في هذا المقام منزل
منزلة الامر الواقع بعيده على سبيل المساهلة وايجاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا لم يستعمل
انيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا وانه من باب التبكيت ان
دين الحق واضح لا يحوله مثل فمتى يكله الشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دنا اخر مساويا
لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى لئن كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة
اي انكار حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه
باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به
بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى اخرين
فيقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لعلمه بحصولهم القيام قطعا وقوله
تعالى ان لبثتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين يحملها اي يحمل ان يكون التوبيخ على الارتياب
وتصوير الارتياب مما لا ينبغي ان يتشكك الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما نزله وتعليقه على
اصله وهو الايات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على
المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما انكروا جعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور
وارد هنا لان عدم الشرط حتم يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع
الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ليس المعنى على حدوث الارتياب
في المستقبل وهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نقل المبرد والزجاج على ان الاصل كان
اني بمعنى الاستقبال وذكر بعض النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان
نحو قوله تعالى لئن كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي بخصوصه
انا الحدث المطلق الذي هو مدلول يستفاد من الخبر فلا استفادة منه الزمان الماضي ولذا ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه مجاز لان يراد ولئن كان الشيطان

مع الوهم الطالب

ينسينك

ينسينك قبل النهي فتح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان تذكر بانك نسيتها
فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان لتستقيم المعنى فان صل الماكان البعض مرتابا قطعا و
البعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة
في استعمال في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا يخرج عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب
على المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب عدمه فيكون معنى
الكلام او تغليب غير المقطوع بانصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور
وقوله والتغليب يجري في فعول لشيء منه تغليب المذكور على الاناث بان يجري على المذكور والاناث
صفة بتسكيرها المعنى لهم على طريقة اجرائه على المذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين
عدلت الانثى عن الذكور لحكم التغليب اذ القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت
من القانتات ويحتمل الا يكون من التعبير بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين
لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صارت بسبب ابائها
وبكليهما وكانت من المطيعين ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم
تجهلون بناء الخطاب والقياس بناء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظ لفظ الغائب لكونه اسما
مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان وبحر
لابي بكر وعمر رضي الله عنهما وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الغرابة جعل
الاخر مستقلا في الاسم ثم بني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وسمي تغليب الاخف لان يكون
احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين والابوين ومن هذا القبيل
لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف
المشترك بينهما على اجرائه على الذكور خاصة بل ان يجعل احدهما مستقلا للاخر في اسمه ثم بني ذلك
الاسم وان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تاء الزيدين
باسمين يريد فلا يطلق قرآن على الطهر والحيض لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال
الاندلسي يقال القمران في غير الشمس وعن المبرد فيهم يعتورون في السنة والجمع الاتفاق في اللفظ
دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجمع بالتغليب والمجاز ان اللفظ استعمل فيما وضع له لا يرى القائس

موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف اطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له و
قس على هذا جميع الاسئلة السالفة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس
مغفور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم
فسجدوا الا ابليس اى عدا ابليس من الملائكة لكونه جنسا واحدا فما بينهم ومنه تغليب الاكثر على
الاقل من جنس يناسب الى الجميع وصف مختص بالاقل كقوله تعالى حكاية لنوح حتى اذا سمعت و
الذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن فى ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب العود الى ملتهم مع
انه لم يكن فى ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان فى ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب
او الغائب كقولنا وانا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب كقولك وزيد فعلتما
وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون ومن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعملان انت
يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وعينهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب
لامتناع ان يخاطب بكلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى
فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اى جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى
خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب فى لعلكم شامل للناس الذى يوجه اليه الخطاب اولا و
للذين من قبلهم ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين
اذ لا معنى لقولنا اعبدوه لعلكم تتقونه ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلا واللفظ مختص
بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد جمع
فى لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن
الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اى خلق لكم ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا وخلق
للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام فى هذا التدبير
والجعل لما فيه من التوالد والتناسل هو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله
يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على
الغائب والانعام ذكر الجميع اعنى الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء
على غيرهم والا لناسب خطاب الجميع للعظم المختص بالعقلاء اعنى لعظم تغليبا ولولا التغليب

لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا فى الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب
شاملا للانعام تكلم لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف فى حق الناس
فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس فى هذا التدبير حتى يكثركم من التوالد والتناسل وهذا
لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه فى بر يتى المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء
ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا يبقى بقاءكم ويدوم بدوامكم وعلى هذا تكون التقديرات
وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا اتسق الكلام مما قدروه وهو جعل الانعام من انفسها
ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشئ وبعضه متوقع الوجود فيجعل
الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يوسون منكم انزل الذكر والمراد المنزل كله ولم ينزل الا بعضه
ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم وذكر
الايدى لان اكثر الاعمال تزاول بالايدى فجعل الجميع كانه الواقع بالايدى تغليبا ولكونها تعليل لقوله
كان كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فكون له فى النفس استقرار لا يكون لما ذكر بعليل بعده
اى ولكون اذا التعليق بر بوجود حصول مضمون الجزاء بعينه بوجود حصول مضمون الشرط فى الاستقبال
متعلق بعينه على وجه يحصل حصول الجزاء بحيث يثنى على حصول الشرط فى الاستقبال والا يجوز ان يتعلق بعينه
امر لان التعليق انما يتوهم فى زمان الكلام لا فى الاستقبال الا ترى انك اذا قلت لعبدك ان دخل الدار فانت حر فقد علقت
الحرية على دخول الدار فى زمان المستقبل كان كل من خلق كل من اذا يعنى الشرط والجزاء فعلية
استقباليه اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول فى الاستقبال ويمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء
فلان حصوله معلق على حصول الشرط ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل
ويجب ان يتنبه لان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلى استقبالى للدلالة على
الحدوث فى المستقبل فيجوز ان يترتب على امر يحصل على الشرط فانه مفروض الصدور فى الاستقبال فلا يكون
طلبيا فافهم ولا تخالف لكل لفظا الا لتكثير تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر
من غير ان يعتبر شئ وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلت كلاما واحدا صار اسما وفعلية
ما ضوية فالمعنى على الاستقبال حتى يرد قولنا ان اكرمتنى الان اكرمتك امس معناه لن تتحقق
باكرامك اياى الآن فاعدما اكرمتنى اياك امس وقوله تعالى لن تكذبونا وقد كذبت رسل من قبلك معناه

ولا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ومنه ينصره من يضره قبل ذلك وقس على هذا وقد يضعف بانا نسلم المقام ونقول المراد الطلبي بالخبري وهم ليس بمفروض الصدق كالشرط بل يعترض عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب اي وان كنتم في علم كما مر وكذا اذا جيء بها وتمام التاكيد بما والحال لتحدد الوصل والربط ولا يذكر جواب لو نحو زيد وان اكرمك فانه يخيل عمرو وان اعطى جاء ها هنا ليتم وفي عزة ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فليسبح لسانك بالشكر وقوله ايضا وان كنت اخر الاجلين عنها اجن صدورها وقد ذهب بعضهم الى ان ظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا اساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كاذا غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المماثلة وحصوله نحو ان اشتريت اشتريت كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على قوله الاسباب لا على اذا غير الحاصل وكذا جميع ما عطف باو لانها كلها على اذا غير الحاصل في معرض الحاصل اي الكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك لمن شتم كما سوف شتمني انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التقاول او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت فحسن العاقبة هذا يصح مثالا للتقاول او اظهار الرغبة ثم اشار الى معان ان اظهار الرغبة يقتضي اذا غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله وان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكفي تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يحدث ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي عليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكونوا هو افتيا تكم على النفاء ان اريد تخصيصه بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ايراد نفي التخصيص فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادة نفي التخصيص يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في عامة السقوط لانه غلط مشترك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان او احدى اخواتها معلقا

على حصول

عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه لحصول مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاما يقول عن معناها اللغوي يعلل شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه للاحاطة ان المعلق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذ لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه بمعنى انهن اذا اردن التعفف فالمولى احرى ان يريدها اولان الاية نزلت في رد فعل بعض المؤمنين حيث كانوا يكرهون اماءهم على الزنا الثالث ان لا نكرههن اماءكم تحرموا الاكراه او اطلبتم منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ انما يكون على فعل يريد الفاعل ايقاعه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه لكن الظاهر يطرأ الى مفهوم الحال لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يرفع بالقاطع قال السكاكي او التعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان يسند الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولعلاه حمى الكر والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد عليه وعدم اشراكه مقطوع به لكن حمي بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل التعريض والتعريض يقتضي ان يصدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا اشتم احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك ولم يذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والاصح قد ذكر جميع ما تقدم ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في الاستعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب لسياق الاية لم لا تعبدونه والبه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على قوله لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي بعض على وجه يعين على التعريض لكونه اي حصول الحق اي ذلك الوجه ادخل في اخفاء التعريض

حيث لا يريد المتكلم الا ما يريد نفسه وليسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال
للمخاطب قد انصفك المتكلم او لان المتكلم قد انصف نفسه حيث حط مرتبة من مرتبة المخاطب ويسمى
ايضا الاستدراج لاستدراج الخصم الى الاذعان والتسليم ومن لطائف الاساليب قد كرر في الشرط
والاستغفار والمحاورات فان علت في قوله تعالى لئن يثقفوكم اى ليتحكموا منكم كونوا مشركين
بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب
والشتم ودوا لو تكفرون اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وبرتفع العداوة والقتال قد
ذكرت في موضع جزاء هذا الشرط تلك جملة متعاطفة وقد عدت في الثالثة الى لفظ الماضي فاية نكتة في
ذلك علت منه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل
كل شئ كفر المؤمنين وارتدادهم لا يودون لئن يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم
ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الذين اغرى عليهم من ازواجهم لا يهم يبدلون الازواج دون
وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان الزوم وداد تهم ان يردوا الكفار المصادفتهم والطفرهم الحمل
من الشبهة ما حملهم لزوم الاولى لها اعني العداء وبسط الايدي والالسن اليهم لانها واضحة
اللزوم بالنسبة اليها لان ودادتهم للكفر المؤمنين ثابتة لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها
للمشركين لانه مادة المخاصمة وارتفاع المقابلة والشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي
والالسن فانه محور اسفاوهما المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبما نشأوا
عليه من قولهم واذا ملكت فاسجح واما اسفاء ودادة الكفر فانهم ان يسلم المشركون ايضا فمن ولد كان
مسلما محتملا لكونه لاحى انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف على جواب الشرط نحو على وجهين احدهما
او بصور وجود كل من المذكورين بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان اتنى اعطك واكسك و
الثاني لم يتوقف المعطوف عليه نحو ان رجع الامير اسئ اليه وخرج دهدا في المعنى
على كلامين اي اذا رجع استاء منه حتى كان في دلالة الاعجاز فما في الاية لم كان من الضرب الثاني ليكون
مجموع الجملة الملائما واحكم يصح ما في المفتاح ولم كان من الضرب الاول لم يكن في تعديد ودادة الكفر
بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى لم يكون قوله ودوا عطفا على الجملة الشرطية
لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى ولن تفاتلوكم يولوكم الادبار

ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وما لهم الا ان يدخلوها خائفين
ملكا لتقضي الامر عطف الشرط على اذا لو دلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر
واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة
حاصلة ظفروا او لم يظفروا الا ترى ان الاية نزلت في حاطب ابن ابي بلتعة حين فر فحه كتابا الى مشركي
مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام لفتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يبطشوا بهم كبطشهم فلا عداوة
ولا ودادة للردة الى الكفار واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فرحين تحقق العداوة وبسط الايدي
والالسن وودادة الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح اذا لم وصل الكتاب الى المشركين وعلى من حاطب
الكفر والنفاق والمذكور في الكشاف ان العصمة لم الكتاب لم يصل اليهم والله اخذه اصحاب الرسول صلى الله
عليه وسلم عن الطريق ولو للشرط اى لتعليق مضمون الجزاء لحصول مضمون الشرط في المفتاح القطع
باسفاء الشرط فيلزم اسفاء الجزاء كما تقول لو حتى لا كرمتك معلقا الاكرام بالمجئ مع القطع بانتفائه
فيلزم اسفاء الاكرام واما عبارة المفتاح ومعنى انها للتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك
لو حتى لا كرمتك معلقا لامتناع اكرامك بامتناع مجيئ مخاطبك وفيها اشكال لانه جعل اولا المعلق
نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح
فساد كل منهما وقد يجمع بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف اى انها للتعليق امتناع ما امتنع معلقا
لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من مجيئ واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية
فكانه قيل انها للتعليق بما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا
معنى لطيف تنجح لسكاكي على هذه العبارة وغفل الجمهور من تحقيق كلامه فقصده هي تعليق الامتناع
بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد في الجملة
هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او
احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فقولي لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام
لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض
عليه بان الخارج ان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من السبب فجاز ان يكون لشئ اسباب مختلفة
كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب فلا يوجب انتفاء السبب الاخر

ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل به على امتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يعدم السبب الآخر فالحق ان الدليل امتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كان الحمار انسانا لكان ناهقا او غيره نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة وانما كان الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهو موضوع لكون جزائها معدوما لمعدوم ومتنع حصول الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فنبه لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي وقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من المحققين وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله هدايتكم لكم انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على علية انتفاء مضمون الجزاء في الخارج لمعنى انتفاء الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا يرى انهم قالوا لو لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لو لا علي لهلك عمر فانه لم يوجد علي بسبب لعدم هلاك عمر لا لان وجود علي دليل على ان عمر لم يهلك بدليل ما ذكرناه قطعا قول ابي العلاء المعري ولو كنت الدولات كما نوا بخيرهم رعايا ولكن لم تدم دولة الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا يصح شيئا على ما تقرر في المنطوق ولذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتامل واما ارباب المحصول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفاء هذا فاصح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة ان انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات الكتابية العلوم والمقصدية في المقدمات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل العكس

واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة الكريمة تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لظهور ان الغرض منه التدليل بانتفاء تعدد الآلهة لامتناع فساد العالم لا على انتفاء فساد العالم لانتفاء تعدد الآلهة لامتناع ان يكون هذا هو الغرض الصحيح المحقق واتباعه انما هو على ما هو من كلام القوم وقد غلط فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من فهمه فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله عليه الصلاة والسلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا وقد يستعمل انه لو دل الدليل على لزم الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستحيل استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط مما يستلزم ذلك الجزاء ويلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثبت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو لم اثبت عليك لم اعاقبك في الدارين ونحو لو اهنتني لم اثبت عليك وقد يستعمل في غير ذلك كما في قوله تعالى ولو لم تكن مني لا ثبت عليك فمعنى هذه الآية نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته اذا اذكى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استحالة لزومه له لوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل هذا المعنى نحو لولا ايضا نحو لولا الكرام لما بقي على الدنا عدم الكرام تكلف على تقدير وجوده اذ لا وقوع للمعنى بل ولو الداخلة على النفي وان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الآية على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على لزم الجزاء وهو عدم العصيان المرتب على عدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتب بالخوف ثابتا ولكن لا تقدر انتفاء الثابت المرتب بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثابت المرتب قلنا لا يخفى على احد لزم الارتباط بالشرط غير متحقق في مصرف الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقدير الشرط تكرارا كما اذا طلب احد من آخر ان يكرمه لانه ابن عالم فقال لو لم اكن ابن عالم لاكرمتك مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المعنى في قوله لو لم اكن ابن عالم هو انتفى الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما لا مدخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقد قال السكاكي وزعم ان الخليفة انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المنفي دون المثبت نحو ان لم يخف الله لم يعصه لكنه لم يستقم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت نحو لو اهنتني لاثبت عليك لان تعدد الثناء المنفي عن المثبت بخلاف النفي فانه تعدد العموم وملزوم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وتناقض وهذا لانه انما عين الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى في لو اهنتني لاثبت عليك ثناء مرتبطا بها

فلا نسلم ان النفي عام بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبط بعدم الخوف فيجوز ان
يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ولا يلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف لزم بعتبر بل اجرى
على اطلاقه فيلزم العموم في نفيه مثلا كان او سفاء واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون فالمراد انه على صورة قياس اقتراني هكذا لو علم الله فيهم خيرا لتولوا
ولو اسمعهم لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لاحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما ممنوعتان
ولكن الشكل الاول يجب ان يكون كليه ولو سلم فانما يتجه لو كان لازما وليس وهو ممنوع ولو سلم
فاستحالة اللازم ممنوعة لان علم الله فيهم محال آل آخره فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال و
هذا غلط لان لفظ لو لم تستعمل في صحيح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس الاستثنائي
المستثنى فيه بعض البالي لا فيها الاستثناء عينه وهذا لا يصح باستثناء نقيض البالي
وكيف يصح ان نعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج وانى وادته
يكون في كلامه وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق في قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
وارد على قاعدة اللغة بقطع النظر عن سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا
كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه بمعنى لو لم يلزم على تقدير الاسماع فليكف على تقدير عدم اسماع
فهو دائم الوجود كما ذكرنا قولك يجب ان يكون منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اهمال لو لان
التولي مع الاعراض عن النهي وعدم الانقياد له بفعل تقدير عدم اسماعهم ذلك النهي لم يتحقق منهم التولي مع
والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان تحصل انتفاء التولي خير وقد ذكرنا ان لا خير فيهم
فلنا لانم انا سنفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خيرا وانما يكون خيرا لو كانوا من اهل ان يسمعوا شيئا ثم
ثم انقادوا لو لم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان له قوة ليقتل المسلمين لان عدم قتل المسلمين عبر
ساء على عدم القوة والقوة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى لو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل
ان يكون من فصل لو لم يخف الله لم يعصه بمعنى لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان
انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا
ذلك الملك في صورة رجل واذا كان الشرط في الماضي فيلزم عدم النبوت والنفي في جملتها اذ الغرض من
اذا النبوت ما في التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ما في النفي فلا يعد في جملتها عن التعليق الماضوية

الا لمكنه ومذهب المبرد الها استعمل في المستقبل استعمال اذ وموضع قلنا يتخاطبان العلم ولو ابا حسين
وانى اباهي بكم الامم يوم القمة ولو ابسطوا وقال ابو العلاء ولو وضعوا في جملة الهام لم تنوء من الجمع
الاداة القلوب حوالي يصف اسفه على مفارقة بغداد وشوقه الى مائها دجلة والمعنى انه وصلت
لكنه جاء بلو فصد الى ان وضع ركائبها الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء
وصار في حكم المقطوع بالانتفاء وذهولها على المضارع في نحو لو يطيعني يكرمني الامر لعكسه اي
لو قعيم في الجحد والهلاك ليقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار
عدم النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم راي في امر كان معولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر
كاني بقوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حتى لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل
قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وفيما بعد وقوع الاستهزاء من السخرية والاستخفاف وهضاء
اذيال الخوات الحقارة بهم وهكذا كان شكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا
وتحدث حالا فحالا فان صح اذا اراد بها الفعل فقوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا لكون المعنى
ان سفاء عنكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا خلاف لما ذكرتي المفتاح من ان المعنى
ان امتناع عنكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم ولئن اراد به امتناع الطاعة لكون الاستمرار راجعا الى
الاسماع عن الطاعة فهو خلاف ما فهم من الكلام لان المضارع بعد الاستمرار وقوله لو علم انما يفيد امتناع
الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كان المضارع
بعد استمرار النفي يجوز ان يفيد استمرار النفي وبعد الداخل عليه استمرار الامتناع فحمل الاستعمال
كالرجل الاسمية بعد التوكيد والدولم والتاكيد فاذا دخل عليه حرف النفي تكون لتاكيد النفي وبناء الامر
التاكيد النبوت وهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ وجه وابلده وان
قولنا ما زيدا ضربته وما بزيد مررت لاختصاص النفي الاختصاص مع ان دخول حرف النفي بعد الاختصاص
وهذا مطابق في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو لو يرى الخطاب محمد عليه السلام او لكل من يتاتى منه الرؤية
اذ وقعوا على النار اي ادنوها حتى يقعوا بها ويطلعوا عليها اطلاعا هي جهنم وادخلوها فعرفوا
سعداء عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فقهته وعرفته وجواب لو محذوف واني لو رات امرا عظيما وكذا
في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لنبوه اي المضارع

منزله الماضي لصدوره لو المضارع او الكلام عن لا خلاف في اخباره ومو الله الذي يعلم
غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخرعنه بوقوعه منزله الماضي المحقق الوقوع فهذه الحاله
انما هي في المستقبل لانها انما تكون في العتيد لكنها جعلت بمنزله الماضي المحقق الوقوع واستعمل
لو واذ وما مختصان بالماضي وحكان القياس ان يقال ولو ان لكنه عدل عنه الى لفظ المضارع
لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزله الماضي فهذا مستقبل في الحقيقة ماض بحسب
التاويل وكانه قيل ولو انفضوا هذا الامر لكن ما راته ولو ان امرا عجيبا هكذا ينبغي ان
يفهم هذا المقام وان جعل الخطاب للنبي عليه السلام ولو للتمني فلا استشهاد لان لو التي يدخل على المضارع
انما هي ربما يود الذين كفروا فانه الترم ابن السراج وابو علي في الايضاح لزم الفعل الواقع بعد
رب المكفوفة بما ليكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن
تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزله الماضي في احد قولي
البصريين واما المكفوفون فعلى انه سعد وكان اي ربما كان يود فحذف لكثره استعمال كان بعد ربما
واما جعل ما نكره موصوفه يود والفعل المعلق برب محذوفا اي ربما يود الذين كفروا احقق
وثبت فبالحري ما فيه من التعسف وبئر البطم وربما ههنا للتقليل النسبي يعني انه قد هشيم هو الذي
التاسع ينبغون فان وجدت منهم افاقة فانما تتمنى ذلك ويحوز ان يكون متعاره للتكثير وذكر ابن
الحاجب انها تنقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التعليل الى التحقيق
ويسئول يود محذوف بدلاله قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكايه لودادتهم حرى بها على لفظ
الغيبه لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قال لافعلن لكان سدادا حسنا واما من زعم ان لو الواقعه
بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرفا ومصدرا يؤول معمول يود عنده بوقوله لو كانوا مسلمين او لاسعفاد
الصوره عطف على قوله لتنبيه بمعنى صورة رويه الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا
نكذب بايات ربنا وكذا صوره رويه الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين
سلك المحالات كما قال الله تعالى وتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا
لتلك الصوره البديعه الدالة على القدره الباهره اعني صوره اثاره السحاب بتخاوص
السماء والارض على الكيفيه المخصوصه والانقلابات المتعاوته وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر

الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصوره لتشاهدها السامعون ولا
يغفل ذلك الذين هم بصدد مشاهدته لغراء او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون
دخولها على المضارع للدلاله على ان الفعل من الفظاعة بحيث يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما
يدل على الوقوع في الجمله كما تقول ما زلت اصانعه حتى حلب لي الآن لما بقي مني الا ولم تعرض للعدول
عن عدم التنوين الى جعل الحمد اسما علما كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير دالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجمله الاولى فلا تفيد الا التقدير واما
تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهوم من تعريفه لتوكيد بلكاد في عروض
ولا يدخل فيما اذا قصد حكاية المتلو كما قال لك قائل عند رحيل يقول بقصد تبليغه الذي عندك
يا رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتعميم نحو هو ذي للمجد على اي خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب
او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكره نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فاجب
ح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكره والمسند معرفه سواء قلنا المبتدا او لا مبتدا ليس في كلام
العرب بمحمول ولا يقف منكر الوداعا وقوله تكون مزاجها عسل وماء من ماء الغلب
على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المسند نكره اسلم استفهام والخبر معرفه نحو من
انت وكم درهما مالك وكذا في ما اذا صنعت على ان يكون المعنى اي شي الذي صنعته وقد مضى حواشي
ذلك ان اسلم الاستفهام مبتدا والمعرفه بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المسند نكره والخبر
معرفه ممتنع لوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما والاستدلال للحكم على الشي لعلم به والاصل
في المسند النكاره لعدم الفائده في الاخبار بالمعرفه وارتكاب مخالفه الاصل مستبعد عند العقل الثاني
انا نعلم بالحكم من احكام النبي يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشي بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه
يستلزم العلم بذلك الشي لامتناع الحكم على ما لم يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غايه الفساد اما الاول
فلان وجوب كون المحكوم عليه معلوما لا يستلزم كون اسما معرفا اذا النكره المخصصه بل النكره المحضه معلوم من وجه
والحكم على الشي انما يستلزم العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائده في الاخبار بالمعرفه غلط لما سبق في بحث
تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع
واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفه كما مر على ان قوله

حواز الحكم على الشئ بستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما و
اما تخصيصه بالاضافه نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائده اتم
لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات
والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عباره عن
قصر الشيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف في الاسم الذي فيه
الشيوع تخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلاله على الكثره والشمول فظاهر
ان النكره في الايجاب ليست كذلك ايضا ولم يرد ان يكون الوصف نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار
احتمال الصدق على كل فرد فيعترض عليه بان الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل
ان يكون على حاله الركوب وغيره وكذلك طار زيد يحتمل ان يكون من جهة النفض وغيرها فمن الحال و
التمييز وجميع المعمولات تخصيص لا يرى لصحة قولنا ضرب زيد يوم الجمعة راكبا تأديبا وامانوكه اي ترك
لتخصيص المسند بالاضافة والوصف ظاهر مما سبق في توكيد بعد المسند الليه بانه من تزيينه الفائده و
لما تعريفه فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشاره
الى انه يجب عند تعريف المسند ليكون المسند اليه معرفه اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكره والخبر معرفه
في الجمله الخبريه باخر مثله اي حكما على امر معلوم باخر مثل ذلك الامر المحكوم به في كونه معلوما للسامع
باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الرائد هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق وقوله
باخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند لحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فخرجا ابو يحيى وشعري
شعري متاول بحذف المضاف باعتبار حال اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور
بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظا المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم
اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه يقاوم الاسد فهو هو فاحد الضدين لم سمعه
والاخر لزيد وهذا مفاد من غير تاويل او لا دم كلم كذلك عطف على حكما اي لافادة السامع لازم كلم
على امر معلوم باحدى طرق التعريف باخر فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يكون المبتدا والخبر معلومين لانه لا ينافي
كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يسمعه السامع من الكلام اما ان تتناول الخبر او المبتدا
او كون المتكلم عالما به والعلم بعض المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع

قد علم

قد علم امرين لكنه تجوز لم يكونا معهودين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي
لحسب الذات نحو زيد اخوك وغيرها المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد
او الجنس وفي هذا رد لما سبجي من بحث القصر ومما ورد على تعريف قول الخ اشار الى ان يكون نوعا ابواء
من جنايته فان من نصر الجاني هو الجاني اي هو بمنزله الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان
هذا اذا كرر ذكر هذا لا فرق بينه وبين جواز اضافة الجنايه الى كل منهما حسب اضافتها الى الاخر ويجوز
ان يكون المعنى نصر الكامل في الجناية المزري على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جنايته حتى
يصح لما استدل والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ليس كان غير الاضافة تجب معلوميه المسند اليه و
المسند وليس كان الاضافة لانها لا تجب الا معلومية المسند اليه وهذا استعراض الايضاح لكن قوله يا من معلوم
على احد مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده
ما ذكره الفاضل من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود
من المتكلم والمخاطب باعتبار ذلك النسبة لا لغلام من عداهما والا لم يتوفر وبين المعرفه والنكره نعم قد
ذكر بعض المحققين من الفاضل ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة
الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافه لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ظرف الى اصل
الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافه لم كان يسند اليه فلا بد من ان يكون
معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا فامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب
اصلا وعليها اي ونحو اخوك زيد وانا المنطلق عمرو والضابط في المقام انه
اذا كان للشئ وصفان من صفات التعريف عرف السامع اضافا باحدهما دون الاخر حتى يجوز ان
يكونا وصفين لشخص متعدد في الخارج فاتيهما كان بحسب معرفة السامع اضاف المتاتيه وهو كالطابق
لحسب ما عمد المتكلم عليه الاخر بحسب لم يقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مسندا واتيهما كان بحسب
اضافه الذاته وهو كالطابق لحكم بثبوته للذات ونفيه عنها جاز ان يوخر اللفظ الدال عليه
ويجعله جوابا داعرفا السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اضافه باخره وارد لم يعرفه
ذلك فلت زيدا خوك اذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين وارد لم يعتقده عنده قلت اخوك
زيد ولا يصح زيدا خوك وهذا يعترض في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب

غابها

ولهذا قيل في المثل السقط يخرص نحرا فتفعه ماؤه ان الصوت يعرف له ماء
واما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم تعرف اضافة زيد
بانه المطلق المعهود ولم تدر تتوقف ذلك على ان زيدا المنطلق او اردت تتوقف لتزداد المنطلق زيد
بناء على انه يطلب على المعهد ويعول من المنطلق وليس المنطلق زيد ولا يعرف زيد المنطلق وهذا يظهر
انما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون اذا البلغاء انما ناسا من اهل بلدك اتاب ثم
استجيب ثمن بعد قول زيد الناس على بطرق وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار
تعريف الجنس قد مر قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصر احقيقا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم
يكن غيره سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل ادعائيا لكماله فيه اي لكمال الجنس في ذلك الشيء او بالعكس
نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيتبوز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه
لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لتصورها عن رتبة الكمال كذا اذا جعل المعرف لام الجنس
مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما يقدم في افادة قصر الامارة على زيد
والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام لما جعلت في المقام الخطابي على الاستغراق ولم يمكن ما يدل له لام الجنس
فامره ظاهر لانه لما قيل كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة ان الرجل كل الرجل وان جعلت على الجنس
والحصة فهو بعد ان يدل على جنس الامير وعمرو على جنس الشجاع محمولا في الخارج ضرورة ان المحمول موجود
بالوجود في الوجود الظهور امتناع احد المتميزين في الوجود الخارجي عن الآخر وحينئذ يجب ان لا يصدق
جنس الامير والشجاع الاحد يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا اذا تعينت في الخبر
المتكون زيد انسان او قام مثلا فانها تحتمل ان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد
وفساده ظاهر قلت مفهوم فرد من افراد الانسان والقائم ولا يلزم من الحاده زيد مثلا الحاد
جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المحدد به هو الجنس بعينه فلا يصدق فرد منه على غيره
لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور
على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس ونحوه نحو الكرم التقوى او لا نحو هو الجبان الشجاع
والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى الله والكرم
في العرب الاقدام من قرشي لان الجنس يتحقق بواحد مما يصدق عليه الجنس ولا يتحقق بدون ذلك الواحد

لكن يمكن

لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فلم لم يكن الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب
ولا يلزم ان يكون التقوى في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فتامل وان فيه دقة
وهذا يظهر ان تعريف الجنس الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر ولم يجعل
خبرا هو مقصور على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا
الباب بمنزلة المعرف باللام الجنسي الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون
جنسا مخصوصا باعتبار يفيده توصيف او حال او ظرف او مفعول او عمرو الكرم كقولنا في القصر بحسبها او
ما يقرب منه هو الرجل الكريم وهو السيد الكامل وهو الوفي حر لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار
قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اتما محاضا واتما عشارا قصر عليه هبة المائة من الابل حال
كونه محاضا او عشارا الهبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها
وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار الهبة الابل المقصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو مثل قوله
النوع لا الى الهبة مخصوصة مثل قوله السخي وهبتها بكلها كذا ذكره الشيخ وفيه بحث لان قولنا
انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة الا وانت حصلت كما في السخاء ولا
ان احدا لم يحبه احد مثل محبوبك حتى لم يشاركه في جنسها غيره كما في قولنا ان المظلوم على معنى لم يضب
احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابه حتى كان كل ظلم في جنسه عدل مثل معناه لم يحبه بمعنى تخيلها مقصورة عليه
وليس الغرض حظ في محبته بمعنى نحو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق الموجود الا ان هذا نوع
من الجنسية لان المعنى لم يحبه بمعنى تخيلها مقصورة ولم تتعد الى محبة واحدة منه بمحبوبك ولا يتصور هذا
في زيد المنطلق لان وصف الجنسية ولو قلت زيد المنطلق في جانبك الذي من شانه ان يتسع في جانب غيرك
فهو معنى الجنسية حتى ما في بيت الحسن وقوله وقد نفد اللفظ فدا شارة الى انه قد لا نفد القصر كما في قوله
الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا فتح البكاء على قتيل فاستكاد الحسن يحيلها فانها لم ترد قصر الحسن
على البكاء لا تجاوزه الى غيره والا لم يحسن جعله جوابا لقولها اذا فتح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر
في نحو قولنا اذا فتح البكاء على قتل الحسن الا بكاء على ما لا يحيى ان له درية ما سالت الكلام لظهور
ان الغرض بكاء الحسن تخرج من جنس بكاء غيره من القتلى كما في قصر المحمود الاعمال والجزع مذموم
الا على ذلك وهذا اسقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة اولم يكن لقصد الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه

دون القصر لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لاحاجه الي
التاكيد والبيان ثم التحقيق صح بان المسند لا يكون جملة الا للقصر ولكونه سببا مع نقض بحه
بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وتعليلها بشرطيتها لها غير
وغلو فيتها المفيد اذ هي اي انظر فيه مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في المعلق هو
الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد
ثبت بعلتها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار خرج وعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر
اسم الفاعل لان الاصل في الجزاء ان يكون مفردا لما مر والاولى على ان الانصاف بوان المفهوم
من قولنا زيد في الدار باستقر فيها او مستقر لابد له استقر من عبارة النحويين في هذا المقام لئلا الظرف
متقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل وقصد الى الاشارة الصغير قد استغل الى الظرف والجار مع
الفعل فيخ تكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذا المقدر فعل لان معنى وهم
الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وح لا معنى لعبارة المصنف اصلا لئلا فيها
فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير
الاصح وفساده ظاهر لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة وكان ينبغي ان يقول اذا الظرف
مقدرا بالفعل واما ما عداه فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في بعدم المسند اليه واما بعده للتخصيص
بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمن الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه
مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان
المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على جزء المجرور اعني الصفة الراجعة الى
خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول على الانصاف بني خمور الجنة او على الحصول فيها لا
يتجاوزه الى الانصاف بني خمور الدنيا والحصول فيها وان اعتبر ما النفي في جانب المسند والمعنى
ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور
الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم
مقصور على الانصاف بكم لا يتصف بي ودين مقصور على الانصاف بي لا يتصف بكم فهو من قصر
الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان

حسابهم

حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الانصاف بعلمي ربي لا يتجاوزه الى الانصاف بعلم
وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الانصاف بي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا
وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي فيها غول وهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من
ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على
معنى ان المخصص بكم دينكم لا ديني والمخصص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قام زيد ان المخصص به القيام
دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلسطو الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون و
لهذا اي ولان التقديم بعد التخصيص على ما ذكر لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في الآية
ولم يقل الا فيها غول لان التقديم عليه يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى لجريان دلالة الخطاب بناء على
اختصاص عدم الريب بالقرآن فيما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلام لان
القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله
تعالى كالمصر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها والتنبيه عطف على تخصيص
اي يفيد تقديم المسند للتنبيه على اول الامر على انه اي المسند خبر لا مبتدا لان تقدم النفي لا يفيد القصر على المنفي وانما قال
من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نفي بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله
اي قول احسن في مدح النبي عليه السلام لهم لا يبغي لكبارها وهمة الصغرى اجل من الدهر ونعده
بالتاء لولا لتغاير وجودها على البدل كان البدل الذي من الجنس فانه لو اخر الظرف اعني لهم المسند اعني
هم لتوهم انه نعت لا خبر فلم هذا التقديم واجيب بانه اذا كان المسند نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل
يصير المبتدا بتقديم الخبر عليه كانه موصوف بمعلوم لهذا الحكم كالفاعل فانه بتقدم نكرة التقديم الحكم عليه نحو
قام رجل وشرط ان لا يكون الظرف ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس واقع لجواز ان يكون قائم مبتدأ
و رجل فاعلا سد مسد الخبر بخلاف الظرف فانه يعين كونه خبرا اولا لانه يتسع في الظرف ما لم يتسع في غيرها واما اذا
كانت النكرة محضة فالوجه التقديم لقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل لان التخصيص
اذا كان بسبب التقديم للحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة لان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد
قالوا ان الاحكام على ما ليس بمخصص فالجواب في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز كون المسند مبنيا
على الحصول الفائدة فيما خبر عنه اي نكرة شيئ نحو رجل على الباب علم على السطح ولولا انتفض الساعة او

قالوا اصلحت التابعة

الثاني ول نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن
وهب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم والمسند الشمس الضحى وما عطف عليه اشرق
من اشرق وصار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني بلاه هو المجرور في قوله
بضحيها اي بضحى الدنيا اي تضيء الدنيا منورة بضحى هذه الثلاثة وفيها وقد توهم بعضهم
ان اشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين اشرق معنى فعل متعد
وهو سهو الشمس الضحى والضحى هو كينه المعتصم بالله والقمر وما سيعد يعدم المسند تضمنه
للاستفهام نحو كرز زيدا او كونه اهم عند المتكلم نحو علمت من الرجل ما يستحقه واهملها المصنف اما
الاول فلشهرته امره ولان الكلام في الحذوف الاسناد واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا
للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم
المسند اليه وما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة المخاطب حكم
المضمون لانه كلام يتبرع عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال اما ان يكون المراد من الجملة
افادة المخاطب ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه او تقديم المسند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقولي
في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت انت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده
من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما تقدم يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من
وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا يسند الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل
الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس
ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مسندا يستدعي لمسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا
الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له اذا كان متضمنا للضمير صرفه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في اسناد الفعل الى المبتدا ولانعقاد الحكم بينهما
متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني
نحو انا عرفت انت عرفت زيد عرف الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره هنا كيف يصح الاحتراز
عنها بقوله في الدرجة الاولى الحال ان الفعل في كلها مقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل
هذا الا هفوة ويمكن ان يجاب عن الاول بان نحو زيد عرف بلا اشكال متروكة في التقدم والتاخر واولها

اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع العدول الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع فانهما اسناد
الى ضمير زيد وانما اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف
الاسناد اليه ثانيا اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين
وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما
تحقق الفعل اسند الى زيد تحقق المسند اليه والمسند اذا تحقق الضمير ابعقد بينهما الحكم واما وجه
تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده
الى المبتدا بوساطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث يقوي الحكم محمول على ان
اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى
المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض والمدعى على احد الامرين لا ازم اما استدلاله كلامه الثاني
واما اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن
اسناد الفعل الى الضمير وقد تناقض لانه جعل تارة اولا واخرى ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين
الاخيرين ثلاثة وعن الثاني انه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق
القصد والمسند اليه هذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى
خلافا لنحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكن بقي ههنا
اعتراض صعب الدفع وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح
تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى انما يدل على اولية اسناد الفعل الى
الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون هذا الكلام موضوعا لهذا المقام صلاحا انما الصالح
لذلك ما اورده بعض شارحي المفتاح وصرح به نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف
عند الثبوتيين والجدد والحذوريين انه يصدق كما نظر بعض الفضلاء في ذلك كما انا قلد الحذوري
وهو الاسناد على ما سيجيء تسمع تعصبه الناصر وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا
واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة
شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وهو المراد بقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على
القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد

في الدرجة الثانية مما تقتضيه الفاعلية وح لا تناقض هذا الكلام بعد التنقيح والتصفح ولا خفاء ان
هذا القول يحتوي على اسنادين في دفع التناقض وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد
الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا بد من بيان وجهه ثم تقديمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يستفاد من قوله ثم اذا كان مضمنا
لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشاء الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة
لفظ القسمة والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى على ما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء
من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم
يرد لاطيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى
عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة
فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد
وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب ما يحصل فالقول بان كل جملة
اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يدل الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت
باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى
الى آخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير الى
المبتدا كما ذهب اليه الثالث انه لم يتعرض قوله في بحث التقوي صرفه ذلك المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر اليه ظهور لزوم تضايفه
انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا انما باعتبار انه مسند الى الضمير
الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال الفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد
النسبة المعنوية المخصوصة حقيقة في نحو انا عرفت الاسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت
وان اراد به الوصف الذي تجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا وظاهر ان الاسناد
الى الضمير العائد الى شيء لا يسمى اسنادا الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في نحو لما دخل على زيد فقام
وان الاسناد عندهم ليس بين المبتدا والخبر او بين الفاعل وعامله فلا بد هنا
من زيادة اعتبار ما الخامس انه لم يراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا يخ

لجعله

لجعله التزاما مع انه المتبوع على الحقيقة وجعل اسناد مجرد الفعل الى المسند قصدا مع ما فيه من
الاستبداع والاستبعاد ولزيادة غير وفلا وجه للاقتصار على العلم اذ الاسانيد اربعة الاول
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا والثاني اسناده الى الضمير والثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا
والرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا ما لم نعلم احدا ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت قد
ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المسند وكلام الشارح
ايضا لا يخلو عن اعتراض بذلك وكلام المعارض غير وافي بتمام المقصود فما وجه تنقيح كلام صاحب
المفتاح وفي الحمل حيث انه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما
الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند
اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر
فالاسناد الى الضمير العائد الى ذلك الشيء من حيث المعنى اذ لا تفاوت في اللفظ فالاسناد في
الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو ضرب
زيد قام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضمير فكلامه هنا صريح في عدم الاعتبار الاول
على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على اخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى
المبتدا لانه الذي استدعى المسند ان يكون مبتدا وهو المراد بقوله صرفه المسند الى نفسه وانما كان
الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد انما يقتضيه ذات المبتدا وبعد لحوق الخبر
له وهو على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا
الى المبتدا ولا خفاء في ان كون الخبر متضمنا للضمير او عن متضمن وصف متاخر عن ذات المبتدا فهذا الاعتبار قال
ثم اذا كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المسند ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان
كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المسند مرة ثانية هذا الاعتبار والمراد بقوله
صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمستتر عليه على اسناد
الجملة هو الاعتبار الاول وانت خبير بان كلامه التناقض وح لا يسعنا الا ان نحمل الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد
المستبدع كما زعم اما الثاني فهو ان معنى كلامه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل
المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويلزم ذلك الفعل النسبة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله

سواء وجد ههنا اسناد لفظي كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على اذ لا اسناد وقام ابوه خبره مقدم
عليه ولم يوجد كما في عرف زيد بجميع هذه الصور بعد التجرد والحدوث ولا بد فيها من تقدم الفعل
على ما اسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة عن نحو زيد عرف بخلاف عرف اسناد الفعل
بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقدم الفعل البتة
على هذا المسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف واما عرف وانت عرف فلما ذكره الشارح
من انه لا يفيد التجدد للماضي تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب معنى باب المسند والذي قبله بعني
باب المسند اليه غير مختص بما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سبق والنظر اذا اتفق اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليك اعتباره
في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال اكثر مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين
كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وكالمفرد فعلا فانه مختص بالمسند لان
كل مسند اما فعل او في تأويله ولا يصح ان يكون غير المسند فعلا ولم يصح ان يكون جملة مفعوله واما ما يقال من ان اسادة
الى الضمير جميعا لا تجري في غير البابين كالتعريف والحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء الان
قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا ينفي حريان شيء من المذكورات في كل واحد من غير البابين فضلا
عن كل منهما فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما عداهما والله اعلم الباب
الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبق اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد تجري فيها اكثر من
الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع عموض ومزيد
دقة فوضع هذا الباب للاحوال بعضها لحذف المفعول والدليل على تقدم بعض المعمولات على بعض
ثم شهد لهذا المقدمة فقال التعليم المفعول كالتعليم الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل
من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما تعريف بالتبعية افادة تلبسه به اي بالفعل
بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وقد
هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول الذي لا يعلم الا بعد حذفه ولم يكن كسائر المفاعيل بل جميع المتعلقات
كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات تحمله كما لو وقع فيه وله وعنه وغير ذلك
لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكر مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير اراده

ان يعلم من وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول بعده عبثا بل العبارة
حسنة ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل
الا يرى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه
فقط ترك الفاعل وبنى الفعل للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن
فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن
غير اعتبار تعلقه بمن وقع فضلا عن عمومه او خصوصه مثل الفعل المتعدي سواء اللازم ولم يقدر
له مفعول لانا لم نقدر بواسطة القرينة كالمذكور في اللازم سوى منها ان الغرض الاخبار بوقوع
الفعل من الفاعل او اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيتقاضى عرض المتكلم الاول اكل اذا فعلت يعطي الدنانير
كان الغرض ان جنس ما تناوله الاعطاء الا بيان حال كونه معطيا ويكون كالمامور من انت له اعطاء
غير الدنانير لامر من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه
اما ان جعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول
كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا لجعل كذلك
الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه
عن عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد
له حقيقة العلم ومن لا يوجد هذا لجعل على العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة
واما وقع الثاني لانه اعتبار كثير وقوعه اسند اهتماما لما الذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق
انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غير كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف
باللام على الاستغراق اذ لو حمل على الاستغراق بجملة ايهامان المقصد الى مورد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما
ترجيح لاحد المتساويين على الآخر من غير مرجح وفي بحث حذف المفعول انه قد يكون المقصد الى نفس الفعل بتنزيل
المتعدي منزلة اللازم ذهابا الى نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايها ما
للبيان العائد بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق وجعل المصنف له بالطريق المذكور اشارة الى قوله
ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل
الفعل

وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كما في اذا كان المقام خطابيا يكفي فيه نحو الطلاق لازم لنا
بطلقه التعيين البرهاني او اراد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض
بنوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل واما اللازم من حمله على
فرد دون فرد وتحققه لزيد بعطي جيد بفعل الاعطاء ونوجد هذه الحقيقة تصدر هذا
الفعل يعرف بلام الحقيقة فهي لتعريف المقام الخطابي على اسعد الاعطاءات وسموها
احتراز اعن ترجيح احد المساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل تنافي كون
الغرض بنوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ترك الاخبار عموم افراد الفعل وخصوصها
ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء
معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم التعميم
لاعدم اعتبار التعميم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قولنا بطريق المذكور
اشارة الى ما ذكره في اخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد بعد الاحضار مسافة سنزل
جود عرجاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي ليس الا عنده نوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها
وهذا لعمري فرية ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصر مما لا استبعده لا نقل نعم اذا حمل
على التعميم افاد انه نوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجودا للاعطاء اما انه لا نوجد غير الاعطاء
مما لا تسبقه هذه العبارة والظاهر ما ذكر المصنف وتحققه ما ذكرناه فليحافظ عليه فان
هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول ونحو ان جعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا
بمفعول مخصوص نحو الجوزي في المعتزلة الله معترضا بالمعتزلي بالله يسحق حساده وغيظ عداه
ان يرزقه مخلصا وان يسمع واعي اذنين نوادره ويسمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع
المفاخرة الدالة على تحققه لا مانعة دون غيره ولا تابعة نصب عطف على المضارع المنفوب
فعله اي فلا يجد عداه وحساده الذين يتمنون الامامة الى ما عنده الامامة سبيلا والحاصل انه
نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلها
كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق
الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على الرؤية واخباره

بلغت من

بلغت من الكثرة والاشتهار الى حد يستغني حفاوها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يتصور
الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا
يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التفاعل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان
بان فضائله بلغت فيها ان تكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي ولنزل للغرض
عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه
بمفعول غير مذكور يحذف بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام ولن خاصا فخاص
وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار
خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يحذف المفعول بل لم يجز لفوات المقصود
كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي قصد اثباته
لفعل كل اعطاء من غير اعتبار للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر ومما ولنزل الغرض
تلازمهما في الوجود فلانا نعني بهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية
المقام عنى وجود القرينة اما للبيان حذرا لاتهام كما في بعض المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا
فان الجواب يدل عليه ويبينه لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشية بالمفعول غويا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين
اي لو شاء هداية كلكم لهداكم اجمعين فانه حينئذ قال لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علق المشية عليه لكنه مبهم
عنده فاذا جاء جواب الشرط صار مبينا وهذا واضح في النفس نحو او هو حصول الخوف عن رؤيته ونحو
بسنة الخوف والصفير عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصدر اوسع ومنها واعدى فيتيه
دخول الكل بملة وسهم المنايا ما لذ حائن وقع فان تعلق فعل المشية بكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول
ليتعرف ذهن السامع وبانس السامع به واما قوله اي حول ابي الحسن على ما ذكره احمد الجوهري ولم يبق سوى
عبرة تبكي ولو شئت ان ابكي بكيت دما فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابته بعلقها به
على ما سبق الى الوهم وذهب بعض الشراح من ان المراد لو شئت ان ابكي بكيت فلم يحذف مفعول المشية ولم يتعلق
لو شئت بكيت بكيت الا ان تعلق المشية بكاء المنكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فوقع هذا الوهم وصح بانه
ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان
ابكي بكيت بكيت بل اراد ان يقول اقتناني الخيل ولم تبق مني غير حواطر الخواطر حتى لو شئت ابكاء

قرينة حصولي وتصرف عنى ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع الفكر فالبكاء الذي
اراد اتباع المشبه عليه بكاء مطلق منهم غير مقيد بالى الفكر البته والبكاء الثاني مقيد بسوى الى الفكر
فلا يصلح نفسي الاول وبيانا لان الجنين لابد ان يكون غير الميت كما اذا قلت لو شئت لرثيتني فعلت ورحمتك
اعطيت فرحمتك لما في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل
ان الكلام في بعير الركبي والمراد ان البيت ليس من فصل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل للعرض
آخرا بقال لعل ان تريد اني ضعفت وخلقت لحسام سوق في مادة الدمع قصرت لحسنا قدرت على
بكاء الفكر والمعنى لو شئت ان اركبي بفكرا لبكيت بفكرا على انه من باب المنازع مثل ضربت وضربني زيدا
فيكون من فصل فلو شئت ان اركبي وما لبكيته اي من فصل ما ذكر فمفعول الشيه لغوله لا ما تقول ترتيب
هذا الكلام على قوله فلم تبق مني السوق غير بفكرى يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء الفكر ليس سوى
الاسف الكمد والقدرة عليه لا تتوقف على ان لا يبقى فيه السوق غير الفكر فحسن ترتيب الدمع فليتأمل
وما حذف فيه المفعول الحاصل للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى
امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان
اي لحذف الدمع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي قول المحترى لم ادر ذات اي
دفعت عني من الحامل حادث بمعنى الحامل فلان على اذا بمعنى لم في اليت حيرية ممنوعها قوله من الحامل
حادث واذا فصل بين كم الخبرية وممنوعها بفعل وحرف لا يبالى من اي الملبس اتى ممنوعها ذلك
الفعل المحذوف بمعنى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وفصل الممنوع
بمحذوف اي كم من قوم وبين في من الحامل زيادة وفيه بطر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة ما ذكرنا وقوله
آثارا اي شدتها وصولتها حزرن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر لكان اللحم وما
توهم فصل ذاريا بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم الخ رد بانه الى العظم بل كان في بعض اللحم
فتركه ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويتصور في نفسه من اول الامر ان الحزر مفعول في اللحم حتى لم
يرد الا العظم وانما لم يذكره اي ذكر المفعول اتيا على وجه يفضي انقطاع الفعل على الموضع بعده
اي لفظا للمفعول اظهارا لكمال العناية ونية عليه اي وقوع الفعل على المفعول حقا لا يرضى بان
يوقعه على ضمير وان كان ذكر ما عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم ندرك فيما سوى وجد واتعاد وانكسار

قوله اي قد طلبنا لك مثلا لحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في وله لم نجد الا بيانا
بضمه اي فلم نجده وفيه تنويب للعرض وهو اتباع نية الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية
بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى يعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امتح لاذرفه بشعوري
ليتما ان يكون اصابه لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللثم والثاني في ضميره لان الغرض
اتباع نية المدح على اللثم ضرحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء وجوز ان يكون السبب اي سبب
حذف المفعول في سد الصدري ترك مواجهة المدح بطلب مثله فصلا الى المبالغة في التأدب معه
لان طلب المثل صريحا مما يدل على الجوزه بناء على ان العاقل اذا طلب الاجود وجوده وايضا في هذا
الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاحتراز عن قول بذكان مثل ما قوله اي
لم اجد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ترك المفعول بصفة العموم
لكنه نزل الاختصاص وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلام
اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الحنيفة يعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل
اليها تخص من يشاء وهو هدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني
تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من فصل ما نزل منزلة اللازم لكن التأمل الذوقي يشهد بان القصد
في هذا المقام الى المفعول فاذا الحمل على امتثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام
ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي يحتمل اللزوم والقصد الى تعميم المفعول وما
لحمل الحذف للعموم في غير المفعول قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اي كل امرء يستعان فيه فيحتمل ان يراد
على ادارة العبادة لتمام الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار اعما
يكون من فصل ما لحذف فيه مقدر المفعول حسب القرائن وحينئذ فاذا ذلك القرينة على ان المقدر الحسن ان يكون عاما
فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر اعما يكون
من آلة القرينة على ان المقدر عام والحذف اعما يفيد مجرد الاختصار كما ذكره فيما يأتيه وهو قوله وما
لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله حسب القرائن ولا حاجة اليه وما قال ان الحذف عند قيام قرينة على المحذوف لمجرد الاختصار ليس بسديد
لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اضفت اليه اي اذق وعليه قوله

او لم يقصد لكن اي ذا ذكر وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو ولم اكن احد
يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وليس المقصود
واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهر فلا يهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود
اختار فصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار لامكن ان يقال يوهم كل احد ممن
يجوز العقل والعرف ان الله اياه فقلنا لا تقيد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما دل عليه اللفظ
الكلام عليه وثانيا ان الحذف انما يكون لدفع الابهام والتعميم يستفاد من عموم اللفظ المقدر
ولو سلم فترك التعرض لما لم يرد اختصاص الحذف اعني دفع الابهام والتعرض
لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يسلم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار
السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل الحق المقصود
على ما ذكره فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا
الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه او سموه الرحمن الله
ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك
ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح
بالواو وباعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح
بأو ولانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان المخبر انما يكون بأحد الشيئين ايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا
لان ايا انما يكون لواحد من اشياء او جماعة واما قوله تعالى ولما وردماء مدين وجد عليه امة من
الناس يسقون وجد من دونهم امرأتين تذودان فقد ذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان
حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدرون سقيهم وذودهم واما ان السقي والمذود ابل او غنم خارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قد لم
يستقوا ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على
السقي بل من جهة ان ذودهما غنم وسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك لست تنكر المنع منها
لانه من حيث هو منع الخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان
غنمهما وكذا في سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى النحو لان الترحم لم يكن من حيث صدور الذود

عنهما وصدور السقي من الناس بل من حيث ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا
تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل عنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه دقة
اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما
للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قال فحذف
لان خواص الاي هو الايذاء ولا امتناع في ان يجمع في مثال واحد عدة من الاعراض المذكورة ولذا ذكر
صاحب الكشاف هنا انه اختصار لقطع النظر عن الحذف وفي مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي
والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رايت منه
اي من النبي عليه ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان سئل
الحاجة اليه او تعيينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر
الذين كفروا فحذف لتعيينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه
اي نحو المفعول من المجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطا في التعيين
كقولك ابدا عرفت زيدا اعتقادا لك عرفت ولست اياه او انه عمرا فانه مصيب اعتقاد وقوع عرفانك على
انسان مخطئ في تعيين انه عمرو بدليل قولك بل عرفت زيدا اي باكذبك هذا الرد زيدا عرفت لا عمرا وقد يكون ايضا
لرد الخطا في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقدانك عرفت زيدا وعمرا وعنى بهما وتقول اياك اكلمه
زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطا لافادة الاختصاص
لدخوله تحت الغرض انواعها المتقدمة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد
الخطا فيه لا خ عن ذلك وقد لذلك اي ولان التقديم لرد الخطا في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد
وقوع الفعل لا تقول ما زيدا ضربت ولا عمرا ولا ما زيدا ضربت وللا عمرا ما الاول فلان التقديم
بعد وقوع الضرب على احد غير زيد يحققها لمعنى الاختصاص وقولك لا عمرا صريح في نفيه نعم اذا قامت
قرينة على ان العدم ليس للتخصيص صح ان يقال ما زيدا ضربت ولا عمرا كما ذكرنا في ما انا قلت هذا ولا غيري
وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم تكن للتقديم للاختصاص لخلو ما اذا كان له واما الثاني فلان منشا
الكلام ليس على ان الخطا في الضرب فتوجه الى الصواب في الاكرام واما الخطا في المضروب حتى اعتقد
انه زيد فتوجه الى الصواب لم يقل ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفت فتاكيد اذ تقدير الفعل
المحذوف

المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته وإلا اي وان لم تقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته تخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فمحذوف زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من هو لما ان زيدا عرفت ملاقية من المكرر المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس العرض التخصيص الا ما اكد على ما اكد فيتقوى بان زيدا التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا ضربته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ويتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان العرض منه مجرد تسليط الفعل لا ساير كيفه تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون هو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه يتضمن ما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاء ان التي فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف وانما تقيدها على ستبينه عما قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا في الاخير والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا بعد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل بعد ما نحو واما ثمود فهديناهم لعدم صلاحية ما للجزاء وعدم وجود فاصل بينهما والفاء ويحتمل هذا المقام ان يقال ان زيدا قام اصله بهما لكن من شان زيد قام بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء يحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني لكن مرئي واقم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء الموذنة بما بعدها لانه لما صلح الحاصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء لحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط اهو المتعارف عندهم من لزوم جزئيا التزم حذفه ينبغي ان يشتغل شيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة

في الكلام كما كان حقها اذ لا تقع الفاء السببية ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من الجزاء الجزاء المفعول والظرف عند ذلك من المعمولات مما يقصد ترقيم ما بعد الفاء به ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان المقدم لاجل هذه الاغراض المهمة فجوز لتخصيصها الفاء المانع ونظير لك من هذا التحقيق لرسم هذا المقدم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هديناهم دون غيرهم ردا على من زعم الاشراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الامر انه اذا جاء كان زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعل بهما تقول انما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر ولا تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة ولذلك اي ومثل قولك فاهنته قولك زيدا مررت به لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات كيوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وما شاكل

والتخصيص لازم للمقدم غالبا يعني التخصيص الاسنادي في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للمقدم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحرك الثوب الاسنادي لازم للمتحرك غالبا اي بخلاف المفتاح وقوله غالبا اشارة الى ان المقدم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحصى فيها عبارات التخصيص لنبوة المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث ذكر ان المقدم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم البحتي الذي هو على حد قول الاخطل على ما قاله الزمخشري والله اعلم المصنف بقوله وهذا تعالى في اياك نعبد واياك نستعين بمعناه تخصيص العبادة والاستعانة وفي قوله تعالى لا يحزنون بمعناه اي لا يحزنون

استشهد بما ذكره ائمة التفسير في تعيين المفعول الاول والواسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل زيد مررت ان الذوق ايضا يساعد ذلك بعد استظهار ما ذكره ابن الحاجب رحمه الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر انما الذوق وما يميله المفسر دليلان عليه والاهتمام يناسب الاختصاص والتقديم اشار بقوله وتقدم المقدم في الجميع وقوله والتخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانهم وهم ببيانه اعني قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية

والاهتمام لكن ينبغي ان يعتبر وجه العناية لشيء ويعرف له معنى وقد نظر كثير من الناس ان لكني لم علا الله
قدم للعناية ولكونه اهم من غيره ان ذكر من ان كانت تلك العناية وهم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان
يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب
في القوافي والاسجاع اذ لم يفيدا ان يكون في النظم ما يفيد العناية ولا بد لاجرى هذا الكلام وفيه نظر
وهذا تقدير المحذوف في بسم الله اوحى لجواب بسم الله افعل كذا لتقدم الاختصاص الاهتمام به
واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان
يوجد الفعل ويتقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يحق رعايته فاجيب ان الاهم فيه القراءة
لانها اول سورة نزلت وكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق اقرأ الثاني
اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان
يعطي اي يوجد الاعطاء من غير تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح ويتوقف على ان يتعلق باسم ربك اقرأ الثاني
المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام لتقول لك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن
ان اقرأ الاول والثاني كلاهما متعديان بنفسهما اللائم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف وفي كليهما
اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اي استعينا باسم ربك او متبركا او متلبسا به ولا يبعد على
المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول
قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لاجله اي اصل ذلك البعض
التقديم على البعض الاخر ولا يقتضي العدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا
فان اصل التقديم على المفعول لانه عمدة يتعلق به في الكلام والمفعول فضلة يستغني عنه فيه والعمدة احق
بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل صنعي لا ينفصل ينبغي والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما
فان اصل التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ العطاء واما تو سط المفاعيل
فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول
فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان ذكر الحال عقب ذي الحال والتابع عقب
المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم الغير التأكيد ثم البدل ثم البيان اولا يدل لوه
اي ذكر ذلك البعض الذي تقدم اهم قد جعل الاهمية ههنا فيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه

شاملا

شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر
في المسند اليه فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع لشانه
واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان فتقديم المفعول لان المقصود الاهم
قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيدا رجلا اذا كان زيد مما لا يعتد برفيه بان يقتل
احدا فالغرض الاهم الاخبار بانصدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل ولان في التاخير اخلالا
بيان المعنى بحسب ما قال رجل من الخوارج لقوم من الخوارج يكم اعانه فانه لو اخر من الخوارج عن قوله يكم اعانه
لتوهم انه من صلة يكم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من الخوارج يعاونه وقد ذكر لرجل مسئلة اوصاف
والسبب في تقديم الاول اعني من طاهر انه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان
لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالمناسب كما يعانه الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى
سيقدم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية
مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها سمي احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو
التقديم كتقديم المسند المعرفة على الخبر وتقديم ذي الحال المعرفة على الحال وتقديم العامل على المعمول
الى غير ذلك وثانيهما ان يكون للعناية سقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل
في قولك وضع الحبيب المتنبي لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقدم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء على انها مفعولا جعلوا او ذكر الله وذكر وضع الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما
لانه تعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان محاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره لتقول
تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى تقديم المجرور على الفاعل ما قبل الالف على سوء معاملة اصحاب
الرسل وكان المقام مقاما ان ينتظر السامع لاتمام حديث يذكر التوبة هل فيها تثبت خير ام كلها كذلك
فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة
وانما ليس في ذلك العارض وكما اذا عرف التاخير ما تقدم الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملا
من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا سقديم الحال اعني من قومه على الوصف
اعني الذين كفروا واذ لو توخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم بمعنى اول من الدنو وليست اسما والذي
يعتري من مثل الاخلال بالمناسبة في قوله تعالى آمنا به هرون وموسى بسقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم

واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون
تعلق جعلوا بلله متعلقا بالاعتبار تعلقه بشركاء اذ لا معنى لان يكون جعلوا متعلقا بالله ولا تعلقه
بشركاء وانما يتعلق بالاعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم هذا ان كل فعل تعدا
الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح
تعليل تعديته بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعالى وتقدس جعلوا لله من غير اعتبار
تعلقه لشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله تعالى اتم واراد في الذكر اهم كونه في
نفسه نصب عين الموسن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز
عن الاخلال بالمقصود اولا بعبارة الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع وان الاحتراز المذكور
امر عارض اوجب ما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من موجه بالدنيا على تقدير تاخره وان
كان صحيحا من جهة اللفظ شاذا على ان الدنيا وصف الدنو ستعدي بعن لكنه غير معقول من جهة المعنى
اذ لا معنى لقولنا ارضنا الكثيرة ونعمائهم في الحيوة الدنيا التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه
بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة حيث لم تشبعهم بها وهذا الاعتراض وان
كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقدم وجه الحسن على المنع من باب تقدم المعمولات
بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه
تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر ثم قد وضع النحاة لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه
عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان بعض المعمولات على بعض قد يكون بحسب يمتنع الابعد تقدمه
على العامل فالمقصود ههنا تعليم المفعول على الفاعل واغا جاء على النقل من جهة الضرورة امتناع
تقديم المفعول على الفاعل المضمر من غير تقدمه على النعل البا[illegible] الخامس القصر
وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللبخة على فرسي اذا جعلت دريهاله لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شي
شي بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشي بالشي اما ان يكون بحسب الحقيقة و
نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شي اخر بان لا يتجاوزه
الى ذلك الشي وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر
كقولك ما زيد الا قائم معناه انه لا يتجاوز من القيام الى القعود ونحوه لا معناه انه لا يتجاوز الى صفة اخرى

اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ثاني كون الخصيص مطلقا من قبيل الاضافات وما
يصرح صاحب المفتاح بنسبته الى الحقيقي وغير الحقيقي لعله جذوذاه توهم المصنف انه ذكر الحقيقي و
ليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف دون ثان
اخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او لموصوف دون ثان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي
وغيره لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان او اخر من غير ان يكون واحدا او اكثر الى
ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلته غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب
لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ونحو قولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا
شعراء فليتامل هذا فانه مما توهم احتصاص التفسير بغير الحقيقي مع انه قد اورد الامثلة في اثناء
هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن صحة الكذب وكلامه الاتي عن امثلة
بني طاهر في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا وسيل ما ضرب عمرا الا زيد وما
ضربني بل الا عمرا واذا ما ملته وحدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال ادخل النفي على الوصف المسلم
ثبوته وولت ما شاعر توجه النفي لحكم العقل الى ثبوته للمدعى لم ان عاما لقولك في الدنيا شعراء
او في قبيلة كذا شعراء او خاصا كقولك لزيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فنفي قلت
الاتي يفاد القصر في كل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشارك غيره في الصفة لان
معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف اخر و
في الثاني يمتنع ذلك الشارك لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فلم يصح ان يكون لغيره
لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت
النحوي الذي هو تابع يدل على ذات وما ذكر فيها من المعمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في
قولنا العالم زيد العالم وصدق الصفة المعنوية دون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه
بالعكس على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في نحو عالم رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا
العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول
اسب

اصلا

واما لو قلت ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن
قصر الموصوف على الصفة اذا المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول
اى قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اى غير الكتابة
وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها
فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل يقول ان هذا النوع من القصر مؤول الى المجاز
لان الصفة المنفية نقيضا البته وهو انصاف الصفات فاذا انتفت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين
مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدها وهو محال
اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كقولنا في الدار الا
زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد وحينئذ يعلم ان الانصاف المذكور من قصر الافراد والقلب
والتعيين لا يجري في الحقيقي بالاستناد اليه وقد يقصد اى بالثاني انما لغرض عدم الاعتداد بغير
المذكور كما تقصر تقول لما في الدار الا زيد اى من في الدار من عدا زيد اى في حكم المعدوم فيكون هذا
قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لتوافر المقصود فالقصر نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني
الحقيقي مبالغة وعلى ان تعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات
والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتامل والاول اى قصر الموصوف
على الصفة من غير الحقيقي لخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او بمكانها اى لتخصيص امر بصفته مكان
صفة اخرى والثاني اى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي لتخصيص صفة بامر دون اخر مكانه او
ولغطا او للنوعين فلا منافاة في التعبير وقولنا دون اخرى معناه متجاوزا صفة اخرى فان المخاطب اعتقد
اشتراكه في صفتين والمتكلم لخصصه باحدهما متجاوزا الاخرى بمعنى دون في الاصل ادني مكان
من الشيء ثم استعمل هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل
زيد دون عمرو في الشرف ثم توسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم وتعاليل ان
تقول لم قلت دون اخرى دون اخر ان اراد به دو صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه
ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر ما كزيد مثلا بصفتين او ثبوت صفة له كزيد من امر من نحو قولنا ما زيد الا كاتب
لمن اعتقده كاتبا وشاعرا متجاوزا قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد اشتراك زيد وبكر في الشاعرية وعلى ذلك

وان اراد

وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التعبير لانه تخصيص امر
بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله بمكان اخرى وبمكان
اخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات
لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم وقطعا واحتمالا وهذا انما يتم والكلام
في البواقي قلت هذا الاقتضاء محتمل بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم استدلوا على صحة ما في الدار
الا زيد بصحة احتماع انه ليس رداء على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني
وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه
من هذا الكلام ان يتنوع على التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر
الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات غير واجد ولا يرد ذه ايضا بين ذلك فيما بينها
اى نعلم من هذا الكلام ومن استعمال اللفظ او فيه لكل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف ضرورة ان الاول لتخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر والثاني لتخصيص
امر بصفة بمكان اخرى وتخصيص صفة بامر بمكان اخر والمخاطب الاول من ضرورة كل من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اى يشركه صفتين او اكثر في موصوف او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف
على الصفة وشركاء موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا
ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد
وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة المذكورة والثاني
اى المخاطب الثاني من ضربي كل واحد من تخصيص امر بصفة بمكان اخرى او تخصيص صفة بامر بمكان اخر
من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذي ابتنى المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد
اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد اشتراك عمرو دون زيد ويسمى هذا
القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب اى تساوي عنده
الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس واقحط
الايضاح صرح في ذلك اى المخاطب الثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني
اتصافه بكل الصفات واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بكل الصفة في قصر
الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا

ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر انما زيد او عمرو من غير ان يحمله على العكس ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر اما عند المخاطب فهو العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما لكون هذا التخصيص امر يصنعه دون آخرى لا لتخصيص امر يصنعه مكان اخرى لانه لم يثبت الصنعة الاخرى حتى ينفيها المتكلم بل مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بالقيام والقعود على التساوي وقد خصصته بالقيام مع تساوي القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى تنفي القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة وهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب وقد قال فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب كذا في قصر الصفة قلت يقتضي قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منتفية واذا اريد بالاخرى احدى فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين لشرط عدم العكس لان تحققهما محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالعكس وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يصح لئلا يكون اعتقاد المخاطب في الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وهنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فما جاز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على العكس فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على العكس وهي القعود وهذا خلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين فلم يجوز انتفاء احداهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت يجوز ان تكابر جميع ذلك فلا اشكال لجواز ان غايته هذا ان يكفي ان يحقق في قصر العكس تخصيص شيء بشيء مكان آخر فلم لا يصح ان يتسع فيه فتخصيص شيء بشيء دون آخر كقولك ما زيد الا قائم لمن يرد منه من القيام والقعود تخصيصه له بالقيام دون القعود

وهذا ظاهر

وهذا ظاهر لا مدفع له لم لا يجوز ان يكون قولك دون آخرى مستعملا في قصر الافراد والعكس ولا يلزم ان يكون المخاطب ممن يعتقد الشركة البتة بل امام من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره ان المخاطب الاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وما ثبت في من يعتقد العكس او تساويا عنده وسمي القصر الذي يكون المخاطب من تساويا عنده سواء كان دون آخرى او مكان آخر قصر تعيين وكفى دليلا على بنائه كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه ينتقض الى هذه الكلمات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة اذا كان عدم سابق الوصف ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المفيدة في قولنا ما زيد الا شاعر لو لم يكن كاتبا او منجما لا كونه منجما لانتفاء اجتماع الشاعرية والمنجمية لان الانحكام هو وجدان الوصل غير شاعر وشرط قصر الوصف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي ما في الوصفين ليكون اثباتها لمشعرا باتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا باتفاء غيرها من القعود ضرورة امتناع اجتماعهما فيفسدها واضح لان هذا لا يتوقف على ما فهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر باتفاء الغير كما في قصر الافراد والعكس لم قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد ولم اراد به لم يكن اثبات المخاطب تلك الصفة التي توهمها المتكلم كالقعود مشعرا باتفاء غيرها وهي التي انتفاها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا اعلاما للمخاطب فيكون قصر قلب هو انصافا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصحح المخاطب ويقول ما زيد الا قاعد وانما صح حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لم اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اتصاف القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما قال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل باياه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا ولئن سلمنا ان المراد بقوله تعالى لم المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر العلم هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس على ثبوت ما ينفاه المتكلم وينفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا العكس ولا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما

عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين معنى على انه ادخل في قصر التعيين وقصر التعيين
اعم من ان يكون الوصفان غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا ينفي
امكان اتصافه بهما والامتناع وكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين
من غير عكس والقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف
المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك وكانهم جعلوا القصر حسب
الاصطلاح عبارة عن الخصوص يكون بطريق من هذه الاربعة وعلل ان لجعل الفصل وتعريف المسند
ايضا من طرق القصر لكن لم يذكر لهما ههنا لاحتصاصهما بابني المسند اليه والمسند مع الغرض لهما
فيما سبق بخلاف العطف للتقسيم فانهما ولو سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرف
المذكور ههنا وكان في قول المصنف منهما ومنهما دون لم يقول الاول والثاني لما ذهب اليه
العطف كقولك ما زيد الا شاعر لا كاتب وما زيد الا شاعر بل كاتب
بل شاعر مثل لما ليس احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس
وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام
المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا الى ذلك في باب
احد العطف وما زيد قائم لا قاعد ونفي المعهود وان علم من اثبات القيام بناء على انهما لا يجتمعان
لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس بطريق القصر لانه على هذا المعنى يخالف مجرد الاثبات فانه
خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وفي قصر الصفة على الموصوف اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو
او ما عمرو شاعر بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكن يحتاج رفع الاسمين لبطلان عمل
ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع
تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما لان التوفي للغة العاملة وبين غلط
فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا ان يكون مثالا
للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد ويحتمل التنافي في القلب على زعمه اورد للقلب مثالا يتنافى فيه
الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين
لم يعرض لذلك وكذا الكلام في سائر الطرق منها النفي والاستثنا لقولك في قصر افراد ما زيد

شاعر

ه الذى رحمه الله عليكم المسئة وهذا يفيد القصر اهـ فى تعريف المسند نحو المطلوب زيدا وزيد المنطلق
مفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلتا فى قراءة الرفع كافة مثله فى قراءة النصب
قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور فى المفتاح والمقصود هنا فظاهر انها ليست كافة
لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع المسئة الا على ما هو بين انما حرم الله ميتا ولحم المسئة ومع ظهور
هذا الوجه الصحيح وبولغ بجعل ما موصولا والعائد محذوفا والمسئة خبرا ان والتقدير ان الذى
حرمه الله عليكم المسئة لا محال لا ركاكة هذا التأويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل
ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو على عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسند
الى المسئة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والمسئة خبرها اولى لبقى ان عامله على ما هو الاصل
واشار الى الثانى بقوله وللقول بالخاصة اى الاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه اى سوى ما يذكر
بعده اما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فلحصول اثبات قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه
واما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فنحو لاثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما
فما سوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص بظهور انه لا ينفى كل حكم سواه وقد يقال
ان المراد الاشارة الى ان الجزء الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع نفى ما سواه وهو بين بكلف واشار
الى الثالث بقوله وعلى اتصال الصفة معه اى مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا
اذ قد تقرر فى علم النحو انه لا يصح الانفصال الا بتعذر الاتصال ونحوه التعذر محصورة مثل
التقدم على العامل والفصل بينهما بالغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى تعذر
فيه الفصل لغرض وذلك ان يكون المعنى ما يقوم الا انا استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت
الفصحاء وصحح باسم الشاعر لتعلم انهم من الابيات التى يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد
التمثل فقال ما الى زيد وانا الذائد عن حماه الذود وهو الطرد الا كما يذاد الغلام الخ وهو العهد فى الاساس
هو الحامى الذمار اذا حمى ما لزمه حمايته وعن حماه وحوزته انا يدافع عن احسابهم انا او مثلى
لما كان غرضه ان يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم
لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك
مراده وانما مراده ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان

يصح ان يقول انما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تأكيد والاجود ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها
اى ان الذى ادافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدا
عنه وليس يحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة فى العدول عن الظاهر الى الملتبس
وهو اظهر فى المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلت لانه لما كان الفعل غائبا
لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل فى نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم
فالمسند اليه فى الجملة مستثنى من العام وهو غائب وقد يستدل على بعضهم بما والا باعمال المصدر الواقع
بعده على ما صح به بعض النحاة نحو ما قام احد الا اخوك وقد يقال فى تضمنه ما والا مناسبة
عن على بن عيسى الربعى معنى انه لما كانت كلمة ان تأكيدا لثبات المسند للمسند اليهم اتصلت بها ما الموكدة ناسب
ان تضمن القصر لان القصر ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد وذلك لان نحو قولك ما جاءنى احد الا زيد
سنها تفيد اثبات المجىء لزيد صريحا فى قولك ما جاءنى احد وضمنا فى قولك لا عمرو لان نفى المجىء لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تأكيد على تأكيد
قلت اما اولا فانى اعنى لاثبات الضمنى تأكيدا قطعا واما الاول فما تأكد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان
مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما فلا يلزم اطراد
حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مثل ان زيدا لقائم وفيها اى من طرق القصر التقديم
اى تقديم ما حقه التأخير كالمسند او معمول الفعل كقولك فى قصر الموصوف على الصفة انا سعيت وكان الاحسن
ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التقديم والتأخير تابعان لما يصلح لقصر الافراد والا لم يصح
لقصر القلب وفى قصرها اى الصفة على الموصوف انما ضربت زيدا اى ما ضربت احدا من اعتقد انك مع الغير كعمرو وقلب لمن اعتقد انه اخذ الغير
به وتعيينا لمن اعتقد اتصافه واحدا كما به وكذا الكلام فى سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق
الاربعة بعد استقرائها فى المحاط بعلمك لم تكن حاكما منشئا بصواب وخطأ وانت ترد اثبات صوابه
ونفى خطائه اما فى قصر القلب فلصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطأ تعيينه واما
فى قصر التعيين فلصواب ايضا كونه لاحدهما والخطأ بحوز كل منهما على التساوى فتلك من وجوه دلالة الطرق
اى التقديم على المعنى اى على مفهوم الكلام يعنى انه اذا تأمل الذوق السليم فى مفهوم الكلام الذى فيه التقديم فهم

منه القصر وانما يعرفانه في اصطلاح البلغاء كذلك وقد الله الله بالقصر بالوضع لانما الواضع وضع
لا بل والنفي والاستثناء وانما المعان بعد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان
الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والنفي كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه
هو المثبت المعطوف هو المنفي وفي بل ما بالعكس فلا يترك النص عليها لانه كما هو الاصل كما اذا قلت زيد
يعلم النحو لا الشعر وما عمرو يذهب لا راكبا بل ماشيا اي في هذين المثالين زيد
يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا القصر ولا العروض واما في الثاني
فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات
من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس اي نحو
اي نحو لا غير مثل لا ناس سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام ليس غير وليس
الا فاعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلوما
الا النحو وليس العالم بالنحو وليس بان يترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي
ويقام مقامه لفظ الحصر يتناول المعطوف عليه نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقام مقامهما لفظ الحصر ويدرى مكانها مثل ليس غير وليس الا وحينئذ لا يبقى العطف فلا يتناول المعطوف
النص عليها في المثال الماضي النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقاعد
هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ليس النفي بعيني بلا
العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما هو بمثل طريق العطف
كما في المفتاح لان الحكم مختص بالاول دون بل لاجماع الثاني اعني النفي والاستثناء لا مثال ما زيد الا قائم
لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد
بكلامهم ليشترط النفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ويدل على ذلك النفي
بلا فيما مر وما سيأتي وانما وضع ذلك لان النفي لا يتناول ما اوجبته للشرع لان نفيها النفي في نفي
قد نفسه وهذا الشرط معقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل ضد وضع
فيه الناس حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع وكذلك اذا قلت لا قاعد فقد نفيت
بها شائعا هو نفي صلها ما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرو بل وكل من يقوم عدا زيد
عن القيام فلو قلت

لا عمرو كان نفيا لما هو نفي قبلها لحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بعينها
وكانه يجوز ان يكون نفيها قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به غيرها من كلام النفي على ما صرح به في
وفائدة الاحتراز عن ان يكون نفيا بحسب الكلام او علم السامع او المتكلم او شيء من الافعال الدالة على
النفي مثل استنع والى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلام النفي فانه لا اشياع في ذلك وكان الاحسن ان
يصرح به المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو بعيد بالتامل في قولنا ذات الرجل
الكريم ان لا يوذى غيره فان المفهوم منه انه لا يوذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الصفة
لذلك الشخص معتد بغيرها اي بغير العاطفة التي ينفي بها ذلك النفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ
لا يجتمع انه لا يكون نفي بشيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مذهبا وزعموا
انه احتراز عن ان يكون نفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد على ان يكون الناني بالجر ونحو
حاني الحال لا النساء لا هند ولا زينب لا عينها على ان يكون بدلا من ما النفي بلا العاطفة لا حاجة
اي بها والمقدم فعال ناب مناب يسعى ويسعى هو يأتي لا عمرو والمثل نحو زيد ضربت لا عمرا بل
النفي بها اي في الاخيرين ويصح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيهما صريحا لكن
المنفي يصح به لوجود كلمة النفي وادواته بل الاخير صريحا في النفي ولابد ان يكون صريحا في الاجناب فيكون الانسب
لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح
انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا هو ويقول ذلك ويمتنع ان يقال ما من اله الا الله واما احد
وهو يقول ذلك لان من لا يثبت الا النفي فاحد نفي العقل الا نفي الالهية وهذا كما يقال استمع زيد عن
المحي لا عمرو لانه دل على نفي المحي عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح اجاب استماع المحي
انه فيكون لانه هو ذلك لا عمرو سمع عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في
النفي فيكون لا نسا للنفي وهو اجاب فخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله استمع زيد عن المحي لا عمرو من
جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني
كما في انما ما سمعني لا فتى الا علي لعولما استمع زيد عن المحي على نفي عمرو الضمني لا صريحا فليتامل
ثم ظاهر كلامهم يعطي جواز قولنا اني زيدا لا القائم لا القعود وقرات الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان
المنفي بلا ليس شيئا مما شيء من كلام النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان المنفي بلا

المصح به اى لم يرد زيدا الا القيام وما ترك القراءة الا يوم الجمعة ممتنع ثم قال السكاكى شرط ما حصر
اى النفى بلا العاطفة الثالث اى انما ان لا يكون الوصف فى نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة
فى ذلك عند الاختصاص كما انما يستجيب الذين يسمعون فانه مستحيل ان يقال الا الذين لا يسمعون اذ كل
عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد الا عمرو اذ لا اختصاص
للقيام فى نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن المجاعة المذكوره فى الوصف المحقق كما لحسن فى غيره
وهذا اقرب اذ لا دليل على الاستماع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط
فى البعيم لا وجوبا ولا استحسانا فكانت دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر النفى
فيما فى صفة النفى بتقديم تاره نحو ما جانى زيد وانما جانى عمرو وساخرى نحو انما جانى زيد لا عمرو وانما
انت منذ كرت عليهم تشيطر وقد يجب لان الكلام فى النفى بلا العاطفة والافلا دليل على امتناع نحو
ما جانى زيد لكن عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفى التنزيل وما انت بمسمع من فى القبور
ان انت الا نذير واصل الثانى ان لا يكون ما استعمل فيما يجهله المخاطب وذلك خلاف انما اى الوجه
الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفى والاستثناء ان يكون الحكم الذى استعمل هو فيه من الاحكام التى
يجهلها المخاطب وذكرها خلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا
فى الايضاح وقد يعلله عند دلائل الاعجاز حيث قال علم ان موضع انما ان يحكى الخبر الذى يجهله المخاطب ولا ينكره
او لما يترل هذه المنزلة وما والا لما ينكر او فى حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم
ينكر حكمه شيوعا لخطاء يقع القصر بالاعتداد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يحكى الخبر من شانه
ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى انكاره يزول بادنى بينة لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا
فى المفتاح وهو ان طريق انما ان يسلك مع المخاطب مقام لا نصرم انه قد ترك كل الاصلين اخراجا للكلام
على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى المسئلة الاصلين وتركها بقوله لكونك لصاحبك قد نابيت شيخا
من حيث انه لا يزيد اذا اعتقده شيئا اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشيخ غير زيد مصرا على هذا
الاعتقاد وقد يترل المعلوم منزلة المجهول لداع مناسب فيستعمل له اى لذلك المعلوم انما اى النفى
والاستثناء افراد اى حال كونه مقصورا افراد نحو ما محمد الا رسول اى متصور على رسالة لا يتعداها الى البشرية
من الهلاك والمخاطبون يعلم الصحابة رضى الله عنهم عالمون بكونه متصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والبشرية

من الهلاك

من الهلاك لكنهم لما كانوا يعتقدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اى
الهلاك فاستعمل انما النفى والاستثناء والاعتماد المناسب للانكار بعظم هذا الامر فى نفوسهم
وشدة حرصهم على بقاء النبى عليه السلام فما ظنك بهم حقيقة انهم لا يخطرون هلاكه ببالهم او قلما عطف على قوله
افرادا اى او لا يستعمل الثانى حال كونه مقصورا قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان
يعبد آباؤنا فاتونا بسلطان مبين وان المخاطبين هذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا
منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلته المنكرين لاعتقاد المخاطبين ان الرسول لا يكون بشرا فجاء اصرارا المخاطبين
على دعوى الرسالة اى ان الكفار المخاطبين بهذا القول اعنى انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى
الرسالة فى الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعنى
الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوه من التنافى بين الوصفين
وقلبوا هذا الكلام وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة
التى تدعونها ولما كان هذا مطلبا سوء اراد ان العاقل قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة والرسل المخاطبين
متصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بانهم متصورون على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم
وكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم
يا بى تجارته الخصم اى التمانعى بعد ما ارتضاه الفضلاء والمساهلة وجه بتسليم بعض مقدماته ليتعذر الخصم من
الفرار وهو الزلة لا من الحقود وهو الاطلاع حيث يولد بليته اى امكان الخصم والزامه لا تسلم انتفاء
الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان نحن الا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون
الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر
فليكون على وفق كلام الخصم كما مر وايضا المناظر يعلل بتيسير السؤال يوجه اخر وهو انه استعمل فى قولهم ان نحن
الا بشر النفى والاستثناء مع المخاطبين لانهم يدعون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المتن ولفهمهم ومما
استدل على ان نزل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية قول الكفار حين كذبوا ورسل عيسى عليه السلام
ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون وقوله ما انتم الا بشر قصر قلب على ما قرر نا الاان
واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون
قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن تحفة صاحب المفتاح على انه قصر افراد بقيد الذى سماه المصنف قصر تعيين بناء

على تلك معنى لكنه يرى الخاطبين وتنبيههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل
البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين
فقصروهم على الكذب قصر تعيين لقوله لكذب عطف على قوله لعلم لذلك الصاحب بعد الاصل في اعانة ان يسعمل
فيما لا شك فيه المخاطب لعلمه لذلك انما يقول حول لن يعلم ذلك ويعرفه وانت تريد ان ترشحه عليه اي لن يجعل
من يعلم ذلك يقينا مستيقنا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا
على مقتضى الظاهر لانه لما لم يستيقن على اخيه فكانه اخطأ فيما علم انه ليس بما حقه للتنبيه على عدم تصديقه في ذلك
وقد يقول المجهول منزلة المعلوم اي منزلة من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصغى على انكاره لادعاء
ظهوره فيستعمل له الا لشانا اي انما لم نحوه لتعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين
امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب فلا يشكوه ولذلك حاولا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا
بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الجزءين الدال على الحصر الذي هو ابلغ تاكيد على التاكيد
وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام نحو ف البينة الدال على ان مضمون الكلام مما ينبغي
خطوره بالبال حقيق بالعناية اليه حصر فقدم التاكيد بانهم يعجب الكلام عاملا على التدريج والتوضيح وتنوينه وللتعظيم
لا تشعرون فعلم ان من الطوائف الاربعة مشاركة رباعيه كما سترى الثلثة الاولى في ورد لانها
على القصر بالوضع وانه لا تخصيص فيها على المنفي بل على المنفي فقط وثنائية كما سترى الاخيرين
في صحة الجامع مع لا العاطفة ومزيته انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات المذكور
والمنفي عما سواه معا خلافا للعطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد اذا على العكس
نحو ما زيد قائما بل قاعد ويتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب ذهنه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في
العطف فاحسن مواقعها اي مواقع انما التعرض لحمل انما تذكر اولا لانه ما تعرض لان الكفار
من فرط جهلهم كالبهائم فقطع النظر والتامل منهم كقطعه منها اي كقطع النظر من البهائم قال الشيخ
اعلم ان كلا اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما يرى بالعلم اذا كان لا يراد بها الكلام بعينها بنسب
معناه ولكن التعريض ما يرمي بمقتضاه فانما تعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما نحن مصلحون
ان نعلم السامعين ظاهر معناه ولكن ان ينبه الكفار وان يعالجهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع
بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيدا

الاعمى

الاعمى وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا و
ذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاءني راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات
سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا تاديبا وما طاب
الا سماء ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني
احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا تاديبا وما سمن زيد الا لنومه فحي الاستثناء نحو المقصور عليه بحرف اداة
الاستثناء كما في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول
وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة
ويكون حقيقيا وغير حقيقي اوادعائيا او قلبيا او نحو ما كان ولا احتفى اعتبار ذلك قول بقدر بينهما حالها
اي جاز على قلة تقدم المقصور عليه واداة الاستثناء الحالها ويلزم ان يكون الاداة متقدمة على المقصور
عليه والمقصور عليه بينهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيدا الا عمرا
وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر
لا اشتمي ناعم الاكارها باب الامير الا دفاع الحاجب وقوله كادم تمت حتى سوالعلم نعم على احد الا
عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قدر ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل انما بينهما فان الصفة المقصورة
على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو
لا مطلق الضرب فلا بد من تقدم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم بذلك الصفة وانما جاز مع قبله لانها
وان في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالها احترازا عن بعدهما مع ازالتها عن مكانهما بان
يؤخر اداة الاستثناء والمقصور عليه كما مثل في ما ضرب زيدا الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد ستقدم الاداة و
المفعول على الفاعل لكن مع تاخر الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيدا الا عمرا تقدم
الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخر الاداة عن الفاعل فانه ممنوع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس
المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان متاخرا عن المقصور كما هو
الشائع او متقدما عليه كما مثل للقلة واعلم ان بعدهما حالها ايضا مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف
في قوله تعالى وما يهلك الا القوم الظالمون هو المفعول به اذ لنا ما رأى الرأي منصوب بمضمر اي تبغون في رأي الرأي
وقد باب الامير في البيت الاول الا اشهر من باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح

وعمرو في هو لما ضرب الا زيدا عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد قيل من ضرب فقيل عمرا
اي ضرب عمرا فالمصدر في نظر الاختصاص القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك ان من ضرب لا نظامه
استغراق عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فعلمت زيدا
لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب
الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فتعوا ذلك
الاقتضاء قالوا لان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم على الرفع
انما يلزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ومنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه
الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما سبق المبتدا والخبر او الفاعل والمفعول او غيرهما
ذلك ان النفي مع الاستثناء المفرغ وهو الذي يكون فيه المستثنى منه فتفرغ الفعل الذي قبل الا وتشغل
عنه بالمستثنى المذكور بعد الا متوجه الى المقدر وهو مستثنى منه لانا لا للاخراج والاخراج يستدعي
مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره ويصح الاخراج وليلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح
ولذلك تراهم في نحو ما ضربت الا زيدا عمرا تقول ما ضرب الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي بيت
المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا
الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل البدل كما في ايضاح المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال
وهو انه اذا وقع العامل الذي بعد الا ان صفة للمستثنى فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال ما ضرب الفعل
كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا
فكيف يسند الفعل المبني للفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر
العام وهو ليس مذكورا في الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عائد
الى الخبر عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله فان فاعله ضمير عائد الى الحاسب
لاستماع حذف الفاعل وعلى مذهبه تكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن
الاتم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاستلزام المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على
ضميره العائد الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان تقدر في
نحو ما ضرب الا زيدا ما ضرب احد وفي ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا كائنا على حال من

الاحوال في شرب الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا
القياس لا يصح بحسب المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه لجنس يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما
كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك
في صفته معنى في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا وغرضه ذلك واذا كان المعنى متوجها الى هذا المقدر
العام المناسب للمستثنى في جنسه صفته فاذا اوجب صفته اي من ذلك المقدر شيء الاجاء القصر ضرورة تقاوما
عدا ذلك الشيء على صفة الاستثناء واعلم انه قد تقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة منفي اما خبر مبتدا نحو
زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني من احد الا زيد يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما
يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما ابتلاه الا اتاني وفي الحديث ما ابيس الشيطان من يئس
ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تقييد مضمون ما بعد الا ما قبلها فاشبه الشرط
والجزاء وهذه الحال انما لا يقارن مضمونه بمضمون عامله الا على ارادة العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان
من بني ادم عند من النساء الا عازما على اتيانهن من قبلهن ليتوهم خروج الاخير بعد صفر صاليا به فاذا جعل
المعلوم على المجزوم كان الواقع الحاصل وفي ما اوجب المقصور عليه نحو انا ضربت زيدا فالقيد الاخير
مما وقع بعده نحو الواقع بعد الا فاكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على
غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستفهام على ما مر لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور
بعد الا سواء تقدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الامر كذلك بل الكلام محض لجواز ان يكون
زيد عمرا انما ضرب عمرا زيدا بعكس المحق خلافا واذا قلنا في ما ضربت زيدا الا عمرا انما ضرب الا عمرا زيد
فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز
اذا كان بعض التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد وقال ابو الطيب
انما يدرك الهم بالهم ولا يدرك الهم بالنوم وعلى الجواب بان الكلام فيما اذا كان
القصر مستفادا من الها وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصر اي قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا نحو ليس في الدار غير زيد عندك ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا
وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبار من بحسب المقام وفي استثناء كما سبق الا تقول ما زيد
غير شاعر لا يهمك وما شاعر غير زيد لا عمرو لا استثناء شرطها ان يكون منفيا متصلا بعين ما من كلمات
النفي

الباب السادس الانشاء الانشاء وقد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج نطابقه
او لا مطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني ايقاع الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني
لانه قسيم الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية
لا الكلام المستعمل عليها بقرينة قوله والفظ الموضوع له كذا وكذا يظهر ان ليست مثلا موضوع لافادة
معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكلما البواقي ولا يتوهم ان هذا يستدعي كون التحضيض غير احوال
اللفظ لان المقصود تخصيصه باحد الامرين والانشاء صوابان طلبا كالاستفهام والامر ونحو ذلك وغير طلبي
كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقتضي
بالفتح ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد بحث لم تذكر في فتح الخبر ولان كثيرا من الانشاءات انما تعرض الطلبية
في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء وههنا قال صاحب المفتاح ان السابق الى الاعتبار هو الخبر والطلب
فالانشاء ان كان طلبيا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض يجمع
انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معناها الحقيقي وتولد منها
بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف حسنة التمني والاستفهام والامر
والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به
حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج وان كان ذلك الامر
ايقاع فعل فهو النهي وان كان ترك فان كان باحد حروف الكف فهو النداء والا فهو اللام
وهو طلب حصول شيء على سبيل التجدد واللفظ الموضوع له ليس بشرط امكان المعنى لان الانسان ليتمنى
ما يحيل الحال بطلبه فهو قد يكون ممكنا كقولك ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كقولك ليت الشباب يعود
لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لكل توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او
عسى ولما ذكرنا ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فعال وقد يتمنى هل يحو قولك
من سيضع حيث نحن ارى لا شفيع لانه يلتمس حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا
الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بشيء وانتفائه والتلهف في التمني لهذا والعدول عن ليت
هو ان التمني لكل الاعتبار به في صوره الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى
بالنصب على تقدير فان الحديث فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا تنصب المضارع بعدها

على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا بيان التمني وكما يتمنى بلو عن
الواقع واقعا لذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقبل لها لو التي تجيء فعل فيه معنى
التمني نحو ودوا لو تدهن وهو جوز نصبه وكيوا ما يعني لها عن فعل التمني فنصب الفعل
بعدها هو لو كان لي مالا فاحج اي اود لو كان لي مال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال
السكاكي كما يحرف التقديم والتحضيض وهي هلا الا بقلب لها همزة ولولا ولوما اختزد منهما
اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونها مركبتين مع لا ولما المزيدتين تضمنها علة لقوله
مركبتين والمضمن جعل الشيء في ضمن شيء يقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لذلك الباب
يعني لم يرد بالغرض من هذا التركيب الا تمام جعل هل ولو مضمنتين يعني التمني ليتولد علة لضمنهما
يعني ان الغرض من تضمينها معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يولد شيء اي من معنى التمني المتضمنتين
هما اياه وفي الماضي التقديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى لتلك الكرمة قصدا الى جعله
نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى لتقم قصدا
الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعل المخاطب قيل
ان يطلب منه وقوله لتضمنها حصلا مضافا الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعول الثاني وهذا وان
لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال بل تركيبه مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام
التركيب لنسبه على أن تزلم هل ولو معنى التمني وهذا مستعار بما يقع في بعض النسخ لتضمنها ليس على
ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكأنه قيل
ليتك اكرمته متولدا منه معنى التقديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر متضمنا معنى التقديم والتحضيض
من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما فوت سبب
التقديم وما يستقبل السؤال عن التحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال
ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتقديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان المتصرف في الحروف عما
بإزائه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيجعل له كليت وينصب جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج
فاروز كما ينصب بعد اذ هو عن الحصول اشبه الحالات والممكنات التي لا طماعية
في وقوعها فيتولد منه التمني لما من مراد طلب المحال او ممكن لا طمع في وقوعها خلاف الترجي فانه ارتقاب شيء

لا وقوع لحصول فمن ثم لا يعال بعلا النسبي تعرض بدخول الارتقاب الطمع والاشتياق والطمع ارتقاب
المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشتياق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وهذا ظهر لك التوجي ليس
بطلب ومنها الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع
نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة لهذه
وهل وأ وأم وأي وكم وكيف واين واني ومتى وأيان بعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب
التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل بهم القبيلين وهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال
والهمزة لطلب التصديق اي لادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد والجزي
محمولها ثم لك قام زيد او ازيد قام فانت عالم بان بينهما نسبة اما الايجاب او السلب ونطلب تعيينها
او التصور اي ادراك عين النسبة نحو هل قام زيد في طلب تصور المسند اليه او في عمرو ام عمرو فانك تعلم ان في
الدار شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند في الخابية دبس ام في الخابية زيت فانك تعلم ان في الدبس
محكوما عليه بالكينونة في الخابية او الزيت والمطلوب هو المعين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي
ويطلب بالاستفهام بفصله وهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام
كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان المقدم
يستدعي حصول التصديق ليس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال والهمزة فانها تكون لطلب
التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت اما في ازيد قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع
يستدعي التصديق بفعل الفعل غاية ما في الباب ان يحتمل لذلك على مذهب عبد القاهر ومجوز ان يكون ازيد قام لطلب
التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد
لا بانه مختص بطلب التصديق كما سبق والمسؤول عنها اي الذي يسأل عنه بالهمزة بمنزلتها كالفعل في
اضربت زيدا اذا كان المتكلم بفعل الفعل اعني الضرب لصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت
بالاستفهام ان تعلم وجوده فنبني على هذا لطلب التصديق يصدر الفعل عنه واذا اولت ضربت زيدا ام
اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضربت هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا احتمال ان يكون
لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويقرن بها احسب لغو ان فحو قولك فيما وقع من الكتاب
الذي تكتبه سؤالا عن وجود فعل ونحو اكتب هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا

يظهر

يظهر لك كلام المصنف الآتي عن قريب والفاعل في اضربت زيدا اذا كان المتكلم الفاعل من هو
مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيد اضربت اذا كان المتكلم المفعول من هو مع القطع بوقوع
ضرب من المخاطب كذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت واماه ديا ضربته وراكبا
جئت ونحو ذلك قال السيد في دلائل الاعجاز وما تولد ذلك انك تقول اقلت سعيا وقطاتيت راكبا
اليوم انما اذا لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كان الاشارة الى فعل
مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما لا يتصور في معين
فان قيل يشعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق محال اذ ذاك فيه لانه ليس مما يختص هذا دون ذاك حتى
تسأل عن فاعله وهل يطلب التصديق في نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان
المطلوب التصديق لحصول القيام لزيد والقعود لعمرو وهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل
زيدا قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة ولام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين
مع العلم بثبوت اصل الحكم فيها لكون الاطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب
التصديق بينهما تدافع فمتنع لخلو فاذا لم يرد ام عمرو وصل هل زيد قام فاين يقع ولا يمتنع ما ذكر
فان ولت التصديق بسبوق بالتصور فلم يقبح طلب التصور مع حصول التصديق ام المتصلة نحو ازيد قام
ام عمرو وعلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين فالمطلوب تصور احدهما على التعيين
وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بفعل الفعل فيكون هل طلبا لحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع ازيد ضربت لان زيدا مفعول
فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم استغال المفسر بالضمير فيقبل لم يمتنع
لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه بعد لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب
في التقديم هو الاختصاص وهذا لو جد لم يترجح وجه الجميع اقتوى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا
قائل به ودون هل ايم نحو ايم هذا ضربته اي هل ضربت زيدا ضربته
بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول ولا يستدعي حصول التصديق بفعل الفعل فيكون هل لطلب
التصديق وبحسبي ذكر بعض المحققين من النحاة انها تمنع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا
بمضمر يفسره الظاهر فالجواز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من الاتيان اياه لفظا وجعل السكاكي نحو هل

اولا وجوده
ق ٩٩

وبوكيه معنى التي تعلق لها وجود شيء لشيء اولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة اولا دائمة فان المطلوب به وجود الدوام للحركة وقد اخذ في هذه الشيآن غير الوجود وفي الاول شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيط محمول وفي المركبة رابط والباقية من الفاظ الاستفهام يستعلم بها عن الماهية وتطلب التصور فقط ولختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء ما فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم وبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بما يراد لفظ اشتهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او بما هية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بما يراد ذاتيا له من الجنس والفصل ويبحث هل البسيط في الوجود منها اي من ما التي يشرح الاسم والتي لطلب الماهية بمعنى مفهوم المرتسم الطبيعي ان تطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال ان يطلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال ان يطلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ ما يحمله وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم منها ما وضع على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود وحسب الاسم وحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم تكن لها الا المفهومات لم تكن لها حدود الا حسب الاسم لان الحد حسب الذات لا تكون الا بعد ان تعرف الذات موجودة حتى انا نوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء العلم انما هي حدود حسب شرح الاسم ثم لما اتى وجودها وبرهن عليه صار لتلك الحدود تعينها حدودا بالذات والحقيقة كما ذكره التبريزي في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد يكون حدا حسب الاسم وحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين وبين العارض المشخص لذي العلم اي يطلب من الذي يعرض لذي العلم ويفقد تشخصه وتعينه كقولنا ما زيد فانه لجاب عنه بزيد ونحوه مما يفقد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص لحسب احضار الاوصاف في الخارج في شخص وانكار تلك الاوصاف غير انه لا بد من ذكر الاوصاف المشخصة لها كلمات وقال السكاكي سيال عما عن الجنس يقولنا ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل في السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ وجوابه لفظ

معنى

معنى موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف بقولنا زيد وجوابه القوم ونحوه وفي الحديث سيروا هذا جمدان سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل عن الجنس وهو العلم بقولنا من جبريل اي البشر هو او ملك ام جني وهذه نظير اذا سلم ان السؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكايته عن موسى انه يا موسى انه انا الله رب العالمين وان القه عصاك فساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل اي عما يميز احد المشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي الفريق الذي هو احد اعضاء محمد صلى الله عليه وسلم قد استركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الاخر والاعم المستركة فيه يكون مضافا اليه اي يوضع قولك في الفاح يقول القائل عندي ثياب يقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عند غيرها من الثياب في النوبة قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا اتهم بفعل ايا فهي باسم بعض الاشارة الحاضر اسم علم ولذا اضيف الى كل في جوابه كلي تميزه عن غيره وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسأل عن العدد فيقال اي من ايام ينبيه اي كم الله اتيا هم اعسر ايام تلقى فيها عنت ذلك والغرض من السؤال التفويض والاستفهام استفهام يقصد به حمل على الاقرار ومن اتى بمميز لم يزد فيه من ما لواو اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الجنة وذكر بعض المحققين من النحاة ان ميز الاستفهامية لم اعرف عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واصول يسأل بها عن اسم اسم كم اتيا هم من ايام ينبيه ويسأل كيف عن الحال وابن عن المكان وعوض عن البدل وايان عن الزمان مستعملا قبل ان يستعمل فيها عارضا لمعنى شرط يسأل بايان يوم القيامة ومتى ايان يوم الدين واني يستعمل اربعة معنى اين وحيث فعل نحو فاتوا حرثكم اني شئتم اي على اي حال ومن اي شيء اردتم بعد ان يكون الماتي موضع الحرث ومجيء اني بمعنى اين هو واخرى هو من اين لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الذي كل يوم وهو استعمال استعارة بانه يحتمل ان يكون مستركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا وقد ذكر بعض النحاة ان اني بمعنى ان الا في الاستفهام مرة ظاهرة كما في قوله تعالى انى يحيي هذه الله بعد موته كقوله تعالى

انى لك هذا اى من اى جهاتى من اين وعال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار
من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها محتمل لطلب التصديق وهل وبعضها محتص بطلب التصور
كباقى الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها فى طلب التصور والتصديق
لعراقتها فى الاستفهام وهذا الجواز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى
ام هل يستوى الظلمات والنور وقوله امّن هذا الذى هو جندلكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول
الشاعر ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به ام هما بمعنى بل التى يكون للاستفهام من كلام الى اخر
من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذى هو مهين وهذا بخلاف ما قيل فى قوله تعالى
الذنبتم بايانى ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد
المستويين والاخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر ولن كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا يصح
لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا استفهام عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل فى الجواب من انها متصلة
والمعنى اكنتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاى شئ كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما
تستعمل فى غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق لغة هذا المجاز وبيان انه من اى نوع
من انواعه مما لم احد حوله كالاسطاط وحوم دعوك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين
امنوا معه متى نصر الله وبيت السموط الام وفيهم تثقلنا ركابك وناهيك ان يكون لنا اوان وان يعب
عوانا الا ارى الهدهد والنسيه على انفعال نحو قاس يقيس والوعيد كقولك لزيد ضربا وشتما او دراهم او
ثلاثا او اعطاء الى غير ذلك من المعانى المقدرة بالمصدر وقد يعامل المعنى معاملة الاسم الجامد
عما يعوقه والحاله اليه وهو الذى قصده المصنف بقوله بالهمزة المقدرة اى بشرط ان يلى الهمزة ما يراد
حمل المخاطب على الاقرار به كما فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة نحو اضربت زيدا اذا
اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل والى ان ضربك متعلق بوقوعه بالفاعل وان زيدا ضربت فى وقوعه بالمفعول
وكذا اين يضرب وانى يكاتب وعند ذلك وجب ان تجعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل فى قوله تعالى حكاية
استجعل هذا بالهتنا يا ابرهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام وقد كان بل على الاقرار بان
انه منه كان بكسره وقد اشاروا الى الفعل فى قولهم انت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كانت
التقرير بالفعل لكان الجواب فعلته او لم افعل فاعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله

اذ ليس

اذ ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بانا براهيم عليه السلام هو الذى كسر الاصنام حتى يتسع حمل
على حقيقة الاستفهام ولجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن
اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين
قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابرهيم فالظاهر قد علموا ذلك من جهته ودينه لاصنام وقد روى
انهم هموا بتركه فى بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه تكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليضعوه وقوله
بالباء المقرون به الهمزة يعنى اذا كان التقرير بالهمزة فانها هى التى تحتاج الى التقرير بالفعل والفاعل و
المفعول وغيرها كالواو والفاء فانها لا يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل تؤدبت للكتابة والاسماء الاستفهامية
للتقرير بما يتناولها كما يجئ من ايتهم من آبائه وماذا فعلت بفلان ومن الذى قتله وبحو ذلك والانكار كذلك
اى بالباء المتعلق الهمزة يعنى اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها فان يجئ مجيئه للانكار لكن لا يجرى
فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ما ذا يضرك لو فعلت من ذا يفعل كذا ولم تدعونى وكيف تؤتى اباك
ومن ان تأتنى ما العرائر من الرئد وما استه ذكرك واما الهمزة فهى لانكار ما يليها كالفعل فى قوله
ايعتلق والمنبر فى تضاجيعى فانه ذكر انها يكون منفيا من الفعل ولو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن
يتصور منه الفعل على ما سبق الى اوهامهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل فى قوله تعالى اهم يقسمون رحمة
ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول فى قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان
المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولى واما قوله تعالى ايخذ اصناما الهة فالمنكر هو نفس اتخاذ
الاهة فلذا اولى الفعل الهمزة وكالحال فى قولك اراجلا اسير وكذا غير ذلك من المتعلقات وبحو
ان يدا ضربته تحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل حسب تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع على
الفعل صار يكون الانكار على نفس الفاعل محل التقدم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على
ان يكون التقدم لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افائن مات او قتل انقلبتم على اعقابكم
بعقوبة الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبى عليه السلام يعتقد استواءهما فى ذلك ولا انتقاده به وجعله
صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى ان النبى عليه السلام يفرط شفقته ما يلهم ويتابع حرصه على ذلك
كانه يعتقد قدرته على ذلك لا تقال همزة الانكار تدخل حرف النفى وقد مر ان ما يلى حرف النفى
عند التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكى على التقوى دون التخصيص لانا نقول لو سلم انا الهمزة بمنزلة

حروف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بينها بل حروف النفي وعمم بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص
ان كان مضارعا ومتعينا للتخصيص ان كان ظهر امتكلما وللتقوي لم كان معرفا وقد اشار هنا الى
تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا اخال قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر
من الله دون غيره ولكن اجعله على الابتداء مراد منه تعريضا بالانكار وهذا لو هم لم يرتكب هذا التركيب
بحمل جعله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق
من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من محل الهمزة
للانكار ليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي ليه و نفي النفي اثبات وهذا المعنى
مراد من والا فالهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بادخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي
وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم نجدك يتيما وما اشبه ذلك وقد يقال
ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس لجب ان يكون بالحكم الذي
دخل عليه الهمزة بل بما تعرف المخاطب من رد ذلك الحكم وعليه قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين
فان الهمزة فيه للتقرير اي بما تعرفونه عيسى من رد هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك
دال على ان صورة انكار الفعل اذا بلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا تلي فيها الفعل الهمزة اشار
اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا ان ورد الضرب بينهما
من غير ان يعتقد تعلقه بغير ما فاذا انكرت تعلقه بما نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق
به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثى فان الغرض
انكار التحريم من اصله وكذا اذا ولي ما النافي نحو ازيدا ضربك ام عمرو لكن يرد الضرب بينهما وغير الفاعل
نحو في الليل كان هذا ام في النهار وفي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار بالتوبيخ
اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الفعل الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع ومفهم هذا الاستفهام
تقرير بمعنى التثبت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعلة قوله اقوى المدرك يوضع لي شهد قاله
للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك او للتأديب في الماضي اي لم يكن نحو
الم اصلكم ربكم الشر اي لم يفعل ذلك وفي المستقبل اي لا يكون نحو الن نملكوها اي الن نملك تلك الهداية
او المحبة اي الن نحكم على قبولها وتتسلم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون بمعنى لا دليل هذا

الالزام وعلى قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يتقي الضرغام قرنا
ليومه اذا اذخر المثل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا
لقوله تعالى ما ذا عليهم بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا اللائم والتوبيخ
والافعال مصلحة فيه والنهي عطف على الاستبطاء نحو اصليت الان بعد ما ولى وقتها
والمعنى على هذا والله اعلم الم يأن الوقت الذي ينبغي ان تخشع فيه قلوبهم وقد يكون اي ما ذكر
من قرينة الاستفهام وقد يكون اي ما ذكر من قرينة هذا كله مذهب السكاكي والاستفهام
اذا امتنع حملها على حقيقته لتولده بقرينة الزمان ما ناسب المقام ولا يحصر التولدات فيما ذكره
المصنف ولا يحصر ايضا في انها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع
التراكيب فلا يقصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تحيط به علما بل علمك
بالنصر واستعمال الرؤية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل
غير كف على جهة الاستعلاء واحتر بغير الكف عن النهي وبقولهم على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو
سواء كان عالما حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه اطلاق انه خرج عنه الكف عن الفعل لم يختلف
الاصوليون ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك
بينهما وبقولهم الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك
وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل
للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والادلة على كونها حقيقة في الوجوب دون الباقي كثيرة
للقطع بتبادر ذلك منه عرفا لكن يحرم المصنف بشيء مما ذكر لكلام يحرم المصنف بشيء واشار الى ما هو ظاهر عند العقل بقوله امارته والاظهر
ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا وزيد بكرا في هذا اشارة الى ان
اقسام صيغة الفعل الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بما ليس للفاعل المخاطب والثاني ما يصح ان
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حروف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند
النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالها في حقيقة الادعاء في طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماها النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الدعاء او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي

عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا فتعين ان الباقي موضوعة لطلب الفعل استعلاء
اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة
الى ذلك المعنى اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة وقال صاحب المفتاح
واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا
صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه صيغة الامر
وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة
في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بل لو سلم انهم يستعملون
ذلك في معنى بل الصيغ الماضي والمضارع وانما لهما مثلنا مثل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم
وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يكفي ذلك في الجملة ولا يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره
اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا تكون لطلب الفعل اصلا او تكون
لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين فيجوز له
اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز
نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس
الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة
لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو فاصبروا او
لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز الاتيان بالفعل
فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك
انفع وارجح بالنسبة اليه فدفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل
الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل اي الاصباح والانجلاء والانكشاف بقول انجلى بمعنى
الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهاري مظلم
في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في
الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها ولا يتوقع طاعته ولا نوع

فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء
اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك
رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على
سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند
الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر
الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع
حتى المساء تبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع
مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء
والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع
الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وفي عرف
النحاة يسمى بنحو هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى فعل امر وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر
الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي
ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة
وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن
فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او مذهب البعض فانهم
قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل
والمذهبان متقاربان في ان الحاصل قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك
كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل
لطلب الكف او الترك لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي
اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل
الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم و
لا تحسبن الله غافلا اي دم وانت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز
تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمر مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه

اعلم ان رتبة هذا بعده وفي الاستفهام ان يقال انك ذكرت في الامر انه يعني الوجه
اعلم ان يلي امرك وفي النهي لا يشغلك غير الذي امرك به لا يشغلك وقد ذكرنا في جملة وجهان
احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا يشكل عن سبب حامل للطالب عليه ووجود ذلك السبب الحامل
مسبب عن ذلك الطلب في الحاج لان العلة الغائية بوجودها يعلول العلة الفاعلية وان كانت ماهيتها علة
لعلية علة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغاية تتقدم في الذهن على المعلول وتاخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم
اول الفكر اخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الحاج
من ذكر الطلب وعلة ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه عنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب
اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببة الثاني فما لحزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء
وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب المضمون به وعلى الطلبي
كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره بمعنى توقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله
هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا
لنفسه ولغيره واذا ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن
معنى الشرط مع ذكر ذلك المعنى ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء
من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا ايني تسكن اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفني اضرب
زيدا في السوق واما قوله تعالى قل للذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول
الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه ولئن كان متوقفا على شيء اخر لكن توضأت صح صلوتك واذا لم تقصد ذكر
السببية سوى المضارع على رفعه اما حالا نحو هم يذبحون اولا ووصفا نحو اكرم رجلا يحسن اليك واستيافا
اي جوابا عن سوال يتضمنه ما قبله نحو قم تدعونك وان عدته النحاة احد الاشياء التي تقدر بعدها
الشرط ويجزم في جوابه المضارع نحو لك لا تنزل تصب خيرا اي لم تنزل تصب خيرا فوائد من الاستفهام
اي ليس بوبا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي واستمع حملها على حقيقة الاستفهام
لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا لحاصل فيتولد منه توبيخ الحال عرض النزول على المخاطب
وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا معنى لكون ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح بعد ان الشرط
المقدر بعده نحو ان تنزل لان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المعنى بعد المثبت

وبالعكس

وبالعكس شلام الجور لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل الجنة معنى لم تكفر وانك لم تسلم تدخل النار خلافا
للكسائي فانه يجوز جزمه بلا على التوهم ويجوز بعد غير النفي اي في غير هذه المواضع نحو سرت حتى
ادخلها ويرد به قوله تعالى أم اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي بل اتخذوا اولياء بحق فالله هو الذي يحق ان يتولى
وهذا يتحقق ان المولى والسيد انما يقوله ام اتخذوا انكارا لكون ولي سواه فان طلب الاستدراك انكار
توبيخ معه لا سيما ان تحذر من دون الله اولياء وح تترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط
كما يقال لا سيما ان تجد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشرط حكمه حكم
ذلك الشيء ولا معنى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب يدا هو خير لك بالفاء لحلاف اضرب يدا هو خير
استفهام انكار فانه لا حسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي
لم يقصدوا ان الاثر واحد فيها اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما
حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى وسيجيء
اي من انواع الطلب ابدا وسوف الاقبال بحرف تاس مناب ادعو لفظا او تقديرا فاياك وهيا للبعد وتنزل
عن البعد منزلة البعد لكونه تاركا او ساهيا حسنه او بالنسبة الى الامر الذي تناديه له يعني انه بلغ من علو
الشان الى حيث المخاطب لا يبغي به موجبة من السعي فيه ولتزيد وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه
بعيد اي الهمزة للدرج وقد يستعار في البعد تنبيها على انه حاضر في العلم لا يغيب عنه اصلا كقوله
اسكان نعم ان الاراك بقربكم وربع قلبي بالعقيق مكان واما يا فمثل حسنه في القرب والبعد لانها لطلب
الاقبال مطلقا وقيل للبعد واستعمالها في القرب اما لاستحضار الداعي نفسه واستعداده عن مرتبة
المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل
عنه بعيد نحو يا ايها الذي نزل ما انزل الذكر واما للحرص على اقبال كانه امر بعيد نحو يا موسى اصل واما للتنبيه
على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لاخطاط شانه تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا
وقد تستعمل صفة اي صفة النداء وهي حيث وسوف لطلب الاقبال كالامر وهو ليس فعل بنفسه لم
يطلبوه فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اعزاده على زيادة التظلم وبث الشكوى لا حصاص
في قولهم يا اعلم اكرم ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله لحضيص المنادى بطلب اقبال عليك ثم جعل مجردا
عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من غير اشتراك بينهما لانست الى وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف

ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او المتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا
بالمسكنة او نحو ساء المقصود بذلك الضيف لا للتصاغر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقول ايها
القوم فكل هذا صورية صورة النداء وليس بنداء لان اياما جعل وصلة لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما
دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا لحوق فيه اظهار حرف النداء لانه لم يوقف معنى النداء اصلا فكره المقترح
بادائه فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال و
لهذا قال المصنف اى مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب ما يعرف باللام نحو نحن العرب
اقرى الناس او يضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون عاما نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون قال ابن الحاجب
العرب ليس بمنقول من النداء لان المنادى لا يكون دالا م وخواها الرجل منقول هذه قطعا والمضاف كحمل
من بين الفعل فيكون منصوبا بايا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بمقدر على الاخص قال الامام
المرزوقي في قوله انا بنو نهشل لا ندعي لاب الفوق من لم ينصب بني نهشل على الاختصاص ومن اذ بوع
على الخبر به وانه لو جعل خبرا لكان قصاره الى ان يعرف نفسه عند المخاطب وكان فعلا لذلك الحي عن خول لهم
وجهل من المخاطب شأنهم واذا نصب امن من ذلك فقال معجما انا اذكر من لا تخفى شأنه لا نفعل كذا وكذا
مما يستعمل فيه الفخار الاستغاثة نحو يا لله من الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه نادى ويدعوه
ويستحضره ليتعجب منه ومنها التذلل نحو العبد كاني بفناء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل
سلمى ابن سلمى وقوله يا ناقتي قدني فقد افنيت اناتك في صبوي وعزي واخلائي واتساعي ومنها التوجع
والتحسر كقولك فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر متمرعا وكقوله ياعين بكي عندكل صباح
ومنها التذية كقولك يا محمد اه كانك تدعوه وتقول تعالى فاما اشتقاق الكرد واشال هذه المعاني كما مر في الكلام
فتامل واسمح سامحك الله تم الخبر قد يقع موقع الانشاء ايا للدعاء دون بلفظ الماضي على انه من الامور
الحاصلة التي حققها ان يخبر عنها بما فعل ما ضيه كقولك وفقك الله للتقوى او للاظهار الخبر في موضع
كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء كثر تصوره اياه وربما خيل اليه حاصلا فيورده
بلفظ الماضي كقولك رزقك الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله بغفر الله لك
واظهار الخبر واما عن البليغ نحو ذا هل عن هذه الاعتبارات او للاخبار عن صورة الامر كقول العبد
للمولى بطل المولى الى ساعة دون ان يقول اطولا نه في صورة الاخبار ان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او نحو

المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يجب ان تكذب الطالبا اى بسبب ان الكذب كقولك لصاحبك الذي
لا تحب تكذيبه ما بقي عندنا شيء غدا فلا تطلب منا شيئا فيه على الاسبان لانه ان لم يترك غداصرت كاذبا من حيث
الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعمالها في غرض وضع له ويحتمل ان
يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى
كان المخاطب بادر في الامتثال ومنها القصد الى استجلاب المخاطب لتحصيل المطلوب ومنها التفنن على كون
المطلوب غريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتلاحقة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات بقي الانشاء كالخبر
في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة نحو احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر
فليتصوره اى ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات لطائف العبارات
فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكدا او مجردا عن المؤكد وكذا المسند اليه اما مذكورا او محذوفا ومقدما او مؤخرا
معرفا او منكرا الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلقا او مقيدا بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما
مقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات
المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى على ذي اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد للباب
السابع الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك عطف بعضها على بعض
فيلزمها تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب
فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على
كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب ذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح
المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن
الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والوصفان المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا
جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة
وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من
الاعراب او لا وعلى الاول اى على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب فاما ان تقصد تشريكها اياها اى الاولى
في حكمها اى في حكم الاعراب الذي لها مثل ان يكون لها خبر مبتدا او حالا او وصفا ونحو ذلك عطف الثانية
عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه

من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك بحيث عطف عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الاولى
واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك شرط كونه اي كون العطف على الاولى
مقبولا ما لو وجد ان يكون بينها اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر
لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطى ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب
ويمنع او يشعر ويعطى وذلك لان هذا العطف لما دل على التشريك في المفرد وسوغ كون عطف المفرد على المفرد لوقوعه
مقبولا ان يكون بينه جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ويعطى ونحوه لم يظاهر
انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مخصص
بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف
عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطى وثم يعطى اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو
فانه ليس لهذا المعنى فلا يدل من جامع وهذا اعتراض على ابن حاجب حيث قال لا دلالة للواو على ان يقع بينهما
ما يقع بين المعطوف والمعطوف عليه من الجهة الجامعة اذ لا مناسبة بين كريم اسمه زيد وبين قيامه
غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفرد
العلم لان وجود الجامع شرط فيها جميعا قوله لا نفي بما ادعته الحنبلية عليه من الدلالة سواء دل عليه المثل السابق
او قوله زعم هوازن عفا الله عنها طلال بالوي وزعم فاعل زعم ضمير الحنبلية والخطاب
في هوازن للسنن وجواب القسم لست الدى بعده وقوله ما زلت اخشى سنن الوداد ولا عدت تنسى على الف سواك
لحوم مولا اي وان لم تقصد التشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصل الثانية عنها ليلا يلزم من العطف
التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم
لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من قولهم بمعنى ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مقول
قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مقول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول
قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انا نحن مستهزئون لانه بيان لانا معكم لمحل حكمه قال الشارح اي على تقدير
ان لا يكون للاولى محل من الاعراب لانه مقصود بذاتها اي ربط الثانية بالاولى على نحو عطفت سوى الواو عطفت
به اي عطف الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو خط زيد يضوع اوثم خرج عمرو اذا
قصد العطف الجملة وذلك لانا سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني تخصه وتفصيل

ذلك لزيد حتى ولا العاطفين لا تفيدان في عطف الجمل واوا وواما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات
وليت او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى الى مائة الف او يزيدون للعطف بل بتوجوف
استيناف لمجرد الاخبار بعني بل وكم الكلي قد عرف فيما سبق وتالي الجمل مثلها في المفردات الا انها قد
تكون لا لمجرد الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى كلام هو اهم من الاول بلا قصد الى ابطال الاول وجعله
في حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون اما الواو ثم فالغالب ان تكون لعطف الجملة الثانية
على الاولى بلا فصل وقد يفصل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان
مضمونها اعقب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها بئس مثوى المتكبرين
فان مدح النبي اوذمه يصح بعد جزى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل نحو وناداى نوح ربه فقال
ونحو كم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا اوهم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ماني
ان تكون فيها معنى السببية نحو تبسم زيد فعضب عمرو ثم الترتيب اما بالمهلة الانية في كل الاشياء نحو
بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزاءه متعقبا لكقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة فان الاخضرار يتدرى عقيب نزول المطر لكن ثم في مدة ولو قال فتصبح بغير الى عام الاخضرار
جاز ولم يكن الترتيب الزماني كافيا في المفرد لكنها للتراخي في الاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته
له نحو ثم انشأناه خلقا آخر ونحو الذين كفروا منهم يعملون لان استبعاد الاشراك بخالق السموات والارض
وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا
استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في المنزل الكريم من
ان يخصوص قد يجيء لمجرد الترتيب في الذكر كما في قوله تعالى ومن عمر اعتبار بعمره او نواع كقوله ان من سادكم
سادا بوه ثم قد سادا قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين
هذا اذا عطف اذا عطف بما بعد من هذه الحروف جملة على جملة طهرت الفائدة فيه معنى حصول معاني هذه
الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشراك وهذا انما يظهر فيما لحكم اعرابي وعند انتفائه يثبت
تنبيه الاشكال فان قلت الواو ايضا الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول فصار الكلام اذا قلت يضرب زيد عمرا
من غير واو يحتمل ان يكون قولك عمرا عن قولك يضرب وابطأ الا كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر
مستفاد من الواو والفاء وثم والجملة المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتعين بما يحسن فيه العطف على الاحسن

هو الذي يسكت عليه العرب بالا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان
كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب للا يلزم من الوصل الشركة في ذلك الحكم
نحو واذا خلوا الايم لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا للا يستلزم يشاركه في الاختصاص بالظرف
لما مر من لزم تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره بعد الاختصاص فلو لم لزم كون استهزاء
الله بهم وعلى اضرارهم وخلائهم وما سولت لهم انفسهم مختصا بالايمان من حيث لا يستهزئ ويختص
بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال قال قلت لم ان اذا في الايم
ظرفية بل شرطية وبعد تسليم لزم العامل في اذا الشرطية هو الجزاء ولا نسلم لزم مثل هذا التقديم بعد
الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كما لا سيما مع ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقدر ينبغي يوجب
بعد المعطوف عن المعطوف عليه اذا الشرطية متى تعلقها الفرضي استعمل استعمال الشرط ولا شك ان
قولها اذا خلوا وقولها القرآن بعد معنى لا اقول القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك اعتبار مفهوم الشرط
او باعتبار ان التقديم بعد الاختصاص ثم البعد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد
المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك يعم الله ليس بقاطع
لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط هو على ضربين احدهما
ان يستقل كالجزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني لا يكون المعطوف بحيث يوقف على المعطوف
عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير اسأذنت وخرجت
اي اذا رجع استأذنته واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا
القبيل قلت لا نسلم لعدم صحة المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء على استهزاء
الله بهم انما هو على بعض استهزائهم واراداتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو
قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلي عن شرهم لم يكن عليهم حرج فلا فائدة في ذلك الاخبار والا عطف
على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم
زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع
بلا ابهام اي بدون ان يكون في الفصل ابهام خلاف المقصود او كمال الاتصال وهو احدهما اي احد الكمالين
فلذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ابهام ولا كمال الاتصال ولا شبهه

احدهما

احدهما فالوصل متعين ويحتمل ذلك لان الواو للجمع والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون
بينهما مغايرة لما لزم عطف الشيء على نفسه والحاصل ان احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب
ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ابهام الثاني كمال
الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الابهام السادس
التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم
المناسبة واما في الثاني والرابع فلتقدم المغايرة المشعرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق
المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي لكون احدى الجملتين
خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال اياهم اسوا نزلها فكل خلف امرئ بحسب
الله الذي هو مقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا من اسيت السفينة اي حبستها والمرساة
نزلها اي خلوها وتعالجها والضمير للحرب اي قال اياه القوم وعدهم اقموا تعالجوا فان بموت كل يعيش
حتى يعد ان الله وقدره لا لجبن يشينه ولا اقدام يرديه وصل الضمير بالسفينة وصل الجمع والوصية اذكر بانه
ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزلها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا محبوبا وما حوبا للامر
لان العرض يقلل الامر بالارساء بالمنزل والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء على المنزل اولا كما في
اسلم يدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب
والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت قد ذكرنا انه
قد يكون من الجملتين اللتين لا محل لاولاهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشارة الى الجنس
هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين يكون لاولاهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال
الانقطاع بين الجملتين وقد يعارض المقصود بالفصل موانع في كلام الولد والجملتان في كلامه ليس لهما
محل من الاعراب لانهما معا من مستهزون مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى
والاخرى انشاء معنى وان كانا خبرين او انشاءين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي لعن محمد الله فهو انشاء معنى
فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان لا تطبع بينهما كما بين زيد
الجاهل فلا يصح زيد طويل وعمرو ناعم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح فاما كمال الاتصال فلكون احداهما مؤكدة

للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلم يسمن عن عطف البيان لانه يدل على بعض احوال المتبوع
لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يخفى في الجملة لم يزل الثانية من الاول منزلة النعت من المنعوت
ثم جعل الثانية موكدة للاولى بكون [illegible] ونحوه ومن قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى
منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افاده التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي
في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او
طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثانية على ما هو الوجه الصحيح المختار عندي
وههنا وجوه اخر حاصلها عن المقصود فانه لما بولغ في وصف اي وصف الكتاب بالباء في قوله بليغ منعلق
بوصف اي في نفي وصف بانه بليغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بحمل المبتدا
ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال الغاية بقدر ما له
تجعل تلك ذريعة الى تعظيمه وتعديد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الاختصاص حقيقة كما لله الواحد
او مبالغة كخاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي
ليستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز
جواب لما اي لوجود سبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب ما
يوحى بهذا فان من عنوان الكتاب صادرا عن ذوقه وبصيرته فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع و
المستتر عائدا الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي فلا جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب
خبر فجعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان
نفسه في قولك زيد نفسه والثاني اي وهو هدى للمتقين فانه اي الكتاب في الهداية بالغ
درجة لا يدرك انهما اي ما في شكل هدى من الابهام والتعظيم وكانه الشيء نهايته حتى كانه عدا له محضة
حتى جعل الخبر صدرا لا اسم الفاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى قولك الكتاب لا يزيد عليه كانه الكتاب
الكامل والمراد بكماله كونه في الهداية لان الكتب السماوية تختلف حسبها اي بحسب الهداية تعالى لكل على قدر ذلك
اي على قدر استعداده وعدده وتعلم الجار والمجرور للحصر اي لحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا لحسب غيرها
فان قلت قد تفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب بما عجز نظمه قلت
هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق بما دل عليه قوله اي وذلك هدى للمتقين وزان زيد الثاني

في جاز ان يريد لكونه معتبرا في قوله ذلك الكتاب مع انها تنافيا في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان
كان معتبرا لكنهما مختلفان حتى فلذا جعل منزلة التاكيد المعنوي ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
ان قوله لا ريب فيه سيق توكيدا وتحقيقا لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له ومنزلة ان يقال هو ذلك
الكتاب هو ذلك الكتاب تتجدد مرة ثانية لتثبيته او بدلا منها عطف على قوله موكدة للاولى اي القسم
الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او
كغير الوافية خلافا للثانية فانها وافية لانشبه غير الوافية والمقام يستدعي اعتبار بشانه اي بشان المراد
لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتني بشانه لتلك كقوله
اي لذلك الكتاب سئل كون المراد مطلوبا في نفسه او مقبولا او واقعا فنزل الثانية من الاولى
منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه ولا يعطف عليها لما مر ان البدل والمبدل منه من كمال الاتصال
ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يستقل عن التاكيد الا بان يعطف على متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه فخلاف
التاكيد وهذا المعنى مما لا يخفى في الجملة لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول هو ان ينزل الثانية منزلة
بدل البعض [illegible] والتمام يستدعي اعتبار بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ
اخره او في تاديه اي تاديه المراد لانه اي لان الثاني عليها اي على تمام الله
على الحاجبين او على هذا وزان وجهه في الحسن وبديع وجهه لان اسناد الاول لان ما يتعلق
بمثل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان يكون منزلة بدل الاشتمال نحو قولك اعجبني
السمن منه والاقلاع البئر والحفر سلما اي لان ترحل فكر على ما يكون على المسلم من استواء الحالين في
السوء والجمع فان المراد به اي بقوله ارحل قال اظهار الكراهة لاقامته اي لاقامة المخاطب
اوفى تاديه وتاديه المراد اي لدلالة لا يستمر على المراد وهو حال اظهار الكراهة لاقامته
تاكيد لما يفهم من التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا يستمر عندنا انما يدل على المطالبة على طلب
الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار الكراهة فمن لوازمه ومقتضياته ودلالة عليه يكون
بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا يتم عندي لحسن العرف حقيقة في اظهار الكراهة
اقامته وحضوره حتى انك تراه يقال لا يتم عندي ولا يراد نفيه عن الاقامة بل مجرد اظهار الكراهة حضوره

والتاكيد بالمورد دال على كمال هذا المعنى وضداده لا يقتضى عندنا دلالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على
ما يفهم منه قصدا صريحا لحلاف ارتكل فانه دلالة على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بمطابقة مع
انه ليس فيه شئ من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقوينه قوله والا فلكن السر والحجر مسلما
فانه يدل على ان المراد من ابرهه باذن الله اظهار كراهتها فاقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب
المفتاح ان دلالته ارتكل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوى لان ارتكل بمعناه الصريح
طلب الرحلة وقد تقصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة
لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارتكل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبنى على ان الامر للنهى
بمعونة النهى عن ضده فتقول ارتكل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا ومواظهار كراهة اقامته حسب
العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اى ووزان ارتكل في تضمنها في الدلالة على عدم الاقامة عندنا
عدم الاقامة عندنا يدل على ان ارتكل فلا يكون لا تقم تاكيدا لقوله ارتكل او بدلا كل وعدم دخول غنه اى عدم
الاقامة غير داخل في مفهوم الارتكل فلا يكون بدل بعض مما يتناوله الملائمة والملازمة فلكون
بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعنى ارتكل منصوبة المحل مفعول اقول كما مر في اذ سوا نزالها وقوله
في المثالين اعنى الاية والبيت الثاني اوفى شاهدية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وفيه تمام
المراد لكنها اكثر الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد
من القصور وبيانها عطف على قوله موكدة اى العلم الحاصل من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية
بيانا للاولى عين انها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها
اى المقتضى لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى اقتضاء المقام انا لنه نخوفن من الشيطان
قال الادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى وزوالها اى قوله قال يا ادم هل ادلك الخ ووزان هذه الجملة قوله انهم
يعلمون انه اوحى غير حيث جعل مال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا و
توضيحا لاتى حضر والاحوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن العامل
اعنى الشيطان لم تكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس ولتماثل وورد عطف الجملة التي يصلح بيانا للاولى عليها
تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة

ابرهيم

ابرهيم ويذبحون ابناءكم وحسن طرح الواو وجعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحسن
انتهما جعل الذبح لانه اولى على جنس العذاب وابلغ دلالة عليها زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد
يكون قطع الجملة عما قبلها للكونها بيانا وتفسيرا للمفرد من مفردات كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى
الله مرجعكم فانه بيان عذاب اليوم الكبير ان مرجعكم الى الله وهو قادر على كل شئ وكقوله فاذا على اشد بنا
الولد من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال الذى بينهما فقال واما اولها اى كون
الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اى عن الاولى فلكون عطفها عليها اى عطف الثانية على الاولى توهما
لعطفها على غيرها مما يودى الى فساد المعنى وشبهة هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع
من العطف وهو اتحاد المراد كما ان المختلفتين انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما
يشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارج وربما عكن دفعه بنصب قرينة وسمى الاصل لذلك
قطعا مسامحة ونقض على انى انفى هذا ان هذا فى اصل الفصل بهم فان بين الجملتين الخبريتين اعنى قوله
ونطوى سلمى وقوله انها مناسبة لاتحاد هما في المسند الى نحو اراها اطلها والمسند اليه في الاول محبوب في
الثانية محب لكن لم تعطف اراها على يطوى لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغى ونواقوب ليه فلون مقطوعات
سلمى وليس كذلك وتحويل الاستئناف كانه قيل كيف يراها في هذا الطرف حال اراها تحيرنى او ودية الضلال
ومن هذا الفصل قطع الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعنى قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا
معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا
للاحتياط كما في هذا المثال للوجوب كما زعم السكاكى لانه لم يتبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لاحتمال
ان تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نمنع ان الاول ممنوع
فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس لنيل في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضى الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا البيان لظهور المناسبة
بين المسند والمسند اليهما اعنى استهزاء الله بهم ونتاولهم هذه المقالات اوقات الخلوات بل الاتحاد بينهما في التحقيق وكذا بين
المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر ويدل على انه عدل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا
جملة انا معكم بامر لا يعدم الجامع بينهما وبينهم واما اوهما اى كون الجملة كالمتصلة بها اى
الى الثانية خوفا ان السؤال المقتضى الاولى فسؤال الاولى من قوله السؤال لكونها متممة علوف ومقتضية له

فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما تفصل الجواب عن السؤال لانها من الاتصال وقال السكاكي
النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الساتق بحيث يجيء كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول
عليه بالمجرى منزلة الواقع ومطلوبا بالكلام الثاني ووقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وينزل
السؤال بالمجرى منزلة الواقع لا يصال اليه الا لكنه كالاستئناف ان سئل او ان لم يسئل ومنه عطف
على اعماء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء لحقيره او كراهة لسماع كلامه او مثل ان لا يقطع كلامك
بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو بتقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك
فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى منزلة منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف نظر
الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير
الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف لكون
الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار
يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الى قوله لا يؤمنون عما قبلها لانها مسوقة لذكر الكفار وانه هذي
للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
وهما على حد لا محال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى انا لابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال
فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يوصفون بالكفر على الاطلاق فما اذا اردت بهم ناسا بأعيانهم
من عقبة الكلام بحرف من حروف العطف كان مثل قولك ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين
وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه وسمي الفصل لذلك اي لكون الثانية
جوابا لسؤال قضية الاولى استيناقا ولذا الجملة الثانية نفسها تسمى استيناقا كما تسمى مستانفة بهم اي
الاستيناف لانه اشرب معنى السؤال الذي بمنزلته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال الطبيب لمريض
عليك بالسهر دائم وحمية طويلة اي انما لك عليك لانه سبب علتك وذلك لظهر العادة انه اذا حصل فان عليك
ان تسأل عن سبب علة وموجب مرضه لا ان تقال هل سبب علة كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه
قلما تقال هل سبب مرضة السهر والحزن لانهما اعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق
دون السبب الخاص وعدم المانع اقتضا مستعد لذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو ما اري يعني لي النوم

لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة فقيل نعم ان النفس امارة بالسوء فالباء تدل على ان السؤال
عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يسمى تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد
من المحاط لئلا يكاد يتردد اطالبا له حسن بقوته لتوكيد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على
سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب واذا اعتبر بكلا الاعتبارين العبارة حوله فهو جواب للسؤال عن السبب
الخاص اي هل العبارة حوله واذا اعتبر بالعبارة حوله فهو وصل خفي يدريه الاسبناف جواب للسؤال عن مطلق
خوف يوضح للفصل واذا اعتبر بالعبارة حوله فهو وصل خفي يدريه الاسبناف جواب للسؤال عن مطلق
السبب اي لم تأمرنا بالعبارة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات
واما عن غيرها اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابرهيم في جواب
سلامهم فقيل قال سلام اي جوابهم بتحية احسن من تحيتهم كانت الجملة المنعقلة الدالة على الحدوث اي
تسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وهو مذهب العواذل الذي في غيره
العواذل جمع عاذل بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان قطعه ان يتوهم ان غيره
مما يشكك كما مر شارن الكرات والشد ايد استدركه بقوله ولكن غروه لا تحلي فصل قوله صدقوا عما قبله
لكونه استيناقا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل صدقوا في هذا الزعم كذبوا فيه فقيل صدقوا ومثل
المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب يضا اما ان لكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشمل على خصوصية
كما في المثال الثاني فان العلم حاصل واحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن بعضه والاسبناف يأخذ من كل شيء
المحاسن واضافته هذا تقسيم اخر للاسبناف وهو ان منه ما يأتي بإعادة اسم المستوفى عنه اي اوقع عليه الاسبناف
حذف المفعول للاواسطه والاصل استوفى عنه الحديث نحو احسن انت الى زيد يحبك بالاحسان منه
ما يبنى على صفة اي على صفة ما استوفى عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستيناقية من صفات
من قصد استيناف الحديث عنه اعني صفة تصلح لان يتحدث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتي
باعادة صفة اي باعادة ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسن الى زيد صدقني انه اهل لذلك والسؤال
المقدر فيها لماذا احسن اليه وهل هو حسن بالاحسان وهذا اي الاسبناف والمبني على صفة ما استوفى عنه اطلق
واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم الصداقة في المثال المذكور لما يتبين الى الفهم من ترتب الحكم على
الوصف اذ الوصف علة له واما اذا اعقب المستانف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرت في الاسبناف بلفظ

اسم الاشاره لعمرو لك قد احسن الى زيد الكريم الفاضل ذلك حتى بالاحسان والافضال من قبيل
الثاني وعلة قوله تعالى ولكن عاد هدى من ربهم على وجه فان قلت اذا كان السؤال عن السبب
والجواب يشمل على بيانه لا محاله سواء كان باعادة ما استؤنف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن عينه
ولا معنى لاستئنافه على بيان السبب كما في قوله تعالى والواسلاما قال سلام وقوله نعم العوائد البيت سواء
كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت انه اذا اثبت الشيء لحكم او قدر سؤال عن سببه اريد
ان يخبر بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعاده اسم ذلك الشيء ليفيد
ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته ليفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو نبئ
له فيها يا غدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد
او نعم رجلا زيد اي على قول من جعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد وجعل الجملة
استئنافا جوابا للسؤال عن تعيين الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام ما يسد مسده نحو
قول الحماسي نبئي اسيد عمك انا خويلد قتل إلف اي الف في الاحلاس المعروف فيهم في التجارة
رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الا الف اي هو الف في الاحلاس المعروف فيهن
وبعده اولكن الفوا جوعا وخوفا او قد جاء عن بعض اسد وخزاعة انهم كانوا قالوا صدقنا وهذا النوع
ام كنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الا الف مقامه لدلالته عليه
ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الا الف جوابا للسؤال المقدر للجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم لقريش
والوالم كرر ما قال لهم الف وليس لكم الا الف فيكون في الكلام استيناف كما في الايضاح فان قلت هذا
هو الوجه الاول بعينه لان قولهم لهم الف بالنسبة الى قريش المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استيناف جوابا له وبيانا
لسببه فما تمام المسبب قلت بل يحتمل ان يكون قد بين بالبيان فكانه جعله في الوجه الاول وكان الجواب وبيانه
او يقدر ذلك اي يدوون صام شتى مئاتهم نحو ضعفا ما يعبدون اي يحن على اولو اي قولي من يجعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف اي هم نحو محذوف المبتدا والجر خيفا من عمران يقوم شتى مقامها وما فرغ من الاحوال
الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالين المقتضيين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام كقولهم
لا وابيك والله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس كذلك فقوله جملة اخبارية

وايد الله جملة انشائية معنى لانها لمعنى الدعاء وبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف يوهم خلاف
المقصود فانه لو قيل لا ايد الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو
العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع
نحو وتظن سلمى اني ابغي بها بدلا اي اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال
الاتصال وقد توهم بعضهم اما لكسر الهمزة فوضع في خط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على انما السابقة
وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمالي الانقصال والانقطاع فسيقول اما الوصل
لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا التقتا اي الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط
ولم يكن بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغنا عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع صدق انهما كمال الانقطاع
وبما يذكر يتعين هذا من بين الجامع بينهما اجاز ان يكون كذا وكذا والاعراق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا
الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين معنى فقط
لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان
يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى بحسبه لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالانفاق
لفظا ومعنى كقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين وقوله كلوا واشربوا هنيئا
في الانشائيتين والانفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين
من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف بينهما على انه مثال للانفاق فعال وقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل
لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف
وقولوا على لا تعبدون لانها وان اختلفتا لفظا لكنهما متفقتان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء
اي لا تعبدوا كما سول تذهبن الى فلان تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر كما شوقع الى
الانشاء فصح جره عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب بناء
على المبالغة المذكورة اي وحسنوا بالوالدين احسانا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر
وهو ان تكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب
على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على
تؤمنون وصل في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله

لانه معنى امنوا كما فى الكشاف وفيه بطل ان المخاطب بالاوامر الموصون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله
وبالثانى هو النبى عليه الصلوة والسلم وسما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا حسن عطف الامر المخاطب على
الامر المخاطب اخر الا عند التصريح بالمدا نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تومنون سار مما قبله
على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل وقيل يومنون اى امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن
عطفه على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اى قل يا محمد لهم وبشر او على محمد وفى
يا محمد وبشر بفعل بشر به فابشر اى سر وما ابنى الجملتان فى الخبرية معنى وقصدا والمناسبة التامة فى معنى
الاخبار قوله تعالى قال الى اشهد الله واشهدوا انى برى مما تشركون اى اشهدكم وما لعلس قوله تعالى
الم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب درسوا ما فيه اى اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف
عطف الانشاء على الاخبار من غير لزم لجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العلس بل يوخذ عطف الحاصل من مصمون
احدى الجملتين على الحاصل من مصمون الاخرى حيث ذكر فى قوله تعالى فاذا لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين
امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهى يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف
موجلة وضد ثوابه الموصوف فهى بعطوفه على جلة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد و
الارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من شروط العاطف الجملتين حرا والشاء
لا سلم صحة ما ذكره من المثال وبهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله
اى فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم
الذى خلقكم الاية فكانه امر النبى صلى الله عليه وسلم بان يودى معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله ولن تفعلوا بين
فى ذم عاجز لما على عدم ما وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحيى ان تضرب غلامى
وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينها اى بين الجملتين بحيث لم يكون ما عتبار احدهما والمسند
جميعا اى ما عتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية وكذا ما عتبار المسند فى الاولى والمسند
فى الثانية نحو شعر زيد وبليد للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتنافيهما فى خيال اصحابها وهى
ومنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا يدان يكون بينهما ايضا
جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لتناسب بينهما اى يشترط ان يكون
بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما يسبب من الآخر

وملابسة كخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بوصفها اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان
كان المسند ان متناسبين بل ادان كانا متضادين كما صرح السكاكى بامتناع العطف فى نحو حى ضبى وخالى
ضبى وخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة اولم يكن وانما لا يصح لعدم
المناسبة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحذوف غنه
فى احدى الجملتين يجب ان يكون المحذوف عنه فى الاخرى كذلك يجب ان يكون الخبر عن المانى بما يجرى مجرى التسبيه او
النظير او النقيض للخبر عن الاول فتوصف زيدا بطويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكى الطاع
بين المسندين قد نقل المصنف كلام السكاكى وتصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا
هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما فى نقل المصنف من الاخلال فنقول من القوى المدركة
العقل وهى القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة
فى المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك
الشاة موضوع الذئب منها الخيال وهى قوة يجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس
المشترك وهى القوة التى تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهى الحافظة من
المحسوسات الظاهرة كالحافظ من هذا الاضرب وهو الخلو ونعنى بالصور ما يعم ادراكه احدى الحواس
الظاهرة والمعانى الاعم ومنها المفكرة وهى التى لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المانوذة عن
الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهى داعية لا تسكن فيما ويقظة وليس من شانها ان يكون
عملها منتظما بل الذى يستعملها على اى نظام يريد فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهى المخيلة والمستعملة
بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهى المفكرة اذا تحقق هذا فنقول ذكر السكاكى انه يجب
ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع
بين الجملتين اما عقلى بان يكون بينهما تعلق فى التصور المراد بالجامع العقلى ان يسبق بعض المعقولات بعقل اجتماع الجملتين
فى المفكرة قال السكاكى بان يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور مثل الاتحاد فى الخبر عنه او فى الخبر او فى متعلق
متعلقيهما مثل الموصوف والحال او الظرف او نحو ذلك مظهرا ارادة بالتصور المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصور
والتصديق على المعانى المتصورة والمصدقة او متخيل هذا كالى فى تصور بين متصوريتهما اشارة الى سبب
كونها تتمة لما سبق وسببه العقل جمعها فى المفكرة بقوله فان العقل يجرد الشخص الطاع بوضع

بينهما لان العقل مجرد لا يدرك المادة الجزئي من حيث هو جزئي بل لتجرده عن العوارض المشخصة في الخارج
ويتمثل عنده المعنى الكلي ويدركه فالمتماثلان اذا وجدا في المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما
في المدركة حضور الاخر وانما قال عن المشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد من
تشخص عقلي ضرورة انه ممتنع عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات
بواسطة الالات الجسمانية لانه حكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم لا بد ان يدرك طرفي
الحكم ادراكا كليا بالذات والجزئي بالالات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قيل
لو جرد عما يتشخص في الخارج لاستحال ارتفاع تعدد هما لجواز ان تعدد هما لعوارض كلية حاصلة في
العقل سلمنا ان علم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلنا اذا كان الامر
كذلك كان استدراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيهما على السوية باعتبار العقل وان كانت الخارج
مختصة ببعض منها وهذا مطرد وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كعمرو
شاعر على مباينة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية
وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف لنوع احتص بهما وبيتفرع ذلك
في باب التشبيه او تخالف وهو كون النفس بحيث لا تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر
لحصول كل واحد منهما في المدركة لتستلزم حصول الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كالبين العلة والمعلول
فان كلا منهما يصدر عنه لم لتا ما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه نحو علة والاخر معلول فتعقل
كل واحد منهما بالقياس الى الاخر اولا وبالذات والا كثر فان كل علة تنتهي عند العد فانيا قبل عدد اخر هو
اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة رحمه الله ان المثال الاول لمثال التضايف من
الامور المعقولة والثاني لمثال التضايف بين سائر المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما
هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا يرى ان لا يعقل ذات الواحد ليس
بالقياس الى معقول ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا يعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى معقول سته وبالعكس
والمفهوم من صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا
وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلة والمعلولية
مفهومان لكونهما نسبتين فالاولية والاكثرية ايضا كذلك او هي عطف على واو عقلي والمراد بالخارج الوجود

نسبتين ٩٩

امر نسبيه بعضي الوهم اجتماعهما في المدركة اعني لزوم الوهم بحكمه في ذلك الحال والعقل فاذا خلي
ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون من تصورهما شبه غائل كلون شائع وصفرة فان الوهم
يزعم انهما في معرض المثلين من حيث ان سبق الى الوهم انهما نوع واحد يدرج احدهما عارض بخلاف العقل
فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان سبق
الوهم بزعمهما في معرض المثلين وحكمه في الجمع بينهما في المدركة حسن الجمع بين الشمس التي هي قولنا الشمس
الدنيا بتحيزها شمس الضحى وابو سخن والعمر فان الوهم يزعمها في معرض الامثال وتوهم لم هذه الشمس
من نوع واحد فانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع اخص
وانما اشركت في عارض هو اشراق الدنيا بتحيزها على ان ذلك في ابي اسخن محال وان يكون من تصورهما تضاد
وهو التقابل بين امرين وجوديين متعاقبين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات
والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو
تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول المنبر لذلك والاذعان له من غير اباء
ولا جحود على ما فسره المحققون من المتكلمين ح الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه
اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات
كالاسود والاصفر والموزون والكافر فانه وان بعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اسمائها على
الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض فالاولى ان يقال ان ذلك ان
الاسود مثلا هو المحل مع السواد وشبه تضاد كالسواد والاصفر في المحسوسات وان بينهما شبه التضاد
باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل
لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا تكونان متضادين واما ورد الثاني فما نعم المحسوسات والمعقولات
فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط
فاشبهها المتضادين باعتبار اسمائها على وصفين لا لكن اجتماعهما لكنهما ليسا متضادين لكونهما عبارة عن
المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل الموزون الاسود والاصفر من قبيل المتضادين
باعتبار اسمائها على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض في الاول والثاني من هذا القبيل
بهذا الاعتبار والا فالفرق قلت الفرق بين الوصفين المتضادين في الاسود والاصفر خارج عن مفهوم منهما بخلاف

لحو السماء والارض فانها لا زمان لها خارجان واما الاول والثاني وان كانا لا زمانية والثانوية جزئين
من مفهومها الا ليس منها غايته الخلاف لان العاشر بعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوم منهما
فلا يكونان وجودين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم يوهمها
اي التضاد وشبه التضاد متوليه التضاد في انه لا يحضره احد المتضادين او المتشابهين لها الا وحضر
الاخر ولذلك لهذا الضداق يحضرون ما يلاحم الضد من المقارنات التي ليست اضدادا له فانه قلما
يخطر ببال السواد الا ويخطره البياض وكذا السماء والارض نحو لم ذلك مبنيا على حكم الوهم والا
فالعقل بمعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يستدعي احتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على
وهمي ويعني بالجامع الخيالي اثر سببه يسمى الخيال احتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات
غير مقتضي لذلك وهو ان يكون بين تصوريهما مقارنة في الخيال سابق على العطف الاسباب مؤدية الى
ذلك واسبابه اي اسباب المقارنة في الخيال مخلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات تنوعا
ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينهما في خيال وهي في حد ذاتها لا تجمع اصلا وكم من صور لا تغيب
عن خيال مبني في خيال اخر ما لا تجمع قط فلصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم
ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة وحسب
انعقاد الاسباب في اذهان الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوت الحصر ولهذا اشكلت جدليات
ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي
ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي
يدركها الوهم ولا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة
وبعضهم لما لم يقف على ذلك عن ضرورة ولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان وكيف يصح ان يجعلا
من الوهميات واجاب بما بان الجامع كون كل منهما متضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم
وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا
البياض جزئي فمثل هذا جامع ذاكر تضاد نوعه اصناف معنى جزئي والاضافة من التمايل والتضايف وشبه
التمايل والتضاد في انها اذا اضيف الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيف الى الكلي كانت كليات وكيف
يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر

انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني فجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح
فان قلت ما ذكرت من بعد بركلام المفتاح مشعر بانه لكي تصح العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار
متحد من مفرداتها مثل الاتحاد في الجزء او في الحد او في قيد من قيوده وفساده واضح للعطع بامتناع
العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا مصرح بامتناع خفي
ضيق وخافي صبي ونحو الشمس والقمر بادية وهو ارادة الارنب محلة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان
الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فموكول الى ما فصل هذا الكلام
وما بعده وقد صرح فيها بامتناع العطف عند الامتناس المجنبي عنها وان كان الحران محدودين فعلم
منه ان الجامع لم يكن باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد
اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين السببيتين واقام قوله الحاد في التصور مقام قوله الحاد في
تصور مثل الاتحاد في الجزء او في الحد من قيود هما وظهر الفساد في قوله او هو هي لم يكن بين
تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي لم يكن بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو
بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما ولا التقارن انما هو بين نفس الصور بل يريد
تصوريهما معهودين حتى يكون له وجه صحة واما ما قال من انه اراد بالشبه الجملتين والتصور المذكور واقع
في الجملة كما مر اراد السكاكي بعينه فغلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمل على انه سهو منه وقصد
هذا المعترض اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه وباباه قوله في التصور معروفا كما لا يخفى على من له
معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام فان فيه تنبيها على ما ذكرت من سر ايراد هذا الفن والله الموفق
وحسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين
وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك كونهما مشروطتين مثلا اذا اريد تجرد الاخبار من
غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان يقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد
قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وذكر الشارح العلامة انما فصله بقوله كذا لاحتمال كون هما
اسميتين بان يكون زيد مبتدا وقام خبره او ان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما
عليهما معنى لجعل ليزيد اما اسميتين او فعليتين لان قدر احدهما اسمية والاخرى فعلية لغيرا نه كلام في عامة
الشيوع ما كان ينبغي ان يصدر منه عن مثله بل وجه الفصل ان الجزئ كل منهما جاء فعليه وفيه اشارة الى ان الاصل

اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الحالية ايضا والاحصل المناسبة بان
تؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو
زيد قام وعمرو قعد من انه اذا رفع عمرو والجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل
فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير يحذف وفي اكرمت عمرا عنده او في داره واما تركه
سيبويه في المثال فذكر الضمير لان غرضه بحسب جملة اسمه خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال اما بكون
الصفة وقد اعتمدت على علم السماع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين جملة
زيد قام لانها ذات وجهين بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في
الوجهين واحد واختلاف الاعراب باختلاف الاعتبارين وهذا الحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف
هذا الوجه ودقته واذ ذهل عنه الجمهور وخفي على اكثر من يتحول الا ماتع مثل ان يراد في احدهما التجدد
وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله
تعالى انا الذين كفروا ويصدون وقوله ومنهم قائلون او يراد في احدهما الاطلاق
وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمني زيد وان جفاني اكرمه ومنه قوله تعالى وما لنا الا نوكل على الله
ملك والواو لنا ملكا لنفي الامر تذنيب شبه بعقيب باب الفصل والوصل ما يبحث عن الجملة الحالية وكونها
بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتمة لباب الفصل والوصل
وتكميل والحال عارض من عوارض الجملة التقييدية فلا يرد ان الجملة الاسمية على راي لا مضمون لها مطلقا
على راي والحق ان الحال التي ليست بمعنى زيادة وتزول اخرى لتراخي ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا من شرط في
الموكدة كما مضى بعد جملة اسمية لم تحتملها قسما اخر غير الموكدة والمنتقلة ولتسم دائمة او ثابتة جملة
الحال الغير المستقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها ولا يخفى هنا الا على المستهل فتقول اصل
الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لانها بسيطة وهي الاعراب في الاسماء اعني ما جيء به
للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل نحو دال على التعلق المعنوي بينها وبين
عواملها فيكون مغنيا عن تكلف بعلو لخبر الواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الجار والنعت
وقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة تتم الكلام بدونها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر
بالنسبة الى المسند من حيث ان كلا منهما بالحال المعنوي للحال كما منهما بالخبر المعنوي للمسند فانك في قولك جاء

زيد اكبا سبب الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك
عنه بالمجيء ولم تقصد اسناد اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تسند المعنى ابتداء
وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك
تقصد في الحال لصاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل نحو قصد للفعل وبيان الكيفية وقوعه
بخلاف النعت فان المقصود بالذات حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل
او غير مباشر وهذا اجاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات
التي لا استقال فيها نعتا لا حالا او بالجملة كما ان نحو الخير والنعت لا يكونان بدون الواو وكذلك الحال
فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فلجبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح
الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس ثمار واما النعت فكالجملة
الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو ولتوكيد لصوق الصفة بالموصوف في الدلالة على اتصافه
بها اثر سقوطه كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
ويحوذ لك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تنبه بها بالحال على ان لمذهب صاحب المفتاح
ان قوله ولها كتاب حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون منكرة مخصوصة
وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف هو فاصل الحال ان يكون بغير واو لكن خولف هذا الاصل
اذا كان الحال جملة واما حال كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون
الجملة كما يكون مضمون المفرد وانها اي الجملة الواقعة حالا حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان
يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها
لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل بتبع والاحكام التي توصل بها الحال وتجعلها من صلته لتثبت
على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى رابط يربطها بصاحبها
الذي جعلت حالا عنه وذلك بان تضمر الواو وصاحب الربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال
المفردة واخر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو وما لم تسر حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو
اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي

اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع اذ انما من اول الامر
بانها لم تات على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام
وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع
بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية
قد تكون بالواو وقد تكون بالضمير وبكل حال فقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير
صاحبها اولا فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو لتكون
مرتبطة به غير منقطعة ولا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما
بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك
فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا
او مفعولا بعرفا او منكرا مخصصا لا مبتدا او خبرا ولا نكرة محضة وانما تنتقل عن ضمير صاحب
الحال الا خبر المبتدا مو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو
اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وعالم ينسد هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحال عليه الا مجازا وانما نقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لدخول في قوله الجملة الخالية عن الضمير
على المصدرة بالمضارع لانه وان كذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة
في الجملة بان يكون مو قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالي عن
الضمير المذكور فصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد وعمرو يكلم عمرا فانه لا يجوز
ان يكون مو لما وعمرو يكلم عمرا حالا عن زيد لما سياتي من انه يربط بمثله يجب ان يكون بالضمير فقط وقلت
قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الاسمية ومع لا يصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها
لان الغرض من الحال التخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون زمانها مقصد
الخبر الدالة على حصول مضمونه وهو الجزء دون الاسناد قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا
لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا
ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاني زيد وهو ان

يسال

وعدم الثبوت والاثبات تدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح
للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال
وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقته جزء
متعاقبة من اوائل الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده لجاز ان يكون متقارنا لزمان
وقوع مضمون الفعل المعتد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا او قد يكون استقبالا فالمضارع
لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال لما كان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديرا معنى
فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو
في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء نحو قول بعض العرب قمت وأصك وجهه وقوله
اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا قبل على حد وأرهنهم
اي وانا اصك وانا ارهنهم فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد
تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت
وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف
لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا اياها لكن المضارع لمعنى الماضي الاصل قمت
وصككت ونجوت ورهنت عدل من لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها لا يرفض
ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد مر على اللئيم
يسبني بمعنى مرت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا فان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران
جائزان نحو دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فنحو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا
تتبعان بالنصب اي بحذف النون فان الجازم للنفي دون الناهي لبقاء النون الذي هو علامة الرفع فتكون
اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد
النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو وما اشار بقوله ونحو وما لنا
لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما تمنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحسنه ما سبب عليه
انما ساغ وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالة لا على المقارنة لكونه مضارعا وعدم الحصول لكونه
منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول وان جاز ان يدل لا لالزام على حصول ما

تقابل

تقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا بما أولا دون لن
لانها حرف استقبال ومستمر في الجملة الواقعة حالا اخلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك
لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال او ينبغي ان يقيد لفظ يركب في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال
بهذا المعنى عن حال المعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استشعروا تصدير الجملة
الحالية بعلم الاستقبال لما فقد الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما لحق ان
يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو
ما وجوابه ان دخول الواو للدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول ما لك رفع
اقاد وما من ذي يجيء ونؤعدوني وكنت وما يثنيني وعيد ان كان زمامة والجملة الداخلة عليها الواو
في موضع الحال والمعنى ووجدتني غير مثنيني بما لو كيد وغير مبال به ولا يخفى لجعلها ناصة وجعل
الواو مزيدة وكذا لهذا الامر ان عنى دخول الواو والا كتفا بالنصي ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا
او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله اوجاؤكم حصرت صدورهم
بدون الواو وهذا فما هو ناص لفظا واما الماضي معنى وبعض المضارع المنفي بلم او لما فان كلامنا نقلت
معنى المضارع الى الماضي واشار الى المثلة ذلك بقوله وقوله تعالى اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله
تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا وقوله تعالى ام حسبتم ان ندخلوا الجنة ولما يأتكم مثل
الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مع دخول الواو لانه لم يطلع عليه بعد التتبع ويمكن جوازه ثم اشار
الى ان جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول بعد حصول صفة
عن بادرة لكونه فعلا منفردا عن المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا تقارن الحال وهذا اي وعدم دلالته
على المقارنة سر عدم دخول الواو في الماضي المثبت لان قد تقرب الماضي من الحال وقد يتجرد
ههنا الاشكال المذكور ويمكن ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا مقارنة
التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين جاز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وانضم لفظ قد
انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وبدون زمان التكلم فرعا يكون قد في الماضي سببا لعدم تقارنهما
لحصول العامل كما في قولنا جاء زيد وقد ركب فرسه وقد ركب فرسه وغايته ما علم ان الحال في هذا المقام
ان حالية الماضي ولزوم الواو لها لعطف العامل ولفظه قد اعتبر من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم

لوجب الفعل الماضي المثبت بالواو
للفرق بان الفعل

اسبسغوا لفظ الماضي والحالة لما في الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحاليه وقالوا
جاء زيد في السنة الماضيه وقد ركبا مر في اشتراط خلو الجملة الحاليه عن حرف الاستقبال فظهر
ان تصدير الماضي المسبب بلفظ قد لمجرد استحسان لغظي وكثيرا ما تفيد النعل الواقع في زمان المتكلم
بالماضي الواقع قبله بمدة طويله لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء
أصدقته في بزته وقد ثنوت صحابة موسى بعد آيات التسع، وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي يجب ان تكون
الجمله الحاليه ان يكون حصولها في الحال المؤدى بان المتكلم وانما مثبتا بان حقيقته وبهذا يظهر بطلان ما
قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كان زيد ولا يجوز ان يكون حالا الا ان كان الكتابة فانتصب ويجوز
ان يكون حالا اذا كان يتوقع في الكتابه وقد قضى منها جزء الا انه ملتبس بها مستديم لها فلا انقضاء
جزء منها حاصل بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لانصاله بالحال واما الماضي
المعنى فلمجاورته الامر ان مع انتفاء المقارنه والحصول ظاهر لكونه ماضيا معنيا احتاج في تحقق المقارنه
فيه الى زيادة بيان فقال واما المعنى اي اما جواز الاتيان في الماضي المعنى فلدلالة على المقارنه وحصول
اما الاول اي دلالة على المقارنه فلان لما للاستغراق اي لاستيعاب النفي من حين الاسناد الى حين الكلام نحو ندم
زيد لما سنعه الندم اي عدم نفع الندم متصل الحال الكلام وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لاسقاء معلم
على زمان الكلام مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الاسناد وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم
نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدالة عليها
اي على المقارنه عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الاسناد كما في قولنا لم يضرب
زيدا امس لكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فانه وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل
استمراره فاذا قلت ضرب مثلا لم يفد صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب
افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم اردوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان
بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مفيدا لحدوث الاجزاء لم يحقق التناقض لجواز
تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار
الفعل اصعب قابل استمرار الترك وهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي ايجابا دائما
مثل ما زال وما انفك وبحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات
ان استمرار العدم لا يستغرق اي سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده
يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار
العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه استمرار سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم
والمراد ان استمرار العدم لا يستند الى سبب موجود يوجبه والا لم يكن مستغرقا الى انتهاء الوجود
وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان في المعنى الاستمرار
حصل به ظاهر الدلالة على المقارنه وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول
فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجمله فعليه وان كانت اسميه فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو
لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنه لكونها مستمرة لا على حصول مضمونها
لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى فيّ ورجع عوده على بدئه فمن رفع فوه وعوده على
الابتداء اي رجوعه على بدأه اسناده على ان البدء مصدر بمعنى المفعول واردحوها اي والمشهور ايضا
ان دخول الواو وفي مرتبتها اولم دلالتها اي الجمله الاسميه على عدم السبق ظهور الاستئنا
فيها فحسن زيادة رابط نحو ولا يحلق عنه الذام ائم فعلي اي وائم من اهل الفعل والمعرفة اي هم
تعلق بنائه وبينهما من التناوب حتى ذهب كثير من النحاة الى ان مجرد الاسمية عن الواو ضعيف قال
عبد القاهر لم كان المبتدا في الجملة ضمير ذي الحال وجب الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو
يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل
وتنضم اليه في الاتيان وتقدر تقدير المفرد في ان لا تستانف لها الاثبات وهذا امر لم يتسع في نحو جاء زيد
وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعريت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل الموضع كان كمن اعاد
اسمه صريحا فانك لا تجد الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاتيان لان اعادة ذكره
لا تكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا بغير صفة وجعلته لغوا
في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تترك ان تستانف كلاما ولم تتدارك السرعة
اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا يجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فمسلك سبل الشيء
الخارج عن قياسه واصله ضرب من المثل ونوع من التشبيه وذلك ان عمود الشيء الذي يقوم عليه
عوده على بدئه ذاهبا في طريقة الذي جاء منه واما قوله اذا ابتّ بأمر فان نشأله وجدته حاضرا الجد والحزم

فلانه بسبب عدم الخبر قد في المعنى من قولك وحدة حاضرة اى حاضرة عنده الجود والكرم
وتنزيل الشئ منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي
على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه لزوم وجوب الواو في نحو جاني زيد وزيد يسرع
او يسرع وجاز زيد وعمرو يسرع امامه او يسرع اولا في نحو جاني وهو يسرع او يسرع وقال الصفاني
موضع لقرائن اذا قلت جاني زيد السيف على كتفه او خرج الناج عليه كان كلاما ناقصا لا يكاد يستعمل
لانه لم يذكر قولك جاني وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس الناج فيزيد المعنى على اسياق كلام وابتداء
اثناء وانكلم تود جاني كذلك ولكن جاني وهو كذلك وظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن
الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا استعرف كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى يا ايتها
اوهم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على جملة حاليه لها حذف الواو اسيئا لالاجتماع حرفي عطف لان
واو الحال معنى واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح ولما
جاني زيد هو فارس فجيئ به ذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو فانه في موضع الحال اي متعادين بعادة
ابليس وبعاديانه فاوله او نزله منزلة المفرد وهو الخلو اما جاني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب
ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يعضد ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت
جاءني زيد يشرع فهو بمنزلة جاءني مسرعا في انك تشبه مجيئا فيه سرعة ويصل احد المعنى بالاخر ويجعل الكلام
حينئذ واحدا كما كان قولك جاني زيد راكبا واذا قلت جاءني زيد وهو يسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه
على كتفه كان المعنى على الابتداء فانت المجيء ثم استانفت خبرا وابتدات اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال
وهذا صحيح الا ما يوهمه الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها
واو الحال لخروجها عن كونها مجملة بضم الجملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها مع ذلك في الجملة
توسطها ليس من شانها ان يرتبط بعضها بالجملة في نحو جاني زيد يشرع لم يحز الجزاء المستغني عن الفاء
لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على
كتفه لم يحز الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا
كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قوله بسنان اذا نكبوني بلدة او تركوها خرجت مع البازي
على سواد اي لم يعرف قدري اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مثل البازي مصطحبا البازي الذي الوجه

هو ابو بكر الطيور مشتملا على شئ من ظلام الليل غير مسطور لاسناد الصبح مفعولا على سواد اي بقية من
الليل حال تركت فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على
ذي الحال لا مبتدا وسبق ان يقدر هنا خصوصا صاحب الظرف وبعد ان اسم الفاعل ذو النعل اللهم الا ان
يقدر فعلا ما صح قلت قال المصنف لعلها انما اختار تقدير باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال هي المفرد
ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لجهتها بالواو وقليلا كقوله وان امرأ اسرى
اليك ركوبة من الارض توما وتبيداه وتشمل وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير
بجهتها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر كما سبق
يستقيم احتجاد الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب
امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو من الماضي الا ترى انه اخبر بقدره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع
الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون فعلة مقدرة بالماضي
او المضارع وان يكون حالا مفردة تقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو كما
من اجل هذا لم يجز فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة مستغنية والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال
بالصفة نحو جاني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا
قوله وقد يحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على الابتداء يحصل بذلك
الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق وعض عيسى لن يضرني كاعا بني حوالي الاسود
المراد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جعله اسمه وصحت الاضافة مفعول يضرني ولو ادخل
كان عليه لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي على كناني وجوابي حال من عيسى لما في حرف التشبيه
من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن
الرومي والله يتقبل لنا سالما مرددا ان يجيل وتعظم هذه الجملة حال ولو لم تقدر بها قوله سالما لم يحسن
فيها ترك الواو والحال ان معنى الجملة وسالما محوز لئلا يكون من الاحوال المترادفة ومعنى لئلا يكون
مقدرة صاحبها واحدا كما كان في سقيك ههنا ويجوز لئلا يكون من الاحوال المتداخلة ومعنى لئلا يكون
صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله مرددا يجيل حالا من
الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صلح

ناقصا عنه وافيا به والاطناب ليزيكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بقوله عن الاخلال
وهو ليزيكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافيا ببيانه كقوله اى الحارث بن الحلزة اليشكري
والعيش خير في ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن اى من عيش مر عاش كدا اى مكدرا ومتعبا
اى التاعم وفي ظلال العقل يعني ليزاصل مراده ان العيش التاعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق
في ظلال العقل ولفظ غير وافٍ بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد استهر في العرف ليزالعيش المعتدل
اعني العيش التاعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور مطلق العيش في
ظلال النوك كناية عن العيش التاعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم واشار بالطف
وجه الى ليزالعيش في ظلال الجهل والحماقة الا انما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر
التاعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وتنبيه على ذلك لفظ الظلال واحترز بقائدة عن التطويل وبقوله
يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن الابرش بذكر
عدد الزباء بجديلة الابرش وقد ذب الادم لواهشيه والفي اى وجد قوطها لبنا وميتا والكذب
والمين يعني واحد والفائدة في الجمع بينهما التأكيد للتطبيع والاحسان عرقان في باطن الذراعين الصقين
في واهشيه وفي الفي جذمه وفي وقد ذب وقوطها اللذان اى واحترز بقائدة عن الحشو
ايضا وهو الزيادة لا لفائدة حيث يكون الزائد متعينا وهو سمان ان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى
او لا يكون فالحشو المفسد كالذي في قوله اى كلفظ الذي في بيت التلخيص لا فصل فيها اى في الدنيا الشجاعة
والذي فوقها لفتى بولا ارتفاع شعوب مثنى اسم للقبيلة غير منصرف للعلمية والتأنيث واما صرفها للضرورة
ما لعنى انها لا فضيلة في الدنيا الشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما
يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان السخاء اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب
والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن ذلك فضلا وكذا الصابر اذا تيقن زوال الحوادث الشدائد وبقاء
الامر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما يهون على المتأمل الصبر على المكاره
وهذا مثال هذا الحشو في صراويت ممن ان في عمر نوح لحلاف البازل اله فانه اذا تيقن بالخلود سهل عليه بذل المال
لاحياجه اليه دائما فتكون بذاخا افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله وهذا افضل فكل اناكلت
وأطعم اخاك الا الذي يبقى ولا الاكل وما يقال ليزالمراد بالذي بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق

لفظ الذي ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس لاعدم التحرز عن الامور التي من شأنها
الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاولى ما ذكره الامام ابن حجي وهو ليزفي الخلود وتنقل الاحوال
فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس ولا يظهر لبذل المال كثير فضل
وعبر الفصل بقوله اى الحشو الغير المفيد للمعنى كلفظ قبله في قوله ذهير بن ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس
قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد تعالى البصيرته بعيني وسمعه باذني وضربته ملك
ولا اجعل مثل هذا من المشول لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما تعال
في مقام يفتقر الى المالكد كما تقول لمن ملكه معرفة ما كتبه بهذا لعلد كتبه بيمينك هذا واما قوله تعالى
ذلك قولهم بافواههم فحاصله انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يتفوهون به لا معنى له كالالفاظ
المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظة متولد الم ومعناه مولد
في القلب فما لا معقول له متولد الم لاغير ولهذا قال تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم للمساواة
لانها قد تجيء الاصل والمقيس عليه نحو والحق الملك السبي الا باهلة وقوله اى قول النابغة تخاطئك اياقاس
ما ذكر كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى عنه اى البعد عنك واسع اى
ذو سعة وتبعيضه بالليل لانه وصف في حال تخطئه وهو الحق انه لا يفوت المدرج وان تعدى
الهرب فصار الى اعلى الارض لسعة ملكه وطول يده ولانه في جميع الاقاليم مطيعا لاوامره نزد الهاربة
اليه فاوصل كلا المانين غير صحيح لان في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط
فتكون الجاز لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعايته للقواعد النحوية من غير ليزتوقف عليه
تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما تكون تطويلا وبالجملة قول لفظ الاية والبيت
ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج
الى الجزاء والاحتراز بان الحال المقصود سوقها ليزبحرف ونحوه ولم في المقاصر حوه فان معناه لنبين
ولفظه ليسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ليزلا يلتزم على القتل
فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من صور الناس بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم
ولاحد حضر فان قلت ليس في حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف خلل لما سد الظرف مسده او
وجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا صح ان ليس في حذف شيء مما ورد في

به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد دعاية امر لفظي وهو ان حروف الجر لابد ان تتعلق بفعل وفضله
اي يجاز قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عليه امر آخر كلام في هذا المعنى هو قولهم القتل انفى
للقتل بتله حروف أبيا ناطره اي اللبيظا الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في
القصاص حيوة وما ناظره منه هو في القصاص حيوه لان قوله لكم لا مدخل له في المناظره لكونه زائدا على معنى
قولهم القتل انفى للقتل محروف في القصاص حيوة احد عشر اذا عنيت النون والالف ضمنه وحروف القتل انفى
للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظ لا المكتوبة لان الاجزاء انما تتعلق بما يحاذيه دون الكتابة
والشرع على المطلوب الذي هو الحيوة لخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يشبه بيان حيوة
من التعظيم لشانه اي منع القصاص اياهم عما كان عليه من قتل جماعة بواحد فالمعلوم في هذا الجنس
الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او الحيوة عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي
الحيوة الحاصلة للقاتل حين اي الذي يتصدق قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص
من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم من القود واطراده
اي يكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة لخلاف قولهم فان القتل الذي
هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لانا نسلم طلبا ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي
خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه
تكرار من عيوب الكلام لعقول الخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا
بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد الجزء على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة
التكرار بل من جهة رد الجزء على الصدر وهذا لا ثاني في جهان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في
رد الجزء على الصدر ان لا يودي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغناءه اي وباستغناء
قوله ولكم في القصاص حيوة عن قولهم محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من ترك
اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ويرجح ايضا ما فيه من الغرابة
وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا وبسلامته عن قوله الى اسباب اخر خفيفة التي
تتضمن سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه مجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد وبخلوه
عما تشتمل عليه قولهم من النافي بحسب الظاهر وهو ان النفي ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك عبارة محسنة

وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر مثل
في الدار رجل لا يفيد الاختصاص والحذف عطف على الجار الحذف وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف
اما جزء جملة يتغير بالجزء ما لم يذكر في الكلام وتعلقه ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفرد اكان
او جملة مضاف يدل ليس جزء جملة نحو واسال القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول القرشي انا ابن جلا
وطلاع الثنايا اي متى اضع العمامة تعرفوني اي انا ابن رجل طلاع الثنايا اي كثير الصعاب الامور اي
انا ابن رجل جلا اي انكشفت امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة
لا تحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور من او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك
ولكم كما في النعم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ طلا ههنا علم
وحذف النون لانه محل لم يرد في قوله بيتا خوا الى بني يزيد طلا علسا لهم وقد يدل الا لانه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مختصا بالفعل ولا اولى به من اولة زيادة الفعل وتحقيق
ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما هو محكي والا فالعلم المفرد في
الاصل وضع عليه او عند محذوف كان زيد اسم ملك اي اخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كاملة
او غير معيبة وما يودي هذا المعنى يدل عليه وما قبله وبقوله فاردت لزاعيها فانه يدل على الملك كان اعلما حد
الصحيح دون المعيبة او شرط كما مر في اخوات الانشاء او جواب شرط اما المجرد الاختصاص نحو واذا قيل لهم
اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا ليرحمكم وبقوله تعالى وما تاتيهم من اية من ايات ربهم
الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله المجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة
على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف اي لا يذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا
او مكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظم منه للخلاف اذا ذكر وانه يتعين ويتناهى عنده الاذهان
الى المولى اذا قال لعبده والله لئن فعلت ليكن وسكت توا حمت عليه من الظنون المتعرضة للوعيد ما لا يتراءى لو
نص على مؤاخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال الشيخ اذا اتيتني شاما وسكت جالت الافكار بما
لم يجل به لوائي الجواب عنها اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع
كل مذهب ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤوسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او عند الكل عطف على قوله جوابا لشرط

اى والمحذوف عند ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر فى الابواب السابقة وكالمجال
فى الباء الكوسيتين اى منه والمستثنى نحو زيد جانى ليس الا والمضاف اليه نحو ثوبى زيد اى وجبة الاسد ونحو
يا رب مولانا عالم ولجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف
مع حرف العطف نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل قوله
بعده وبعد قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على الما جزء جملة
مسببة عن سبب مذكور نحو انما انى لكى احق الباطل اى تعلم ما تعلم ومنه قول ابى الطيب فى الزمان
بيوته فى شيبته فشرهم وابنائه على الهرم اى ضيانا او سبب مذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فانفجرت ان قدر فضربه فانفجرت فيكون قوله فانفجرت جملة محذوفة هى سبب مذكور وهو قوله اضرب
فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله لنحكم
بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هى شرط لكونه
تعالى فالله هو الولى اى اذا اراد ولايا نحو فالله هو الولى والعادى فى مثل قوله فالله يجزيه بسعيى فاعرفه وتدبر
كلام الكشاف فى تسميته فصيحة انما هى على التقدير الثانى ويجوز ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح
على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور فى مثلها قوله فالوا خراسان اقصى ما يراد بنا
ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرها اى غير المسبب السبب نحو فقم فانك مذنب على ما مر فى قوله
من انه على حذف المبتدا والخبر فى قول من يجعل الخصوص خبر مبتدا محذوف وانا الله من خلقه نحو انا ابشكم
تاويله فارسلون الى يوسف لانه سبب لاتيانه اياه وقال له يا يوسف ومنه
بيت السقط طوى اصوات الدارق المتعالى بغداد وهنا ما لهم رمانى اى طرق فاخذت اعلمها هى لا تسكن
ثم اعاودها وتدافعنى ان قضيت التحب من كثب معاودة مدافعتها والحذف على وجهين ان
لا يقام مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو ان تكذبونا فقد كذبت رسل من قبلكم اى فلا تحزن اصبر
لان تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام
المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى على الحذف المقصود الاظهر
على تعيين ما وقع حذف عليه المبتدا اى تنافيها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال
دون الاعيان ولا بد هنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على انه المحذوف تناولا لان العرض الاظهر من هذه

منها ان يدل قرينة تسامح لان يدل يعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اى
على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجئ على الله تعالى
ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين
العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو وقد ذكر الذى يمشى به فان العقل
دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوعم الانسان على ذات شخص بل انما يلائم على كسبه واما
تعيين المحذوف فانه لتحمل اى تحمله وجه قوله فيه قد شغفها حبا وفى ارادته قوله تودد بها عن
نفسه وفى شانه حتى يشملهما اى الحب والمودة والعادة دلت على انها اى ارادته الوجه المعتبر
لا يلائم صاحبه على فى العادة يتعهره اياه اى ليغفر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر
فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا لهما وحين ان يقدر فى مودته نظرا الى العادة ومنها اى من ادلة تعيين
المحذوف ان السروع مثلا انما يدل على المراد المحذوف وهو الفعل الذى يشرع فيه واما الدال على الحذف فاما
هى من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه
الشروع فى الفعل نحو بسم الله فقد ر ما جعل التسمية مبدا له اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله قرا
والخطاب وعند الشروع فى الطعام او الشرب بسم الله اطعم واشرب وكذا كل فعل شرع فيه ومنها ان يدل
دليل نحو قد نعلم انك ليحزنك الذى يقولون فانا نعلم الكلام بالفعل نعلم الموجب بالفتح والموجب بالكسر اى
لا على ان المحذوف انما هو ان الكلام معنا
ارفاه اذا اصابت ماشيته الارفاء وهى مشية الاعتلاء ما لا يصاح بعد الاعياء يقال ما زلت اسير حتى
بهمة والاخرى مؤخرة وعلما جزء من علم واحد او يتمكن فى الجزء فصل تمكن الطمع الموجب على ان
الشئ اذا ذكر بعض اسمائه بين كان واضح فيها من غير مراء ولا ان يجعل الله العلم به اى بالمعنى وذلك لان الادراك
لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمحبوب يوجب الما فالمجهول اذا لم يحصل له شعور ما فلا الم فى الجهل واذا حصل
له الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتاذت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم على سبيل الا
كملية زال الم الجهل العلم الضرورى بان اللذة عقب الالم اكمل واوفى وكما قالوا ان لذة الوجدان ولذة الخلاص
عن الالم مما يوجى ذلك فى قوله تعالى هل يستوون الا ان يشاء الله فى ظلل من الغمام فانه جعل العذاب بانتهم

من الغمام الذي هو مظنة الرحمة لكون شدة الامر اذا جاء من حيث لا تحتسب كان اعظم كالخير اذا جاء
من حيث لا تحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث تحسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من الغمام المتقطع
لجبها من حيث يطمع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون بحور يا شرح لي صدري يا من اشرح لي
قلب الطالب شرح اسمه اي الطالب بصدري بعد تصويره اي بتيسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح
بعد الابهام لحمل الغير لكون الاغراض المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله
تعالى وعصى ادم ربه ذلك الامر لزيد بن هو الا مقطوع مصحح وقوله واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت
حيث لم تكن قواعد البيت لاضافه وسنه اي من الايضاح بعد الابهام يا نعم على احد القولين اي على قول
من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد كان اطنابا
ابهم فاعل الاول وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار شعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب
ويعم الايجاز والمساواة وهذا بالواقع اصطلاح السكاكي وجه حسنه اي حسن نعم سوغا ذكر من الايضاح
بعد الابهام ايراد الكلام في معرض المعدل نظرا الى الاطناب من وجه حسنه مثل نعم زيد والى الايجاز
من وجه من حذف المبتدا الذي هو صدر الاستيناف وابهام الجمع المتنافيين الايجاز والاطناب
قيل الاجمال والتفصيل والاستدراك الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تظهر في النفس
عند وجدانها تاثرا تفعل تعجب وانما قال ابهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة
وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد
الابهام التوشيع وهو ان يوتى في عجز الكلام مثنى يفسر اسمين بهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم
وشبت فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل وشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم
اولا ثم اوضح لما في سبق ذهن السامع من التوشيع لذة القطر المتدوف وكانه يجعل البصر على المعنى
الواحد ما لمثنى المنشور حين ينيله لذة القطر بعد الذوف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما
بالايضاح بعد الابهام وهو بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو
قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك لتنبيه على حصله اي مزية الخاص حتى كانه ليس
منه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام
بما من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه

بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
اي الوسطى من الصلوة او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط معنى صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه
قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة
يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا والاولى المصابرة بازاء
الضرر ذكر بعده لخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لتكون اطنابا بالاطويلا كالتاكيد الاندادي
في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون قوله كلا ردع ونفسه على انه لا سخي للناظر نفسه لئلا يكون الدنيا
جميع همه وان لا همة بدينه وسوف تعلمون انذار للحاقرا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه
اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره ما كد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان
الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما يقول للمنصح اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة
على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد الترتيب في درج الارتقاء من عز اعتبار التراخي والبعد بين لكل الدرج
ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا كرر الاول بلفظه نحو الله ثم الله وكقوله تعالى وما ادريك ما
يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين من تلك التكرير زيادة التنبيه على ما ينبغي للهمة والايقاظ عن سنة
الغفلة ليتمكن الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم
انما هذه الحيوة الدنيا متاع وان الاخرة هي دار القرار من عمل سيئة فلا يجزى الا مثلها ومن عمل صالحا من ذكر او انثى
وهو مؤمن فاولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب ويا قوم مالي ادعوكم الى النجوة وتدعونني الى النار
تدعونني لاكفر بالله واشرك به ما ليس لي به علم وانا ادعوكم الى العزيز الغفار لا جرم انما تدعوني اليه
ليس له دعوة في الدنيا ولا في الاخرة وان مردنا الى الله وان المسرفين هم اصحاب النار فستذكرون ما اقول لكم
وافوض امري الى الله ان الله بصير بالعباد فوقاه الله سيات ما مكروا وحاق بال فرعون سوء العذاب النار يعرضون
عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة ادخلوا ال فرعون اشد العذاب وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى لكن الله يشهد
بما انزل اليك انزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيدا ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله قد ضلوا
ضلالا بعيدا ان الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقا الا طريق جهنم خالدين فيها ابدا
وكان ذلك على الله يسيرا ومنه اي من التكرير بعده عن الثقل الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها او اخصل في تفسيره
فيصل بوجيز البيت ما قبله بسبب رد العجز على الصدر او نحوها اي زيادة المعنى في قولها
صحبي ما اخو الصبابة من يكتدي اي يكتدي الصبابة بمعنى على اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها كانه علم راس
بالمقصود وهو تشبيه بما هو مركوز في الاذهان به لكنها اتت بقولها في راسه نار ليغال الا وزيادة للمبالغة وتحقيق

أي ولعشق السنه في قوله اي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حولي خباؤنا اي خبأ منا
والخلية الجزع الذي لم يثقب ثقبت سته عيون الوحش بالجزع وهو بالنخ الجزع اليماني الذي فيه سواد
وبياض تشبه به عيون الوحش لكنه اتى بهو لم يثقب نخالا ومحققا للشبه لان الجزع اذا كان
غير مثقوب كان اشبه بالعيون حال الاصحى الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونها كلها سواد فاذا
ماتا بدا بياضها واما شبهها بالجزع وفيه بياض بعد ما يثقب والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا
كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت
مسايرتهم في المفاوز حتى اكلت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط
فيشقيا الكاس من فم شمل خائم من المدلم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم
من الدر وكان الكاس غالبا مما تكرع فيه كل احد من المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه
لم يقبله ملك مقرب فكيف غيره فعلى هذا الحصر الافعال الاشعر وقيل لا يحتص الاشعر بل يختم الكلام
بما يفيد نكتة تم المعنى بدونها وقيل لازائد بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا
وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون تم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث
على الاتباع وترغيب في الرسل اي الخاسرون منهم شامتون بنا ام في نياكم وتنحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا
والاخرة واما التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة
التعقيب التذييل لهم من الايغال من جهة ان يكون في ضمن الكلام وغرضه لكن الايغال
قد يكون لغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل منه ما ليس بمخرج مخرج المثل ما لم يستقل بافادة
المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه
المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واجيز به عن الوجه الاخر وقوله
تعالى الجزاء عام لكل مكافاة تستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلا استعمل في معنى
المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا معنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور لمعنى نعاقب فعلى هذا
يكون من الضرب الثاني لا مستقلا بافادة المراد ومنه ما خرج مخرج المثل ما لم تكن الجملة الثانية حكما كليا
منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال ومنه الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون

كل نفس

كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت
من الضرب الثاني وكل منهما مستقل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا يشعر
على ان هذا تقسيم للمذيل مطلقا نعم قد علم انه سيقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم قسمة
اخرى الى قسمين اخرين ولو اوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم الضرب الثاني كما توهمه بعضهم فاحتاج الى الاشارة بعض
من لم يثقبه بالنسبة فالمذيل الذي لحقه يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق
كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق به وهو الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة
الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال عن اخا المعرف بلام الجنس الواقع في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في لست
وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا نعم ولا تلم يدل على استيفاء مودته اخ حال كونك
ممن لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تغير وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال
المرضي الخصال وصدر البيت يدل بمفهومه على نفي الكمال من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير
لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما ما لتاكيد ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس
هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقي عن الهام خلاف المقصود وهو ان يوتى في كلام بوهم خلاف
المقصود مما يدفعه اي يوتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون
في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها صوب
غير مفسد للديار وهو حال من فاعل اسقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر وقوعه في الربيع
وديمة هتى اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط
قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى تسوفانا ابله بقوم تجهلون وكجهيونة اذلة على المؤمنين
اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل الاحتراس
بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولما عدى الذل بعلى
لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه الذلك والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى
للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وتعاضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا البيت قول
بعض من سعد العشيرة حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم
لاوهم ان ذلك من عجزه فاذا الوهم ما زحله اعاهو وقد يبين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند العدو

والا لم يكن ذنبا واما المصراع الثانى فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله
ومعناه عز حليم حين لا يكون الحلم ذنبا لاهله فان عز لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين
العدو ولا محالة فيكون هذا تذييلا لما اكد المفهوم لا مكملا كما زعم بعض الناس وفيه بطر آما لا نسلم
ان عز لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو وجواز ان يكون غضبه مما لا هابة لا يعبأ به
والذى يحط بالبال ان معنى البيت لطيف اذ وقع مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثانى تكميل و
ذلك لان كونه حليما فى حال الحسن فيه الحلم يوهم انه فى تلك الحالة ليس مهيبا لما به من الطيش وطلاقة
الوجه وعدم اثار الغضب المهابة فنفى ذلك الوهم بتوسيع الحلم فى عين العدو ومهيب يعنى ان مع الحلم
فى تلك الحالة التى يحسن فيها الحلم حسن هيبته العدو ولعل مهابته فى صدره فكيف فى غير تلك الحالة واما
بالتفهيم وهو ان يوتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لكنه كالمعنى لغيره نحو وتطوى المعلم على حبه
اى وجه وهو ان يكون الضمير فى حبه للطعام اى يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير
لله اى يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون من هذا القبيل لانه لا يرد ما اصل المراد وكتقليل المدة فى قوله
تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا اذ ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة
وانه اسرى فى بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يوتى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لكنه سيوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما
يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد بالاتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول او تاكيدا له او
بدلا منه كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه
بتقدير الفعل وقعت فى اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والمكنة فيه تنزيه
الله وتقديسه عما نسبوه اليه والداعى فى قوله اى وكالداعى فى قول عوف بن محلم الشيبانى يشكو ابنى سوء
وضعفه ان الثلاثة امثالى فداء لبعض اللئام كما ان يبال يرحم كلامه اذا فسره بلسان احد الترجمان
فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية لتسلط عاطفة ولا حالية ذكره بعض
النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى واخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب
لان الاهل اتاها والحادث محتمة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن
لها معنى ومثله ما ذكر فى قوله والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض من قول ابى وضعتها

انثى وقوله انى سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والنوع وقد اشار اليه صاحب
الكشاف حيث ذكر فى قوله الحمد لله الحمد للمجد بعده وانتم طالمون ان قوله وانتم طالمون حال اى عديم المجد
وانتم واضعون العبادة غير موضعها او اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه فى قوله اى وكالتنبيه
فى قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا ان فى المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف
يعنى ان المقدور آت البتة وان وقع فيه تاخير وفى هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه
جملة محتملة لان تكون اعتراضية وان تكون فاعلا لفعل محذوف اى ظهر علم المرء ينفعه والفاء اعتراضية
وما جاء اى ومن الاعتراض الذى وقع بين كلامين هو الواقع بينهما كثيرا كما ان الواقع هو بينهما اكثر من جمله قوله تعالى ما توهن من حبث
امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
اعتراضية بالكثير من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله ان قوله نساؤكم حرث لكم بيان
لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعنى ان المانى الذى امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلى من الاتيان
طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث تاتى هذا الغرض فالنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما
امر وبه والتنفير عما نهى عنه وترك الاعتراض لخصوص ما ذكر من زيادة التاكيد فى امر على ما تقول
تعالى وصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين ان اشكر لى ولوالديك فقوله ان اشكر
لى بيان لوصينا وقوله حملته امه اعتراض بينهما للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكير الحمل العظام منها مفردا
ومنها المطابقة والاستعطاف فى قول ابى الطيب وحبوق قلبى لو درايت بهيبة يا حبق واثبت فيه جحفلا
فقوله يا حبق اعتراض للمطابقة مع الجحفل والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما فى قول الشاعر
فلا هجرة بيدو وفى الياس راحة ولا وصلة تصفو لنا فنكاريه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فذكر
سببه بان فى الياس راحة وقال قوم وقد يكون النكتة فيه اى فى الاعتراض عود ما ذكر مما سوى دفع الايهام
بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعنى ان التاليس ما ذكر من ان النكتة فى الاعتراض
قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض اخر جمله لا يليها جمله متصلة
بها بان لا يليها جمله اصلا فيكون الاعتراض فى اخر الكلام او يليها جمله غير متصلة بها معنى وهذا صرح به فى موضع
من الكشاف فالاعتراض عندهم اعم ان يوتى فى اثناء الكلام او فى اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجمله
او اكثر لا محل لها من الاعراب لكنه لا يتم لما الغوا الاولين الا فى جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان

لا يليها جملة متصلة بها فيعمى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب كما له فيشمل الاعتراض لهذا التفسير
الثاني لبعض صور التكميل وهو ان يكون الجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما ماث منا
سيد في فوائه ولا طل حيث كان يقتل فان المصراع الثاني يكمل لانه لما وصف قومه بتمول القتل
سيد في فوائه ولا طل حيث كان يقتل فان المصراع الثاني يكمل لانه لما وصف قومه بتمول القتل
اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فاتى بهذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه هضا دال على ان
الجملة في المثال الاول لا يجوز ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به كلامه لجواز ان يكون جملة ذات
محل من الاعراب تحقيقية جملة اخرى مستقلة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او بيانا كذا ذكره ويكون الغرض منها
تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتبر في هذا الاشتراط على الاشمله والاعتراض لهذا التفسير سابق
التتميم لانه انما يكون فضلة والفضلة لا بد لها من اعراب وجوز الفرقة الناجية من القائلين
بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام لم يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم لم يتوقف في اثنا
الكلام او بين كلامين متصلين معنى لجلاء او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض لهذا التفسير بعض صور التتميم و
بعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا
ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقه يشترط في الاعتراض لم يكون في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فحينئذ يشمل التتميم ما كان واقعا في اثناء الموقعين اي
في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة
كان او اقل من جملة او اكثر فعنده احتمال الا انه اما ان يشترط في الاعتراض عنده هو الا لم يشترط لا يكون له محل من الاعراب
او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح لجواز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل
شيئا من التتميم اصلا لانه اما ان يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فالحاجة الى قوله ولا محل
له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم
الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عنده هو او ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان
او اقل من جملة او اكثر فهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كالمه لا حاجة عن خبط
واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى
الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو حشي بين ذكرهم ذكر ايمانهم لاشكل
ربهم فالحاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان

وانما

وانما يتعلق به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما
سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الاشكال اورد هما المصنف في هذا المقام قولهم راسه بعيني وقوله تعالى
يقولون بافواههم وتحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد قالوا فيه بفضلة لكنه مبني التاكيد
والدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون مرجعه عن علم في القلب ومنها قوله تلك عشرة
كاملة بعد قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو تجيء
للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا
وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى
اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اختصر لم يزل قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى
الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من صيل
التكميل لان الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبارهما وكونه مقتصرا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار نفس حروفه وكلماته بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقول
اي قول ابي تمام يصيبك اي بعض عن بدنيا اذا عن اي ظهر سود اي سيادة وتمامه ولو ورثت في
دنيي عذراء ناهد الثدي لها هيبة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله
اي كقول الشاعر الآخر وانت بما عاينت لي جار الغوي اذا كان الغواة وجار الغفر المداد الغفر مسببه
اعني الدواة وبالغفر المحبة يعني لزم السيادة مع التعب المستفاد اخذا اليه من الدواة والدعة ردوها
يصفه بالميل الى المعالي وضراع اي تمام الجار بالنسبة الى هذا البيت لمساواته لاصل المعنى مع قلة حروفه
والبيت اطنابا بالنسبة اليه وقيل هذا الاتجاز لجواز ان يكون الجار بالنسبة الى البيت لمساواته و ان يكون مساواة و
ان لا يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب وبقرينة اي من هذا القبيل قوله تعالى الا يسالون الناس الحافا وهم
يسالون قول الحماسي ونشكر ان يسئلنا على الناس قولهم ولا يكذبون القول حين نقول اي نعتني ما نريد
تغييره من قول غيرنا واصلا لنحسن على الاعتراض علينا اعتمادا لهوانا واقتدائا بحسنا يتصدون باسمهم
ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رايهم فالاية الاجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يعقوب لانه ما
في الاية

لشمل كل فعل والتنبيه على ان الفعل لو كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم ثم علم المعاني يعين الله
وحسن توفيقه وبحمده على جزيل نواله ونفضله على النبي محمد واله ونسأله التوصل واتمام القسمين الاخرين

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه حرزا من علم اللغة ومحتاجا
اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى بطرق مختلفة الواضح
في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية من اصول وقواعد
المعلوم على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس المقتدر على القواعد اي لادراكها او الاعتقاد لها على
ما يتوهمه اراد بما المعنى الموضوع على ما ذكره العوم بما يدل عليه الكلام الذي هو في مطابقة
لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب بالدلالة العقلية ما سياتي والمعنى ان علم البيان ملكة
او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى ولعله يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح
دلالة عليه من بعض فلو عرف احد لسن له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن
عالما بعلم البيان ويقتدر المعنى بالموضوع للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة
على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء ويقتدر الاحتراز بان يكون في وضوح
الدلالة للاستعارة بانه لو اورد المعنى في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل
ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة
خفاؤها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه وهو احترازا خلا ما في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة
وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الموضوع يخرج ملكة الاقتدار على
التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على انه لا خلاف في
الوضوح مما ياباه العوم في الدلالات الوضعية كما سياتي ثم لا خفى لزيادة علم البيان على ما ذكرهما
اولى من تعريفه بايراد المعنى الواضح كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني ما استعمل التعريف على ذكر
الدلالة ولم يكن كل دلالة لتحمل الوضوح والخفاء وحد يستتم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود فيها والدلالة
هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا
فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الالفاظ على الموضوع لها

على المنار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون
للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل
فيها او لا والاولى هي التي سماها العوم وضعية وهي التي ستقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية
اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع نحو دلالة اخ على الوجع او بحسب ما وضع اللافظ بعضهم اللفظ
بذلك عند عروض الوجع له فلا يكون نحو دلالة العقلية لصوته كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ والمقصود بالمطابقة التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعة والعقلية
لاخلافهما باختلاف الطباع والافهام والمصنف ترك القيد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم
لوضعية ستغنيك عن ذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم
واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع واراد وا بالوضع وضع
ذلك اللفظ في اصله لا وضعه لذلك المعنى ليلا يخرج عنه البين والالتزام واعترض بان الدلالة صفة
اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الماهية فهو صفة السامع وان كان من المبني
للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى في الرسم
الدالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ
فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او افهام المتكلم اللفظ موضوعا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
عادة سواء في ذلك رسم الدلالة منعه يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او
افهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بواسطة مثل ان يقال فهم منه المعنى الاولى الطبيعة وعلى اللفظ
باعتبار افهام المعنى منه كانه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك
فمعنى دلالة اللفظ ان يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق و
على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان وهو خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى تعيينية الدلالة على
ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الواضع و
تسمى كذلك اخيرا اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة عليها انما هي من جهة ان العقل يحكم بان
حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون
يسمون الدلالة وضعية معنى ان للوضع مدخلا فيها وبحصول العقلية ما تقابل الوضعية والطبعية كما ذكرنا

وينحصر الاول في المطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثاني بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع
له والثالث بالالتزام للكون الخارج لازما للموضوع له فان صح اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل
واريد به الكل او اعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها
ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع
له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم اذا اريد به الملزوم واعتبر
دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا
اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام
وح ينتقض تعريف كل واحد من الثلاث بعضها ببعض فالحق ان لم يقصد بتعريف الدلالات حتى يلزم
في رعاية التعرد وانما قصد التعميم على وجه يستحسن التعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على
وضوحه وشهرته فيما بين القوم ويقال المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع
له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه
خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ طما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة
اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع وان اللفظ ان اطلق واريد به معنى فهم منه ذلك المعنى فهو دال
عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يريد به المعنى الآخر ولو اراد ايضا لم يكن ذلك الارادة
على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فالفظ ابدا لا يدل الا على معنى
واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزء ضمنا والا فالتزام وفيه نظر لان
كون الدلالة وضعية لا تقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ و
كنا عالمين بالوضع ننتقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ونعني بالدلالة سوى هذا فان قيل يكون
الدلالة موقوفة على الارادة تامل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن هم
الخزء من الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم كما في المجازات
صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالة
لامتناع ان يراد لفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة
سلمنا جميع ذلك لكنهما لا ينافيان المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء

لا يظهر انها مطابقة تمام بعض ما فيها احدث بصدد عدم تعريف الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظاهر
ان المعتبر الحيثية لا بدمنه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه
اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل
في القرائن والانكار بسبب الخارج الى الموضوع له لكنه بسبب الخارج جيا ما يلزم فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون
تحكما بلا مرجح ولو لاعتماد المحاط بعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني بسبب اعتماد
المحاط بسبب عرف عام لان المفهوم من اطلاق العرف وغيره كالشرع واصطلاح ارباب الصناعات
وغيرذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالحاق في اشتراط اللزوم الذهني
ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى
خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاطراف
مرادا باللزوم الذهني لم لا يكون مدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك
وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا
التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما تاتي فيه الوضوح والخفاء والا يراد المذكور اي ايراد المعنى
الواحد بطرق محللة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقة لان السامع ان كان عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل
واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا سمعنا لفظة يشبه الورد فالسامع ان
كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يوردي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة
اوضح من دلالة قولنا هذه يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا تمام كل كلمة منها ما يراد فهما فالسامع ان كان
عالما بوضعها لذلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت
وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا واما قولنا والا لم يكن كل واحد
منها دالا دون ان يتوقف لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا ما يعلم بوضع الالفاظ انه
عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من
ان لا يكون عالما بوضع شئ فلا يكون شئ منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا
دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا فكيف يتم ان يكون بعض منها دالا فليتامل وايا ما كان

لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف
على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم
بالوضع يوقف المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقد يرد
منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال
بل في ذلك الزمان السابق وان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من
بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحسب لحضور معانيها في العقل بادى النظر
لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها بكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر وسوابقه اطول
وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقة من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر
ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس في المعاني على العقل فالجواب انا المراد
بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة اللازم كذلك لانها من
حيث انها دلالة اللازم قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة
المفتقرة الى الوسائط لخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع
قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقة في العقل وبطوءه انما هو من جهة
سرعة تذكر السامع للوضع وبطوءه وهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وسائر العقبة اى
والايراد المذكور تتاتى بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اى مراتب افهام الاحوال
للكل في المضمن لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام انما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم
متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فتكون اوضح لزومه فيمكن تاديته ذلك المعنى
الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد
ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه لبعض فيمكن تاديته ذلك اللازم بسلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه
في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام ههنا ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى
في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا وسط او بوسط او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم منها عقليا
او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا سلما معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل
كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومعزول الفصيل فيمكن باديته هذا المعنى بسلك العبارات التي بعضها اوضح

دلالة التضمن بعض واما في المضمن وبيانه انه كما جاز ان يكون المعنى جزء من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة
الشيء الاول ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا
دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت
عليه فان قيل سبق ان كون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان ولا
هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن العموم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى
المضمن انما يستقل الذهن من الوضع له فكانه ينشأ ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم
الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الحبش عالم بالحال
ومعنى النوع بالبال ولم يراع الشبه بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان لم يخطر النوع
بالبال لا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت وسيوان المراد بالمعنى الواحد ما يعود به الكلام
المطابق للمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التاديه بالعبارات المختلفة انما هو
في المعاني الافرادية قلت سنمد المعنى الواحد عما ذكرته لا بد منه ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان
لان المجاز المفرد بانواعه وبوس معظم مباحث البيان وكثير من مسائل الكناية انما هي في المعاني الافرادية
لكنا ساعدنا القوم في العقد سوان كون الكلام اوضح دلالة على بعض التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان
بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فانا عبرنا عن معنى تركيبي بتركيب
بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تاديه للمعنى الواحد التركيبي بطرق
مختلفة في الوضوح هذا غاية ما يتيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به
اللازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني ان اللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في المضمن او خارجا عنه كما
في الالتزام انما سمي بذلك على عدم ارادة اى لارادة ما وضع له فمجاز ولا اى وان لم يدل قرينة على عدم ارادة
ما وضع له فكناية وهذا يسوي على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الكناية في المجاز والكناية كليهما انما هو من
الملزوم الى اللازم واما ذكره السكاكي من ان معنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا
دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو دلالة على لازم المسمى على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام
يدل على انه لا واسطة في المجاز بين المذكور والمراد وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقيم
المجاز عليها اى على الكناية بان يحمله من حملها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة
الملزوم

بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والحق تقدم على الكل بالطبع اى الحق
اليه الكل فى الوجود مع انه لبس بعله للكل فتدبر وفى الوضع ايضا للواضع الوضع الطبع ثم منه اى من المجاز
ما ابتنى على التشبيه وهو الاستعارة التى كان اصلها التشبيه وذكر المشبه به واريد به المشبه فصاد
استعارة فتعين المعوض له اى للمشبه قبل التعرض للمجاز الذى احد اقسامه الاستعارة لابتنائها
عليه فاما تعرض المقصود من علم البيان فى قوله المشبه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر
التشبيه فى علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
قلت لانه لكثرة مباحثه وجموم فوائده اذ ينفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة ويستحق ان
يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام فى شرح مورده علم البيان على ما اخترعه السكاكى اما تخيير بما فيه من
الاضطراب والاختلاف لم يزل علم البيان علما يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه
المباحث من غير التفات الى الاحكام التى وردها فى صدر هذا الفن التشبيه اى هذا الجزء المشتمل
الذى يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان البحث عن مطلق التشبيه
اعنى التشبيه بالمعنى اللغوى اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اى مطلق التشبيه سواء كان على وجه
الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او عن ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير ليعود
الى المذكور المخصوص واللام فى التشبيه الاول للعهد وفى الثانى للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت نكرة
الاول فليس على اطلاقه يعنى ليس معنى التشبيه فى اللغة الدلالة هو مصدر دل كذا فلانا على كذا اذا
هديته له يعنى يوان يدل على مشاركة امر لآخر فى معنى فالامر الاول هو المشبه والثانى هو المشبه به والمعنى
هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا زيد عمرا وجانى زيد عمرو وما اشبه ذلك
والمراد هنا ما لم يكن اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه فى علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى
بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا فى الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو اظفار
المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيت منه اسدا على ما سيجى فى علم البديع فان
فى هذه الثلاثة الدالة على مشاركة امر لآخر فى معنى مع ان شأنها ان لا يسمى تشبيها فى الاصطلاح خلافا للصاحب
المفتاح فى التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بزيدا اسدا ولقيت منه اسدا من فصيل التشبيه فمعنى التشبيه فى الاصطلاح
عند المصنف هو الدلالة على مشاركة لآخر لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد

وسمى زيدا ذئبا قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيدا عمرا وجانى زيد عمرو وانما
قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية معنى بنار الاظفار للمنية فى المثال
المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة لامر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار معناها الحقيقى على ما سيجى
لنرشا الله تعالى وذكر فيه اى فى التشبيه الاصطلاحى ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر اداة التشبيه
نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لتمام قرينه وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف منه
اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه
فالاول نحو قولنا زيد اسد والثانى نحو قوله تعالى صم بكم عمى بحذف المبتدا اى هم صم فان المحققين على انه يسمى
تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام
خلوا عنه صالحا لان يراد به المعول عنه والمعول اليه لولا دلالة الحال او مجرى الكلام وتجىء لهذا زيادة
تحقيق وتفصيل فى اخر بحث التشبيه لنرشا الله تعالى والمراد هنا فى بيان اركانه اى اركان هذا الجزء المعقد انما نبحث عن
اركان التشبيه المصطلح فهى اربعة طرفاه يعنى المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفى الغرض منه اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ما خوذة فى تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر
لامر فى معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه فى الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على
المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد فى الشجاعة طرفاه المحسان قدم الحس عن طرفيه لاصالتهما
لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة الدالة لبيان التشبيه والان ذكر احد الطرفين واحد التشبيه بخلاف
الوجه والاداة فان الطرفان اعنى المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالجلد الورد فى المبصرات والصوت
الضعيف الخفى فى المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذى لا يسمع الا عن قرب لكن لم يبلغ حد
الهمس وهو الصوت الذى اخفى حتى كاد لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهى ريح الفم والطعوم فى المشمومات
والريح الخز فى المذوقات والجلد الماء والحرير فى الملموسات وهذا كله ما فيه نوع تسامح الا فى الضعيف الصوت
والهمس فى النكهة وذلك لانا لم ندرك الا بعض تلك الامور مثلا انما يدرك من الجلد والورد ريا لتم رائحة الخمر وبا لذوق طعم
الورد والخز وبالمس ملامسة الجلد الماء والحرير وليتها لا تنس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استمر
فى العرف نحو قولهم ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخز ولمست الحرير وعقليان عطف على قوله المحسان
كالعلم والجهل ووجه الشبه بينهما كونهما جهتى ادراك على ما سيجى تحقيقه او محتملان بان يكون المشبه عقليا و

حيا او على العكس فالاول كالنبات والثاني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه
والسبع حسي والثاني مثل الخبز وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو
كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان نسبته المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم
العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك صار من فقد حسا فقد علما يعني المستفاد من ذلك العلم
للحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز
فلذلك لو حاول المحاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك
كالخلق فلا يرتضي الطبع كل ذلك من التعويل واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان
تقدير المعقول محسوسا وجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيقع التشبيه حينئذ لما كان من المشبه
والمشبه به ما لا يدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخيالية والوهمية والوجدانيات
اراد ان يضطها في الحسي والعقلي بتقليل الاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت
الاقسام واذا قل الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تقسيم الحسي والعقلي بقوله والمدرك بالحس
اي ليس قوة ايا او مادة دخل في الحسي بالحال وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك
بالحس كالمشبه به في قوله وكان ترجمته بالفارسية يعني ما يدرك بالحس كالمشبه به في قوله وكان ترجمته بالفارسية
احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى الثمام لانه حمي ادمنا كثير فيها ذلك اذا انتصب اي مال الى السفل
من صاب المطر اذا نزل وتسعدا اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية يا خوت تشرف على ما يجاورها من
رجد فان الاعلام الماوية المنشورة على الرياح الزمرد حرره مما لا يدرك الحس الا ان الحس انما يدرك ما هو
موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادة التي تركب يونها كالاعلام والياقوت
والرياح والزمرد كل منها محسوس بالبصر والمعقول ما عند ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون حسيا ولا مادة
مدركا بما عدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف
الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه يحتذي حذوها
لانه يدركها وهذا القيد يخرج عن العقلي كالوهمي اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي
مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يعني ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في حب ليلى والحال ان مضاجعي

وملاذي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال يعني ان السيف اذا حدد ووصف
النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها محلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها
مع انها لو ادركها لم يدرك الا الحس البصر ومما لحق التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالي الصور
المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق
تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تادت الى الخيال من الحس المشترك
اذ لم يقع لها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لا نهاية
ليست مما لا يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم يدرك الا بها وليست ايضا مما يحتمل لصداقة زيد
وعداوة عمرو بل المحتمل في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانه تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان وراسان او لا راس
له ومنها ما يسمى واعية او حافظة وليس عملها ضبط ما ليس يحس الى ان تستعملها على اي نظام تريد بواسطة
القوة الوهمية وهذا الاعتبار يسمى متخيلة او بواسطة العقل وهذا الاعتبار يسمى مفكرة فالمراد
بالخيالي هو المعدوم الذي دلكته المخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المخيلة
من غير نسبتها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاحدثت المخيلة في تصورها بصورة السبع واختراع
ناب لها كالسبع ومما يدرك بالوجدان اي وجد ايضا في العقلي مما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات
كاللذة والالم الجسمانيين فانهم المفهوم من اطلاقها بخلاف اللذة والالم العقليين فانها ليسا من الوجدانيات بل
من العمليات الصرفة كالعلم والجهل وبحسب ذلك اي بحسب ادراك وعدمه قيل لما هو عند المدرك كمال وخير وحق
هو كذلك والالم ادراك قبيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي
كادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو حاضر عندها وكمال بكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين و
الباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن الشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة حتى ترجوه وكذلك
البواقي وهذه مسندة الى الحس واما العقلي فلاستدراك القوة العاقلة كالاعتبار ادراكها الوجدان اليقيني
والعلم بذلك هذا الكمال وتلذذه وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من
الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن
الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عد المدرك باحدى الحواس

الظاهرة وليس من العقليات الصرفة لكونها من الجزئيات المستفيدة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالوجدان
الباطنة كالشبع والجوع والنوم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ومن جملة ما يشتركان فيه اي وجه
التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والاول يريد والاجود في مثل هذا الكلام
يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مما ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى
الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك
شيئين في وصف بوصف او وصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالخصوص
الوجود ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التحصيل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه التشبيه في قول
الناعي النوح وكان النجم يهدي نجمها جمع دجية وهي الظلمة والضمير للدالي او للنجوم شبه الليل بسبب
ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت مواطئة الجملة من حصول الشيء مشرقة
بيضاء حواشيها مظلم اسود فمن اي لان الهيئة عبر بوجوده في التشبيه دلالة على تواطؤ التحصيل وذلك اي
سار وجوده في المشبه به على طريق التحصيل انه الضمير للشان فالبدعة وكل ما هو جهل يجعل احدهما
كالليل في الظلمة فلا تقدر الطرف الا بان يتصور الليل بكونه على اشد ما يكون من البدعة والجهل هذا اي
الظلمة وقوله شبهت جواب لما ولزم من عكس التشبيه عكس المشبه وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل
البدعة والجهل كالنور يقابل الظلمة وضاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور
حتى يحمل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم كما له ما ضاء واشراق نحو انتظم الكلام بالصفة المشبهة
خلاف ذلك اي وقد يحمل ان الثاني اي البدعة وكل ما هو جهل كما له سواد وظلام كقولك شاعد سواد الليل فيه
ضاء اي سد يحمل ان الثاني اي ما له ما ضاء واشراق والاول كما له سواد صار سنة النجوم من الدجى
السنن لان ابتداع كتشبيهها اي مثل السنة النجوم سيما اي اشبه سواد الشباب اي اسنده في اسوده فمن
سواد محقق بالهمزة اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة من ائتلق الشيء اذا تلالا فمن اي فيما سواده
بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم من الدجى والسنن من الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض
من شيء ذي سواد على طريق التاويل وهو تحصيل ما ليس بمتلون متلونا وعلم ان قوله سنن لاح بيني ابتداع من
باب الغلبة اي بيني لاجتماع الابتداع كان الطفيف فيه مكان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من
بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه الشبه من المشبه والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه الشبه في قول القائل

النحو في الكلام كالملح في الطعام كونه تعليلا صحيحا والكثرة مفسدة لان هذا المعنى مما لا يستريب فيه ذو مسكة في
ان النحو لاجل العلة والكثرة لانه اذا كان من حكم رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فاذا وجد ذلك
في الكلام فقد حصل النحو فيه واستغنى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد
ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لو توغه في غمياء وهجوم الوحشة عليه
كما يوجب الكلام الفاسد خلاف الملح فانه تحتمل العلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح
منه او اقل او اكثر فان الملح في حد نفسه قد يكون استعمالها مصلحا او مما لها مفسدا والمعنى ان الكلام
لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب
الخاص كما لا يجدي الطعام والاحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه
الشبه كون العلل مصلحا او الكثرة مفسدا فكانه اراد بالكثرة التي استعمال الوجوه الغريبة والاعراب
الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه الشبه امر خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين
وذلك بان يكون تمام ماهيتها النوعية اجزاء مشتركا منها ومن ماهية اخرى او تمامي ماهيتها عرضا
كما في تشبيه نوع ما عرض في نوعها او جنسها او فصلها كما قيل في هذا البيت العبص مثل ذلك في كونه كريما سامحا
او نوبا او من القطن وضاح عرض حقيقة الطرفين والاحوال يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة
اي هيئة متمكنة في الذات مقررة فيها والصفة الحقيقية اما حقيقية اي حدركة بالحس كالبياض
والحمرة اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تلاقيان
وتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدارة او
نهايتين كشكل نصف الدارة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل
قار الذات وعني بالكم عرضا يقبل القسمة لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يكون في عند واحد
احدود من العدد ويكونه قار الذات ليخرج نحو الزمان والحركة فانه احترز عن الزمان والمقدار جسم
تعليمي وهو اتصل القابل للقسمة في الطول والعرض والعمق وسطح اتصل فيها في الطول والعرض وخط اتصل فيها في الطول
فقط وطرف والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر عنى بها عبارة عن مجموع
الحصولين وهذا معنى الحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل
المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض

النسبيه والكيفه لا تنقضى لذاتها قسمة ولا نسبه وكذا ارادة المقادير لوصافها من الطول والقصر
والتوسط بينهما والحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما وما يتصل بها اى بالمذكورات
كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى عبارة عن مجموع الشكل واللون
وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والاحدداب والتقعر
الداخله تحت الشكل وغير ذلك واما السمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة مرتبة فى العصب المفروش
على سطح باطن الصماخ من شأنها ان يدرك الاصوات من الاصوات الصفيره والقوية التى من شأنها
والنقيله والتى بين بين والصوت حاصل من التموج المعلول للقرع الذى هو اسباب عنيفة كالقلع الذى
هو بين عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها
تختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف فى صلابة المقروع او ملاسته كما فى اوتار الاعانى الممتدة او فى قصر
المعدل او ضيقه او شدة النوابه كما فى المزامير المثنوية تختلف حدة وثقلا واما الذوق فهى قوة
منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة
والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او ما شاكلها قوة مرتبة فى زايدتى
مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة
الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة ومنتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى مايشابهها
كرائحة الخلاوة او الياسمين وهى قوة سارية فى البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هى اوائل الملموسات التى بها يتفاعل الاجسام العضوية وينفعل
بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاولیان منها معلولان لان الحرارة كيفية من شأنها ان تؤلف
المختلفات وتجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها ان تؤلف المتشاكلات وتجمع المختلفات والاخريان
انفعاليان لان الرطوبة كيفية يسهل بها التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية يتعسر بها صورة
ذلك والخشونة هى كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة هى كيفية
تحصل عن استواء وضع الاجزاء والثقل هى كيفية تقتضى قسر الجزء الباطن ويكون للشئ قوام عن سيال
فيسفل عن وضعه والمتدافعة اكثر تسهيلا وانما يكون قسر الجزء الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة
والصلابة هى تباين اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة هى كيفية يقتضى بها

الجسم

الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهى كيفية بها تقتضى الجسم ان يتحرك الى صوب
المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما فى الحقيقة عبارة عن اضافة محسوسة يوجب عدم الحركة كما فى الانسان
من الجواد الساكنة فى الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما فى الزق المنفوخ
فيه اذا غمسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اى بالذوق
كالبلة والجفاف والدوضة والخشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور فى غير هذا
الفن وعقلية عطف على حسية اى الصفة الحقيقة اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية
اى المختصة بذوات الانفس من الذكاء اى حدة الفؤاد وهى منه قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء
وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة اخراج النتائج بالملكة للنفس كالبرق اللامع من السحاب
كثيرة مزاولة المعقولات المنتجة والعلم العلم قد يعرف على الادراك المنفس بحصول صورة الشئ عند العقل
وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلى وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها
على استحضار موضوعات تتآخذ عن عرض من الاعراض صادرا عن البصيرة الحدسية ما لم يكن فيها والقصانة
والعفة وهو حالة للنفس بها ارادة الاستلام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا تحركها الغضب
بسهولة ولا يضطرب عند اصابة المكروه والسان الغوير جمع غوره وهى الطبيعة وفسرت بانها ملكة
تصدر عنها صفات شابة وتتوب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا
ان للاعتياد مدخلا فى الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والشجاعة والعفة والشجاعة وما
وما اشبه ذلك واما اضافيه عطف على قوله اما حقيقة والحقيقة كما يطلق على مقابل الاضافى الذى لا يكون
متقررا فى الذات الا بان يكون فى تعلقه اسس كازاء الجناب فى نسبته الجحه بالشمس فانها ليست هيئة تتقرر
فى ذات الجحة او الشمس ولا فى ذات الجناب كذلك قد تطلق على مقابل الاعتبارى الذى لا يحصل معه
الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالخيال او انها بالنسبة والى كليهما اشار صاحب المفتاح
حيث قال الذى الوصف العقلى محصور حقيقى كالتغاير النسبانية وغير اعتبارى وشئ كالتضاف الذى
يكون مطلوب الوجود او العدم عند الشئ وكالتضاد وقد يشئ تصورى وهى محصورة اضافية
واحد وما مثل الواحد للوجود من شأنها ان تتوارد اما ان تركيبا حقيقيا بان يكون وجه النسبة جهة
من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون جهة انتزاعها العقل من عدة امور او كل منها اى من الواحد وما
هو

لمثل له حسي او عقلي وما سعدد عطف على ما مثل له الواحد اي وجه المشبه اما واحدا او متعددا
وعنى الواحد اما مثل له الواحد واما متعدد بان يعطى الى عدة امور بقصد استراك الطرفين في كل
واحد منها وهذا بخلاف المركب المثل له الواحد فانه لم يقصد استراكها في كل من تلك الامور بل في
الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي
وبعضه عقلي والمتعدد الذي يترك فيه ما مثل له الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما
كان وجه المشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيم والحسي طرفاه حسيان
لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان تماما حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين
ولا يجوز ان يكون كلاما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه المشبه امر
ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكليا موخذ من المعقول ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك
بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان
يكون احدهما حسيا والاخر عقليا فالذي لا يدرك الا بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس
بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك قال المشبه ما وجه العقلي اعم من المشبه ما وجه
الحسي يعني ان كل ما يصح في المشبه ان يكون بالوجه الحسي يصح ان يكون بالوجه العقلي دون العكس فاقبل هواي وجه
المشبه مشتركا فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي يعني ان السوال ان كل وجه مشبه فهو مشتركا فيه لاشتراك الطرفين
فيه وكل مشتركا فيه فهو كلي لان الجزئي لكونه بحسب تصوره ما يمنع من وقوع الاشتراك فيه وكل وجه مشبه
فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي
ضرورة فلا شيء من وجه المشبه بحسي وهو المطلوب قلنا لم لا يجوز ان يكون وجه المشبه حسيا ان اراده اي
جزئيا نحو ما الحمرة في المشبه الورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في الورد
مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينها مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا
عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه المشبه ما لي ان يكون بعضه عقليا لان المصنف قد عدل عن
التحقيق الى المسامحة كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها
ان وجه المشبه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف
فحصلت ستة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه به حسي والمشبه به عقلي او العكس

تصبو عانه وعشر للوجوب كوظر في الحسي حسي اسقط اثني عشر قسما وبقي ستة عشر فالواحد
الحسي كالبرق من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع
وطيب الرائحة من المشمومات وألم الطعم من المذوقات وليس الملمس من الملموسات فمثاله اي في تشبيه الخد
بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالخمر والخلق الناعم بالحرير والواحد العقلي
كالهداية والجراءة وهي على وزن الجرعة الشجاعة وبعير جرئ الرجل جراءة بالمد وانما
اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب
كونها صادرة عن روية فيمتنع استراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي
الدلالة الموصلة الى المطلوب واسم طائفة الانس في نفسه وجود الشيء لعدم النفع بعده فيما
طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او
غير عار وهذا اسقط ما ذكره الشيخ وذلك لان الاعجاز من ان المشبه هو لم تثبت هذا المعنى من
معاني ذلك او حكما من احكامه كاثبات للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك بفصل به
بين الحق والباطل كالفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل العلم المعاني يوجد وهو
والعدم سواء لم تثبت شبهها من شيء بل انما نفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا
تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم ونفي كل شيء وجوده
شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تحمل على الظاهر فلا نضايقه فيه والرجل كالشجاع كالاسد فيما
طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فالعلم يوصل الى الحق وينفي
شبهه وبين الباطل كان النور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر كالخلق محض كلم فيما المشبه
محسوس والمشبه به معقول في الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه
من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من سبلة العقل
فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر
بها على ادراكات نخبوية كعلم النحو مثلا والحياة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقا الى
الادراك وقد يعبر عن هذا بان المراد بالعلم هو العقل وجعل وجه الشبه فيه العلم والحياة لانتفاع بهما
كالزوجة المشبه بين الجهلاء والموت عدم الانتفاع كان ناصا بانها والمدرك الحسي من وجه المشبه لا يقتضي اعتبار

حسيه الطرفين وعللها بما عرفت من ان الحسي طرفاه لا يكون طرفاه الا حسيين لانه ستعلم اعتبار اخر وهو
ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب هنا
ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد من تركيب المشبه او
المشبه به ان يكون خصوصه مركبة من اجزاء محمولة ضرورة لان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لانركا
وكذا في وجه الشبه ضرورة لان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا حمل عقولة الواحد
بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء محملية او الى عدة اوصاف تعتبر وتعد منتزع منها هيئة وتجعلها
منشأ او منتهاه او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب ان كلا من المشبه
والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى ووجه لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا
المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معقولا منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين
بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد الى متعددين وتنتزع منهما هيئتين
ثم تقصد استزاد الهيئتين في هيئة تضمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا قليتامل فالمركب
الحسي نحو اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول الحجاج بن الحجاج او في
قيس بن الاسلت وذلك في الصبح المنير كما يرى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبته
طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اساس البلاغة يقال نور
الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من ثمار كما في قوله كما الحاصلة من ثمار كما نور السفن
المستدرة الصحاري المقادير في المرأى وان كانت كما في الواقع على التشبيه اي تقدرها حال كونها على الكيفية
المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية انها لا محيدة اجتماع النظام والتلاصق
ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من المقارنة والتشاعد على نسبة قريبة مما لحده في رأي
العين من ذلك الاجتماع وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسيرا للمقدار المخصوص
اي مقدارا في القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما فكان اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الشيء
والعقود اعني ما لها من الطول والعرض المخصوصين ويحمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل
من الكميات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من المقادير على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في تفسير
المشبه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه

هو نفس الثريا في المشبه به هو العقود حين ينتثر نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون معقدا وانه لا يستلزم التركيب
وهما اي والمركب الحسي في المشبه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع الخ قال ابن الخطاب
اي هيجه هوى زيد سيا واسيافنا الليل هاوي كواكبه اي يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى
حذف احد التاءين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر وقد اخل بكثير من اللطائف التي
قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهضبة سيأتي في قوله كما الحاصلة من هوي
بفتح الهاء اي يسقط اجرام مستديرة مستطيلة متساوية المقادير مصفوفة وجه الشبه مركب كما ترى كذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال وقصد تشبيه النقع والسيوف
فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من حيث هو ليل وتشبيه السيوف بالكواكب من حيث هو كذلك
وحد الحكم بان ساغ في حكم الصلة للمصدر ليتقع في تشبيه تتوزع وينوهم انه لقولها كان مثار النقع
ليلا كان السيوف كواكب نصب الاسياف لم يسمع من يعربه الا نصبا لان الواو فيها بمعنى مع كانهم لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل
الكلام جملتين وما نشيه على ذلك ان قولهم تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل
التبع لليل ولو كانت مستبدة بنسبتها لقال تهدى وكواكبه فحوم نصر على ان اراك لتعان السيوف في اثناء الهاجة
كالكواكب في الليل يعني عن هيئة السيوف وقد سئلت عن اعمارها وهي يعلو ونسير وتحي وتذهب وهذه الزيادة
زادت الشبه تفصيلا لا هيئة النقع في البعض لا بالنظر الى الكل من جهة واحدة وذلك ان السيوف في
حال احتدام الحرب واختلاطها تدري فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان تلك الحركات
جهات مختلفة وهي لا تنتظم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف مختلفة
هذه الامور تلاقي وتداخل ويصدم بعضها بعضا فلا شك ان اشكال السيوف مستطيلة فيه على هذه الدقائق
بكلها واحدة وهي تهوي تهاوي كان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكانها في تهاويها تتوقع
وتتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها مرئية على صورة الاستدارة عند
كلا سر وقوله ان سيافا في حكم الصلة للمصدر يعني انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما تعلق به معنى
الاثارة للون الواو ومعنى مع وهذا كما تقول ان زيدا ضارب عمرا وبكرا ان تكرا في حكم الصلة للضرب
وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر

مركب كما مر في شبه الشقيق يا علام ما فوت نشر على رماخ بين زيد من لهفة الحاصله من شراجرام
حمر مبسوطه على رؤس اجرام خضر مستطيله مخروطية والمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكس كما سيجئ
في شبه لهاب شمس شايع نورها الزكي بليل معمور وسجي لهذا زيادة تحقق في تسليم المشبه باعتبار
الطرفين ومن بديع المركب الحسي اي وجه الشبه الذي يجمع الهيئات التي يقع عليها الحركة اي يكون
وجه الشبه الهيئة التي يقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغير هما وغير فيها التركيب
ويكون ما في تلك الهيئات على وجه يحصل عند النظر الحركة غير هما من اوضاع واحيان كاشكال اللولبي
وقد غير المصنف عباره الشيخ في اسرار البلاغه حيث قال اعلم ان مما يدخل به المشبه دقه وغموض
ان يجيء الهيئات التي يقع عليها الحركات والهيئة المقصوده في المشبه على وجه من اوضاعها ان تعتبر بغير ها
من الاوصاف والثاني ان يخرج هذه الحركة حتى لا يرد غير ها فالاول كما في قوله اي وجه الشبه الذي
في قول ابن المعتز او ابي الفتح والشمس كالمرآة في كف الاشل من لهفة الحاصله من الاسداد والاياس
والحركة السريعة المتصله بمزاج الاشر واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه احبان
تبسط حتى يغيض وجوانب الدارع تندفه يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول فرجع
من الانبساط الذي هو القوة الى الانقباض كانه رجع من الجوانب الى الوسط فان النفس اذا اخذ الانسان
النظر اليها يتبين رجوعها وجذبها مودعيه لهذه الهيئه وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه
الثاني ان يجرد الحركة عن غير ها من الاوصاف فيقال ايضا يعني كما لابد في الاول من ان تعتبر الحركة
غير ها من الاوصاف وكذا في الثاني لابد من اعتبار الحركة لكن بعضه لكان بعضه
الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا كان وجه
الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا قوله الحي احتراز عن الجسم المركب الجمادي كحركة الرحى
اي قول ابن المعتز كان الريح تعصف بها يحذف الجار اي قاربي فانطبقا اي فيتطبق
انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيهما تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق
والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك
الى جهة واحدة من شانه ان يتحرك ويتمدد وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها اجزاء الجسم
اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكمل ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض خفقت بسرو

كالقيان

كالقيان لخفقت خصر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يثنيها تبغي التعانق لمنعها
الخجل وقد مع التركيب في هذه السكون كما في قوله اي وجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة
كلمت بتغني اي لحسن ذلك الكلم على الثنية حوض البدوي المصطلي بارد محذوف لم يحل اي
بقوام محكمه الخلق من جدل الله لان جدل الانسان والمجدول المفتول من هيئة الحاصله من وقوع
كل عضو منه اي من الكلم في اوقاعه فانه يكون لكل عضو في اوقاعه وقوع خاص والمجموع صوره
خاصة مولفة من تلك المواقع وكذلك صوره جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار يوقد على
الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد صفحت يوم الوداع الى يوم
مرحل او قايم من نكاس ذيه لوثيه مواصل لمطه من الكسل شبهه بالمصطلي المواصل لمطيع التعرض
يشبهه وجه اللوثيه والكسيل وطرف الجهات الكل فلكف حسب التركيب والفصل كالف يشبهه
بالمصطلي فانه من قوله التشاول يقع في نفس الرائي المصلوب لكونه امرا عجيبا المركب العقلي من وجه الشبه
الحوال الاشياع بانيع وانع مع فعل التعجب واستعجابه في قوله مثل الذي حلوا الوديعة ان يحلوها
لمثل الحادي يحال اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لا يروى
من الحادي فعل مخصوص هو الحداء وان يكون المحمول شيا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم
الحادي جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد يقع من يروى يقع الحيطان فوجب تراعه
من الوقوع كما اذا انع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما انوء تحوطا عطاشا غمامه فعال الوقوع
اذا اصابهم ثروة وابو سمر الرجل بشيء اذا لمع به والاصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكى ابو زيد السماء
اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحببت لك وتعرضت والمعنى ههنا ابرقت الغمامة
للقوم اي تعرضت لهم فحذوا الحاره واصرا الفعل فلما اذاقوها اقتنعت وحلبت اي تفرقت وانكشفت
فانتزاع وجه الشبه من مجموع قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامه خطاء لوجوب ابداعه من الجميع اي
جميع البيت فان المراد التشبه اي تشبيه الحاله المذكوره في الابيات السابقه بظهور الغمامة يقوم
عطاش ثم تفرقها وانكشافها بالاتصال اي بواسطه اتصال بمعنى باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود
المشترك فيه اتصال المنداح بالمقلع بانها ليس لان الست شك في ان ظهور المضطر الى الشيء الشديد الحاجه
اليه امارة وجوده ثم تيوة وبقي تحسرة وزيادة تتح فالباء في قوله باتصال ليست هي التي يدخل في
المشبه به

لان الحق شتر بين الطرفين والمشبه به ظهور العمامه ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قوله الشبه
بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجمعه كقولنا زيد
يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين مخل الغرض من الكلام لان الغرض
منه وصف المخبر عنه بما يجمع بين الصفتين وليس احدهما لا تقديم فلنا الفرق بينهما ان الغرض في الميت
ان يثبت ابتداء مطلقا متصلا بانتهاء مؤبدا وكون الشيء ابتداء لاخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في
قولنا يصفو ويكدر الكثير من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت
هو يصفو ولم تعرض لذكر الكدر وجدت بسبيلك الى الصفاء الخالص وعلى حقيقته ونظير الميت قولنا
يكدر ثم يصفو لافادة ثم التي تقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كما ذكره المصنف وقد تعلم من
اسرار البلاغة والخفي لغير قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية او
على ما ستعرف لغير شيء الله تعالى ثم قال وقد ظهر مما ذكرنا ان التشبيهات المجمعه تفارق التشبيه المركب
في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتب الثاني على انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة
ما كان بعده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف جاز ان يكون لهذه التشبيهات
نسق مخصوص بان يقدم التشبيه بالبحر وبالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال
الباقي في افادة مقصده والله اعلم وقد ذكر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد مركب متعدد والمانع من
الاول شروع في المثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كالطول والطعم والرائحة في سبب فلحة
باحزي والمتعدد العقلي كجودة الخط وكمال البدن واخفاء السفاد اي وقت الذكر والانثى في المثل
اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طار بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كالطعمة
الذي هو حسي وباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم ان
الصفير للشان قد يشترع الشبه اي التماثل بينهما شبه بالتحرك اي يشابهه وقد يكون بمعنى التشبه
بالسكون وعند القوم المولد هنا بابه التشابه اعني وجه الشبه من قبيل التضاد لاشتراك الضدين
فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للاخر ثم قيل التضاد منزل التناسب بواسطة المليح الى اتيانها
فيه ملاحة وطرافة وقال الشاعر اذا اتى شيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان
ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما محتمل ان يكون صادقا للمليح والتهكم وانما عرف منهما احسن المقام
فان كان الغرض مجرد الملاحة والطرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فمليح والا فتهكم و
ما وقع في شرح المفتاح من ان المليح هو ان يشار في مجرى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر ليس
قولنا هو حاتم مثال للمليح لا للمتهكم هو غلط لانه ذكر انما هو المليح بتقديم اللام على الميم كما يجيء في
علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول
الحماسي اباني عن الجبن عبد قسا الضلوع الفجاءة جبس ان قائل هذه الابيات قد قصد الهزء و
التهكم فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو
التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وجه لا مليح ولا متهكم لانا اذا قلنا الجبان
كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء لان حاصله الى
قولهم بخيل جواد التناسب بل لا معنى له اصلا قلت الاخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد
والبخيل هو حاتم وارد نا التصريح بوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول في التضاد وفي مناسبة الضدية
بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل والمشبه هو ضد الجراءة والجود
وهو الجبن والبخل لكن مرادنا منه الجراءة والجود بواسطة المليح او المتهكم لا شتراكهما في الضدية كما جعل
في الاكاذيب المضحكة وجه الشبه في قولنا الجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن ما عتبار المليح والمتهكم هكذا ينبغي
ان يفهم هذا المقام والله اعلم وقد ذكر ان وجه الشبه الكاف وكان قال الزجاج كانه للمشبه اذا كان الخبر جامدا
نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشك لا يشبه بنفسه وقيل
انه للمشبه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن الحذف الموصوف وجعل الاسم
بسبب الشبه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم الموصوف المقدر نحو كانك قائم وكاني وانت
والحق انه قد يستعمل عند الظن بوقوع الخبر من غير قصد الى المشبه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان
زيدا اسد وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسا وما يستعمل في المماثلة
والمشاكلة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في الكاف وفي نحوها ما يدل على المفرد
كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما الاول فلتوالي زيد كالاسد
او كولد الاسد وهو تعالى كمثل الذي استوقدنارا فان المشبه به هو الذي استوقد والذي حالة وقعت المجيفة
الشان واما تعددوا لقول تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان المعدد او كمثل ذوي صيب

مشابه للاسد بشابهة قوية لما في علم من الدلالة على تحقق الشبه وتيقنه وكما في حسبت اوخلت
زيدا اسدا اريد بها التشبيه احدى تعبيرين لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقق فقد استعاد
بان شبهه بالاسد ليس بحيث يتبين انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل مبنيا عن
التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا
زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والعرض اي والتشبيه
في الاعلى يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان امكان المشبه اي حمله
الوجود وذلك كل امر غريب عمل لم يحاذه ويدع لنفاسته كما في قوله اي قول ابي الطيب
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح انه قد
فاق الناس بحيث لم تتوهمه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر
كالممتنع لاستبعاد ان تشاهي بعض احاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه
ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم
انه لا يعد من الدماء لمافيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت ابن التشبيه في
هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وانما يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفوق الامام مع انك واحد
منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال قد فاقها حتى لا يعد منها فحالك كشبهة بحال
المسك والتيمم مثل هذا التشبيه اضمنا او تشبيها تكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه
بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب بالورد في السواد اذا لون المشبه به دون المشبه والا
لم تكن لبيان الحال لانها حقيقة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة
والنقصان او في نسبته اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدة السواد وتقريرها
مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه او في نسبته من
لا حصل من بعثه على ما ينبغي على الماء فانك تجد فرقا بين تقرير عدم الفائدة وتقوية شانها وما
لا تجد في عدوه لان الكلام الحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى
انك اذا اردت وصف يوم بالطول فجعلت يوما كالطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا تجد السامع من الانس

ما لجاك في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت
في وصف يوم بالقصر يوم كانه ما تصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجده في قولهم ايام كانها
القطا وقول الشاعر ظللنا عند دار ابي نعيم يوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت ولان اذا
هم بشيء يتردد لذلك عن رويته وقصر خواطره على انتضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع
لا يجاد في نفسه من الاريحية ما يصادف من انشاد قوله اذا هم ألفى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر
العواقب جانبا وعوده الاعنة نصب على نزع الخافض اي في عوده الاعنة في السبة سابق وهو سهم اي
وان يكون المشبه به لوجه المشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة تقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان
امكانه انما يقتضي كون المشبه به لوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لا يقتضي
كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به لوجه الشبه اشهر كما اذا كان نوران متساويين
في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل قد يقتضي
كون المشبه على احد مقدار المشبه به في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما ينبغي عليه
وهذا اذا والى كما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما
تقرير حاله يقتضي الاتم ليصح جعله اصلا فالمشبه به لزيادة التقرير والمبالغة
اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف والتعجب
الآتية ولا الاشتهار لعموم وجه الشبه بل لخصوص وجه الشبه المذكور في السواد بقلة الطبع للتزيين مع ان السواد
فيها ليس اتم منه في وجهه ولا على اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المستفادة من الوجه المجرور والسلبية الحامدة
المقصورة ليست في السلخة اتم ولا على اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان
الشبه ببادية هذه الاعراض اوفى وقد اخطأ في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان
يكون اعرف بوجه الشبه من المشبه واخص بها واقوى حالا منها والا لم يصح لبيان حال المشبه به لبيان
مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لامارة في عرض التزيين والتشويه لاستماع تعرض
المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه في التقرير لا بالبلغ او في عرض الاستطراف كما في بنفسجة فحم فيه
يحتمل من المسك رطوبة الدهن بيانا للاستماع ووضع المشبه به وهو المحبر الموصوف الى الواو وهو الى المذكور
لاستطراف المشبه تقييد وقد يكون كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الاخير اي فلا لمقدار حضور المشبه به في

التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وليس من الاسباب غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد استركهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما الدائر في اقسامه فهي ازله بقسميه باعتباري الطرفين واخرى باعتبار وجه الشبه واخرى باعتبار الاداة واخرى باعتبار الغرض وذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما ان يشبه مفرد مفرد وهما اي المفردان غير مقيدين بتشبيه احد بالورد وكتشبيه كل من الخد والحمرة بالمداس للعرف في قولنا تعالى هذا لباس لك وانت لباس لها ونحن لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كما للباس اولان كل واحد يقصر صاحبه من الوقوع في مضجعة الفاحشة كالباس الساتر للعورة وان قلت اليس قولك لكم ولهن قيد في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم لما لا حاصل من سعيه على طائل هو كالرائم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بما لا حاصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الرائم المقيد بكونه رمة على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين اذ المقيد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقولك الشمس كالمرآة في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل هو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت الكتاب وهو قوله كان مثار النقع فوق رؤسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي كان مثار الغبار المنتشر فوق رؤسنا وسيوفنا في الليل المظلم الكواكب المتساقطة في تشبيه هيئة حاصلة من عدة امور بهيئة حاصلة من عدة امور وهي المشبه والمشبه به مركبان لان المركب لا يكون الا من شيئين فصاعدا وهذا هو الحد الصحيح للمركب وقيل ما ركب من شيئين فصاعدا سواء كان المشبه او المشبه به او كليهما مركبا وقيل ما ركب من شيئين فصاعدا سواء كان المشبه او المشبه به او كليهما مركبا وقيل ما ركب من شيئين فصاعدا سواء كان المشبه او المشبه به او كليهما مركبا وقيل ما ركب من شيئين فصاعدا سواء كان المشبه او المشبه به او كليهما مركبا

من يتسامحوا المجمل لان يتسامحوا ومطلق المشبه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل
مالم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه اياء الى وجه الشبه نحو زيد
اسد وقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة
هكذا اشعر به بعض الفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه
الشبه كقولهم كالحلقة المفرغة لا يدري من طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلوم
الطرفين مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني وانك شمس والملوك كواكب اذا
طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ان لرضه وصفها اي وصف المشبه والمشبه به كلاهما كقوله اي في كلام في
الحسن ان سهيل سيصبح العشي والليل عندي في ساعة الغضى كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب ضربت عمرا
اي اعرضت ولم يصدق وجهه عني وعاوده ظني فلم اجبه كما يعرض الجبان حشفه وافال اي اتاكل
زريقة تعال فعل امر في رعوي مثابه وريقه اي ودّه واصابته ريق الطير وريق كل شيء افضله ولم رحلت
عنه لحاجة في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض اولم يعرض وكذا وصف الغضبان بانه
يصيب حيثه او تزل عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حال الطلب
وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير
ايادي لدي ووصل يرتجى الى تاملت عنه اولم اطلب كانه ترك لعدم النظر لمثل من كان هكذا
واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وذمي كاللالي
وهذا على تقدير احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا لازما له واشار
الى هذا بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه اي تاره يذكر مكان وجه الشبه ما تستلزمه اي يكون وجه الشبه
لازما له لعلهم لان كلام الفصيح هو كما لصل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا
المثال الذي هو الحلاوة وهو قبيل الطبع لانه المستول من العسل والكلام الحلاوة التي هي من خواص
الشبه لانم الحلاوة وهو قبيل الطبع لانه لا يكون الاهش كون الشبه في وصف اعتباري كقبيل الطبع
المطبوعات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا هش كون الشبه في وصف اعتباري كقبيل الطبع
وانما الحجاب ويشبه ان يكون تركهم الوجه في وجه الشبه حتى يتوجه الى حسي عقلي معا في الحس
لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعود ترك ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه
وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا حاكموا ذلك على

ان يتسامحوا

ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة وقطعا كما ذكره الشارح
العلامة وفساده بين لان تحكيمهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على وجه الشبه على الخصوص
في قولنا الخد كالورد في الحمرة التي هي من الامور المحسوسة انما فكيف يكون الحامل على التسامح
وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال القاصر معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تعميم وجه
الشبه الى الحسي العقلي وتسميه بعضه حسيا انما هو من قبل التسامح في تسمية ما استلزم وجه الشبه
وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المنتزعة من الكيفية اللازمة للجسم المحسوسة
وهذا الاعتبار يحتمل وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل وايضا يعتبر ثالث للمشبه باعتبار
وجهه وهو انه اما قوي عقلك وهو اي الشيء الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير توقف
نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا اللازم بدوا اي ظهر ولم تجعله
مهموزا من بدء فمعناه في اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادي الرأي يكون لامرين اما لكونه امرا جليا
لا تفصيل فيه فان الحد اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء ادخل
او حيوان اسبق واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل اشمل على
المجمل وشيء اخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك
الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم
يغن النظر ولم تنفعه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغيرها لكن في المرة الثانية
ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جليا اي او ليكون وجه الشبه
قليل التفصيل مع غيبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لتوهم المناسبة بين المشبه
به اذ الاخفى اذا امتزج بما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كشبه الجمع الصغير بالكوكبة
في المقدار والاشكال فان في وجه الشبه تفصيلا اخفى عند المرار والاشكال لكن الكوكبة غالبة الحضور عند
حضور الجمع او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغيبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا بان
لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ الاخفى اذا تكرر على الحس كصورة القمر عن مختلف اسهل حضورا
مما لا تكرر على الحس كصورة القمر مختلفا كالشمس اي كمشبه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة و
الاستنارة فان وجه الشبه يتفصيلا ما لكن المرآة غالبة الحضور في الذهن مطلقا لعارضة كل من الثوب

فالتكرار بالتفصيل اي واما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قوة المناسبة او التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قوة المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الثانية معارض التفصيل القليل لا ركاكة من التكرار والتكرار مضر سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فصفي وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد عن به عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بالابتذال اي من الشبه الذي لا ينتقل منه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر فتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لامور منها الكثرة التفصيل كقولك والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي المرآة الذاهبة الاضطراب الا بعد تأمل شديد ويكون نفي نظره متمهلا او لدور اي اولدور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من شبه السيف بناب الكريت واما مطلقا ولدور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال ومعدوما خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او من كما يعبا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة او اعتقادية ذكره اي يكون المشبه به على الحس كقولك والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يتفق لرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد اشل وانما كان يدور حضور المشبه به مسببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المستدل والجامع بينهما فلا بد ولو بحضور الطرفان ولا تم تطلب ما يشتركان فيه ما الغرابة وجه اي في بشبه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة تفصيل احد وجهي الشبه والثاني قلة تكرار المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان يطرأ في الذهن وصف واحد لشيء واحد او الذهن لعوارض معتبر فيها الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امور او بلة او الذهن فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان ياخذ بعضا من الاوصاف ويدع بعضا اي يعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حاث ذي نبات ماء سيل هب لم تفصل بدخان وان يعتبر الجميع كما من شبه الثريا اعلم ان قوله التفصيل عبارة جامعة معناه لتركب محل وصفين او اوصافا فاكثر ينظر فيها واحدا واحدا ويفصل ما بين بعضها

من بعض

من بعض وان للذهن الحاذقة حاجة الى ان يطرأ في النفوس شيء واحد وان يطرأ في الشيء الواحد الى الكثرة حاجة واحدة ثم ان يقع على وجه احدها ان ياخذ بعضها ويدع بعضها كما فعل امرؤ القيس في اللهب حيث عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان ينظر من المشبه في امور لتنتشر هاكلها وتطلبها في المشبه به كما عتبار ذلك في تشبيه الثريا بالعنقود الملاحم انتشارها والشكل والمقدار واللون واخذها على مسافة مخصوصة في الغرب باعتبار ذلك في العنقود الملاحة مثل ذلك لكان ان تطرأ الخاصة في الحس كما في عنق الدبك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه الشبه في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعروف الا فرقانه لا يكاد تضبط ولما كان التركيب حيا لما كان او عقليا من امور اكثر كان الشبه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى اما مثل الحيوة الدنيا كماء الآية فانها عشر جمل مستأنفة فلذا تقع الشبه من مجموعها والشبه البليغ ما كان من هذا القبيل اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل للعوامل اي لكون هذا الضرب غريبا عن مبتذل الاسماع ولا منبوذا على الطالب ولا يخفى لذ المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان ميل النفس بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وثباته اشد ولهذا ضرب المثل لكل ما يلطف موقعه بعد الماء على الظمأ وبعد نعني بعدم الظهور في بادي الرأي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تفك عن بناء ثان على اول وورد تال الى سابق فتحتاج الى نظر وتامل وهل احلى من الشهد واصاد فيجتنى فوقها وطرقا مستقيمة توصل الى المطلوب ونظفر بالمقصود والجناء المردود المعدود في المعقيد من الجناء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد تصرف في الشبه الغريبة المبتذل بان جعلها غريبا وخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تتوهد الوجه مني نهارا الا اوجه ليس فيه حيا فان شبه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حذف الجار وقد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة استعماله على زيادة دقة وخفاء ولم يلق ان كان من لثمه بمعنى ابصرته فالشبه في البيت كلي غير مصرح وان كان من لثمه بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل شيء عن الشبه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا وجه ليس فيه حيا ومثله قول الاقران السحاب لا تستحي اذا نظرت الى نوالك فعاتبه بما فيها وقوله اي قول الوطواط عرضا به مثل الجهم واقفا اي لواحا لم يكد لثما فات قول فان شبه العزم بالجهم مبتذل لكل الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة

ويسمى هذا التشبيه المشروط وبهوان تعدد المشبه به او كلاهما بشرط وجودي
او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض في هذه الغياه
فلك سالكوا ي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى
تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وما حذفت
اداته مثل وهي بنت العنب اي مثل بنت السحاب ومنه اي من المؤكد ما اضيف المشبه به الى
المشبه بعد حذف الاداة نحو الريح تعبث بالغصون وقد تجري ذهب الاصيل على لجين الماء
اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف
بالصفرة قال الشاعر وردت نهارا للغزاة اصيلة ووجهي كلانا لونيهما متناسب فذهب الاصيل
صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن اماله اياها وخص وقت الاصيل
لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي ليالي السحار وفيه هو اجر كما خصص في الشمس
تنغص اصيل هكذا لحن ينقد الذهب واللجين الماء كوران في الست لاكاسبق الى بعض الاوهام
الفاقدة للبصائر الفاقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم عنى الورق الذي يستطرق من الشجر الاصفر
وقد اشبه به وجه الماء لونا لان الاصيل هو السحر الذي له اصل وعرق وذهب هو ورقه الذي اصفر يرد
الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر او من سل عطف على اما مؤكد
وهو كلاهما اي ما ذكر اداته فصار من سلالة المالكية المستفاد من حذف الاداة المستغرق بحسب الظاهر
ان المشبه هو المشبه به كما من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار
الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف بحسب وجه التشبيه
في بيان الحال او كان يكون المشبه به تام شيء اي في وجه التشبيه في الحال او الناقص بالكامل او كان يكون
المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفة عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو
خلافه اي بان يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم
التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة
فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ اما ان يكون المشبه مذكورا
او محذوفا وعلى التقديرين وجه الشبه اما مذكورا ومتروكا وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة

او محذوفة

او محذوفة تضمنا بينهم احتلاف مراتب التشبيه فقد يكون باعتبار احتلاف المشبه به كقولنا زيد
كالاسد او كالبحر في الشجاعة او احتلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد
يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه لم يذكر الجميع فهو اذن في المراتب لم يحذف الوجه والاداة
فاعلاها والاوسط وسطه وهذا هو المقصود في هذا المقام فلهذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة
المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها قوله باعتبار يتعلق بالاحتلاف الدال عليه سوق الكلام
لان على المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كما قبل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر
احتلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه
نحو زيد اسد واضح حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان
ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط اوضح حذف المشبه نحو زيد كالاسد
ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن
زيد على التوالي في القوة اي لغرض المذكور وهما الاتيان بالمشبه نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد
في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان
في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينها وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث
الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر مما اشتمل عليهما كالاول وليس
هو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط هو متوسط
في القوة والضعف ثم لا يبعد ان نتوقف في ان الاربعة المتوسطة باي حذف الاداة اقوى من حذف وجه
الشبه لجعل المشبه به عين المشبه به من حيث الظاهر بحسب ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني
اسد يرمي ونحو لقيني الحمام اسدا ومن نحو قولنا زيد اسد واسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول
استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظة ذات قرينة على تشبيه بمعناه هو
على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيني اسد في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا والاطلاق
ان هذا استعارة لان المشبه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا واضح واسم المشبه به ان كان جاريا
على المشبه او في حكم الخبر بان كان زيد اسد او المفعول الثاني في باب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى
تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وضع في هذه المواضع كان الكلام موضوعا لانبات معناه لما
اجري عليه

او بعبده عليه فاذا قلت زيد اسد فوضع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو ممتنع على
الحقيقة فحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاثبات بالاسد لاثبات الشبه فيكون حقيقة
بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة الشبه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاثبات
بالمشبه به ليس لاثبات مثله لشيء بل وضع الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون
لاثبات الشبه فيكون قصد الشبه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت
الصورتان هذا الافتراق اسد لم يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما
تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين من
وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه ويدل عليه ان كل واحد من المشبه والمشبه به يصح ان يكون
المنظور اليه راجعا الى تصوير الشبه والاستعارة المصطلح بين هذا الذكر اسم المشبه به مخترعا عن اسم
المشبه او في حكم الخبر وانتم لكن كذلك نحو رايت اسدا يرمي ويقفي من اسد فلا يسمى استعارة
بالاتفاق لانه لم يخترع اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له بل استعمل فيه كما في لقيت اسدا والاثبات
معناه له كما في زيد اسد على الخلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاثبات باسم المشبه ليس
لاثبات الشبه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما الشبه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد
تامل خلافا للسكاكي فانه سمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار
البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة
التشبيه عليه فلاجل اطلاق عليه وذلك لكون اسم المشبه به معروفا نحو زيد الاسد وهو شمس النهار
فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وانما حسن دخول شيء من الادوات الا بصورة
الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة الشبه فيه وذلك بان يكون المشبه به موصوفا
بصفة لا تتم للمشبه به نحو فلان يبدد نسل الارض وشمل لا تفيض قال الشاعر شمس تاوي والكوكب
عودها غنا وتبذو الصارم المسلول فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة
الا بصورة نحو هو كالبدر الا انه يسدل الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس
وقد تكون في الصفات والصلات التي تحتمل ان تجعل بتقدير اداة الشبه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة الكراطلاق وزيادة قرب كقولهم اسد ضرغام الاسد الهزبر خصائه

موت شنيع يفضل الموت منه بوجه ما فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد والموت المذكور
من النقائص لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر
الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل انه فوقه وكذلك الموت مثل قول التحتري وبدا اصفرار
الارض مرقا ومغربا وتوضع رأس الاسود معلم فانه ان وضع فيه الى التشبيه السابق حتى يكون
المعنى هو كالبدر لزم ان لا يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انما اراد ان
يثبت من الممدوح بدلا له هذه الصفة العجيبة التي لم يعرف للبدر وهو مبني على تخييل انه زاد في جنس
البدر واحدا لكل الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك
زيد رجل كيت وكيت لم تقصد ابان كونه رجلا لكون الرجال كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم اسم المشبه به
في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استمر وثبت
فانما التعرض لاثبات الصفة الغريبة ولا يمنع دخول الكاف في هذا ونحوه ان يمنع دخول كان وحسبت
لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه منصوبا بالاسم والمفعول الاول
مشكوك فيه لكونك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر لكونك كان زيدا اسدا والشكوك فيه فما لم يخرج فيه
غير ثابت فدخول كان وحسبت عليها كالتنافي على المجهول وايضا هذا الذي اذا تاملت وتحققت
سرده وجدت محصوله انك تدعي خروج شيء من الجنس المذكور الا انه اخص وصفة عجيبة لم توهم
جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا زيد الاسد الهزبر خضابه صنع عجيبة احمر بها
الاسد المذكور ولا تصور جوازها على ذلك الجنس غير الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا
محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا هو تشبيه لا استعارة
ولهذا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا الحد
الحقيقة والمجاز هو المقصود الاصلي من قصد علم البيان والمقصود الاصلي انما يوجد تحت المجاز لكن قد
جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شدة تقابل العلم والملكة حتى شمل الحقيقة على استعمال
اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز لما توقف
على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له دفع الدال على ما وضع له في الجملة
فالبحث عن الاصل مناسب وقد بدأنا بالبحث عن الحقيقة ليتميز عن المجاز المعقلين اللذين بينهما في

والاكثر تركه ليشمل للاستوي هم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي يصرف الى ما في الاسناد
والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق
الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اي اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي
والتاء فيها للنقل من الوصفية وعند صاحب المفتاح التاء للتأنيث على التحقيق اما على الاول فظاهر
لانه فعيل بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما
على الثاني فلانه تقدر لفظ الحقيقة نقل النعل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول
انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه
فالتاء واجب فعالا لالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف
المستغني عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلم المستعمل فيما اي في معنى وضع لذلك الكلم له في اصطلاح
به التخاطب اي وضعت لغوي اصطلاح به تتم المخاطبة فالجار والمجرور متعلق بمتعلق وضع لا بالمستعمل اذ لا معنى
له عند التأمل فاحترز بالمستعمل عن الكلم قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا يسمى مجازا
وبقوله فيما وضعت له عن نحو اصدرها ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى
كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا وان استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز في الثاني المجاز
الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة
وان كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بلا تأويل واحترز
بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح
الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في
اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت كان الوجه ان يقول اللفظ المستعمل للتناول المفرد والمركب حتى
لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فيقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن فلا تعرض
الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ بنفسه الدال على معنى بنفسه
اي لدال بنفسه لا بقرينة منضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي
لانه لا يدل انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا فخرج الحروف ايضا عن ان يكون موضوعا لانها انما يدل

على المعنى

على المعنى في الجملة لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره اي بشرط وضعه لان يدل على معناه
الا فالذي ذكره متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين
من الفحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل يدل بنفسه على التعريف
الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد
سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالمعنى كافيا في الفهم خرج بقيد المتبادر
لا المستعمل كهو ما وضع لمعنى او لكونه وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين
بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاستواء كالاسامي وزعم صاحب المفتاح
ان المستعمل كالقرء مثلا مدلوله ان لا يجاوز الطهر والحيض عن مجموع منهما معنى ليس مدلوله واحد
من المعنيين غير معين فهذا معهوم مادام منتسبا الى الموضعين لانه متبادر الى الفهم والتبادر الى
الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا اختصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض
فانه يتصير دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير ويحصل ذلك لكل الواضع عينه
للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او بمعنى
الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع آخر
وهو بصيرته للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق على مجموع منهما وكان الواضع وضعه من الدلالة
بنفسه على هذه واحرى الدلالة بنفسه على ذلك قال اذا اطلق فمعهوم احدهما غير مجموع منهما
هذا الحق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان مفاده الحقيقي لا يجاوز
الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او بمعنى
الحيض دل بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله بمعنى الحيض
قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المتبادر
دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد لزم الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوع
فالمجاز ايضا كذلك لانا نسلم في كل مجاز انه موضوع ايضا بالنسبة الى الحقيقي المفهوم وان
اريد انه موضوع بالنسبة الى الانام للمعنى الذي هو معنى الكناية فمفسدة واضحة لظهور لزوم الدلالة على اللانام
ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا تقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له

او من غير قرينة لفظيه لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح السكاكي حيث قال الحقيقة والمجاز والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التعقيد وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وبحرد ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى **والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهر فاسد** من الجائز في هذا المقام بل واقع لبعض مشاهير الائمة وعلماء العصر وبتوانه نظر الى لفظ الايضاح وموهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي وقيل الضمير مراد السكاكي بالدلالة نفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة نفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا محل لاحد ان يبطل كلامه عن يحمله على معنى قابل يرى عنه هذا كلامه واقول يمكن حمل كلام المصنف بحمله على معنى يرى عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف نفسه فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وفسر السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فما الذي هو هذا الحال اولى ان قال حفظت شيأ وغابت عن السامع وتقول هذا بتلك الحيثية يعني لزم دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص يساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه هذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ او الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلام يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى وانى الجمهور على ان هذا القول فاسد لانا نجد دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته لما اختلفت باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لانتفاء الدليل عن المدلول كالدليل احد يفهم من كل لفظ انه لا وضع ولا يمتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة يدل على المعنى المجازي

جواز

دون

ذو الحجة ان ما لا يزول بالغير واسع تعلق من معوالي موضع حيث لا يفهم منه عدد الاطلاق الا المعوالي كما في الاعلام المنقولة وعن هاتين المعولات السرعة والعرفة ما ذكرنا والاسع وضعه مشترك بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المبيع من قولنا ناهل او جون اضافة بالمتنافيين او المتضادين وهذا ولي من قولهم ان الاسم الواحد انما يسمى بالذات المتضادين لانه جمع **وقوله** اي القول بدلالة اللفظ لذاته **لسكاكي** اي صرفه عن ظاهره وقال انه ينبغي حمله على ما عليه يحمله على الاستقاء والتصريف من نزح الحوض في ينبغيها خواصها كالحمد والشكر والذخاوة والتوسط بينهما وعن ذلك وبذلك الخواص يتضح ان يكون العلم بها اذا اخذ في بعض شيء مركب عنها بمعونة العلم بهذا التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة **بعضهم** اي بعض شراح المفتاح **الالتفات** الذي هو مصدر التفت بالفاء الذي يوجد ولكن الكسر من غير ياء والقصر بالتاء الذي يوجد بالكسر والمد بالياء والهمز والتشديد والتخفيف والتفعل بالتحرك كالتوان والحدق لما في سماها من الحركة ولذا بابه فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا **والمجاز** في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه ثم نقل الى الكلمة لجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف في المطولة من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا عليها على وجه جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسميته شيء باسم بغير اعتبار الموضوع وصف شيء بشيء كتسمية انسان حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجح الاسم على عكس حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه وهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فجدار زال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتها بهما بل الاولوية ذلك وترجحه على تسميته بغيرهما من الاسماء فلا يقدح في اعتبار تناسب التسمية ان يتبعض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى بالمجاز **مفرد ومركب** وصنف كل منهما مخالف صنف الاخر فلا يلتبس احدهما في تعريف احد **اما المفرد فهو الكلمة المستعملة** في غير ما وضعت له في اصطلاح به على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا يسمى مجازا كما لا يسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت

لم عن الحقيقة سواء كانا كائنين او منقولا او عنهما وقوله في اصطلاح المخاطب وهو متعلق بقوله
وضعت لبيان خرافة المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها
المخاطب بعرف الشرع في الدعا مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعمل
فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع المخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب
بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلابد من العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا معنى قولنا على
وجه يصح ومعنى متعلق بالمستعمل ليخرج الغلط من يعرف المجاز كما تنول خذ هذا الفرس مشيرا
الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وليخرج الكنايه ايضا بقولنا مع
قرينة عدم الارادة لان الكنايه مستعمله في غير ما وضعت له مع جواز ارادته بالمستعمل الازام
في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون من مجاز الوقد يكون منقولا
والمنقول اما ان يكون غلب في معنى مجازي على الموضوع له الاول حتى هجر الاول كلفظ الدابة في اللغة حقيقة في المعنى
الاول مجاز في الماشي وفي الاصطلاح المنقول منه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعا الى الاركان
المخصوصة المشتملة على الدعا قائم في اللغة حقيقة في الدعا مجاز في الاركان المخصوصة وفي
الشرع بالعكس وامّا ان يغلب بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس
باعتبار مجرد انه دابة على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصيته النوعية والدبر جميعا يكون
مجازا لهذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء وراعى معنى الدبيب اعني التحرك
المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فانه دعا ايا المعنى فيها الصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على
كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فانه اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما يوجب اطلاق اللفظ على
كل ما يوجد فيه المعنى حتى يصح اطلاقا الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة
في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اعني
الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين بالوضع عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي
والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين بالوضع اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي
لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة بنسب الى الواضع واما المجاز فلان
الاصطلاح الذي وقع المخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فذلك الاصطلاح لم يكن من اصطلاح

اللغة

اللغة فالمجاز لغوي ولم يكن اصطلاح الشرع شرعي والا فعرفي عام وخاص كاسد للسبع
والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغويه
وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع
لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء مجازا ودابة للفظ والحدث يعني
اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا وداير للرى
الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فما ذكر للفظ النكرة مثال
للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من العرضين اشارة الى المعنى الحسي والمجازي والمجاز يسمى ان كان
العلاقة المصححة علاقة المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحسي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هي
اللفظ المستعمل فيما شبه لمعناه الاصلي كاسد في نحو رايت اسدا يرمى وكثيرا ما يطلق الاستعارة على
فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاستعارة ويكون المتكلم
مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار
بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ لغة
لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة
معنى موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة
المخصوصة لما لم تكن العلة التامة عليها وهو هذا فلابد من اشارة الى المنعم مثل كون اليد اليمنى او اليسرى فلان عبدي وحلب
يده اي قدرتي وجودي لكن بخلاف استعمال اليد في البلد واليدرة اي وكاليد في القدرة لان الكثير ما يظهر سلطان
القدرة في اليد وهما يكونان للافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما
اليد في قوله عليه السلام الموصول تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم ويرد عليهم سواهم من باب التشبيه
اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة وهكذا لا تصور لبعض احزاب اليد بعضا
حملها بالجهة في التصرف كذلك سبيل الموسى في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم و
ما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فمبني على ما نقلناه عنه من ان المشبه به اذا كان مما
لا يحس دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محل من التوقف وههنا لما ذكر ان يسال
هم كيف على من سولهم والراوية في المزود الذي يحمل فيه الزاد اي الطعام للمخدم للسفر والراوية

148

في الاصل اسم للمعنى الذي يحمل المرادة والعلاقة كون المعنى بحيث يصلح لها ما ذكر لمي سل عن اسئلة
اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة بحيث لم تكن مما اعتبرت
العرب نوعها ولا استرط النقل فيهم في كل جزئي من الجزئيات لان ذلك لا يتأتى كما نوا يتفوهون به من الاطلاق
المجاز على المرسل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا الجزئية
ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يخفى ان سمع اطلاقها والغلبة على الجزئيات وهذا معنى قولهم
المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقي ما ذكروه الى
خمسة وعشرين والمصنف قد اورد ههنا تسعة عشر منها سبعة اولا في اطلاق البعض على الكل والجزء على
اطلاق الواو الواو على المزاوجة فقال تسمه اي ومن المجاز المرسل تسميه الشيء باسم جزئه بمعنى ان في
هذه التسمية مجازا من سلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس
التسمية مجاز فتفي الجناية تسامح كالعين وهي الجارية المخصوصة في الترشيحية وهي الشخص الرقيب
والعين حرفه وذلك لان العين لما كان هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لانها عنوان هامن الاعضاء
مما لا يغني شيء منها دونها صارت بالتعيين كانه الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون
له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد به الكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على الربيئة
وان كان كل منها جزءا منه وعليه اي ومنه عطف على المذكور بمعنى تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل
في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل
جميع الاصبع في الاذن لما لا يسع شيئا من الصواعق
وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث وتسميته
اي النبات الذي سببه الغيث باسم السبب نحو ينبت لهم بها اي بالسماء ما اي غيثا لكون النبات
مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سمي
لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الذم والتحقيق انه قائم مقام ذم اي الدية المسببة عن الدم او
ما كان عليا اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو واتوا اليتامى اموالهم اي الذين
كانوا يتامى قبل ذلك لانه يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤل ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل
نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤل الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال
فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت

وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي يحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل
لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الآخرين نوع خفاء صرح
به في الكلام فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان سبب المجاز على الاستعمال من الملزوم الى اللازم
وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت بعضها وجميعها اللزوم فيه
متا اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه اما ان يكون خاصا وصاف المشبه ويستلزم الذهن من
المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا اما ان يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك في
استلزام الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غيرها فيظهر بما ذكرناه في بحث المباحثين وهو
ان اللفظ انما وضع لمعناه الحقيقي لا بقيد كونه حقيقيا او مجازيا فاذا استعمل في معناه الموضوع له وكان
سابقا على اللاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤل او بالقوة مجازا بالقوة كالمسكر للخمر الذي
اريق فاذا كان ذلك مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالحمل فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان
لم يتصف به الا بالقوة وانما بالفعل فلا بد ان يريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي وهنا اي يعني ينتقل
الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق
البصر على الاعمى او منتهى الى اللزوم خارجي حسب العادة او حسي كالواو ووخ اما ان يكون احدهما حاويا للآخر
كالمزاوجة بعض الرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما وقد يكون حصول احدهما في الآخر كالحال والمحل
او بسببية احدهما للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم وهذا
اشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونها
بخلاف اليد والعين لا يجوز اطلاقهما على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان
بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فاتضح بهذا ان سبب الاستعمال كون المستعمل
محالا بان يكون استعمال الذهن من احدهما الى الغير في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة
وسميت كذلك علاقة المشابهة اي فصار اطلاقه على المعنى المجازي سببا لتسميته بمعناه الحقيقي فاطلق
عليه المشتق على شفة الانسان مجازا لتشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة ولم يرد به اطلاق
المقيد على المطلق كاطلاق المشفر على الانف من غير قصد الى التشبيه مجاز مرسل فان اللفظ الواحد بالنسبة
الى المعنى الواحد يجوز ان لا يكون استعارة ولا يكون مجازا من سلا باعتبارين فالعمدة المقيد وبهذا التقييد

سمى عن الخنساء والملكى عنها وانما سمى بحقيقته اتعنى مدلولها اى ما عنى بها واستعمل حسا
او عقلا ما ان يكون ذلك المعنى مما علموا ما عمل لنا نص عليه واشار اليه اشارة حسية او عقلية
فيدال لفظ نقل عن مسماه الاصلى فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة فى تشبيهه
بالمعنى الموضوع له فالحسى كقوله اى قول ذهير بن ابى سلمى لدى اسد شاكى السلاح اى تام السلاح
وكذا شاكى السلاح وشاكيا بغير هاء والحذف منقاس اى قياسى كما فى الصحاح اى قوى ثابت
رمى به فصار له حسامة وثباتا له عامة له ليدل اظفاره لم تعلم لبده الاسد ما تلد من سعره على
سكينه والتسليم سالغة التلم وهو القطع فالاسد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو من يحتمل
حسا وقوله اى والعقلى كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وكقولنا الاسلام وهدا
ان يحتمل عقلا لا حسا ذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان اظاهر ان اللباس
عندا صحابنا الحال على التمثيل وان كان يحمل عندى ان يكون مجازا على التخصيص وهو ان يستعار ما يلابسه الانسان
عند جوعه من اشتمال اللون وتغير الريح انه هيئة وقد تحدث كلام صاحب الكشاف مستعارا له
استعارة فى نفسه يحتمل ان يكون عقلية ولم يكون حسية لانه قال شبه ما غشى الانهيار والتلبس به
من بعض الحوادث باللباس اسما له على اللابس والحادث الذى غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل
من الجوع فيكون عقلية ان يريد اشتمال اللون ورائحة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكى والجملة ليس
المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة وغلط قال المصنف والاستعارة
ما تضمن تشبيه معناه ما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه وعلى هذا لا يتناول
قولنا ما تضمن تشبيه معناه ما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ بما يحوز بزيد اسد
وبانت سعاد اسدا وبانت به اسد لانه اذا كان بعض معانى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى
الموضوع له لان تشبيه الشئ بنفسه على انه فى قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز يتضمن بقرينة
تسليم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له فى
نظر لا الا تسلم ان اسدا فى نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل فى معنى الشجاع فيكون مجازا
واستعارة كما فى بانت اسدا برمى بترشيحه على ما يدل عليه دلائل تلك المسئلة مع احد وجهى قوله ولا
اعتد بوجود بيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح بانك اذا قلت فى الدار اسدا او قعد اسدا على زيد

ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وحمل المصنف الى المسئلة بحذف اداته قصدا الى المبالغة فلما لم يصح
المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا فى معناه الحقيقى واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصح
حمله على ما ظاهره ويحتمل ذلك انا اذا قلنا فى نحو بانت اسدا يرى ان اسد استعارة فلا معنى لاستعارة
عن ما لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما معنى انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به فى معناه فيكون استعارة
ويدل على ذلك ان الشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقولك اسد على وفى
الحروب نعامة اى مجترئ على صائل وكقوله والطير اعرفه عليه اى باليه وكقوله عليه اللوم بدا على من
سواهم وانه كثيرا ما يكون لحسن الحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وقد الكلام
فى نحو لقيت اسدا اى شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكونه عرضة التشبيه بخلاف اسد فى
الشجاعة ونحو قوله والخيل من بروج البدر تعدل بدرة منها بنو حمدان فصحيح الشان فيه اشكال لان ترك الشبه
لفظا وتقديرا واجلى اسم المشبه به على ان يكون هذا استعارة ودلالة المشبه ان يكون
يشبهها اى بانت بطلا كالاسد فى الشجاعة والاخت من قصور مثل بروج البدر فى البعد ومنها تداخل
كما ذكره صدر الافاضل فى ضرب السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا
اعم من ان يكون محذوفا جائز عكلام كما فى قوله تعالى صم بكم او يكون فى الكلام ما يقتضى تقديره كما فى قولنا
زيد اسد فى الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود فى قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من
الخيط الاسود من الفجر تشبيها لانبهار الخيط الابيض بالخيط الاسود بانبهار الخيط الاسود بياض
يسود ثم الليل وانبهار ذلك استعارة كما صرح به صاحب الكشاف ومن قوله تعالى صم بكم فهم لا يعقلون
شركاء متشاكسون رجلا سالما لرجل وقوله وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا اجاج
اجاج من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه كما فى الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بكون
وحمل المنفى عن هذا الاشكال بان الاستعارة تجب ان يكون مستعملة فى غير ما وضع له وعلامة ان يصح وقوع المعنى الحقيقى
موقعه ولا يصح الا المبالغة فى التشبيه صحيح فى نحو بانت اسدا ان يقال بانت بطلا شجاعا وهذا
ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين الكافر والمؤمن لان قوله تعالى وما
يستوى الاحياء ولا الاموات يابى ان يكون خاطبا ويسخر جوابه ليس بشئ عن انه قصد التشبيه لان الاستعارة واراد تفضيل البحر

الاجاج على الكافور بانه قد شارك العذب في منافعه والكافور خلو عن المنفعة فهو في طريقه قوله تعالى
فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما سخر منه الانهار والخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى
ان الايس من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد هما مثالين للاستعارة والاحق ضعفه على
من تامل لفظ الكشاف ودليلنا ها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها من جنس المشبه لا المشبه
فلا الاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي وذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي ومعناها لفظ
استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت
اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا المشبه اعني الرجل الشجاع ولا الاعم من المشبه
والمشبه كالشجاع مثلا لكنور اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا
بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صحيح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه
بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان
او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه ولو وضع في الخارج على زيد كذا اذا قال قائل اكرمت زيدا والطعمة
ولكسوته فقال بئس ما فعلت لم تكن لفظ فقلت مجازا باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وتعرضوا ايضا
بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق
والاستعمال وبين ما يتبع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل
انها مجاز عقلي لتصرف في امر عقلي لانها اما تعلق على اسناد ادعاء دخول اي
دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع من افراد الاسد بحيث يصح اي استعمال
الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا وانما قلنا انها تطلق
على المشبه لانعدام ادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نعل الاسم لو كان
استعارة لكان لا علام المنقولة كيزيد ونحوه استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا شك
في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن قرينة ولما صح لنا ان نقول لمن قال رايت اسدا وارادوا زيدا انه جعله اسدا كما
لا يقال لمن يسمي ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان احدهما غير
الثاني حقيقة او حكما نحو جعل الطين خزفا واذا كان بمعنى صير كان احدهما عين الثاني
وهذا

المشبه تبعا لنقل بعضهم اليه بمعنى انك لما سميت الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق على اسم الاسد كان
الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع
من جنس الاسد وجعل ما ليس بطافح طافحا مجاز عقلي وهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على
المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد
في غلام قام على راسه يظله قام يظلني من الشمس نفس اعز علي من نفسي
قام يظلني ومن عجب ويروى فاول بالعجب ومن عجب شبيه اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء يظلني من الشمس
فلولا انه ادعى ان معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان هذا التعجب معقولا لانه في ان
يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر ليس بعجيب ونحوه اي وهذا صريح النهي عن التعجب وقوله لا تعجبوا من
بلى غلابه بلى سماع فيه بلس نحت التوبيخ وتحت الدفع ايضا وقد زاد ابا ه على العمر تعجب من ازدياد الغيص
عليه ازرة اذا شد دف ازداره عليه ولولا انه جعل قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتاب
انما شرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن وردبان الادعاء
اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يصح كونها اي كون الاستعارة مستعملة
فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق
ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق ادعاء وبل قسمين احدهما المتعارف
وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب
والمخالب المخصوصة وتلك الاعضاء المعروفة والثاني غير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة و
الهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف واستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع
له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف فيعين المعنى الغير المتعارف فهذا يندفع ما يقال ان الاوصاف
التي هي دعوى الاسدية للرجل في نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في
البيتين المذكورين وعن مثلهما فلبناء هما على بناء على ادعاء المشبه فتضاء المخالفة ودلالة على ان التعجب
لا يصح عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا
والاستعارة تعارف المذكور بوجهين بالنصب على الاستثناء من اعم وبالرفع على ارادة خلاف الظاهر
بمعنى لم ير في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مستندة على تاويل وهو جعل افراد المشبه به

قسمين كما ذكرنا والتأويل في الكذب وما نضا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى
الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا يشعر فيه على ارادة خلاف
الظاهر بل يتبادر المحمود في بروج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تنافي الدعوى الباطلة
لانها الدعوى فيها اي في الاستعارة على التباس ويل وتنافي الكذب بنصب القرينة المانعة عن
ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون
على خلاف ما في الضمير واستعلم ان تفسير الكذب بخلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ووجه هذا
وجه تخصيص التأويل بمنافاة الباطل والقرينة بمنافاة الكذب من تخصيص كل منهما المنافاة على الباطل
والكذب حيث انهم قرروا ان الباطل والكذب ان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو
كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع
فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وصف التخصيص غير ظاهر بعد وان اريد بالاستعارة ما
لا سبق من انها استعمال لفظ في غير ما وضع له بحسب اصل التسمية فمنها متعارف وغير متعارف
ولا يمكن ذلك في العلم الغالبة الجنسية لانه يسمى الشخص ومنع الاشتراك والجنس يسمى العموم وتناول
الافراد كما ان الجنس العلم النوع وصفه بسبب شهاره بوصف من الاوصاف العام فانه يعم الافراد
بالوجود وكما مادي الجمل وتحتار في النصاحة وبا قبل في العباهلة وح يجوز لبسبة شخص بجاز
في الجود وبتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع لجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او اجر غيره
كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره وبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للجواد
المتعارف والمجهول والجواد الغير المتعارف وسوى بعضهم بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون
استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة مجازا ساليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لابد ان تكون
لابد لها من قرينة تمانع عن ارادة المعنى الموضوع له اما امرا حاليا كما في قولك رايت اسدا يرمي او كلاميا اي
امرا او امورا يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان عاداني اخفى ضروا العداوة او الاعانا فان في اعانتها
اياه اي سيوفا تلمع تستعمل للتهديد تعلق قوله بتعاونوا بكل من العداوة واللعان قرينة على ان المراد بالسيوف
السيوف الدالة على الجواب هذا الشرط خاصة ويجوز ان يتجاوز الى الطاعة بالسيوف ومعان كثيرة
بعضها بعض يكون الجميع قرينة الاكل والمدوح الحي صحة كونه قسيما لقوله او الكن كقوله اي قول الحطيئة

وصاعقة

وصاعقة روى بالجر على اضمار رب بالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله من نصله اي من نصل سيف
قوله الممدوح وخبره تنكي من الكناة اي يغلب الناس في حومة الحرب بها للتعدية والمعنى رب ناس من حد سيفه
تغلبها على اعدائهم فان خمس سحاب اي اناملة الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحاب اي تصيبها
على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بالاعداء هم الاقران جمع الكفء بمعنى الممدوح لان كلا منهم صيغة
جمع القلة والكفء يستعار للاخر لما استعار السحاب لاناملة الممدوح ذكر ان هناك اضافة وبين
الها من نصل سيفه ثم قال على اعدائه الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الاناملة فظهر
من جميع ذلك انه اراد بالسحاب الاناملة وهي الى الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع
وباعتبار اللفظ وباعتبار اللفظ وباعتبار لفرعنه ذلك فهي باعتبار الطرفين بعني المستعار منه
والمستعار له فتنقسم لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شئ اما ممكن نحو احياه فاحيا كان ميتا
فاحياه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من احياء الحقيقي وهو جعل الشئ حيا بالهداية التي هي
الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما ممكن اجتماعهما في شئ وهذا اولى من قول المصنف
ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف
الميتا بالضلال فظهر ان قوله احياه حياه فاحيناه فاحيا كان ميتا فاحيناه التي كان
اجتماع طرفيها في شئ وقوله لان الطرفين من الاتفاق فاما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة
اسم المعدوم للموجود لعدم عناده نحو يا بعيض الشئ اي لاستعارة البعض في ذلك الموجود كما في المعدوم
ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اما بتبيت
اثاره الجميلة التي يجود ذكره وتدوم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او الناقص
فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شئ قال المصنف العلم ان اراد كان اولى ان يستعار له
كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى ان يستعار له
اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لانا لا ندرك اقدم من النعلة لكونه خاصة للحيوان الناطق
المختصة به اعني الحركة بالارادة مسبوقة بالادراك وذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان
انتفاؤه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكرى على الاشد
كان اولى بان يسمى به انتهى هذا كلامه ولا يخفى ان اختلال الامر بين الفاضلين للسنة والضعف العلم

والجهل والقدرة والعجز فلم يستعمل اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على
الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف وكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى
والعبارة غير وافية بذلك فتأمل هذه الاستعارة التي لا تعمل اجتماع طرفيها في شيء واحد
الطرفي وهو اي من التضاد يه الاستعارة التهكمية والعلمية وهما استعمل في ضده اي الاستعارة
التي استعمل في ضد معناها الحقيقي او بينهما اي بين التضاد والتناقض من وجه التناسب
بواسطة تلميح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب الشدة نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذروهم استعيرت
البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر للانذار الذي هو ضده باعتبار ان خبرها على
سبيل التهكم وكذا قولك لمن اساء وانت تريد جانيا على سبيل التلميح والتطرفة والاستهزاء و
الاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد استواء كلا الطرفين فيه وهو الذي يسمى في الشدة وجها
وهنا جامعا ضمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو
قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة من
غنيمة حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا
جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله
او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له فلما سمع بغاها او بكى نهاق حمار
وبعد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو
والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في العدو ومفهوم الطيران الا انه في الطيران
اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا الان
الاسد اسم لشيء توجد في جنسه مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما
جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقة ما قاله في تلك الكلمات
وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف
الانسان ان في كلام المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف
الكائن في طائر مدعى في استعارته للعدو وبخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان الشدة ههنا
منظور بخلافه ثم ولهذا اذا لوحظ فيه الشدة كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب

ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم
عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فاعددت بكلامهم في الجملة وبنيت على ذلك ان تسميته استعارة
غير بعيدة ووجه الشدة فيه ومن الاستعارة ان يقال صار الاسم الجامد اسما للمشتق والانف والمجاز
والمشافهة من واد واحد وهذا الخلاف نحو اليد والنخلة اذ لا مجانسة بينهما فلا اطلق الاستعارة عليه
وان حملت الجامع في المستعار منه بحيث لم يكن قوي واشتد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في
غير هذا الفن ان خواص الماهية لا تحملها الشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم
الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقة الاولى للسواد جزء من المجموع
المركب من السواد والمحل اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشدة انما جعل داخلا في مفهوم
الطرفين في الماهية الحقيقة للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقة وقد يكون مركبا من امور بعضها قابل
للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين مشتدا واهوى في كون
استعارة الطيران للعدو من قبيل ما ذكرنا ان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة
فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجراة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة
الاتصال بين الاجسام المتفرقة بعضها ببعض لتمزق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله
تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهو في التقطع اشد و
كذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم
الداخل في مفهوميهما الاشد في الاول لما غير داخل عطف على قوله لما داخل فلا يرد ان استعارة الاسد
للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك قائلة بعدم الصحة في اسوار البلاغة على ان الاسد
موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها وعلوم للمستعار له هو الرجل الشجاع
لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ فمنه
لجواز ان يسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له
فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما والفرق بين المفرد والمجموع على انه لو كان المستعار له
هو المجموع ايضا نقول ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه
اعني الاسد فافهم تتميم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذل عند الجمهور
الجامع

الابل بظهران فالباقي الاعناق وستيز امرحا في الهوادي وساق الاجلة تستدل البها في الحركة و
يستعمل في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في
قوله امرئ القيس وليل كموج البحر ارخى سدوله عليّ بانواع الهموم ليبتلي
فقوله ليبتلي ترشيح لما تضمنه التشبيه من الطول وقوله بانواع الهموم ترشيح لما تضمنه
التشبيه من الشدة والكثرة وقوله فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار
له صلبا يتمطى به اذ كان كذى صلب يتبختر في طوله عند تطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها
بعضا اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة له فاستعار له كلكلا ينوء به
يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية لا التمثيل والاستعارة بالعناد
لانه اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان
او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الاولة
الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرف في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه
اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله
لان الطرفين ان كانا حسيين والجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقر والمستعار
له الحالي الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكها فانه ان الساموي عند القابه في تلك الحلي
التربة التي اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل
ولد البقر وهذا كما تقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس لجامع الشكل والجميع اي المستعار
منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عد الشكاكي من هذا القسم قوله تعالى و
واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي
في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الا
ستعا
تا الكنايية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها خلاف
المصنف فان كلامه في المصرحة ونعم المصنف لم فيه تشبيه بين الاول بسنده الشيب بسواط النار
في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني بسنده انتشار الشيب في الشعر باشتعال
النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي
عطف على الحسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه
النهار فان المستعار منه لسلخ الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف يحصل عن مكان الليل

من الحيوان فالباقي اعم من الناطق وخاصته وهي الغريزة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا
ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغواية قد تكون في نفس النسبة بان تكون نسبتها فيه نوع
غواية كما في قوله اي حول ابن دين شكلة من عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا ادل عنه و
التي عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي قدم سرجه
وفي الصحاح القربوس السرج بضانه عليك المشكم الى نصف الوابر المشكم والمشكمة موضع الحزمة
المعترضة في الفرس واراد بالوابر نفسه بدليل ما قبله عودته فما ازور حيالي انها له وكذا كل
كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى حانبي طهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل
وقوع الثوب موقعه من كتفي المحتبي ممتدا الى حانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل
ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغواية النسبة
فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى حانبي الفرس هيئة وقوع الحبوة
في ظهر المحتبي ممتدا الى حانبي الساقين حتى يكون النظم بمنزلة القربوس والركتان والساقان بمنزلة
راس الفرس ملت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين منضاستين اليه بالقربوس والثوب في الركبتين
مائل الى العلو ثم يمتد منسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي راس الفرس
وقد يحصل الغرابة بتصرف في الغاية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان
من هو ماسح وشدت على غر الملهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذا باطراف الاحاديث بيننا
وسالت عناق البطن الاباطح الدرهم جمع الدرهاء وهي السوداء والمهاري جمع المهرية وهي الناقة
المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق
الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال
على المطايا وارتحلنا ولم ينظر السابرون في الرواح للاستجلاء احدنا الى الاحاديث
واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا
في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر على كل قيد تصرف فيه بما افاده اللطف
والغواية اذا اسند الفعل نحو قوله وسالت الى الاباطح دون ابطحي او اضافها حقيقة فانه لسالت
الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطوء في سير
الابل

ووضع النهار ظله وهما حسيان والجامع ما يحصل من توالي امر على آخر اي حصول امر عقيب امر دايما او غالبا كعقب ظهور اللحم على كشط الجلد وتوسط ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان زوال الظلمة مع الاصل والنور طارئ عليها يستر بها بضوءه فاذا غربت الشمس وقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الذي الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة السبتي عبد القاهر وصاحب المفتاح لفظ المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل اعتبارهما على التعاقب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عاتكا ابن يظ ظاهر وقال الامام المرزوقي في ذلك عاد ظاهرا اي زائلا قال ابو ذويب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها اي تعبر ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا للكلام غير بما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة وذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وعزيها الى الاول فاستعمال اللفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قولهما واما على قولها فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعقب في العادة من غير تراخ وهذا الخلاف يختلف الامور والعادات فقد تطول الزمان والعادة في شيء تقضي عدم اعتباره وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين خروج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما يسعى ليزاحم الاضاءة في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يتباعدهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة لان المفاجاة انما تحصل اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما تعالى اخرج النهار من الليل فاذا هم داخلون فان دخول الليل فاجاءه مستقيم بخلافه اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستلزم زمان نزع ضوء الشمس عن الهواء فاجاءه الظلام كما لا يستلزم زمان كسر الليل فجاءه اولا الانكساف لانه دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار

كنسبة الانكساف الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول يقوي ذلك لان اثر الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب ينتقل الى نوع اقتدار ودلك اعا هو مجيء الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل واما مخلف بعضهم حسي وبعضهم عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وبهي الشان فمبني على عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارة بان الجامع في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي فيندرج فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فعال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم تكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو فحسبن من قدرا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعيد التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سبق من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المنوع صفة كاسم الفاعل والمفعول او غيرها كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت الرقاد لا مجرد القدر المكان الذي يقام فيه ويحتمل ان يكون المراد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وبحسبا ويكون الاستعارة اصلية وهما خلاف وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فصل الجامع المعنى الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقوله الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون وممن جعل الجامع عدم ظهور الافعال زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموتى بل يعم بعضه من نومه اذا ايقظه وبعض الموتى اذا اشتهر هم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ان الامر اباية لا تنثني كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة محيط بهم كما يضرب الخيمة او القبة على من فيها وجعل الذلة ملصقة بهم حتى انهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه

فالمستعار منه ضرب العقبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الدابة
والجامع بينهما الجامع الاحاطة او اللزوم وكلاهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان
يشبه الدابة بالعقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المجازي الى آلتها فيكون استعارة بالكناية
وامكس ذلك اي الطرفان محققان والحسي هو المستعار له نحو ماء طهورا حسي والمستعار
له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكثير والجامع الاستعلاء المفروض وهما عقليان والاستعارة
باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو دال على نفس الذات الصالحة
لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف بالاصالة اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير
للرجل الشجاع وقيل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكلاهما يكون متادولا
باسم جنس كالعلم في نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة
تبعية كالفعل وما يشتق منه حل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان
والمكان والاله والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تتعلق بالمشبه والتشبيه يستلزم كون المشبه
موصوفا بوجه الشبه او مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصح للموصوفية الحقيقي اي الامور
المتقررة الثابتة كتولك جسم ابيض وبياض صافي دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها
متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضها لها دون الحروف فهو ظاهر واما
الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم فحروف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم
وههنا نظر وبرهان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح
للموصوفية نحو تمام واسع ومجلس فسيح ومنبر عالي وبعد ذلك لا يتم اوصافا الله وهم ايضا قد خصصوا
ما يشتق من الفعل بالصفات المتحققة وهذه ليست بصفات الا بتاويل وههنا صرحوا بان تعريف الصفة مادل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المثل بها اسم
المكان باعتبار وقوع الفعل فيه فيجوز ان يكون الاستعارة فيها اصلية تبعية وان يعد التشبيه في نفسها
لا في صارها ولا شك اذا قلنا ملقنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا يدل المعنى
على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا امر قتلني فلان اشارة الى قوته فهو على تشبيه الموت بالوقاع
فالاولى ان يعال لتر المقصود الاسم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى العام بالذات

لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة واسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو
المقصود الاسم اذ لو لم يتصد ذلك لم يجز ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين
اي الفعل وما يشتق منه نحو المصدر وفي الثالث اي الحرف المتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف
قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا
من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وفي معناها الفرض فهذه ليست معاني الحروف والا
لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي
اذا افادت هذه الحروف معاني يرجع تلك المعاني الى هذه بنوع استدلال فقول المصنف في مثل استقر
معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعم عين صحيح كما سنشير اليه فبقدر التشبيه في تطفل الحال والمحال
ناطقه بكذا للدلالة او بالنطق اي بقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى
الذهن ثم لدخول الدلالة في حس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها النطق ثم يشتق منه الفعل و
الصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول
انا الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم
وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت لتر الوصف بالتشبيه الى المعنى الواضح
يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبار ان وجد ذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحسي نوعا
من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة
باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق
الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وح يصح الفعل على احد
الاعتبارين فاستحسنه وبقدر التشبيه وللام التعليل في قوله لنطقه اي موسى الحزن عن لسانه ليكون لهم عدوا
وحزنا للعداوة اي بقدر تشبيه العداوة والحزن بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية
كالمحبة والتبني وحمل ذلك على الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن
ما كان حمله لتر استعمال في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعية لاستعارة في المجرور هذا
الذي ذكره المصنف ملخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز
فلانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني عنوا ذلك لما كان

نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لأجله وهو غير مستقيم على مذهب
المصنف لان المشبه حينئذ يكون متروكا وفي الاستعارة على مذهبه سواء كان اصليا او تبعيا عاد
ما في الباب لئن المشبه في التبعية لا يكون في نفس معنى اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون
استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم
يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة
التبعية في شيء وكذا يبعد على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة وارد
المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة التبعية في ذلك لانه شبه
ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب عليه الغائية عليهم استعمل في المشبه اللام الموضوعة
للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها
في اللام كما مر في بطقت الحال فصار كل اللام حتى استعيرت لما شبه العلية الحاصل انه ان قدر
المشبه به ما يناسب ذلك في مادخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا
قدر في بطقت الحال شبه الحال بالانسان المتكلم ولكون بطقت قرينة ولم تقدر المشبه به في متعلق معنى الحرف
كالعلة والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية وتكون قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية
في لام ليس اي في الفعل وما يستتبعه على الفاعل في بطقت الحال بذلك فان الربط الحسي لا يسند الى الحال
او يقدر نحو جئ الحق لثاني امام وقيل الحال اعني اسما فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان
بالحال والجواب ونحو قول القطامي لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العشير بكاس
فقد نفيها ما كان خيط عليهم كل زمان اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بها ذات طعنات منسوبة
الى الاسنة القاطعة او اراد بنسبة الاسنة والتشبيه للمبالغة كاحمري والعذ القطع وزرد الدرع و
سردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذم بتبات قرينة على ان يقدر هم استعاره وقد يكون المفعول
الثاني يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري اوفى المسامع اما يطقت ما يتوقى الجون السماء فان
على اوفى كان للمسامع والبيان دليلا على انه استعاره او المجرور نحو قوله تعالى فالتقطه ال فرعون
العذاب قرينة على الاستعاره او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قوله حتى حوت بني
الاعادي يا سيوف طعنات وامثل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تعرى الرياح رياض الحزن مونقة

اذا سرى

ولا يكون ترشيحا والمالك مرشحة ومعنى قوله ملائم المستعار منه كونه لذكر الذي اشترى النصاب
بالهدى كما يجب جاز ذبحهم فانما استعار الاستبدال والاحتساب ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء
من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك حاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج و
قد تحققت اي التجريد والتي شيخ بقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا التجريد لانه وصف ملائم المستعار
له اعني الرجل الشجاع حذف له لقد اطنابه لم تقلع هذا ترشيح لان هذا الوصف ملائم المستعار
منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله
على تحقق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة تبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم
المستعار منه يحقق لذلك وتقويه ومعناه اي مبني الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان
المستعار نفس المستعار منه لا شيء يشبهه به حتى انه ينبغي على علو قدر الذي يستعار له علو المكان
ما ينبغي على علو المكان بقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني وصدرها اباه
وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بانه له حاجة في السماء استعاد في نفسه
الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما ينبغي على علو المكان والارتقاء الى
السماء فلو ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث
المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحو اي نحو البناء على علو القدر ما ينبغي على علو المكان
لتناسي التشبيه ما من التي في قوله ما تنظلني ومن عجب شمس تظلني من الشمس والتي عنه
اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب
او النهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي فان مذهب التعجب اثبات وصف بليغ
بنوبة للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير
وتحقيق هذا الكلام بقوله واذا حان البناء على النوع اي المشبه به رجح الاعتراف بالاصل اي
المشبه وذلك لانا لا نصدق المشبه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وصفه
لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه فانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي
ومنهم من يجعل المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هنا المشبه وبالنوع المشبه به
هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالمشبه وما ذكرناه صريح في ان

في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع المشبه والاعتراف بالاصل يسوغون
ان لا يبنوا الامر على النوع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف يحيي الشمس مسكنها في السماء وهي
امرأة من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الجواد عزاء وحميلا قليل يستطيع انتقالها اي الى الشمس
الصعود ولن تستطيع الشمس لذلك انزولا وبحث تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح
الديباجة مع تحقيق اولي هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على النوع مع تحقق
الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام
خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به فليكن البناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما
المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بغيره الاصلي اي بالمعنى الذي يدل
عليه ذلك اللفظ بالمطابقة بتشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا
عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد العلة في الاستعارة في المفرد والمركب
وحاصله ان تشبيه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة
من جنس الصورة المشبه بها ويطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة
المشبه بها كما قال للمرء في امر في ادراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد
لما بويع ابي مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعزم امضيا شئت تشبيه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من
قام ليذهب لغرض يريد الذهاب فيقدم رجلا ويتاره لا يريد ويؤخر اخرى فاستعمل الكلام
الدال على هذه الصورة في ذلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من
عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعا
لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل
مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويتميز عن المشبه بانه يقال له تشبيه تمثيلي
او تشبيه تمثيلي وهذا يدل على ان المجاز المركب قد يكون غير استعارة وتحقيق
ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها حسب الشخص لذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية
حسب النوع مثلا هيئة التركب في يحزنني قيام موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب

في غيرها وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنى فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل لقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فخص المجاز المركب في الاستعارة وتعريفها ماذكره عدول عن الصواب وسمي فتى استعماله اي استعمال المجاز المركب او المثل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اي لكون المثل مثلا اشتهر استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة تجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق التغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه ولا كان استعارة ولا يكون مثلا وبحتمل ذلك ان المستعار بحسب ان يكون اللفظ الذي يوضع المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي خص المشبه به ولا يكون عارية ولهذا لا يلتفت الى المثل الذي يضرب به تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما يشترط الى مورد المثل مثلا اذا اطلت حل شاصيعه قبل ذلك تقول بالصيف ضيعت اللبن بكسر ما رالخطاب لان المثل قد ورد في امراة والمامانع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ التكلم وليس مثل بل ما خوذ من المثل والشاة اليه لكون المثل ما فيه غرابة استعير لفظ الحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان يعجب ونوع غرابة لقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله ومثل الجنة التي وعد المتقون اي صفتها قصصنا عليكم من الحاد قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفق الاراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية والاستعارة التخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذا اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما فهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسمي باسمها والثالث ما اورده المصنف ولما كان عنده امرين محوجين عن افراد كل واحد في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي يطلق عليها فقال **وقد يضمر التشبيه** اي في النفس في نفس الحكم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في المشبه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اضماره لا يخرج عن كونه باعتبار ذكر الاركان وتركها فلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية **ويدل عليه** اي على ذلك

التشبيه المضمر في النفس **ان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به** من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا اجري عليه اسم ذلك الامر **فسمي التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها** اما الكناية فلانه لم يصرح به بل اعتمد عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسميه خالية عن المناسبة **وسمي اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية** لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كاملا او قوام في وجه الشبه لتخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المسند للمشبه على ضربين احدهما ما لا يعقل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني عكسه يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله **كما في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها** اي انشبت كل منية لا تنفع والتعميم الخارج الذي جعل عادة بمعنى اذا علق الموت مخلبه في شيء لم يذهب بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمسة بنين وكانوا قد هموا بالخروج الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله

أودى بني وأعقبوني حسرة ... عند الرقاد وعبرة لا تقلع

حتى اذا الخمس على رضي الله عنها دخل على معاوية فلما راه معاوية قام وتجلد واسند محدثي الشاتين ارهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت اظفارها **شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير رفق** من نهاب وضواري **ولا رقة** على جوع **ولا بقيا** على مزيد فضيلة **واثبت لها** اي للمنية **الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال** الا **به** اي في السبع **بدلها** لحقيقتها للمبالغة في التشبيه فاستعير المنية بالسبع استعارة بالكناية **واثبت لها** اي للحال **اللسان الذي به قوام الحياة** اي قوام الدلالة **فيه** اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية على ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي واما المجاز بواسطة شيء ليس بمقوله وهذا اعقل كاثبات الانياب للوحش على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وسلاز مان في الكلام لا ينفك احدهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة وعكسه يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا تقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبهة بالسبع اهلكت فلانا وقلت له ان تقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للمكنية كما سبق لكن في قوله على اللام اشعر على ضعف اطول لكن يدان نحا نحو المجاز

اعني اليد المستعارة في النعمة فان قلت ما ذكر المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء
لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه فما في هذا الصحيح
قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل يذكر رديفه و
لازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل
الشجاع في قولنا رايت اسدا الكنا لم يصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصر ما على ما دل
لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار
منه الحيوان المفترس والمستعارله هو المنية وهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى
الله حيث عال شجاع استعمال النقض في ابطال العهد من غير تعرض لمعهد بالحمل على سبل الاستعا
لما فيه من تراقي الوصول من المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر
الشيء المستعار ثم يترقوا اليه بذكر شيء من روادفه فيتنبه بواسطة ذلك المعنى على مكانه نحو شجاع يفترس
اقرانه فقيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك
صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا مما سبق ان قرينة الاستعارة بالكناية لا تجوز ان تكون
استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقه كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره
السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يستوف كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في قولنا
اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بالة الاظفار وهو السبع
وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على وجهين
احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى غير ما يتحقق ويكون ان يبنى عليه ويشار به نحو رايت اسدا يرمي رجلا
شجاعا والثاني ان لا يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبتدئ فيه بشيء يشار به فيقال
هو المراد بالاسم كقول السيد وهل كان غير الدهر قد كشف القناع وقوله اذا قصبحت بيد الشمال زمامها
جعل للشمال يدا من غير ان يشبه بشيء فيجري على اسم اليد هذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت
مثل اليد للشمال كما يقال رايت اسدا مثل الاسد وانما يتاتى ذلك البتة في هذا بعد ان تقدر الطريقة
فتقول اذا اصبحت الشمال وقد لها في قوة تاثيرها في الغداة شبهة المالك في تصريف الشيء بيده فجعل الشبه
المتروك الذي يدل عليه المستعار نفسه بل مما مضاف اليه لانك لجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء

فتجعل المستعارله اعني الشمال مثلا ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال
ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم يقل عن شيء ادلس المعنى على انه شبه شيئا
باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قوله يقرضها اي سلا اجاز الصحو
خلاف الشكل الجلد عن سلخي واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه واسقط
عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال استقع عنه وتركه لحاله وقوله
واباس الصبي ورواحله هو اشارة الى ان الاستعارة بالكناية والتخييلية اوردها على ان من
التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقه وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل
وعند جلها على التحقيقه تنتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال
اراد رهين الذي ان ترك ما كان يركبه من الجهل والغي شاع عن عاداته بتعلق
الالة اي الات ما كان يركبه وكذا الضمير في عاودته تشبيه رهين في نفسه الصبي لحبب
عجلات المسير كالجد والغارة فقضى منها اي من تلك الجهة اللبانة وجه الشبه
الاشتغال التام وركوب السالك الصعبة فنه عز حال بحيلته ولا تحيز عن محركه وهذا السنه
المضمرة في النفس استعارة بالكناية فاثبت له اي بعد ان شبه الصبي المذكور اثبت له بعض ما تحقق
تلك الجهة اعني الاوانس والرواحل التي هي قوام حجة المسير والسفر فاثبات الاوانس والرواحل
استعارة تخييلية هذا يصبو على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والغي بقال صبا يصبو صبوة
وصبوا اي مال الى الجهل والغي كذا في الصحاح لان الصبا بفتح الصاد بقال صبي صبا مثل
سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقه بقوله وتحمل له اي رهين الراد
الاوانس والرواحل والى الصبو وشهواتها والتي الحاصلة هنا في استيفاء اللذات او اراد بها
الاسباب التي قلما تتاخر في اتباع الغي الا اوان الصبو عنفوان الشباب مثل المال والجمال والاعوان
فيكون الاستعارة اعني استعارة الاوانس والرواحل تحقيقه لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها
الدواعي حسا اذا اريد اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث التحقيقه والمجاز وبحث
الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير
اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرفت السكاكي التحقيقه اللغوي بالكلمة

المستعمل فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع احترز به عن الغلط وهو قوله من غير تاويل في الوضع
عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير
الموضوع له الحقيقي ولا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي يعني التصرف
في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حسنه لغويا فلا
يصح الاحتراز عنها فافهم اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما
وضعت له تاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا
وغير متعارف فحينئذ قولنا المستعمل فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا
من غير تاويل هذا على المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه
قال وانما ذكرت هذا القيد لتحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت
له على اصح القولين لا نسبتها حقيقة بل مجازا لغويا لابتناء دعوى الفرد المستعار موضوعا للمستعار
له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له فقوله
لتحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من انا لا خلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا
لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لا نافي القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد
الوضع بالتحقيق فهو ليس باصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فتامل فالوجه ان
تتعلق بقوله لتحترز به عن الاستعارة ويمكن ان يكون الكلام قلقا وعرف السكاكي استعمال الكلمة
المستعملة في غير ما هو موضوع له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة
عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للقصد اي
المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف عنيت بالنسبة الى النوع
حسنة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير ما هي اللغوي
فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس والمكان هذا القيد ليدخل قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه
اوضح وادل على المقصود فاما المصنف فتامل فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب
مع قرينة مانعة عن ارادة اي الدلالة معناها في ذلك الاصطلاح وانى السكاكي بقيد التحقيق اي
قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز

لغوي

لغوي على ما هو من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق ولولم يقيد الوضع بالتحقيق لم
يدخل شيء في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في
هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احترازا ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز
عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثله في قوله تعالى ليلا يعلم وقال
ايضا وهو الى استعمالها في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احترازا عما اذا انبنى كون الكلمة مستعملة فيما
وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان
مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة على الحمار مجازا
وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف
اي احترز عن خروج ما اذا انبنى وتحو ذلك وقد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا
اطلق لم يتناول الوضع بتاويل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى نفسه وقال
قولي بنفسه احترز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع
بنفسه بازائه انما يتوسط القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل
وفي تعريف المجاز بالتحقيق الا ان مراده زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك وقوله لتحترز
عن الكناية كلا مبني على تجويز التسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع
بالتاويل والتقييد بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان بعين اللفظ
في الاستعارة بازاء المعنى نفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين المراد فلا اتناقي الوضع
كما زعم المستدرك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما
هو لنفي المتعارف لتعين المراد عني غير المتعارف فلا نفي الاسد مطلقا والا لاستقام الادعاء المذكور
فلا تكون استعارة ولا يخفى على المنصف ضعف هذا الكلام وقد ايضا ما ذكره بان المتبادر
الخاطب او ما ورى مناه كما لا يدرسه في تعريف المجاز لدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا يدرسه في تعريف الحقيقة ايضا لخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه
مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا ما يؤول الى هذا الوضع لما بين
من معنى التاويل وان المختص باخراج الاستعارة فانما هذا القيد في تعريف الحقيقة لا يخفى

14

عليك لتزاعتبار هذا القيد في تعريفها انما ممكن لهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به المخاطب
لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها
او الى نوع مجازها لكان اللائق اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في
تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في
تعريف المجاز كما اكتفى عن الحقيقة في تعريف المجاز بالذات وكلام لا يسعى ان يلتفت اليه لا سيما في
التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بالعلم المعهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو
الوضع الذي استعمل الكلمة فيما هي موضوعة بذلك الوضع لا الوضع الذي وضع فيه الخاطب اذ لا دلالة
عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي
وضعه واضع الخاطب لانه يفسد التعريف سوى هذا بل الحري ان يقول الحكم بالوضع مغن عن الحيثية
كما في قولنا الجواد لاحاتم سايلم اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما
هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وح لخرج عن التعريف نحو الصلوة اذ استعمالها الشايع في الدعاء
لان استعمالها اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث
ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول
اولا الاصل يقتضي ذكر القيد وما ذكرنا اعا هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصدق
المجاز بانه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز
في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه مستعمل بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا احتاج تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا
بان تقرينة المجاز يدخل فيه الغلط فلا يتم التعريف لتوقفه على وجه يصح واجيب بانه لحرج تقول قولك
مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا يتصور الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط نعم
لان اشارة الى الكتاب حتى تقول خذ هذا الدرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد
بالقرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا القرس وقسم السكاكي المجاز للغوي الراجع الى نوع
الكلمة المقتضي للفايدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان قصد المبالغة في التشبيه فاستعارة والا
فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي

الطرف

الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كقولك لقيت اسدا وانت تريد به الرجل
الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود متناولا ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول السنت المتناطيار
وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار والشجاع
قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع مجازا في
انه كذلك يسعى كما يوشاء ان لعارية فان المستعير يسعى زمام العارية في معرض المستعار منه لا يتعداه وان
الا بان احديهما ما لكها والاخر لبس بمالك وسمي المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا
منه وسمي اسم المشبه به مستعارا وسمي المشبه مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه
في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له المنية وكلامه في مبادي
التصريحية كان مستعارا ان المستعار هو الاظفار مثلا وسمي من كلامه مباينا في جميع ذلك وفي الجملة قد وقع منه
خبط في بحث الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وهي
بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة
المصرح بها حقيقية وتخييلية واعا لم تقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما
يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحققة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في ردّ زعمه وبشرط
عام اي بان يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد العقلي على سبيل الاستعارة كما في قولك
ادراك يتقدم رخلا وتوخر اخرى منها اي من المحققة حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها المحققة
مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين ممتزعتين من امور لوصف صورة اخرى وردّ بانه
اي المثل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد
لان ما في اللوازم يدل على ما في الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند
وجود الملزوم وجواب بانه عد المثل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد
ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما هو الاظهر
اما مجازا او غير مجاز والحق انه قد يكون مفردا وقد لا يكون وبما ذكرنا قطعا على انه لم يجعل على الاستعارة
من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف
قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال

عن المادة ومتضمنها والمتضمن للمادة فتمال استعارة وغير استعارة وظاهر المجاز العقلي والمجاز الراجح
الى كلم الكلمة لا بد خلاف المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس برد القسمة واجب
بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا فحكمه الله ولا يتسع حمل الكلمة في تعريف المجاز
على اللفظ المفرد والمركب فيه نظر الى استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية ولا يصح
في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك
لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فاذا اريد بالوضع الوضع بالتخصيص لم يدخل المركب
في التعريف لانه ليس له وضع بخصوصه فاذا اريد ما يعم من التخصيصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف لانه المنقسم
موضوع ما ذا المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما يتبين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان المثل مستلزم
التركيب بل هي استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله
تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به استعارة تمثيلية يتبع
فهذا انما يصح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب لا يصح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد
عد من المحققة مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما غير عن المشبه به بالمفرد
ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نسق الكلام حيث استعمل في معناه الاصلي فالحاصل انه ان لم تسلم
التركيب فلم تسلم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثاني اضافة الكلمة الى شيء وتقييدها و
اقترانها بالفعل شيء لاخرجها عن ان يكون كلمة والاستعارة ههنا هو المتقدم المضاف الى الرجل المقترن
بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت وهذا في غاية السقوط
وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والاستهتار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد
من تقدم ليذهب ضاربة بريد الذهاب وتعلم رجلا وتاره لا تريد ذهابا وتؤخر اخرى وهذا ظاهر عند
من له مسكة في علم البيان وقس السكاكي الاستعارة المحققة بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا
بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار
في قول هذلي واذا المنية انشبت اظفارها فالفت كل تميمة لا تنفع
صورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص

ما يكون

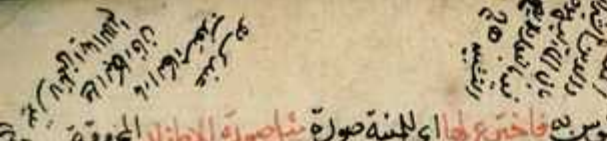

ما يكون لوازم اغتيال السبع للنفوس به واخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة
ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فكلمة استعارة
تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية مشبهة
بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والمحصلة عنده لا الخبران يكون بالقوة للاستعارة
بالكناية وهذا مثل لها سماها اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم
الشبيهة بالناقة فصرح بالمشبه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط فمن عد استعارة بالكناية وقال
المصنف انه بعيد جدا اذ لا وجه له مثال في الكلام واما قول الي تمام لا سقى ثراه الملام فزعم
السكاكي انه استعارة تحصيلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيا شبهها بالماء فاستعار
له لفظ الماء الذي هو المشبه به زعم المصنف انه لا دليل فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بطرف شراب
مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تحصيلية او يكون قد شبه الملام بالماء
المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين
يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يسقى ثراه بطرف شراب مكروه او سقي ثراه بطرف مكروه ولا دلالة للفظ على
هذا وفيه اي وفي تعيين المحصلة بما ذكر تعسف اي حمل على غير الطريق المالوف من كثرة الاستعارات التي
لا دليل عليها دليل ولا بد عوى الداعية حاجة وقد يعلل لرد التصريف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى
هذه الاستعارة توهمية لا تحصيلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون كل الوهم تخيلا وقد ذكر ابو علي
في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخيليا وايضا
انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي القوة التركيبية والتفصيلية بين الصور والمعاني الجزئية
وتسمى عند استعمال العقل اياها متخيلة وعند استعمال الوهم متخيلة وتخالف بنسبتها
عنها اي عن السكاكي للمحصلة بجعل الشيء الشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية على تفسير
السكاكي لجعل الشمال صورة متوهمة مشبهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية
تحصيلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة
لغوية مستعملة في معناه الموضوع له وهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك
لا تستطيع ان تدعي ان لفظ اليد قد نقل عن معنى الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيا باليد بل المعنى على انه اراد

ان شئت للاستعمال بدلا لا تعال انما تحقق معنى الاستعارة في التخيلية على نفس السكاكي دون المصنف
لان الاستعارة في شيء تقضي تشبيه شيء بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقق ولا تحقق هذا المعنى مجرد
جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من نفس الاستعارة ولرخصت التسمية
المذكورة بعض التخيلية بصيرا لنزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من الاستعارة التخيلية
وقسم من اقسام المجاز اللغوي لا ما تقول ما ذكر من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه انما هو الاستعارة
التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية وتحقق معنى الاستعارة
في التخيلية انها استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه
الحقيقي لكون حصته لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية المشبهة بالاظفار لكون مجازا
لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بشيء والقول
باجماع السلف على ارادة التخيلية من المجاز اللغوي غلط محض بل الاسعد ان يدعى اجماعهم على خلافه وينفى
ما ذكره السكاكي في التخيلية ان يكون التوشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخيلية
من اثبات صورة وهمية وله اي في التوشيح لان في كل من التوشيح والتخيلية اثبات بعض ما يخص المشبه به
للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار
الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر
هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة واخوتها بالربح
يكون استعمال التجارة والربح فيها استعارة تخييلية لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي
اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخيلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي التوشيح بغير لفظه
كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له
وهذا معنى قولهم في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختص به للمشبه غير ان التعبير
عن المشبه في التخيلية بلفظ الموضوع له وفي التوشيح بغير لفظ المشبه في قولهم ان التعبير عن المشبه هو المقصود
الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية
الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنها ايضا ليس بلفظ بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار
التي هي موضوعة للصورة المتحققة التي هي المشبه بها وهو سهو من هذا الفرق لا ينتفي وجوب اعتبار المعنى

المتوهم

المتوهم في التخيلية وعدم اعتباره في التوشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم وتما يدل على ان
التوشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله انه يجوز
ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل
بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف عليه الفرق بين التخيلية والترشيح وجواب السكاكي الذي هو من
خواص المشبهة به لما قرن التخيلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن متوهم
تمكن اتباعه للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم نحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى
مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيته يحوز اشلاء اقرانه فالمشبه به هو الاسد الموصوف
بالافتراس الحسي والحوز الموصوف بالاشلاء الحسي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة
ليصح اضافتها الى المنية فان قيل لعل هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها فلنا فرق
بين المعنى والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته
ان الاستعارة تامة بدونه ومعنى بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف
من طرفي المشبه هو المشبه وبراد به المشبه به على الرد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها
الى السبع بلا دعاء السبعية لها والانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص
السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه عنى المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية
لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من نفي
الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع
له لفظها للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي
المشبه ويريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المغاير لكل المستعمل في غير ما وضع له بالتحقيق
اضافة تحيي للاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة المشبه المضمر في النفس اعني لشبه المنية
بالسبع وهذا كما في جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها
والاولى ان يدخل هذا في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتاب ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض
حيث اورد سؤالا وبوب الاستعارة بعض ما ذكر المستعار منه من جنس المستعار منه وانكار ان يكون
شائعا وعنى الاستعارة بالكناية على ما ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراف الحسني الجميل المفتوح

الاولى اعتراف تقدير مفرد تصحيف
فالوجه ان الكتابة تكون شائعة
بالتصحيف في كلام

باسم جنسه ثم اجاب بانه فعل ههنا باسم المشبه ما فعل في الاستعارة المصرح بها بستي المشبه وكما
تدعي هناك الشجاع مستي للفظ الاسد بادعاء انه اول كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء
الاسديه ونصب القرينه المانعه عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنيه اسما للسبع
مرادفا للفظ السبع بادعاء انه اول وبهذا تدخل المنيه في جنس السبع للمبالغه في المشبه بحيث افراد
السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم يذهب على سبيل التنزل الى الامر الواضح كيف يقع منه ان يضع
اسمين كلفظي المنيه والسبع لحقيقه واحده ولا يكونا مترادفين فنقول لنا هذا التطويل دعوى
السبعيه للمنيه مع التصريح للفظ المنيه قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يتصفى كون لفظ المنيه مستعملا
في غير ما وضع له على التصفي من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقه فكما لنا
اذا جعلنا اسمي الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق
الحقيقه بل كان مجازا فكذلك اذا جعلنا اسم المنيه مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في
الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل يبقى حقيقه فليتامل وبالجمله ان كل احد يعرف ان المراد بالمنيه
ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البته وعلى هذا اندفع ما قيل ان
لفظ المنيه بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له لادعاء لا تحقيقا فلا
تكون حقيقه بل مجازا قال المجيب انا قد ذكرنا ان قيد الحقيقة مرادفي تعريف الحقيقه فالحقيقه هي الكلمه المستعمله
فيما هي موضوعه له بالتحقيق من حيث انها موضوعه له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنيه في الموت
في مثل قولنا انشبت المنيه اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بل من حيث انه
جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنيه موضوع له بالتاويل المذكور وبان ذلك ليس استعماله في
الموت قد يكون باعتباره موضوعا له في مثل قولنا كنت منيته فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع
للسبع مرادفا له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنيه فاستعماله بالاعتبار الاول
على سبيل الحقيقه بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث
انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليتفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما هو وضعه
ما فيه والجواب ان الاستعارة بالكنايه هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنيه
المراد فيه ادعاء والمنيه مستعاره له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر

الاستعارة بالكنايه بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام
المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكنايه هو اسم المشبه به
المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح في اواخر بحث الاستعارة التبعية بان المنيه استعاره بالكنايه
عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الاشياء وفي اواخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعاره بالكنايه
عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنيه استعاره
بالكنايه حال كونها عبارة عن السبع لادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال
المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكنايه وحينئذ يندفع الاشكال الخ
واحترز السكاكي برد الاستعارة التبعيه وهي ما يكون في الحروف والافعال وما اشتق منها الى
الاستعارة التي صرح بها لجعل قرينتها اي قرينه التبعيه استعارة مثل ما عنها وجعل الاستعارة
التبعيه قرينتها اي قرينه الاستعارة المكنى عنها على ما هو قول اي قول السكاكي في المنيه واظفارها
حيث جعل المنيه استعارة بالكنايه واضافه الاظفار اليها قرينتها في قولنا نطقت الحال بكذا جعل
العموم نطقت استعارة عن دلت الحال حقيقه لا استعارة لكنها قرينه لاستعارة النطق للدلاله وهو
جعل الحال استعارة بالكنايه عن المتكلم وجعل نسبه النطق اليه قرينه الاستعارة وهكذا في قولنا
نقتزيهم لهذه بيات بجعل اللهذميات استعارة بالكنايه عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم
ونسبه لفظ القرى اليها قرينه الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثله ففي قوله تعالى ليكون
لهم عدوا وحزنا بجعل العداوه والحزن استعارة بالكنايه عن العله الغائيه للالتقاط وبجعل نسبه لام
التعليل اليه قرينه وكذا في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل بجعل الجذوع استعارة بالكنايه عن
الظروف والاستعمال قرينه على ذلك وبالجمله باجعلهم القوم قرينه الاستعارة التبعيه
بجعله تبعا استعارة بالكنايه وباجعلوه استعاره تبعيه بجعله قرينه الاستعارة بالكنايه وانما اختار
ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي لم يقدر
التبعيه كما نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقه بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعاره لانها
اي الحقيقه مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز
المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه فانه يجب ان يكون مما له تحقق حسا او عقلا بل يكون صورة

وهمة محضه واذا لم يكن التشبيه تخييليه فلم يدل الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييليه لوجود المكنى
عنها في مثل نطقت الحال ما شاهده بدون التخييل ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم
استلزام المكنى عنها التخييليه باطل بالاطلاق والا اي وان لم يجز التشبيه الواقع جعلها قرينة المكنى
عنها حقيقه بل قدر بها مجازا فيكون التشبيه كنطقت مثلا استعاره لا مجازا مرسلا ضروره ان العلاقه
بين المحسوس ومي المشاهدة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التشبيه
الى المكنى عنها بخيليا عاذكره غير اي عن السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التشبيه وغيرها لانه اضطر
اخيرا الامر الى العود الى الاستعارة التشبيه حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقه
بل لزمه ان يقدر استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الا بتشبيه وما يقال ان مرجع كون العلاقه هي
المشاهدة لا يكفي في تسوية الاستعاره بل انما يكون اذا كان التخييل مع قصد المبالغه في التشبيه ويحقق هذين
الامرين ممنوع فيما لا يسعى ان نطقت له وذكر بعضهم جوابا عن اعتراض المصنف المذكور انا لا نسلم ان لفظ نطقت
اذا كان حقيقه لم يوجد الاستعاره التخييليه لانها تستلزم في نطقت بل في الحال ان يجعل لها لسان وانما معنى
قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييليه لزم التخييليه مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فانا
قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصوره التخييليه للحال التي هي بمنزله اللسان للانسان فلا بد من استعاره
المتكلم للحال فحصل استعاره مكنى عنها وتخييليه واما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجوده دون
التخييليه فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا يخفى ما في كلام السكاكي
والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظره فان قلت ان اراد بالانفاق
على استلزام المكنى عنها للتخييليه انفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه يصدد
الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعاره بالكنايه
وتشبيها بالحبل والنقض ترشيحا لاستعارة العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة
بالكنايه استعارة تخييليه لا بطال العهد فالاستعارة بالكنايه تستلزم التخييليه وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح
بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييليه انما هو مذهب السلف وعنده لا يلزم بينهما اصلا بل يوجد التخييليه
بدونها كما ذكر في اظفار المنيه الشيبيه بالسبع ومي توجد بدون التخييليه كما صرح به في المجاز العقلي حيث
قال الزوجه المكنى عنها اما امر مقدر ومي كالاظفار في اظفار المنيه ونطقت في نطقت الحال او امر متحقق

كما لا يخفى على ذوي الطبع السليم والفهم المستقيم وبهذا يظهر ابطال الكلام
المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهميات كالاظفار فيجوز ان يقدر
امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا اول الاستعارة التبعيه نعم يستفاد من كلامه انه يمكن
رد التركيب المشتمل على التبعيه الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييليه
تشبيه المصنف مثلا في نطقت الحال بالكذا واجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكنايه واثبات النطق
لها استعارة تخييليه ويكون نطقت حينئذ مستعملا في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم
القول بالاستعارة التبعيه وكذا على ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييليه عندهم حسنه
كيفما شاء واطفا للنور فصل في شرائط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعاره التحقيقيه
والتمثيل على سبيل الاستعاره برعايه جهات حسن المشبه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين
والمشبه واضافيا فائده ما علم من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناها على
التشبيه متبعاته في الحسن والقبح وان لا يشم رائحه لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقيه والتمثيل
رائحة المشبه من جهة اللفظ وهذا اولى مما يقال ان يكون لمناسبة اي الشياع لمشبه لا استعاره و
ذلك لان شمها رائحة المشبه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به والحاقه به لما في المشبه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كما لك
في تشبيه صدر غير بالمسك فقاعدة المشبه يقتضي ان لا يحكى ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما
ان تكون مطلقة غير مقيدة بصفة او نوع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطا لان المرشحة من
احسن انواع الاستعاره نعم المجرده ناقصه الحسن بالنسبة الى المرشحه كما مر ولذلك اي ولان شرط
حسنه ان لا يشم رائحة المشبه لفظا يرضى ان يكون المشبه اي جامع المشابهه بين الطرفين جليا
بنفسه او بسبب عرف واصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اذا روعي شرائط حسن
الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو شم رائحة المشبه فلا يصير الغازا لكون نفوت الحسن الواقع في
الحقيقه وانت اسد واردد انسان الحجر وفي التمثيل وانت بلا مائه لا حظ فيها راحله وارد الناس
من قوله على الهم الناس كابل مائه لا حظ فيها راحله وفي الغالب خلو الناس كالابل المائه ليست فيها راحله
الراحلة البعير الذي يصلح الرجل حملا كان او ناقة مرد لفظ المرشحي المنجب في عرف وجوده كالنجيب

الى لا يوصف بكثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على
الحال كانه قيل كما لا ابل الا مانه عنز موجودة فيها راجلا او هي جملة مستانفة وهذا ظاهر ان المشبه
اعم محلا اي كما ثبت في هذه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يثبت في هذه المشبه وليس كل ما ثبت في
هذه المشبه ثبت في تلك الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه المشبه خفيا فيصير
تبعية او الغازا وتكليفيا مما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي مما ذكر من انه اذا خفي المشبه
بين الطرفين لا يحسن الاستعارة وتغير المشبه انه اذا قوي المشبه بين الطرفين حسن الاستعارة بالكناية
والتورية والتمثيلية والتخييلية لم يحسن الاستعارة لئلا يصير كالمشبه الذي يشبه اذا
فهمت مسئلة تعلم حاصلة فلو يورد ولا تعلم كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في سنة تعلم وقعت
في ظلمة ولا تعلم كان في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقة في ان حسنها برعايه جهات حسن المشبه
لانها مشبه مضمر والاستعارة المصرحة حسنها لحسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى
عنها عند المصنف وليس لها في نفسها مشبه لانها تحقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما
صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها لحسن المكنى عنها
متى كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استحسن جماعة من العلماء ان يقال
ان تعلم الكاتبة الفضيلة عنده استعارة مصرحة مبنية على المشبه فلم لم يكن حسنها برعايه جهات
حسن المشبه ايضا كما ذكر في التحقيقة والمكنى عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز
لنقلها عن معناها الاصلي كذلك يوصف بها لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة
المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية
والرفع في ربك لانه ورد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يحتمل ذلك الا بتكلف
فيه ويمكن ان يصح بان الحرف في ليس كمثله مجاز والمقصود في قولنا ان الباء مجاز بالمعنى الاول لكنه حاول
المشبه على الثاني قائلا بانا لسلف واجتذابا بضبع السامع عن الوقوف عند انصاف الكلمة بهذا الاعتبار
وقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه
يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادته لفظ فالاول كقوله
تعالى وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء

الدب

الدب واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وانه كان الله قادرا على انطاق
الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر لم الحكم بالحذف ههنا لا مر يرجع الى عرض المتكلم حتى لو وقع
في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل من تقريه قد جرت بينه وبين اهلها فاراد
ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لمشبه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها
ما صنعوا كما تقول لسد الارض من شوك انها ارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي
لربك القرية هو الجر وقد يغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف
ليس كمثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد يغير الى الجر بسبب زيادة الكاف
وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل
الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم كما تقول ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو
زيد ففي هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان ذلك الاخ اخا
هو زيد فكذا انتفت ان يكون مثل الله شيء والمراد نفي مثله تعالى فلو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ
انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يخل فتنوا النفي عن مثله والمعنى نفيه
عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله ومن يكون على الخصوص صفاته فقد
نفوه عنه كما تقول ابناء العرب لبنيه لا ارينك ههنا تريد نهيهم عن اتيانه وبلغة ان لا فرق بين قوله ليس كالله
شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان مستقلتان على معنى واحد وهو نفي
المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها
لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصد بها شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له ولذلك يستعملها فيمن
لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان عد ملحقا بالمجاز وشبهه به لاشتراكهما في
التجوز عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وله لهذا لم اذكر الحد شاملا له لكون العهدة في ذلك على السلف
وفيه نظر لانه لم يرد بعينه من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه ولا نزاع لنا في ذلك سواء كان على سبيل المجاز
او الاشتراك او ان يراد بهم جملة من قسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المنقسم بقسمين بتناول وعدم تناول
وعلى هذا ليس كذلك لاتفاق السلف على وجود المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي

نقله السكاكي عنهم وهو كما ترى غير ما وضعت له وضع لما لاحظه بين الثاني والاول
وظاهر انه لا مساواة هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي
ايضا واما مستعملهم المجاز الى هذا النوع وعنوه بمعناه انه يطلق عليها كما تقال المستثنى متصل ومنقطع
فلا تعرف للسكاكي ههنا رأيا يتفرد به والله اعلم **الكناية** في اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا و
كنوت اذا تركت المصرح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي
هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ يكنى به
والمعنى يكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية **لفظ اريد به لازم**
معناه مع جواز ارادة معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه
اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا **وظهر بها** اي بالكناية **خالف المجاز من جهة**
ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز
فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد به الاسد الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة تمانعه عن ارادة المعنى الحقيقي ولو اسقي هذا اسقي المجاز لاستغناء
الملزوم باستغناء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم
معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وهو باطل وهو المفهوم من التعريفين
المذكورين لان المراد في الكناية بتوالي المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا استعرفوله في المفتاح
انما الكناية لانتفاء ارادة الحقيقة ولا مسح في قولك فلان طويل النجاد لان المراد طول النجاد مع ارادة طول
القامة وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي ولم يكن جائزا للقطع بصحة قولنا
فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جاءني الكثير ولم يجئ الا واحد او لم يكن كثير ولا قليل
وفي موضع اخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية بتوالي المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد
بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة
والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تستويان في كونهما حقيقتين وتفترقان في
التصريح وعدم التصريح وهذا استعرف قول المصنف انها في الجانب من جهة ارادة المعنى مع ارادة
لازمه ولم يكن منبها الى ان ارادة اللازم اصلا وارادة المعنى مع ما يلزم من قولنا جاءني زيد مع عمرو وهذا

سمال جاءه فلان مع الغير ولا سمال جاز الامير معه وجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من
جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح
والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس
بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عدا المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع
له وفيه تأمل **وفرق** اي فرق السكاكي وغيره من الكناية والمجاز **بان الاسمال فيها** اي في الكناية
من اللازم الى الملزوم كالاسمال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه **وفيه** اي في المجاز
من الملزوم الى اللازم كالاسمال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت الذي هو لازم الغيث
ثم هو ملزوم للشجاع الى الشجاع **ورد** هذا الفرق **بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم يسمل منه الى الملزوم**
لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما تكون الدلالة
على العكس بتلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا لا يبقى
اعم ولو سلم فلا يجوز ان يكون المجاز انضاكذلك **وحينئذ** اي حين اذا كان اللازم ملزوما **يكون**
الاسمال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يحقق الفرق وللسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما
لم يكن ملزوما امتنع الاسمال منه حيث قال وبعبق الكناية على الاسمال من اللازم الى الملزوم وهذا
موقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكون بان مثلا زيدين فصيح الاسمال من اللازم الى الملزوم
ح لمنع الاسمال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية
دون المجاز او شرطها دونه قلنا لانم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده بالملازم ما يكون
وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة وهذا جوزوا كون اللازم اخص كما انضا
بالفعل للانسان فالكناية لتذكر من الملازم ما يوتابع وتريد به ما يوتابع وبالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الجنب في الذنب واستعمال الذنب في الجنب
وهي اي الكناية **على اقسام الاول** اي العسم الاول والثاني اعتبار كونه عبارة عن الكناية بمعنى الاولى من
الكناية **المطلوب لها غير صفة ولا نسبة فيها** اي من الاول اي بمعنى واحد وهو ان يشتبه في صفة من
الصفات اختصاص موصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف **كقولهم**
الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان

معنى واحد كناية عن الطويل منها ما هي مجموع معان وهو ان يوصف صفة منتظم الى لازم آخر او آخر ليصير جملتها مختصة بموصوف فتتوصل بذكرها اليه لغويا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا اصالة مركبة وشرطها اي شروطها ثلاثة الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي مجموع معان واحد قريبة و الثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه غير القريبة في القسم الثاني ما يكون الانتقال بلا واسطة او البعيدة ما يكون الانتقال بواسطة او اكثر من سلسلة والكناية التي هي معنى واحد او التي هي مجموع معان كلاهما خاليان عن الوسايط المطلوب ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى بني آدم منه الى الانسان والحيوان ليس القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة الماخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى اخر والتفتيش عنها وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والا فبعيدة فتسمى واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طويل القامة طويل النجاد وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين اعني قولنا طويل النجاد وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية سادجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما بمضمون الصفة الصفة الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فتشتمل على نوع تصريح بتلك الصفة والدليل على هذا انك تقول زيد طويل النجاد وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجاداهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال الانجاد فيؤنث ويثنى ويجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى انه محكوم عليه بصفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاحوال اي متقوتهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه

فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قامة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قولنا تعالى حسن كل الخط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو بحكم امر لفظي وهو استتاع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خبريه عطف على واحدة وخفاؤها بان يوصف الانتقال منها على تامل واعمال روية بتوهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل ويتوهم لها لحسب الاعتماد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى البلاهة من ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر وبهذا امتاز عن الرمز والصدق وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفيه عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عرض القفا ومنه الى الابله والحمل انه لا امتناع ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب بواسطة فيه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود الصحيح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم تكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة لقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الاحراق والحطب تحت القدور ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير فيما عاد الى الكثرة التي قبله ومنها الى كثرة الاكل جمع اكلة ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف وهو المضياف وحسب قد الواسطة وكثرتها لحسب الدلالة على المقصود وصحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد به التخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اي كمال الرجولة والندى في صوب اللحم فانه اراد ان يثبت اختصاص هذين الوصفين اي السماحة والندى بصفة كان على طريق الحصر لا صريحا بل بتخصيصها باختصاصه بها بان يقول انه اختص بها او نحوه مجرور بعطف

على ان يقول الى آخر مثل القول او منصوب معطوف على محل قوله ان يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه محض
هاتين العبارتين الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن
الحسرح او السماحة لابن الحسرح فيصح ابن الحسرح اى حصل السماحة له او ابن الحسرح سمح كما ان الخصاصة
الصفة بالموصوف مصحح به فى امثاله للقسم الثانى باعتبار اضافتها الى مسنادها الى الموصوف او ضمنه الاولى
ان طول القامة الملكوف عنه بطول النجاد مضاف الى ضمير فى قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره فى قولنا
طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وعنى كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا ما يقصر
فيترك الصحيح باختصاصه بها الى الكناية بان يجعلها اى يجعل تلك الصفات فى نفسه سببا على ان
محلها وجهه وهى يكون وجوه ليتمكنه يتخذها الرؤساء مضروبة عليها اى على ابن الحسرح وانما احتاج
الى هذا البعد ذوى قباب فى الدنيا كثيرون فافاد اشتمال الصفات المذكورة له لانه اذا اشتمل الامر فى بيت
الرجل وجوهه وقد اشتمل له وطول اى لمجموعها زيادة فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل مما يحيط
به ويشتمل عليه قوله المجد بين ثوبيه والكرم بين بردية حيث لم يصح تثنوت المجد والكرم لم يكن
غرضك كون بيتهما بين بردية وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين بردية من القسم الثانى اعنى نحو طويل النجاد بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة
النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد يقصر بانبات طول النجاد وبوقوعه تمام طول القامة
فاذا صح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان زيد كذلك يقصر بانبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة
غنى صريح وفى قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للموصوف فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون
التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تقريرا بانبات المجد لمن يعود اليه الضمير واشباه هذا القسم
ايضا اكثر من ان تحصى قال قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب اضافة ونسبة معا كما فى
قولنا يكثر الرماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافين اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل
كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الضيف وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافين
اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف فى القسمين اعنى الثانى والثالث قد يكون
مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما تقول فى عرض من يؤذى المسلمين بلسانه سلم المسلمون من بذيء
لسانه فانه كناية عن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام وكما تقول فى عرض من

يثرب

يثرب ويحقد جلها واشتد تلهفه اما لا اعتد بدخل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكرم له
مع انه قد يكنى عن الكرم ايضا باعتياد دخل الخمر ولا يخفى على المتامل ان يكون الموصوف غير مذكور اعتبار
الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر
الموصوف محال وعرض الشئ بالضم ناحيته من اى وجه جئته تقول عرضت له من عرض وعرض
اى من جانب وناحيه قال السكاكى كناية تساوت الى التعريض كالتلويح والرمز والايماء والاشارة
وذكر فى شرح المفتاح انه انما قال تساوت ولم يقل سقتهم لان التعريض والمسائل مما ذكر ليس من اقسام
الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر وانما سميت التعريض اى الكناية اذا كانت عرضة لان يعرض بها
لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض بل قال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت
قولا اوات تعنيه بكلامك اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر وعدته المعاريض فى الكلام وهى التورية
بالشئ عن الشئ وقال صاحب الكشاف الكناية ان يذكر الشئ بغير لفظ الموضوع له والتعريض ان يذكر
شيئا تدل به على شئ لم تذكره كما يعرض المحتاج للمحتاج اليه حتى يفهم لا يسلم عليك وكانه اماله الكلام
الى عرض يدل على المقصود وسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير فى المثل السائر
الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون فى المفرد والمركب
والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقى والمجازى بل من جهة اللوازم والاشارة
تختص باللفظ المركب كقولك من يوقع صلية والله الى محتاج فانه تعريض لك بطلب مع انه لم يوضع
لحسنه ولا مجاز لوانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه واغراضها اى والمناسب لغير التعريض
الرمز بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب وهزول الفصيل للتلويح
لان التلويح هو ان يشير الى معنى من بعد والمناسب لغيرها الوسائط مع خفاء فى اللزوم
كتعريض القفا وعريض الوسادة البعد لان الرمز ان يشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة
بالشفة والحاجب المناسب لغيرها ان قل الوسائط للاخفاء كما فى قولنا وما رابات المجد الا قعودها
فى آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكى والتعريض قد يكون كما فى قولك لمن يخ
مستحقة ساتر للناس ما مع المخاطب دقة اى لا تريد المخاطب وانما تريد انسانا اخر
معه حيثما كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وعينه معا والمجاز ما فى ارادة المعنى الاصلى

ولا يخفى اي في الصورتين من غير دلالة على انا المراد في الصورة الاولى هو الانسان
الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وهو فاسد لحث وهو
انا المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل
المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون
مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال اداة الخطاب فيما هي غير
موضوعة له وليس مجازا اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية
كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع لم يراد منه غير
الموضوع له وليس كناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر
لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا تعقل لانه نوعي ان يكون كلام يدل على معنى لا
دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني
كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وبحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف وكلام
دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء
فان استعملة واردت به تهديد المخاطب فحسب من الوجهين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب
بسبب الايذاء بعلاقة اشتراك المخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم

فصل الغرض من البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما
من الملزوم الى اللازم فيؤكد دعوى الشيء ببينة بان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم لامتناع
انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان ان اللزوم في سائر انواع المجاز اطبقوا
ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز
ابلغ من الحقيقة وانما قدما الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان المخيلة والمكنى عنها ليستا من انواع
المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس نسبة كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه
الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل انه قد يكون الامر كذلك فيما المعنى لا يفيد خلافه فلست
مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في
مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي للاول افاد تاكيد الاثبات لك المساواة

لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى انا الاول افاد زيادة لقراه
لم يفدها الثاني بل هو للاول افاد ما اكد الاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المصنف بان
الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه التشبيه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا
رايت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما تفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد
والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس احد من هذه الامور يفيد زيادة
في نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ انا لسنا في كل صوره ليس هو ذلك وليس
المراد ان ذلك ليس بسبب في بعض من الصور فهذا يحتمل في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت
رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يخفى
ايضا في كثير الرماد وكثير القرى وبحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل يعني كلام الشيخ لرشيا من
هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب
ان يحصل له زيادة في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ
من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد
بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرناه قال فان قيل بين قولنا رايت اسدا على قولنا رايت
رجلا مساويا للاسد في الشجاعة انا المساواة في الاول تعلم من طريق اللغة وفي الثاني من طريق العقل قلنا لا يخفى
حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا بغير معنى كنى عنه بكثرة الرماد فهكذا
لا يخفى معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صحيح في نفس مراده ما ذكرنا لكن المصنف
كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لا صقارها الى تامل وافر والله اعلم هذا احق الكلام
في علم البيان فالله المسئول على توالي وهو المسئول لاتمام القسم الثالث البيان

القسم الثالث

علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها
تصديقا بالقاعدة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وبتبعها
وجوه اخر ترد الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي بمطابقة الكلام لمقتضى الحال رعاية
وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للنسبة على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد
رعاية الامرين والا كان تعليق الدرر على اعناق الخنازير وقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام

ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين معنوية الاعم الشامل للمطابقة لمعنوي الحال والخلو
عن التعقيد وغير ذلك مما ورد الكلام حسنا سواء كان ذا خلاف في البلاغة وغير داخل ويكون قوله
بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احتراز اعما يكون داخلا في البلاغة مما سبق في علم المعاني و
البيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها بعض ما ليس من المحسنات التابعة للبلاغة الكلام
كالخلو عن التنافر ونحو ذلك مما ليس من علم البديع وهو اي وجوه تحسين الكلام وبيان معنوي اي راجع
الى تحسين المعنى بحسب الحقيقة والاصالة وان كان بعضها الاخر عن تحسين اللفظ واللفظي راجع
الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع و
قوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون منها المطابقة وهي
الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي بين معنيين متقابلين
في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الا من الوجودين المتواردين على محل واحد بينهما
غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي
بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب
والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما شابه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة
ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد اسمين نحو يحيي ويميت انفاظا او رسما نحو او من كان ميتا
فاحييناه او على سبيل الحقيقة نحو يخرج الحي من الميت فان في اللام معنى الاستعلاء وفي على معنى المصدر
اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا يستوي طاعتها ولا معصيتها غيرها
وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان فيه اعتمالا والشر تشتهيه النفس وتجذب اليه فكانت
اجد في تحصيله واعمل او بين نوعين عطف على قوله من نوع والمقصد يستوي ان يكون هذا بلفظ
اسم مع اسم وفعل مع فعل واسم مع فعل او مع حرف كل الوجود هو الاول ومنه او من كان ميتا فاحييناه
فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق
ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر
منفي او احدهما امر والاخر نهي والاول نحو لكي لا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما اتاكم ظاهر ان الحزن
الدنيا والثاني نحو لا تحسبوا الناس بخيلون ويأمرون الناس بالبخل ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر

الارض نبتها وزهره وما يذكر في معنى من المدح او غيره الموازنة المقصد الكناية او التورية
واراد بالالوان ما وقع في الواهد ولما كان هذا داخلا في جنس الطباق وما بين اللونين من التقابل صح
المصنف ثانيا من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي وانما قدم التدبيج الكناية بقوله اي قول الى
تمام في مرثيته ابي نصر بن حميد حين استشهد يدبج بالحمر والشهب حمرا الى بها اي لبس الشباب
الليل الاهيب من سندس خضرا اي اردى الشباب المكتهل بالدم فلم يتبعض يوم قتله ولم يدخل
في سلة الاموات صار ثيابه خضرا من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد
من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا القسم الكناية قد يبلغ من
الوضوح الى حد يستغني عن البيان ولا يفيه الا من لا يعرف معنى الكناية واما التورية
فكقول الحريري هذا عنبر العشر الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يزري الاسف وابيض فوذي
الاسود حق في الحج والاثر وفي اجد الوتر الاحر ما لمعنى القريب المحبوب الاصفر هو الذهب
الذي لا يصفو والبعيد هو النهب وغرض المراد ههنا فنون تورية والحق به اي الطباق شيئان احدهما
الجمع بين معنيين يعلو احدهما ما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السبب والمسبب نحو اشداء على الكفار
رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن متقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو
قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان
لم يكن متقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا الاية
ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين
يتقابل بهما مما الحسنان نحو قوله اي قول عبيل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه صقل السيف وجهه
اي ظهر طهورا انا ما قيل ذلك الرجل فانه لا مناسبة بين البكاء وظهور السيف لكنه عبر عن ظهور الشيب
بالبكاء الذي يكون سببا لظهور العيني بضاد بالبكاء وسمي الثاني لهما التضاد لان المعنيين المذكورين
وان لم يكونا متقابلين حقيقة يكون التضاد حسنا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد بطريق الالتفاف
والحمل على الجنس وقد خالفه اي في الطباق التسعين الذي سبق ما اختص باسم المقابلة التي جعلها
السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وسمي ما يعتبر فيه التقابل بين معنيين او اكثر اي بمعان متوافقة
ثم بما يقابل ذلك اي ثم بالتقابل بين المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق
لانه حسنا

يكون جمعا بين متقابلين في الجملة والمراد بالواو خلاف التقابل لا ان يكونا متقابلين وتمام
القول في ذلك غير مشروط كما يجيء من الاشارة ثم خص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة
مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين
بالاثنين نحو قليلا ما هم وقليلا ما يشكرون اتى بالفعل والقلة المتواعين بالذكاء والكثرة المتقابلين
لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اى قول ابى دلامة ما الحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر
والافلاس بالرجل فالحسن والدين والغنى بالفتح والكفر والافلاس على التوالي ومقابلة الاربعة
بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى
وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الاتقابلة الاتقاء والاستغناء
بينه بقوله المراد باستغنائه زهده فيما عند الله تعالى كما يستغنى عنه اى عما عند الله فلم يتق
او استغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل
للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما يلحق بالطباق
لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة السنة والنوم وزاد
السكاكي في تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضدهما واذا
شرطت اى فيما بين المتوافقين او المتوافقات او شرطت انه اى فيما بين الضدين او الاضداد ضده
اى ضد ذلك الشرط كما مثل الامثلة لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق
جعل ضده اى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله وسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها
اى اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا تكون بيت ابي دلامة من المقابلة
لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اى من المعنوي
مراعاة النظير وتسمى المناسبة والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر ومما يناسبه لا بالتضاد
والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مناسبا للآخر ههنا للقدح الطباق وذلك قد يكون بالجمع
بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اى قول البحتري في صفة
الابل كأن لم تسعى لعطفات اى الجنبات من عطف العود وعطفه حناه بل الا سهم منتية اى منحنية
من براه نحته بل الا وتار جمع من الوتر والسهم والوتر قد يكون من اربعة كقول بعضهم للهبلي

الوزير ايتها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي الوفي يوسفي العفو محمدي الخلق وقد
يكون من الثلثة كقول ابن رشيق صحيح واقوى ما سمعناه في الذي من الخبر المأثور مسند قديم
اجاد بثينة يرويها السهول عن الحجاز عن الحي عن كعب الاحبار تميم فانه ناسب بين الصحة والقوة
والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب بين السهل والحجاز والحي وكعب تميم
مع ما في الثاني من صحة الترتيب في الصيغة اذ صحة الرواية لصاغر عن كابر كما تقع في سند
الاحاديث وجاد السهول اصلها المطر والمطر اصله النحس على ما يقال والنجاصله كف المجد وح
على ادعاء الشاعر ومنها اى ومن مراعاة النظير ما سميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان تختم
الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والمناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك
الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف مناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير مناسب
كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى لم يعدهم
فانهم عباد كل وان بعضهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان بعضهم يوهم ان الفاصلة الصور
الرحيم لكن يعرف التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب لانه ليس
فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اى الغالب من عزه يعز غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم
على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اى لم يغفر
لهم مع استحقاقهم العذاب الا اعتراض علمك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعله وتلحق بها اى بمراعاة
النظير ان الجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وانما لم يكونا متصودين
ههنا نحو والسماء والطارق وما ادراك ما الطارق النجم الثاقب اى النجم الذي يظهر من الارض ساقطا كما يقول
والشجر الذي ساق يسجدان ستاد ان لله تعالى فيما خلق فالنجم ههنا المعنى وان لم يكن مناسبا
للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما وهذا سمي ايهام المناسب كما مر في الايهام
التضاد ومن ايهام المناسب بيتا لسقط وحرف يكون خطاء ولم يكن بدال يوم الرسيم عيره
النقط الحرف الساقط المهزول وهو مجرورة معطوفة على الربط في البيت السابق يقول عن الربط
الاماني والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها
الحوت على ما وهم وداو اسم فاعل من دايته اذا صرت ديته وكذلك الاسم فاعل من زاله الركائب

اذا دفى بسوقها واذا دبا لنقط ما نقاطر على الرسوم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء
والمعنى تحل هذه الجميعة عن ان يركب من النوق ما هي في الضمور والاخفاء كالنور يركبها الاعراب
لزيارة الاطلال فيضرب دونها اذ لا حراك لها من شدة الهزال يريد انها مراكب هذه الجمعة سمان
ذوات اسنمة فهي كالحوض والنون والراء والدال والنقط اياهم ان المراد بها معانيها المتقاسمة
واما ما اسميه بعضهم بالتعريف من قولهم برد متوف للذي على الوبر وفيه خطوط بيض على الطول
وسوان يوني في الكلام بمعان متلائمة ومجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير ليقول من
يصف سحابا استمر بل وشيئا من خرور تطوت مطار فيها طرز من البرق كالبيض موشى بالادم
ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر يستمر بل اي لبس الشوب مال والوشي ثوب منقوش والخزوم
جمع خزمة تطوت اي الخذف والمطار وجمع مطرف وسوراد اي من خز مربع له اعلام والطرز
جمع طراز وسوعلم الثوب وليتولد يكل الجد اخل اي امر وضر وانفع ولن واخشن ودرس لا
وابن واندب للعالي اي كن طلوا للاولياء مرا على الاعداء ضاد الحالف يا فعالمولى فتيا من
بلا بن حسنا من تخاشن ورس اي اصبح حال من تحتل حالا وابن من برى العلم لحتة اي افسد حال
المفسد بر واندب اي احب للعالي واجمعها لعالي ندبه لامر فاسرد باي دعاه له فاجاب فالاول
داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين
الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد وسو نصب الرقيب في الطريق من يرصد ته رقيبه
والرصيد السبع الذي يرصد للبيت والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمونث
وليسميه بعضهم التسهيم ويرد شعرهم فيه خطوط يسوية وسوان يجعل قبل التجزيع الفقرة
وسمي في النثر عند البديعيين السجع مثلا وله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقيرة ويتبع الاسماع
بدر واحر وعظ فقرة اخرى وسمي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من استعاد يد على
اي على التجزيع وسو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي الطرف متعلق بدل اي اما احرفهم التجزيع
في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وسو الحرف الذي تبنى عليه اواخر الابيات او الفقر وحب
تكرار في كل منهما فانه قد يكون من الارصاد ما لا يوقف فيه التجزيع لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو

لم يعرف

لم يعرف لم يعرف حرف الروي لم يدر ما توهم الوقف عليه فيما قبله اختلفوا او فيما اختلفوا فيه و
كقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فلي الدى حلية الحلال
وليس الدى حرمة بحرام فانه لو لم يعرف الفاصلة مثل سالم وكلام لتوهم ان الجزم بحرم فالارصاد
في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي الآية نحو قوله اي
قول عمرو بن معدي كرب الم تستطع شيا فدعه وخاوزه الى ما تستطيع وسنه اي من المعنوي المشاكلة
وسو ذكر الشي بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشي في صحبة ذلك الغير لفظا او تقديرا
اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيا نجد لك طبخه اي سلنا اياه من
غير رويته وطلبه على سبيل التعنت والتحكم لا من قبح الشي ابتداء وشرا فان الكلام لا يحتمل
فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد محزوم على انه جواب الامر من الاجادة وسو تحسين الشي لك طبخه
قلت اطبخ لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام
ونحوه نعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حسنا طلب الانس على ذات الله تعالى وسو ما
يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا وما انزل الينا الى قوله صبغة الله
ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وسو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة
من جلس وسو الحال التي يقع عليها الصبغ سو كيد لامنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس
فكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوسنا من دنس الكفر دالا عليه فكون صبغة الله بمعنى تطهير الله سو كيدا
لمضمون قوله امنا بالله فكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه سو كيدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة
وسو وقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا والاصل فيه اي في هذا المعنى وسو ذكر
التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر فيسمونه المعمودية ويقولون
هذا اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا
فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغه لا مثل صبغتنا وطهرنا
به تطهيرا لا مثل تطهيركم اذا كان الخطاب في قولوا امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب
للمسلمين فالمعنى ايها المسلمون امرنا ان نقول لكم اصبغنا الله بالايمان صبغه ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى
فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا لهذه النكتة

والمساحة من علم البيان مسوغ اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد بمثل وتصوير لعظمه و
توقف على كونه جاريا من غير ذهاب بالايدى الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة
من الكلام من غير ان يحمل بعود ذات حقيقة او مجاز وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدى
بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انهم ولم كانوا
يقولون المراد باليمين القدرة فذلك ينسبهم منهم على الجملة وقصدا الى نفى الجارحة بسرعة خوفا
على السامع من خطرات تقع للجهال واهل الشبهة والاكمل من ذلك من طرق الفضل وقد
جوى المصنف فى جعل الاسنى شاملا للمتوزية على ما استهر بين اهل الظاهر من المفسرين وهم اى من المعنوى
الاستخدام وهو ان يراد بلفظه معنيان احدهما اى احد المعنيين يراد بضميره اى بالضمير الراجع
الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اى ضميرى ذلك اللفظ احدهما اى احد المعنيين
ثم يراد بالاخر اى بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه
وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه فى رعيناه النبت والثانى كقوله
اى كقول البحترى تسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانح وضلوع اراد بلفظ الضمير
الراجعين الى الغضا وهو الجوى فى الساكنيه المكان فى الاخير وهو المنضوى فى شبوه النار اى
او قروا من جواليخ نارا والغضا معنى نار الهوى التى شبه بنار الغضا وهو اى من المعنوى التفسير
والتفسير هو ذكر متعدد على التفصيل اقول الاجمال ثم ذكر المتعدد من غير تعيين
ثقة بان السامع يرده اليه اى يرد كل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول هو ان يكون المتعدد
على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثانى
للثانى وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله
ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما للناس وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله
على الترتيب واما على غير ترتيبه اى ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخير من
اللف والثانى لما قبله وهكذا على الترتيب ليس معكوس الترتيب كقوله اى قول ابن حيوس كيف أسلو وانت
حشفى وعصرى غزالى الخطا وقدّ وريق فالخط للغزال والقد للغصن والرد للحشف وهو
الشيء من الرمل شبه به الكفل فى العظم او لا يكون كذلك ولسم مخلط التى بت كقولك موشمس واسد وبحر

جودا وبهاء وشجاعة والثانى وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وما الذين يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق
الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان ولكل لم يجعله قول
الفريقين فانه قد يلتفت فى التفاسير فالوا اى قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قولى فى الايضاح
قلت من العوالين فان الذى منهما فى هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح
حيث قال وهو ان تأتى بمتعدد المستبين فى الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق احدهما ومتعلق الآخر من غير
تعيين اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى
قلت يعنى الفريقين العوالين اجمالا لعدم الالتباس والعلة بان السامع يرد الى كل فريق او كل
قول معوله العلم بتفصيل كل فريق وصاحبه واعتقاداته انما يدخل الجنة هود لا صاحبه وقالت اليهود
ليست النصارى على شىء وقالت النصارى ليست اليهود على شىء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه
وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل او بوفى
بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيتبع النشر من غير تعيين احدهما بمفصل والآخر
بمجمل وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلدكذا و
للبادية والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى ممن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف والفعل المعلل محذوف والمعلول عليه ما سيق لتقديره و
لتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع فى ذلك بعوجل ما ذكر من امر الشاهد
بصوم الشهر وامر المريض بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص فى اباحة الفطر وقوله لتكملوا
على الامر بمراعاة العدة ولتكبروا على ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون
اى ارادة ان تسكروا على الترخيص والتيسير وهذا نوع لطيف من اللف لطيف المسلك لا يكاد يتهدى الى
تبينه الا النقاد المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعلة اشكال وهو انه جعل الاول من ياصيام
المعللات ممن شاهد يصوم الشهر ولم يجعل شاملا للعلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا على ما علم من
كيفية القضاء وهو مما لم يذكر فى ياصيام المعللات مما ذكره فى بيان تطبيق العلل غير مراعى لما ذكره

من معدين الكلام ويمكن الغض عنه بان حال زيد كحال الشاهد بصوم الشهر في تحاصيل العلات
ليس بمستقل الا معللا بسبب من العلل المذكورة بل بوطيه وتمهيد التفرغ الترخص ومراعاة العدة
وكفته القضاء عليه ويستمد ذلك انه لم تعلل من المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخص
والحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو التي حص وامر المرخص
لم مراعاة عدة ما افطر ليصوحها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعلم ليكفه القضاء وحصاد
المذكور بعد الامر بصوم الشهر بلله احدها امر المرخص لمراعاة العدة والثاني تعلم كسبه القضاء
والثالث الترخيص وجميع ذلك سيرجع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة
من هذه الثلثة وقد مال ان قوله ولتكملوا علة الامر مراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر
بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا يحسن
لتعليل امر الشاهد باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتباط ان الامر مراعاة العدة في قوله ولتكملوا
عله الامر مراعاة المعدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له مراعاة عدة ما افطر فيه
ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان جمع من معدد في حكم وذلك المعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى
المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر كقوله قول الى العناهية علما بمجامع من سعة
الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء تقال وجد في المال وجدا ووجدانا وجدة اي استغنى
مفعلة للرائي فسده هي يايد عوضاحه الى الفساد ومنه اي من المعنوي المدح والهجاء
تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط بانوال الغمام وقت ربيع
كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء
ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وهذا القيد
تخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول
اذ ذكر الاضافة معين من هذا التعدد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل الله بل يذكر فيه ما لكل حتى
يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يسلم على ضيم اي ظلم يريد
به الضيم راجع الى المستثنى منه المعدد العام اي لا يسلم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد
الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يسلم في الظاهر والكلام في الحقيقة

مسندا

مسند الى العام المحذوف عن الجر الى غير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد
هذا اي غير الحمي على الخشب اي الذل مربوط به هي قطعة جبل بالية وذا اي الوتد يشبع اي
يذوق ويشوى راسه ولا يرقى اي لا يورق ولا يرحم له احد ذكر الغير والوتد ثم اضاف الى الاول
الربط مع الخشب والى الثاني السيخ على التعيين وان قلت هذا وذا سواء فان في الاشارة الى
القرب فكل منهما لجعل ان يكون اشارة الى الغير والى الوتد ولا يتحقق التعيين قلت لكون البيت
من صيل اللف والنشر قلت لانم التساوي بل في حرف التنبيه اعاد الى القرب فهو اقل وانما يتحقق
الى نفسه ما قيل كون اشارة الى غير الحي ولو سلم تساوي جعل هذا اشارة الى غير الحي وذا الى الوتد
او بالعكس لحصل التعيين غايته ما في الباب التعيين محتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتامل
ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله
اي قول الوطواط فمن جمعهما كالنار في ضوءها وعلى كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحسن في
كونها كالنار مع فرق بينهما بان جمعهما ادخال الوجه فيه من جهتي الضوء وادخال العدو من جهتي الحر والاحراق
ومنه اي من المعنوي الجمع والتقسيم وهو جمع متعدد في حكم ثم تقسمه او العكس اي تقسم متعدد
ثم جمعه في حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول الى الطيب حتى اقام الممدوح وبوسط الكوكبة
وليضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى يقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة حتى شتنة
هي من بلاد الروم تشتي به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون
الياء وهي معبد النصارى وحتى يعلى بالفعل الذي سابق اعني قاد المقانب بمعنى قاد العساكر
حتى اقام حول هذه المدينة وقد شتي به الروم وهذه الاشياء فجمع في هذا البيت متعدد الروم
اجمالا لانه يشمل النقل والبهت والسبي وعدد لكل منهم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما
نكحوا والسلب ما ولدا ثم قال من نكحوا ومن ولدوا للواو فقوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا
ولا في التعيين عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول
وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر يحذر والسيف ينظر وانضم لك يضطاف ومن يتبع
وقال قبل جمع فيه اصل العدد وما فيها في كونها خاصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت للمذكور فيما
وايانا من نسج ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح من مراقي المصنف وقوله الدهر يحذر بعد قوله
للسبي

ما كلوا بايديكم كثيرة والثاني كمولا اي التقسيم لا الجمع كقول حسان بن ثابت قومي اذا حاربوا ضروا عدوهم
اوجادوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلقا لك
منهم غير محدثة ان الخلائق جمع الخليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي
في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد هنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كذلك لعارين منها قسم
في الشر الاول صفة الممدوحين الحاضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث
قال سجية تلك منهم ومنه اي من الحاضر الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتيسره لكونه معلوما
مما سبق من تيسير امر الاموال الثلثة لقوله يوم ما تي بمعنى ما تي الله امره او ما تي اليوم اي يوم له
والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا يتكلم نفس مما سمع من جواب وشفاعة الا باذنه اي باذن الله
كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقول يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون
في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي
وجبت له النار لمقتضى الوعيد وسعيد وحقت له الجنة لمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم
فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات
الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد فهي عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب كلما اختلف الجديدان
ما اقام ثبير ويلاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك استثناء من الخلود الا ما يريد وانما الذين سعدوا ففي الجنة
خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه حمد الى غير
النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار
ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من
انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وتفضل لا يقل
به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كما ذكره صاحب الكشاف فتأمل وما عندنا فعطاء لم يفسد ٢ انتهى
المؤمن لا يخلد في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صدقه
عن البعض وكذا الاستثناء الثاني يعني ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون العاصون الذين
وفوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من ابتداء معين كما ينقضي بانقضاء الانتهاء وكذلك ينقضي باعتبار
الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الاعمار في التوحيد ولزمه وابسبب المعاصي فقد
وفان ان يرجح لاحد ان الخلود
الجنة يعني . الكلام فيها في اول وقت حسن الاخبار
ال ما لا اقف وح يستقيم الاستثناء بلا اشكال . فاء الخفيف
ان فوز السعداء مطلقا الى سوادت . سعادتهم شامل
اوليس بسبب ان الجنة في اول وقت دخول الجنة الا دخالها
الا في وقت ش الا عذاب بعض

جمع الانس في عدم التكلم بقوله لا يتكلم نفس الا باذنه في ساق المعنى بعد ثم قرر ما وقع التباين بينهما
بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانس اهل الموقف احد قسم واضاف
الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين سعدوا الى الاخر وقد
يطول التقسيم على الزمخشري آخر اصنافا ان لذكر احوال الشقي بصنافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق بقوله
اي قول الى الطيب ساطلب حقي بالتمنا ومنازلهم كما بهم من طول ما التمنوا مرد تقال لسنة وطأتهم على الاعداء
وبنا لهم على اللغا اذ لا قوا اي جاروا الاعداء خيافوا مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى الكفاية مهم و
مدافعة خطب ليبوا اشد وا لازار واصلاحهم يقوم مقام جماعة قيل اذا عدوا ذكر احوال المشاق و
اضاف الحكم فيها ما يناسبها وهو ظاهر والباقي استيفاء واقسام الشقي كقوله تعالى فهم فيها زفير وشهيق
وهم لم يشاء الذكور او بزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او
لا يكون وان كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرانا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما
قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي
هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه اخر ذكرا خر الذكور عن رتبتهم لان في التعريف تنويها بالذكر
وكانه قال وهب لمن يشاء الذكور الذين المخصوص عليكم اعطى كلا الجنسين جميعا من يشاء فقدم
الذكور واخر الاناث بينهما على ان قديم الاناث لم يكن ليعدهن الى المنتهى اخر ومنه اي من المعنوي
التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر مثله فيها اي مثال ذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة
مبالغة لها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من اتصاف
ذلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون
من التجريد به نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميم الرجل قريبه الذي يهتم لامره اي بلغ من
اتصافه بالصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق اخر مثله فيها اي في
الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن
به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء
التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من زيد اسدا والغرض تشبيهه بالاسد
وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت الباء اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق

حيم لعوات المبالغه فى تعديد حصل الى من حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول باء التعديه
والمصاحبه فى المتبوع نحو قوله ومشهد من شاهت الوجوه فجحت وفرس سوها صفح مجوده
يراد بها سرعة اشد اقبالها وفعل ارادها فرسا فتح الوجه لما اصابها من شدة الحرب تعدو
تسرع فى الصالح الوغى اى يستعبد فى الوغى وهو الحرب مستلئم اى لابس لامة وهى الدرع
والباء للملابسه والمصاحبه مثل الغنيق هو النحل المكرم عند اهله المبجل من رحل النعير
استخفه عن مكانه وارسله اى يعدو فى وعى من يغشى الامير درع كمال استعداد للحرب بالغ
فى اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعار الخ لابس درع ومنها ما يكون بدخول فى
فى المتبوع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم دار الخلد للبثه انتزع منها دارا اخرى
وجعلها معده فى جهنم لاجل الكفار هو بالاضافه الى ما قبله ومبالغه فى اتصافها بالشده ومنها ما يكون بدون
توسط حرف نحو قوله اى قول قتاده من سلمه الجنى فلن يعدمك لا رحل بغرورة تحوى اى جمع الغنائم
الجمله صفة غروه وروى نحو الغنائم فانظر منصوب بالرحل او تلوت منصوب بان مضمره كانه قال
الا ان تلوت لترم سعيى بالكرم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغه فى كرمه ولا لام تعلل والتلوت
وهذا خلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل بتقدير لام
لمن سعى كريم فيكون من القسم الاول اعنى ما يكون من التجريد وفيه نظر اذ لا حاجه الى هذا التقدير
لحصول التجريد بدونه ولا قرينه عليه وبهذا سقط ما قيل انه اراد ان فى البيت نظرا لانه من باب الالتفات
من التكلم الى الغيبه لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافى الالتفات بل هو واقع بان يجرد
المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكته كالتوبيخ فى بطاول ليلك بالاثمد والتشجيع فى قوله اقول
لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدى او تستريحى ومنها ما يكون بطريق الكنايه نحو قوله يا خير من
ترك الحصى قد لا يرى ما بالكرام من بخلا اى يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح
جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكنايه لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبته الشرب
بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه هو ذلك الكريم وقد هو ذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان
كان لنفسه فهو لتجريد والا فليس من التجريد فى شىء انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف لمن كونه
كنايه لانا فى التجريد وانما ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسيما لما سبقه ويكون داخلا فى قوله ومنها مخاطبة

الانسان

الانسان نفسه وسمى التجريد لانه ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله فى الصفه التى ستوها الكلام
ثم لخاطبه كقوله اى قول الى الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال
اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله فى فقد الخيل والمال والحال ومثله قول
الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اى من المعنوى المبالغه
المقبوله لان المردوده لا تكون من المحسنات وفى هذا اشاره الى الرد على من زعم انها مردوده مطلقا
لان حسن الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد به قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه
على المجالس ان كيسا وان خرقا وان شعرت بنت القائله بيتا قال اذا السدة صدقا وعلى من زعم انها مقبوله
مطلقا بل الفضل متصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدل النابغه
على حسان فى قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجده دما حيث استعمل جمع القله
اعنى الجفنات والاسياف وذكر وقت القهوه وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن وينضحن
او نحو ذلك بل المذهب المرضى ان المبالغه منها مقبوله ومنها مردوده فالمصنف اشار الى تفسير المبالغه
مطلقا والى تقسيمها للسعين المقبوله من المردوده ولذا لم يقل وهى بل قال فالمبالغه ان يدعى لوصف
بلوغه فى الشده او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اى ذلك
الوصف غير متناه فيه اى فى الشده او الضعف بذكر الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين ويحضر
المبالغه فى التبليغ والاغراق والغلو لانا لم نكن نعلم لها اسما عقلا وعاده فنبلغ كثيرا اى قول
امرئ القيس مصقع فى بيان ما نه لا يعرف وان كنا العلقه فى قدرى عده فى الصحاح العدا بالكسر الموالاة
بين الصيدين يتضح اصحهما على انها الاخير فى طلق ولقد سمن ورد نجيحه اراد بالثور الذكر من بقر الوحش
وبالنجيحه الانثى منها ردنا كما متتابعا فلم يسمح بماء فيغسل مجرور معطوف على بنضح اى لم يعرف
فلم يغسل ادعى لزهد الفرس اذ رد ثورا وبقره وحشيين فى مضمار واحد ولم يعرف وهذا ممكن عقلا
وعاده وانكار ممكنا عقلا لا عاده فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامه
حيث ما اى لم يرد جاره لا يميل عنه الى جانب الا ويرسل الكرامه والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا
ممتنع عاده وهما اى التبليغ والاغراق مقبولان والا اى وان لم نكن مما لا عقلا ولا عاده لامتناع
ان نكون مما عاده ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابى نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الخصر الشاك

ما يرجو الذئاب بانه قتل الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون فى العادة لدفع ضررهم حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم لما ذكره من لمعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته لنشر فضائله وعلو الراجين بعثته على قتل اعدائه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يشبع عليها الوزق من لحومهم وهذا مبالغة فى وصفه بالجود وبعض المبالغة فى وصفه بالشجاعة على وجه لجبلى اى تناهى فى الشجاعة حتى طمعت ذلك للحيوانات البهم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب وجبت الذئاب لنزالها من طوع اعدائه وبعض اضافته بانه ليس ممن تشرع فى القتال طاعة للغيظ والحنق اى الشدة الغضبية متصفة بزوايله الافراط وبعض ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا احتياج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اى الصفة العلية الماحة التى اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءتك نحى جلدك اى جلدى بالك انسانى اى انسان عينى من الخرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حسن لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان كانت ممكنة عقبه اى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى بانحذاره اى حذار الشاعر منه اى من الواشى نحى انسانه اى انسان عين الشاعر من الخرق فى الدموع حتى تزول البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى فترجمه بقوله بكرنيه الجوزاء خدمته لما رات عليها عقودا تنطق من انتظر اى مثل انتظار وعقد الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزا فنية الجوزا خدمة الممدوح صنع غير ممكنة قصد انشائها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من اتساع الجواز لاتساع الشرط ان يكون فى الجوزاء خدمة عليه لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق عليها اعنى الحالة السببية بانطاق المنطوحة بانة قصد بعلمها بانه خدمة الممدوح فيكون هذا من الصور الاول مثل قوله لم احكما بكل السحاب الا تمر بعم انه اراد لو لا انطاق صنع ممتنعة التبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بانه خدمة الممدوح وقد اخطاء مويس لان حديث نطاق الجوزا اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذا الموانع الحالة السببية بانطاق المنطوح لان المصنف قد صرح فى الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو فى البيت مثلها فى قولهم تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعنى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية عقد النطاق عليها اعنى الحالة السببية بانطاق المنطوحة

لكون

لكون بينة خدمة الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحال ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما فى الغرض الاول لا ثبوت معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما فى الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الفرض اثباته فاذا جعلت نسبة خدمة الممدوح علة للانطاق وكان من الصور الاول واذا جعل الانطاق دليلا على كون النسبة خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع وبهذا ظهر الفصل قلت الخ عن بكلا ان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى لحسن التعليل ما بنى على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اى قول ابى تمام كان السحاب الخ جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة عيثن فحتها جيئا فانثرقا اراد ان السحاب تقوم بالهمزة فخففها اى باشكل يغرن بالغين والضمير فى فحتها لازنى فى البيت الذى قبله وهو قوله زنى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعنى سارت الريح المزن اليها حتى جادها وهو المطر العظيم القطر والهامع السيال وقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حسا تحت الكل الزنى حنى تكل عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طلال طال عليها الامد درسا فلا علم ولا نضد يشبه البلى فكانما وجد بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض الشراح فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد بحسب نفسه ولا ادرى ما هذا النفس وقلت وصف هذا البيت بالسببية انما هو قصد الى ملاءمة مطلع القصيدة وهو قوله الا ان صد دى من عزة بالمرقع عيشة شاقنى العيس انتهى به قصد الى ملاءمة مطلع القصيدة وهو قوله الا ان صد دى من عزة بالمرقع عيشة شاقنى الديار البلاقع وفى بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير فى فحتها للديار البلاقع فكان بمعنى ابى تمام لا بمعنى الحسب الذى فقدته السحاب فى تلك الديار ومنه اى من المعنوى المقنع وبهذا يندفع ما قيل ان ذكر الحكم المعلول اخ على وجه استغنى بالمقنع والمتعقب حق ان يعبر عن نحو قولنا عالم زيد لانك ابوه راجل كقوله اى قول الكميت فصيدة يمدح بها اهل البيت اجلاكم اسنام الخ مثل ما تشفى من الكلب الكلب بفتح اللام شبه حزن احدث للانسان من بعض الكلب الكلب وهو الذى كلب اى كل لحوم الناس فلحقه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا داء اكلب منه يعنى انهم اربابا العقول الراجحة ومثلوك واشرافه فى طريقه قول الحماسى بناة مكارم واساة كلم عود مائم من الكلم الشفاء وقد وقع على وصفهم

لبشناء احلامهم لستام الجهل وصفهم بشناء دمائهم من داء الكلب منه اى من المعنوى بما شبه الذم المطوى فى هذه التسمية على الاعم الاغلب الاعم ويكون ذلك فى غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تكلمنى اما تكلم اباءكم من النساء الا ما قد سلف بمعنى ان امكن ان يكلمنى اما قد سلف فلتتكلمنى فلا اخل لكم عنه وذلك غير ممكن والغرض المبالغة فى تحريمه وليس بتأكيد الشئ بما شبه نقيضه وهو ضربان افضلها ان يستثنى من صفة ذم صفة مدح لذلك الشئ بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة المدح فى صفة الذم كقوله اى قول النابغة الذبيانى ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم من قول اى كسود فى حدها والواحد قرل من قراع الكتائب اى من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية وقد استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اى لو كان فلول السيف عيبا فانه ثبت شئ منه اى من العيب على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود ويصرح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اى سبب الشئ من العيب المنفى يتعلق بالمحال كما تعلق حتى يتبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط فالتأكيد فيه اى تأكيد المدح بنفى صفة الذم فى هذا الضرب من جهة انه لذكر الشئ بسببه لانه ذكر قد علقت بعض المطلوب به وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء فيكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر فى اصول الفقه واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال حمل كرار اداة قبل ذكرها بعدها وهو المستثنى وهم اخراج حتى وهو المستثنى منه قبلها اى حاصل الاداء وهو المستثنى منه بعض يوقع فى وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما ثبته من المثبتى ويردلها ثبانه حتى يحصل فيهم شئ من العيب مثلا لو توهم الشئ اى ظنه واوهمته غيرى واذا وليها اى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والاستعارة بانه لم يحد فيه صفة ذم حتى ينفيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتأخيد للقلوب والضرب الثانى من تأكيد المدح بما شبه الذم ان يثبت لشئ صفة مدح

ويعقب اداة استثنا اى ان يذكر عقب اثبات صفة المدح لذلك الشئ اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اى لذلك الشئ لحوا ان افحم العرب بيذ ابى فرقس وبيذ معنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اى فى هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثنا فى الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل فى المستثنى منه وهذا لانا فى قوله ان الاصل فى مطلق الاستثنا هو الاتصال فليتأمل لكنه اى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب لم يقدر متصلا كما فى الضرب الاول بل بنى على حاله من الانقطاع لان ليس فى هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن ان يقدر دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثنا فى هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثانى من الوجهين المذكورين فى الضرب الاول وهو ان الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال هذا كرار اداة قبل ذكر المستثنى وهو اخراج شئ مما قبلها من حيث ان الاستثناء اذا ذكر بعد الاداء صفة مدح اخرى جاء التوكيد ولا يأتى فيه التأكيد من الوجه الاول اعنى دعوى الشئ بسببه لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اى ولكون التأكيد فى هذا الضرب من الوجه الثانى فقط كان الضرب الاول افضل لافادة التأكيد من الوجهين ولما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما محتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا فى اللغو فيفيد التأكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثانى بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حسنة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك وكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يحمل على كل من ضربى تأكيد المدح بما شبه الذم كما يحمل على الوجه الثالث اعنى حمله الاستثناء المتصل لان قوله سلاما ولئن امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك فى الكلام ان تذكر بعد ذكر ما ولا الاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جانى رجل ولا امرأة الا زيد لو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اى من تأكيد المدح بما شبه الذم ضرب اخر وهو ان يثبت للشئ صفة مدح ويؤتى بعد الاستثناء متروكا ويكون العامل فيما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو ما ينقم منا الا ان امنا بايات ربنا اى ما تعيب منا الا احد الامور المناقض والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى لما تم منه واستحكم اذ اعابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب

هل يستقيم معنا الا ان نمنا بالله وما اولنا لينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي
وهو كالصريح الاولى في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب
اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان
الهمذاني في مدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الغيث غير انه الغمام
الا وقوله الا ان مثل قوله يدل على ان من قرائن وقوله لكنه الوبل استدراك مؤكد من لتاكيد ما افاده
هذا الصريح من الاستثناء لانه استثناء منقطع والاضافة بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي بالذم ما
يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم لم يستدر دوحها
فيها اي دوحة صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يشبع الى الجاحظ اليه وناسبها ان
يثلب للشيء صفة ذم ويعقب اداة استثناء يليها صفة ذم اخرى كقولك فلان فاسق الا انه جاهل
فالصريح الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد ويحصلها على قياس امر وثانيهما الضرب
الاخر اعني الاستثناء المنزع فيه لا يستحسن منه الا جهة واحدة لاستدراك ما فيه منزلة الاستثناء نحو
جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح شيء على وجه يستتبع المدح شيئا آخر
كقوله اي قول ابي الطيب لهيت من لأي عارضا لو تحوثه اي جمعته لهيئت الدنيا بانك خالد
مدحه بالشجاعة والسخاء اذ لو تحوث لاه لحيث لو ورث اعاديه خلد في الدنيا على وجه يستتبع مدحه
بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهيئة لخلوده ولا معنى لتهيئة احد لشيء لا
فائدة له فيه قال على ان عسى لو بقي ومنه اي في المدح وهما اي المدح احدهما انه يهب
الاعادي والاموال وهو اما مبني على الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتله اي قتل ستتوليه
لانه لم يقصد بذلك الا اصلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهيئة الدنيا انما هي تهيئة لاهلها فلو كان ظالما
في فعل من فعل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج بتقال ادمج الشيء في الثوب
اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب مقبول ثانٍ يتضمن
وقد اسند الى المفعول الاول وهذا المعنى الثاني لم يجب ان لا يكون مقصودا بالكلام استعدادا بانه
سيقع فاجله من قال في قول الشاعر اودى فذهر انا اسعافنا في نعوشنا واسعفنا فيمن نحب نكوم فعلت له
تقول فيهم انهما وديعا ان المهم المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التمثيلة فقد سهلا ان الشكاية

مصحح بها

مصحح لها فكيف يكون مدمجة ولو جعل التمثيلة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله
المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقيمي اي في ذلك الدلال التجافي
كأني اعينها على الدهر الذي بي فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكن تقليبي
لاجفاني في ذلك الدلال كأني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى اخر اراده الجنس اعم من ان يكون واحدا
كأني بمثالي الطيب او اكثر كما في قول ابن ثابت ولا بد من جهل في وصال من يخاف او دفع الحلم عنده
فانه ادمج في القول الذي يكون جليا حتى كأني عن ذلك الاستفهام عن وجود خليل صالح الا ان يودعه
حلمه وضمن التحريد لذلك الزمان القول الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار ينبهها على انه
لم يوجد الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد ينبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكنه
لما كان مريدا الوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل الباقي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح الان
يودعه حلمه اودعه اياه فان الودائع تسعد اخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل
الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لا غرو فيما
ليت عليه سوى فانه يحتمل ان يكون ليت لم يصر العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وان يكون خيرا وبالعكس
فيكون ذما وقال السكاكي ومنه اي من التوجيه ما يسمى ايهام التناسب باعتبار ومواخاتها
للوجهين المختلفين وتنافرة باعتبار اخر وهو انه لحسن التوجيه استواء الاحتمالين وفي المناسبات
اجلى العكس فرب الاخر بعيد ولهذا قال السكاكي والذي يسمى ايهام التناسب فضل التورية والايهام
ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف
اكلك لليصف ومنه اي من المعنوي مجاراة الغير وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره
لنكته وقال الاخضري تسميته بالمجاراة لورودها في كلام الله تعالى كالتعريض في قول الخارجية ايا شجر
الخابور مالك مورقا كأنك لم تجزع على ابن طريف
فمعنى تعالى الله لم تجزع على ابن طريف لكنها لما جاءت فاستعمل لفظ كأنك الدال على التشكك والمبالغة
او كالمبالغة في المدح كقوله اي قول المحتوى المنع برق يهز في بصباح ام ابتسامتها بالمنطر
الصاحي اي الظاهر بالمنع في مدح ابتسامتها حتى شبه بالبرق يهز في بصباح ام ابتسامتها بالمطر
المبالغة في الذم في قوله اي قول بعضهم ما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء

دلاله على لزم النعم للرجال خاصة والتذلل اى وكالتخير والدهش فى الحيرة فى قوله اى قول الحسين
بن عبد الله تالله يا ظبيات القاع بين الاضم قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر
فى اضافة ليلى الى نفسه اولا او التصريح باسمه الطاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال
والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله اميرى حى سلام عليكما هل الازمن اللاتى مضين
رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع البكا قلت الا تانى والدمار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى
حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد يعنون محمدا صلعم
كانهم لكونه معروفا لا يحتاج الى ذكر اسمه ويتلو عند ذكر الشمس وكالتعظيم كقوله تعالى
او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين فى تعظيم كل من الاعتبارات ومنه اى من المعنوى القول بالموجب وهو
صوتان احدهما ان تقع صفة فى كلام الغير كناية عن شئ اثبته له اى لذلك الشئ حكم فتثبتها انت اى
وضعت انت فى كلامك بذلك الصفة لغير ذلك الشئ من غير تعرض لثبوته او نفيه عنه اى من غير تعرض
لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن
الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين والاعز صفة وقع فى كلام المنافقين كناية عن
فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم الملكى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى
بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى
هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثانى حمل لفظ واقع
فى كلام الغير على خلاف مراده مما احتمله اى حال كون ذلك خلاف مراده من المعانى التى احتملها ذلك اللفظ
بذلك متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ قلت قتلت اذا اثبت كقوله
مهلا اخال ثقلت كاهلى بالايادى فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤونة وثقلتك
بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على ثقل عاتقه بالايادى للمن والنعم وبعده قد طولت
قال الاتى تطولت وابن منزل اى طولت الاقامة والاتيان وابن منزلك اى اطلت وابن
ايضا اخاكم والتطول الانعام وقوله ابرمتنا بصائص هذا الفعل واما قول الشاعر واحوذ حسبتهم
فكانوها ولكن للاعادى وخلتهم سهاما صائبات وكانوها ولكن للوادى والقول قد
ضعفنا قلوبنا وقد صدقوا ولكن عن ورادينا فالمثال الثالث هذا الفعل والبيتان الاولان

قوله بسبب ان اللفظ المحمول على معنى لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك
المعنى ومنه اى من المعنوى الاطراد وهو ان ياتى بامر الممدوح او غيره والسماء ابانه على ترتيب الولادة
من غير تكلف فى السبك وسمى اطرادا لان ذلك الاسماء فى الغالب هكذا كما يطرد الجارى فى اطراده وسهولته
اتضاحه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب سال الله عز شانه
اى هدم ملكهم وسال الغير اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم وقد ثل عرشهم اى لم يتحقق
بقتلك صاروا يتوجون به وقد اثبت فى عزهم وهذا من اساس مجدهم بمنزلة رئيسهم عيينة بن الحارث
ومنه قوله عليه اللعنة الكرم ابن الكرم ابن الكرم ابن الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا تمام
الكلام فى الضرب المعنوى واما الضرب اللفظى من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه فى الكتاب
سبعة منها الجناس وهو اللفظ الذى يوجد بين لفظين يوجد بينهما فى اللفظ اى فى اللفظ فقط لتشابه فى المعنى
لخواص وسبع او فى مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه
فى اللفظ كثيرة نحو بفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام واتاه منه ان منفك اى اللفظان فى انواع
الحروف وكونها من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع من انواع الحروف نحو الحج نحو بنج ويلج و
فى اعدادها وبه لحج نحو الساق والمساق وفى هيئاتها وبه لحج نحو البرد والبرد بفتح احدهما
وضم الاخر فان هذه الكلمة هى كيفية حاصلة لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فحرف وقعل
على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبنى للمفعول وفى ترتيبها اى بتقديم بعض الحروف على بعض وتاخير
عنه وبه يخرج نحو النجح والجيم وجه الحسن فى هذا القسم عود التمام حسن الافادة مع ان صورته
صورة الاعادة فاركانا اى اللفظان المتفقان فى جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين
او فعلين او حرفين سمى جناسا تاما لان التام هو الاتحاد فى النوع ثم الاسمان اما مستقلان فى الافراد
او الجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اى القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات
الايام او جمعين نحو قوله الشاعر حذق الاحال احوال والهوى للهوى قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو
التطبيع من يقر الوحش والثانى جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو ولا تطرد الجناد
طلاع الجناد الاول مفرد والثانى جمع جند وهو ارض من الارض وان كانا اى اللفظان المتفقان فما ذكر
من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمى مستوفى لقوله اى قول الاتمام ما ما ان من كرم الزمان فانه

يحيى اوى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا يستسم آخر التمام وبوانه لو كان
احد لفظيه اى لفظى الجنس التام مركبا والاخر مفردا سمى جناس التركيب وهو ان يكون الجناس
التركيب فان انفقا اى لفظا الجنس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد فى الخط خص هذا النوع
من جناس التركيب باسم المشابه لانفاق لفظيه فى الخط ايضا كقوله اذا ما لم يكن ذا هبة فدعه
وقوله ذا هبه اى غنى باقيه وكقول ابى العلاء مطايا مطايا وجلن منازل منازل عنها
ليس على غلط فعلا ماض ومطايا جمع مطية ومطايا منادى والا اى وان لم تنفق اللفظان
اللذان احدهما مفرد والاخر مركب فى الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المعروف
لافتراق اللفظين فى الخط كقوله اى قول الراجز كم قد اخذ الحمام ولا حام لنا مما ادى نصر بن
الكام لو جاءنا اى عاملنا بالجميل فان قلت ما الفرق بين قوله والاخص باسم المفروق وما يكون اللفظ
المركب مركبا من كلمه وبعض كلمه كقول الحريرى ولا تبالى عن بذل ما ذر بكاء ولا بكله بدمع يفضى الوبل
حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه ودوعة ثكلاه وبطعم صابه فالثانى مركب
من صابه والميم من بطعم والصاب عصارة شجر مر المصاب الاول بالفتح مصدر من صاب المطر
اذا نزل وهما عبارتان متغايرتان فى الخط فهل ليسمى مفروقا قلت لا اذ يجوز المفروق ان لا يكون المركب
مركبا من كله وبعض كله والقسم ان المركب لم يكن مركبا من كله وبعض كله ليسمى الجنس مفروقا
والاخص المتشابه او مفروق صرح بذلك فى الايضاح فمن عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان
اللفظان متفقين فى انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو
اربعة اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى اعدادها او فى
هيئاتها او فى ترتيبها لانهما لو اختلفا فى اثنين من ذلك او اكثر حصل سوى الاتفاق الاتى النوع والعدد
مثلا او فى الهئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب الجنس لعدم التشابه بينهما فلهذا خص المذكور
فى الاقسام الاربعة بما ذكر ان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعنى قوله والتام منه ان سبقا
او على مقدر اى هذا ان انفقا فما ذكر وان اختلفا اى لفظا المتجانسين فى هيئة الحروف فقط وانفقا
فى النوع والعدد والترتيب سمى الجنس محرفا لاختلاف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف
قد يكون فى الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد بلفظ البرد بالضم والبرد بالفتح والمراد بلفظ

الجبة والجنة

وقد يكون

الجبة الجنة من الحبس اللاحق ونحوه اى نحو قولهم جبة البرد جنه البرد فى كونه من الجنس المحرف
وكون الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم الجاهل اما شريط او مفرط لان الراء من مفرط ولكن مشددا
والمشدد حرفان وهذا النوع لم يكن مفرط ومفرط متجانسين فى عدد الحروف لكن لما كان الحرف
المشدد مرفع اللسان عنهما دفعه واحده كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه فى الصوره حرف واحد
وبدأت به كيقظة والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف يعنى هذا الراء
من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وسمى الراء الاولى
ساكن ومن الثانى متحرك وهذا نوع لطيف من الاختلاف غير الاول وعن قولهم البدعة مترك الشكل
وقد يكون الاختلاف فى الحركة والسكون كقولهم البدعة مترك الشكل فان الشين من الاول مفتوح
ومن الثانى ساكن وان اختلفا فى اعدادها اى ولو اختلف لفظا المتجانسين فى اعداد الحروف بان يكون
حروف احدهما اكثر من الاخر بحذف او اضافة او ابدال فانفقا فى النوع والهيئة والترتيب سمى الجناس
ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى
التقديرين فهو اما فى الاول او فى الوسط او فى الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما
بحرف واحد فى الاول مثل العقل والعقل الساق الى ربك يومئذ المساق او فى الوسط حبك
حبك او فى الاخر كقوله اى قول الراجز يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب
من فى من ايد صفة لمحذوف اى يمدون سواعد من ايد وزائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض على قولهم
هز من عطفه والجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواصم جمع عاصمة من عصاه ضربه بالسيف
وعواصم من عصمه خيط وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اى يمدون للضرب
بسم الحرب ايديا هذه صفاتها للاعداء حاميا لها وانما سالت على الافراد ليسوغ جعلها محلا للقتل قاطعة
وربما سمى هذا القسم الذى يكون الزائد الحرف فى الاخر مطرفا ووجه خشنه الذبوهم قبل ورود
اخر الكلمه كالميم من عواصم انها هى الكلمه التى مضت انما اتى بها تاكيدا للاولى حتى اذا تكرر اخرها فى نسق
ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها واما ما ليس معطوفا على قوله اما
بحرف فلم يدرجه فى الاقسام واحدا وسبعا بل يكون الزيادة فى الاخر كقولها اى قول الخنساء ان الذكا مولى
من الجوى اى حرقة الجلب من الجوانح وربما سمى هذا الذى يكون الزائد حرف مذيلا والزائد فى اولهما فى اوسطهما

185

اى احتلف لفظا المتجانسين فى انواع الحروف مشترط ان لا يقع الاختلاف الا فى حرف واحد
والا لبعد بهما التشابه فيخرجان عن التجانس كقولك نصر ونكل ولفظى ضرب وفرو ولفظى ضرب
وسلب فالحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين فى المخرج سمى هذا الجناس مضارعا
وهو نحو اضرب لان الحرف الاجنبى اما فى الاول نحو بينى وبين كبدى نبل ذات سن واطراف طامس او فى
الوسط نحو هم ينهون عنه وينأون عنه او فى الاخر نحو الجند يعقود بنواصيها الخير ولا يحمى ما
بين الدال والطاء وبين الهاء والهمزة وبين اللام والراء من تقارب المخرج والا اى وان لم يكن
الحرفان متقاربين سمى لاحقا وهو ايضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز
الطعن وشاع استعمالها فى الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد
لا نيال اصحكة ولعبة الا للملكم المتعود او فى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق
وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى اياه على ذلك لشهرته وانه لم يجئ الغير لشدة بل لان فى عدم
تعارب الغاء والميم لشفويتين نظرا او فى القرنحو واذا جاءهم امر من الامن او الخوف اذاعوا به وبينهما
اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى ترتيب الحروف بان يتفقا فى النوع والورود والهيئة الكرى وقدم فى احد
اللفظين من الحروف ما هو مؤخر فى اللفظ الغر سمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع
الحرف الاخير من الكلمة الاولى او الاخر الثانية والذى قبله ثابتا وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل
والا سمى قلب بعض واليها اشار بقوله نحو حسام فتح لاوليائه تحيف الاعداء قال الاحنف حسامل
فوده للاحباب فتح وبحكمته للاعداء حتف وسمى قلب كل نحو اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا
وسمى قلب بعض اذا وقع احد المتجانسين تجنيس القلب فى اول البيت والمتجانس الاخر
فى اخره سمى تجنيس التدريج مثلوا بمجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله الح انوار
الهدى من مكة فى كل حال اذا ولى احد المتجانسين شيء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكرنا بالاسم
الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر سمى الجناس مزدوجا ومكررا ومردودا نحو جعل يسأل سائلا
بما سأل ونحو قولهم من طلب شيأ وجد وجد قولهم النبيذ يعنى النغم غم ويعنى للهم سم ومثل
عواص عواصم وقواض قواضب كقول الحسامة للاولياء والاعداء فتح وحتف وقد يقال
التجنيس على توافق اللفظين فى الكتابة وسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذى هو يطعمنى ويسقين واذا

مرضت فهو يشفين ولقوله عليه السلام لا يكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غوك
عزل فصار نصارى ذلك ذلك احسن ناحن نفعل فعلك فعلك هذا هذا وقد وقع فى هذا النوع
مالم سطر فيه الى الحروف وانصافها كقولهم فى سعود سعى جهود وفى المستضىء بالله المستضىء بحقه
حيه وصيل الفاضل استضىء ثقة ايس بتصحيفه فقال ابيت بتصحيفه وللمحرف الجناس سبب
احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وسيوافى الكلمتين فى الحروف الاصول مرتبة والا نفاق فى اصل
المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مستقان من قام يقوم والثانى ان يجمعهما اى اللفظين المشابهة
وهى اما شبه الاشباع وليس بمراد وذلك بان يوجد فى كل من اللفظين جميع ما وجد فى الاخر من
الحروف والكثرة لا ترجحان الى اصل واحد فى الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من القالين فان قال من
القول والقالين من القلى وفى قوله انا قلمنا الى الارض ارصيم ما لحوه الدنا وهذا اعرف ليس
المراد بما شبه الاشتقاق الاشتقاق والكسر وذلك لان الاشتقاق هو الا نفاق فى الحروف الاصول من غير
رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارصيم ليس من هذا القبيل وبقى ظاهر
ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وسمى لانه يظهر التجنيس للخط بل بالاشارة كقوله خليفة لحيه موسى
باسمه وظهوره اذا ما قلبا وجه اى حسن اللفظين رد العجز على الصدر وهو فى النثر ان يجعل احد
اللفظين المكررين اعنى المستقين فى اللفظ والمعنى او المتجانسين اى المشابهين فى اللفظ دون المعنى او
الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبهه الاشتقاق فى اول
الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ فى اخرها اى اخر الفقرة فيكون ارد على اقسام احدها ان يكون اللفظان
مكررين نحو وجنى الجنتين دان والله احق ان تخشاه والثانى ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع وهو
سائل الاول من السؤال والثانى من السيلان والثالث رجع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم
انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبهة الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من القالين وهو فى المعنى
يكونا صنفا اى احد اللفظين المكررين او المتجانسين والملحقين بهما واخر البيت واللفظ الاخر فى صدر
المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثانى واعنى صاحب المفتاح قسما اخر وهو ان يكون
اللفظ الاخر فى حشو المصراع الثانى نحو فى غلمه وظله ودوره وغفره مشتهر مشتهر ورأى المصنف
تركه اولى اذ لا معنى لرد العجز على الصدر اذ لا صدر فى حشو المصراع الثانى لاختلاف المصراع الاول

فالمعتبر عنده اربعة وسبعون نقع اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول وحشوه او عجزه او صدر
المصراع الثاني وعلى كل يقدر به اللفظان اما مكررين او متجانسين او ملحقين بهما بضع وثمانين
حاصله ضرب البديعة في مثله وباعتبار المجتمعين يستمائة لانه اما ان يجمعها الاستهلال او تنتهيه الاستهلال
تصير الاقسام ستة عشر ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من ستة الاستهلال والانتهاء
واحدا اما لعدم الطمع الا مثله البلغة واما الكفاية بامثله الاستهلال فبهذا الاعتبار اورد
ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احدهما اللفظين في آخر البيت واللفظ الاخر في صدر
المصراع الاول كقوله سرح الى ابو الغم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ
الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول ضمرة بن عبد الله القشيري تمتع من سهم عوار بحد
فما بعد العشية من عوار يعني وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وتوضع من عوار رفع على انه اسم ما
ومن اداة وتمتع مفعول اول وبحد حال اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة والصمار يعني
اخبري رفيقي واتانه قصتنا والرواحل تسرع من هذين الموضعين واقول انا ذلك لكلفهما
ستمتع نسيم عوار بحد فانا نؤثره اذا المشي الحق وجنا من ارض بحد ونخابه وما يكون اللفظ
الاخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الاعام ومن كان يا سيف الكريم جميع كاعب يعني الجارية
حين بدا وثديها للنهود مخوما ولعا غانيات يا سيف يعني بالسيوف القواطع مخوما
وما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي ذؤيب لكل اجتماع ساعة قليلا فاني
تافع لي قليلها وقبله الما على الدار التي لو وجدتها اهلها ما كان وحشا سبيلها الاتمام النزول
القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الاتمام وقليلا
صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويحزان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة
فيكون الصفة مقدرة وقليلها فاعل نافع او مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي
قليل التعريج في الساعة يعني وقفا على الدار التي لو وجدتها ما وهو لما كان موضعها موحشا خاليا
للخوف اهلها ولكونه الديم فيها وان لم يكن اقامتها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني وشفي غليلي
وجدي واما اذا كان للاطناب متجانسين مما يقع احدهما في آخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول
مثل قوله اي قول الناضي الارجاني دعاني اي اثر كاني من ملامتكما سقاها بل الحقه وقوله العقل نداعي

السوق قبلكما دعاني من الدعا وما يكون المتجانس الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول
النابغي واذا الدلابل جمع دلبل وهو الطاء المعروف افصحت بلغاتها فاتف الدلابل جمع دلال
وهو الخرز احتساء بلابل جمع بلبلة ما نضم وهو ابريق فيها الخمر والاحتساء الشرب المقصود
ما يمثل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي
دون المصنف وما يكون المتجانسين الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشوقي
بابان الثاني اي القرآن فال الجوهري المثاني من القرآن ما كان قرأ من المئين وسمي فاتحة القرآن مثانى
لانها تثنى في كل صلوة وسمي جميع القرآن مثاني ايضا لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومنقوش بثاب
المثاني اي بعقاب وثاب المواسير التي تضم طاق منها الى طاق اخر بعد مثنى متعلق بمنقوش وما يكون المتجانسين
الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول الارجاني اما تبتغيهم من ثأر بلبهم فلاح اي طوبى لمن
ليس منهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان المتجانسين مما يكون احدهما في آخر البيت
والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري ضمنت بان لا ندعها في السماح فلسنا لك فيها ضرع
ما نضرب جمع ضريبة معنى الطبيعة والسجية التي ضربت كل رجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل
واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاستهلال وما يكون الملحق الاخر في حشو
المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا الوحش لم تحزن عليه لبكائه فليس على شيء سواه بحزان
اي اذا لم تحزن المرأة لسانه على نعشه ولم يحفظ مما يعود ضرره اليه فلا تحزنه على غيره ولا تحفظ الا صور
له فيحزن وخزان بمعنى الجمع الاستهلال وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصر من الاحسان زرقم والعذب
من الماء يحجب للافراط في الحصر اي البودرة يعني لو نعدي عنكم الكذوة انعاما لكم على وهذا استهلال
لما وقع احد الملحقين في آخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما لحقهما
بسبب الاستهلال وما يكون الملحق الاخر في آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري
أطنين حجة الذباب يضير ضائري يضير ما لحقهما الاستهلال وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني
مثل قوله اي قول ابي تمام من شرشه محمد بن هشام حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويقبر
صوب الدهر ما يليه الغمر ويقبل ما يسيل العواصف اتما لسيوف العواطع في الوغى بواتر اي قواطع تحسن استعمالا
ايا ها هو الآن من بعده ثوى جمع ابتر الذي لم يبق بعده من يستعملها استعمالا فيغمرها الغمر ما لحقهما الاستهلال

وكذا التواتر والتبيّن واما الاسئلة المتلقاة التي اهملها المصنف فمثال ما يقع احد المحققين الذين يحكمهما
سبقه الاسبقاني في اخر البيت والمحلي الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح على جزي
العنان اكليلي صبحاً لاح فالاول ياتي بلوح والاخر اسم فاعل من لاح ومثال ما وقع المحلي الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومصطلع يتلخيص المعاني ومطلع الى الخليص عاني
فالاول من عنى بمعنى والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع المحلي الاخر في صدر المصراع الثاني قول
الاخر لعمرك لعذكان الثريا مكانه ثراءً فاضحى الآن منه ثوى في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى
يائي من الثلى اي من اللطى السجع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها
موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على موافقتها والى هذا اشار بقوله
قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في
النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في اخر البيت مع ما الكلمة برأسها او الحرف
الاخير منها او عوّد ذلك على ما فصل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين او اخر الابيات
على حرف واحد وانما اراد السكاكي ما الاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطأ
عليها في اواخر الفقر ومعنى التي يقال لها التواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع
معنى المصدر كما اراده المصنف قوله وهو معنى قول السكاكي معناه لان هذا المقصود كلام السكاكي ومحصوله
معنى كان التواخي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الاسات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في
اواخر الفقر فكان التفقيه منه توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع
على اضرب مطرف اخر خلفا اي المتماثلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
فالوقار والاطوار يختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان كانتا في احدى
القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى
القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفيه اي التوافق على الحرف الاخر فمتوازن نحو وزروع ونخل طلعها هضيم
نحو اهراقط ويتنوع الاسماع مزواج وعظم مجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في
الوزن والتقفيه واما لفظ فمرفوظا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو فصل بدل للاسماع الاذان لكان
اكثر ما في الثانية كلها موافقا لما يقابله من الاولى والا فهو متوازن اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا

الكثرة

الكثرة مثل ما يقابله من الاخرى هو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او الكثرة منها يقابله
من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفيه جميعا نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا او في الوزن
فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفيه فقط كقولنا حصل الباطل واضمحل
وهلك الحاسد واليائس ولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو اما اعطينا
الكوثر فصل لربك وانحر فان الابتر السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات الالفاظ
واختيار الثاني وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكس وكون كل واحد من الفقرتين دالا على معنى اخر
والا كان تطويلا لكقول الصابي لا تذكره الا عين بحاظها ولا اخذته الا لسن بلفاظها والاختلاف بالقصر
لمزدوجها ولا تقرنه الدهور بكرورها والصلوة على من لم تر للكفر ثرا الا طمسته ومحاه ولا رسما
الا اثاله وعفاه اذ لا فرق بين مزدوج القصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم
قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود اي
بعد اثم تساوي قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج
وما نوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه فالاحسن لزوما قرينته
اخرى اقصر منهما وقصرا كنونا قال ابن الاثير السجع بالقسم الاول اي ان يكون الفصلان متساويين
كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول الاطول الاحرى
عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات
ينفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني فقرات والثاني تسع وله في الفواصل
على نظم وسنوني ما كان على ثلث فقر فان الاول ثلثة اجزاء في كل جزء واحدة ثم ثاني الثالثة اطول
عليها طولا ومحول الرجح متساوية لها كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح
منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها ثمان لفظات ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات وستا كان
حسنا والثالث للزوم الاخر اقصر من الاول وهو عندي غير حسن لان السجع قد استوفى مدته في الاول
بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها فيقوم
اما قصير واما طويل والقصير بالحسن لقرب التواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو في مسلكا
لان العقد اذا صيغ بالفاظ قليلة غير متواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان عن العطفين ومنه ما يكون

من بلغة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما قرب من القصير بان يكون ما لعجز من احدى عشر
الى اثنى عشر الكثرة خمس عشرة لفظ كقوله تعالى ان الانسان لظلوم كفار الاية فالاولى احدى عشر
والثانية تلة عشر والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اى واخر فواصل الفرائض لان الغرض من
السجع انما هو الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم
يا ايها ما فانيه وما اقوى ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان الالف من فانيه مفتوح وما
آت مكسور منون وهذا معنى قولهم ان الفواصل اعني قرائن الفواصل واداراتهم تجوز
الكلم على اوضاعها الاصلية فيقولون اتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات وههنا في الطعام
وسواني اى سوائي واحدها قدم وماحلت اى صرت بالفتح مع ان فعله ارتكابا ما لحالف اللغة مما
ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في الشعر اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل
وهذا استعمال السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال للفواصل الا لها ووصل السجع غير
مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول بعض العرب لخلي به وسنداري وانت بي
بدري وفاضربه لمدى بمعنى لمالك العليل واصلة في الماء واوردته دلاء اى صادرا وواردي وهذا
عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوردي بضم الهاء وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوردت الناقة
اخرجت نارة فغلط وتصحيف والصواب ما يعود الى نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله
سأحمد نصرا ما حييت وانني كلانا عليم ان قد حل نصبي من الحمد ومن السجع على هذا القول بمعنى القول
بعلم الاختصاص بالنثر ما يسمى التسطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اى
للسجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة مبني لنائب على المصدر اى لجعل كل من شطري البيت سجعة
سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر دلا على انه المفعول الثاني لجعل لان التسطير ليس بسجع ويجوز ان
يسمى كل من شطري البيت سجعة تسمية للكل باسم جزئه فيقول الحريري لما اقعدت غائب الاعيارات
وانثنى المشيب على الاترابي سجعة وقوله طرحت في طوائح الزمن الموضعاء اليمن سجعة اخرى لقوله
اى في عام مدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تكابي مختصر بابه يستقيم الله من يتقيه ابي
راغب مما يثيرته من رضوانه من يتقيه اى منتظر ثوابه او جانب عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم
والثاني على الباء وقوله تكابي مبتدأ وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يزم قوما ولم يتهدد الى بلد الا تقدمه

جيش من الرعبة ومن السجع على العقل الجزئية في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض متفقة مع
الضرب في العروض يعني آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع
سهم الى سبع مراتب الاول ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس
افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني
فاذا اجتمعا جاء من بنظائره كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج العدل الذي من شروط
الصبوح في المهرجان خفة الشريج خلو المكان الرابعة ان لا يتم معنى الاول الا بالثاني ويسمى
التصريع الناقص كقول الطيب متغاليا في الشعب طيبا في المغاني بمنزل الرابع من الزمان الخامسة ان
يكون التصريع بلفظ واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو قريبان اذا اللفظ اما متحدة
المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب غائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة
واما مختلفة المعنى كونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان منه الدهر يرهب بأسه فصار يهاب الدهر وهو فتى
موتجا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق
كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول
معناه بصبح وهذا بعيد جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع
المشطور لقول القائل اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فصرع بالباء فقاه
بالدال انتهى كلامه والاحسن ان السابعة خارجة مما نحن فيه وهي اى من اللطف الموازنة وهي تساوي
الفاصلتين اى الكلمتين الاخيرتين من العبارتين او المعاني في الوزن دون التقفية نحو وعارق ومصنوع
ودر ابي منثور فلفظا مصنوف ومنثور متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء
والثاني على الثاء اذ لا عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله لشمس قدر او كالب
هو العجوز اى والكلام حذاق والظاهر من قوله دون التقفية انه لم يجز في الموازنة ان يتساوى
الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي
في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
في مثل سور مزموعة والنمارق موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل وعارق ومصفوفة ودر ابي منثوره
وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا

وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل السجع وصدور الست وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبنى على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط تساويهما في الحرف الاخير لتشديد وقوته نحو ذلك وان كان اي ان اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية ان كان ما في احدى القرينتين او الكلمتين مثل ما تقابله من الالفاظ من نوعه الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة لمثل الترصيع من السجع ولما كان كلام البعض فاستعير ان الموازنة المنسوبة عامة بين المماثلة مما يختص الشعر وارد لها شاملا من النثر ومثالا من الشعر بنيهما على انها تجري في النثر والنظم جميعا والاختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا يختص النثر كما يشعر الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو وانثناها الكناس المسجور وهو بناها الصوب المسقام وقوله اي نحو قول ابي تمام نهبا الوحش الا ان تلك الغنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر ان الاية وهي الوحش نواكر وقنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها والمراد بما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما تقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يحقق تماثل الوزن في آيتنا مما وهو بناها مما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول الحوري فاتحتم لما لم تجدوا فيك مطمعا واقدم لما لم تجد عندك مغربا ومنه اي من اللفظي الغريب وهو ان يكون الكلم اذا قابلة واتت كل من حرفه الاخير الى الحرف الاول لا ان الحاصل بعينه هو هذا الكلم وهو قد يكون في البيت وقد يكون في البيتين الى الاخر كقوله ان انا الا اياد او قوله لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قبل المجموعة كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في البيتين فما اشار اليه بقوله وفي البيتين كل في فلك ويسبحون والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف اذ المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع وسمي التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين بحيث يصح المعنى على الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه اقتصر ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه حينئذ التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم صرحوا بان بيتي الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على تخيير او هو بيتان من بحر واحد بحيث اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان قيد القافيتين مشعر بذلك

فليتأمل لقوله اي قول الحوري يا خاطب الدنيا من خطب المرأة الدنية الحسناء انها ستزل الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي معدن الكدر ودار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعيدا لها من دار غربتها الا تشقى واسيرها لا يشتري كحلايل الاخطار وكذا سائر الابيات بعده الابيات كلها من الكامل على القافية الثانية موصوف به الثاني وعلى القافية الاولى موصوف به الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن وروي عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية على الاول من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من ستزل الردى الى الاخر فمجموع قوله كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من لا كدار الى الراء من دار وعلى الثاني من الكاف من ستزل الى الدال من دار وعلى الثالث من الدال من لا كدار الى الراء من دار وعلى الرابع من الدال من دار الى الراء من دار وعلى الخامس من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السادس من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السابع من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثامن من الراء من دار الى الراء من دار وعلى التاسع من الراء من دار الى الراء من دار وعلى العاشر من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الحادي عشر من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثاني عشر من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثالث عشر من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الرابع عشر من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الخامس عشر من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السادس عشر من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السابع عشر من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثامن عشر من الراء من دار الى الراء من دار وعلى التاسع عشر من الراء من دار الى الراء من دار وعلى العشرين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الحادي والعشرين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثاني والعشرين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثالث والعشرين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الرابع والعشرين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الخامس والعشرين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السادس والعشرين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السابع والعشرين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثامن والعشرين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى التاسع والعشرين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثلاثين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الحادي والثلاثين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثاني والثلاثين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثالث والثلاثين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الرابع والثلاثين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الخامس والثلاثين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السادس والثلاثين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السابع والثلاثين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثامن والثلاثين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى التاسع والثلاثين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الاربعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الحادي والاربعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثاني والاربعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثالث والاربعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الرابع والاربعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الخامس والاربعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السادس والاربعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السابع والاربعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثامن والاربعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى التاسع والاربعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الخمسين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الحادي والخمسين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثاني والخمسين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثالث والخمسين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الرابع والخمسين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الخامس والخمسين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السادس والخمسين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السابع والخمسين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثامن والخمسين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى التاسع والخمسين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الستين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الحادي والستين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثاني والستين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثالث والستين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الرابع والستين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الخامس والستين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السادس والستين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السابع والستين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثامن والستين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى التاسع والستين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السبعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الحادي والسبعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثاني والسبعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثالث والسبعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الرابع والسبعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الخامس والسبعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السادس والسبعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السابع والسبعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثامن والسبعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى التاسع والسبعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثمانين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الحادي والثمانين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثاني والثمانين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثالث والثمانين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الرابع والثمانين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الخامس والثمانين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السادس والثمانين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السابع والثمانين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثامن والثمانين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى التاسع والثمانين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى التسعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الحادي والتسعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثاني والتسعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثالث والتسعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الرابع والتسعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الخامس والتسعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السادس والتسعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى السابع والتسعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى الثامن والتسعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى التاسع والتسعين من الراء من دار الى الراء من دار وعلى المائة من الراء من دار الى الراء من دار

من فاصلة الفقرة شيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعلت هاتان القافيتان
او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما قيل
انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي وما في
معناه لان معنى ما ليس بلازم في السجع قبل ما في معنى الحرف الروي من الفاصلة **نحو فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر** فالراء بمنزلة حرف الروي ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لانه ليس
بلازم في السجع لتحقق السجع بدونه في نحو فلا تنهر ولا تسخر وتظفر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء
لتحقق السجع في نحو لا تنهى ولا تنصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان
يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروي نحو **قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي
ايادي لم تمنن وان هي جلت** اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت لله نعمته
واشكر له وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته فكأنه اراد سأشكر لعمرو فحذف الجار وجعل ايادي
بدل اشتمال من عمرو **فتى** اي هو فتى **غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت**
يقال في الكناية عن نزول الشر وتحول الحال زلت به النعل اي لا يظهر الشكاية اذا
اذا نزلت به البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان ومن طريقة قول الآخر
اذا افتقر المرء لم ير فقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه **رأى خلتي** اي فقري **من حيث يخفى مكانها**
لاني كنت استرها بالتجمل **فكانت** خلتي **قذى عينيه حتى تجلت** اي انكشفت وزالت باصلاحه اياها
يعني من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وقد جيء
قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت
ومنت وانشقت ونحو ذلك وفي كل من الآية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف
كالهاء واللام والثاني التزام الحركة وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول
ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع
مما كان فيه وارغد التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك
قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في
الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء
التي يحصل السجع بدونها

فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي وما في معناه اعم
من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه
انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي
بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة
لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف
بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب
ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار
الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقرة او الابيات غير الفواصل والقوافي **واصل الحسن في
ذلك كله** يعني في الضرب اللفظي من المحسنات **ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون ان تكون** اي لا ان تكون المعاني
توابع للالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى
جميعا وان اتي بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس
حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب وسعى لم يحسن عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم
شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه
غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر لي
باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو تشمل
الاول على ما سبق لنا ميماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى
تحسين الكلام البليغ وتفوض بان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من
التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته
متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجن ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول
الوطواط واراك لم يرزق دار دود وذا ودا وورد ورد ومثل الخيفاء وهي الرسالة
او القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول
الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منقوط
والآخر غير منقوط ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا توجد
فيها بعض حروف المعجم الثاني

وقول الى فراس ضعيف لانه يترك الاخوان ساختهما لوشتهما نحو شتمه سرّاء ومثل التعديل وسمي سياقه
الاعداد وهو ايقاع اسماء متعددة على سياق واحد ومثل ما سمي تنسيق الصفات وهو بعقيب موصوف
بصفات متوالية وانما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح
وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل
التوشيح بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات ولكونه مشتملا على الحديث مثل ما
سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايضاحه الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع
الاطناب مع المساواة ايضا القسم الثاني بالاياس يذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق
مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف
قد ضم القول الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة القسم
الثالث وليس خاتمة للكتاب خارجة عن القول المعقد لها المقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية
وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاء اتفاق المقابلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن
الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا اختلاسا ونحو ذلك مما يودي هذا المعنى لمعروفه
اي لمعروفية هذا الغرض العام في العقول والعادات يستوي فيه الفصيح والاعجم والمعجم وان كان اتفاق
في وجه الدلالة على الغرض ويجوز ان يدل على اتصاف ممدوح من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالشجاعة
والجلادة والكفاية وقد يرجحان يدل على الصفة لاختصاصها بمن هو له اي لاختصاص ذلك من يتصف بتلك الصفة
له كوصف الجواد بالمبادرة عند ورود الغفاة اي السائلين كوصف البحتري للخيل بالقصوص مع سعة ذرع الجواد
فان يستوي الناس في معرفته اي معرفة ذلك الغرض لاستوائهم فيها اي في العقول والعادات
كشجاعة الاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فلا افتراق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض
كما لا افتراق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اختلاسا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان استوى الناس
وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يستو الناس في معرفته و
لم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بكد خاطر ان يدعي فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق
والزيادة

لا ينال الا بكد والآخر على تصرف فيها اخرجه من الاستدلال الى الاخبار كما مر في باب الاستعارة
من تقييدها الى الغرابة الخاصة والمبتذل العامي مع البقاء على الاستدلال وقع التصرف فيه باخراجه من
الاستدلال الى الاخبار كما في الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة ما سمي بهذين الاسمين وعلى
ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف
على قوله اما مع اللفظ اي او يوخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر
هذا الاعتبار ضربان احدهما ان يوخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يوخذ المعنى وحده
والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه
عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية التركيب والتاليف
الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة وسمي نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير
انه دخل بيتا فوجد معه رجلا فقال اسرقت ام نتفت اخال اي ان لم تسرق فانت منتف اخال
يعني اذا لم تخطف صاحب النتفة ولم تقهره فانت منتف اخال ومعنى النتف الخطف
خنوفة متوحشا للعدل ولم تجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته محلا للطرف والتحوان
ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك شديد الباك وبواخاتك ان كان يمسك ولم يعقل ومعنى
حد السيف اذا دار بكوب حد السيف فحمل الامور يقطع تقطيع السيف وتوتر باشره اولاد الصبر على الحرب
والموت من ان يضيعه اي يدع الامر يضيع السيف اذا لم يكن من شعرة السيف اي عن كوب حد السيف
يرجل اي بعدا اي لا يبالي ان يركب من الامور ما توتره فانه توتر السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او تلحقه عار
واهتضام متى لم يجد عن ركوبه بعدا وبعدا وقد حكي ان عبد الله ابن الزبير دخل على معاوية وانشد
هذين البيتين فقال له معاوية لقد سمعت بولدك يا ابا بكر ولم تفارق عبد الله المجلس حتى دخل عبد
ابن اوس الحرثي وانشد قصيدته التي اولها العزل ما ارى والتي لاوجلاه على انني بعزو والمنية اولى
حتى تمثلها وفيها هذان البيتان فقال معاوية على عبد الله ابن الزبير وقال له الم اخبرك بها هلاك فعال
اللفظ والمعنى له وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم
ان يبدل الكلمات كلها او بعضها ما يرادفها بمعناها ما مذموم وسرقة محضة كما تقدم في قول الحطيئة
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي وقد مر لا تذهب طلبها وجلس
فانك انت الآكل اللابس

وهو ان يوخذ لفظ معنى فعال ولفظ الخال المعنى وحده وهو عطف على قوله ولفظ اخذ اللفظ سمى اخذ المعنى وحده
المامات من الم اذا قصده واصله من لم بالمكان اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها
واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا اخر وهو قوله اقسام كذلك اى مثلا
سبى اغارة ومنحا يعنى الثانى اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اى اول الاقسام وهو ان
يكون الثانى ابلغ من الاول كقول ابى تمام هو صنع الشان الصنع اى الاحسان وهو مبتدا خبره الجملة
الشرطية اعنى قوله ان تجد خيرا اتى مثلا يعطو فالشرط فى بعض المواضع انع وقول ابى الطيب وشر
الخير يطلب يسيلك اى تاخر عطائك عنى اسرع السحب المسرع الجهام اى السحاب الذى لا ماء فيه يقول
لعل تاخر عطائك عنى يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء
يكون ثقيلا مسنى فيبطئ ابى الطيب ابلغ لاشتماله على زياده بيان المقصود حيث ضرب المثل بالسحاب
وثانيها اى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول المحترى واذا تاتى اى لمع فى البديهى
اى فى المجلس الغاص باشراف الناس كالمه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اى من سيفه القاطع
شبه لسانه بسيفه وقول ابى الطيب كان السنهم فى النطق وقد جعلت على اعاديهم خرصانا اى
السنة قصبا يابسا وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعنى لعوطعضاء السنة اعاديهم
ونفاذها كان السنتهم عند النطق جعلت السنة على اعاديهم عند الطعن فصارت الاسنة فى النفاذ كالسنتهم
فسنان ابى الطيب دون قد المحترى لانه وفاه ما افاده التحترى بلفظ تالو والمصقول من الاستعارة
المصقله حيث اثبت التالو والصقالة للكلام كما ان الاطفار للمنية ويلزم من هذا السنه كالمه السيف
وهو الاستعارة بالكناية وثانيها اى ثانى الاقسام وهو ان يكون ثانى مثل الاول كقول الاعرابى
اوى زناد ولم يك الثانى العثار عالا وروى ما ارى كان الزهر سوامًا الساعة والسوام السوام الابل
الراعية ولكن كان انجمهم جزرا فى الاساس فلان يحب الباع والذراع ورجحهما اى سخى قول اشجع
يمدح جعفر بن يحيى وليس سعيهم فى العرف الضهرفا وسعيهم للملوك البيت فسئله بوم الملوك بدعى
جعفرا ولا يصنعون كما يصنع ولكن يعروفه اى احسانه اوضح وكقول الاخر فى مرثيه ابن الصبير
محمد فى المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابى تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فما صبح

هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقه واما غير الظاهر فمنه ليريشابه المعنيان اى معنى المثل الاول
ومعنى المثل الثانى كقول احوص ولا يبعد من ارباى حاجة بجاهم بالضم جمع لحيه سيادة والعباية
والجهام اى لا يبعد من الحاجة كون هولاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف
وقول ابى الطيب فى سيف الدوله يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له ومن فى كفه منهم قناه كمن فى كفه
منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجال بنى العمامة لتصور ابى الطيب عنه بمن فى كفه قناه وكذا التعبير عن المراه
بذات الخمار ومن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين تشبيها والاخر مجازا او
تصريحا او اشارة او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظم احتال فى اخفائه وستره
لفظه وصرفه عن نوعه من التشبيه الى المدح او غير ذلك وغيره وقافيته ومنه اى من غير الظاهر
المعنى انتقل الى المحل اخر كقول المحترى سلبوا اى ثيابهم واسرقت الدماء عليهم اى سفكت فكانهم لم تسلبوا لان
الدماء المسفوكه صارت لهم ثيابا لهم وقول ابى الطيب يسن بالبيض الجحافل اى على السيف ويقود من غمده
فكانما يغمد لان الدم اليابس صار لمنزله غمده فنقل المعنى من السلى والجرح الى السيف ومنه اى من
غير الظاهر ان يكون معنى الثانى المثل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس
كلهم غضابا لانهم يقولون تعام كلهم وقول ابى نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد
والاول يخص بعض العالم وهو الناس وهذا يعمهم وغيرهم ومنه اى من غير الظاهر التلميح وهو ان يكون معنى
الثانى يقبح حسن الاول كقول ابى الشيص اعد ملامة فى هواك لذيذة حتى تكون كقبلة اللوعة وقول
ابى الطيب اريحيته الاسفهام للانكار والانكار راجع الى المعنى الذى هو الحال اعنى قوله واجتنى ملامه
كما تقول اصلى وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تقديم المضارع المثبت بالواو وكما هو راى
البعض او على تقدير المبتدا اى وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته
ومحبة الملامه فلا معنى لايكون الانكار واحد ان الملامه غير اعداده وما يكون من عدو والحبيب يكون محبوبا لا يحبوب
هذا تقبيح معنى بمعنى اى المسيص والاحسن فى هذا ان يقبح السبب كما فى هذا البيت السبب كما فى هذا البيت لان يكون ظاهرا كما فى
قول ابى تمام ونؤية معشبة جدواه اجلى على اذنيه من نعم السماع وقول ابى الطيب والجراحات عنده نغمات
سبقت قبل سببه لسؤال واراد ابو تمام ان الممدوح يستدل بنغمات السائلين على ما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود
واراد ابو الطيب انه ان سمعت نغمة من سايل عطاء الممدوح علم ذلك منه سلغ الجراحه من المجروح لان عادته ان
يعطى غير سوال ومنها اى من غير الظاهر

هذا

اى ستقلع من لحوم من تقتلهم من القتلى وقوله فى غمام ظللت اى التى على الظل غمان صحيح الجنبات
طير قد الفها وهل من هل اذا دوى يعنى عطش اقامت اى غمغمان الطير الرايات اى الاعلام
اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاهم حتى كانها من الحرص الا الهام تقاتل يعنى لزم رايات الممدوح التى
هى كالعقبان فصارت مظللة بالعقبان من الطيور التى اصلها دماء القتلى لانه اذا اخذ للغدر تسايرت
فوق رايته لاكل لحوم القتلى فتظلهم ظلالا عليها قال ابو تمام لم يلتبس بى معنى قول الاعرابى راى عين
ومن معنى قوله تقاسمن سمار يعنى لزمن ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الاعرابى لاكله لان الاعرابى افاد بقوله راى
عين قرب الطير من الجيش لانها اذا تقدمت كانت متخيلة الامرئية راى عين وقربها انما يكون لاحل توقع الفريسة
وهذا يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالنجاعة والاقدام على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان سمار لجعل
الطير واثقة بالبر لاعتيادها ذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يات بشئ مما افاده قوله
راى عين وقوله تقاسمن سمارا لا تقول اى تمام ظللت الهام بعضه قوله راى لان وقوع الظل على الرايات يشعر
بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو فى جو السماء بحيث لا يرى اصلا
لكن زاد ابو تمام عليه اى على الاعرابى زيادة حسنة بجعل المعنى الذى اخذه من الاعرابى وهو تسايرالطير
على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل ويقوله فى الدعاء ولها قامت مع الرايات حتى كانها من الحرص
وبها اى باقامتها مع الرايات حتى كانها من الحرص هو حسن الاول اعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت
غمغمان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع
الرايات حتى كانها من الحرص مظنة انها تقاتل مثل الحرص فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشئ الحرص اذا
من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معقولا وبها يتم حسن الاول لان هذه
الرايات يتم حسن معنى بيت الاول اعنى تسايرالطيور على اثارهم وباذكرياه اولا يتم الوفاء بالايضاح عنهم
وعلة التعويل والمرهفة الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها سعيا اى هذه الانواع من الاعداء
ما فحوه حسن الصرف من قبيل اتباع الخبر الابتداع وكل كانا اى كل نوع من هذه الانواع
يكون اشد خفاء لحسنه لان الثانى خلاف الاول الا بعد امعان روية وتعريد تامل كان اعنى
الى التعويل لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل فى الابتداع والمصنوع وهذا الرد لكن فى الظاهر وهو ممنوع من
ادعاء بسبق احدهما واتباع الثانى

وكونه

ولا يتاتى عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتباع اى اتباع القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا
او فى المعنى وحده من توارد الخاطرين على سبيل الاتباع من غير قصد الى الاخذ كما حكى عن ابن
مياده انه انشد لنفسه مفيدا ومتلافا اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فسئل له ابن تغلب بل
هذا لابى الطيب فقال الان علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما حكى ان سليمان بن عبد الملك
اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فانشد سليمان بعض ابيات احدهم فاستعادها واعادها وقد سمعه
الى سيف بن صالح للضرب ليسمعه فقال الفرزدق بل اضرب يسمع ابى يريد ان سيف يحاشع يعنى
سيفه وكانه قال لا يستحق ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ومن يسمع الرومى وانقوله تبا
السيف فصحل سمار ومن حوله فقال الفرزدق يتعجب الناس لم اضحك سيدهم خليفة الله يستسقى
به المظلم يثب سيفى من غيب ولا دهش عن الاسير ولكن احق القدر ولن يقدم نفسا قبل حينها
جمع اليدين والعصابة ثم اعجل سيفه وهو يقول ان يعاب سيفى اذا صيابه لا يعاب صارم
اذا نبا ولا يعاب شاعرى اذا كبا ثم جلس يقول كانى بابن المراغة يعنى جريرا وقد هجانى فقال سيف ابى
رغوان سيف محاشع ضربته لم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فاخبر الخبر وانشد
الشعر وانشا يقول بسيف ابى رغوان سيف محاشع ضربته ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما
شاهد من مال جرير الى المنبر كانى بابن القين يعنى الفرزدق قد اجابنى فقال ولا انتضل الا سترب
ولكن نفكهم اذا ثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالمحدود وما عداه فقال محسنا لذلك
سيوف اهند تنبو ظبا بها فى تقطع احيانا نياط التمائم ولا تنتضل الا سترب ولكن نفكهم اذا ثقل
الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومى جاعلة لنا عن كليب واحا مثل دارم فاذا لم يعلم الثانى
اخذ من الاول قيل فلان اخذ وقد سبقه الله فلان فقال لك ليعتنم بذلك فضيلة الصدق وتسلم
من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص وما نقل عن
اى بالقول فى السرقات الشعرية
القول الاحتباس والمضمر والعقد والحل والتلخيص ستدم اللام على اللبيم من لحمه اذا انضم وقاحه
اتصال القول فيها بالقول فى السرقات لان كلا واحد منها اخذ شئ من الغير اما الاقتباس فهو ان يضمن
الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه اى لا على طريقة ان ذلك الشئ من القرآن
او الحديث بعينه على وجه لا يكون فيه

بداء الشارح العلامة والفاضل الفخامة في بلدة جرجان
خوارزم حماها الله عن البليات في سنة اثنى واربعين
وسبع مائة وختم في بلدة هرات صان الله عن الافات
في سنة ثمانه واربعين وسبع مائة

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА
„СВЕТОЗАР МАРКОВИЋ" - НОВИ САД
I Инв. Бр. 43601